المحقق العام الخاص بالعراق

تقرير ربع سنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة

30 تشرين الأول/أكتوبر

رسالة من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

يسرني أن أقدم إلى الكونغرس، الوزيرة رايس، الوزير غيتس وإلى الشعب الأميركي التقرير الفصلي الخامس عشر من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق. لقد قمت خلال هذا الفصل بزيارة العراق للمرة السابعة عشرة مواصلة لعملية الرقابة الشديدة والدقيقة على المجهود الأميركي في مجال إغاثة وإعادة إعمار العراق.

هناك تطوران بارزان اثنان يقسم بها يؤطران هذا التقرير، أولاً، أن إجمالي الاستثمار في إغاثة وإعادة إعمار العراق من مختلف المصادر – الولايات المتحدة، العراق والمانحين الآخرين – تجاوز حد المئة بليون دولار خلال هذا الفصل. ثانياً أن مجموع الهجمات على قوات التحالف وعلى العراقيين هبطت إلى أدنى مستوياتها خلال أكثر من سنة – وهو أمر ناشئ بشكل أساسي عن النجاح الذي تحقق من خلال الاستراتيجية الاندفاعية.

لقد اجتاز فريق الرقابة التابع للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق محطتين بارزتين خلال هذا الفصل. فقد أصدرنا أكثر من 100 تقرير تدقيق وقمنا بأكثر من 100 عملية تفتيش منذ أن باشر المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مهمته قبل أكثر من 3 سنوات. هذا العمل التراكمي إلى جانب التحقيقات العديدة التي اضطلع بها المفتش العام يقف شاهداً على الفوائد الهامة التي يمكن أن يساهم بها عمل الرقابة النزيهة لمصلحة المهمة الكبيرة الجاري تنفيذها في العراق.

هذا التقرير يتحدث عن علامات بارزة على تحقيق نجاح على هذه الأصعدة التالية – مخرجات البنية التحتية، أمن المحيط وبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة. على صعيد البنية التحتية، ساهمت مشاريع كهرباء جديدة ممولة من الولايات المتحدة إلى جانب انخفاض في الهجمات على الشبكة الكهربائية وتحسن في مستويات الصيانة بدفع إنتاج الكهرباء في العراق خلال هذا الفصل إلى أعلى مستوياته منذ غزو عام 2003. وعلى صعيد الأمن، أدت زيادة الضغوط بفعل الاندفاع إلى هبوط ملموس في الهجمات. أما على صعيد برنامج الاستجابة الطارئة للقادة، فقد قامت فرق التفتيش التابعة للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بزيارات لأربعة من مشاريع برنامج الاستجابة السريعة للقادة ووجدتا عموماً أنها في وضع جيد.

تتحدث تقارير التدقيق وعمليات التفتيش التي قام بها المفتش العام خلال هذا الفصل عن السلبيات المترتبة على ضعف الممارسات في إدارة البرنامج ونحن مستمرون في الضغط من أجل ادخال تحسينات. لقد حددت عملية التدقيق المؤقت التي قمنا بها للعقد الممنوح إلى شركة داينكورت بقيمة 1,2 بليون دولار من أجل دعم برنامج تدريب الشرطة العراقية وجود أوجه نقص خطيرة في البرنامج الذي يشرف عليه مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون التابع لوزارة الخارجية. خلال عملية التدقيق الأخيرة، أثبت مكتب المخدرات الدولية أنه قد اتخذ خطوات هامة نحو معالجة هذه المشاكل. وسوف يهتم المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في تقريره النهائي عن شركة داينكورب بتوفير معلومات تفصيلية عن نطاق المشكلة والتأثير الذي أحدثته الإجراءات العلاجية. كذلك كشفت عملية تفتيش قام بها المفتش العام خلال هذا الفصل عن وجود مشاكل تعتيي المجهودات الأميركية لتقليل أثر المخاطر في سد الموصل المقام شمال نهر الفرات. ورغم أن هذا المشروع لم يسفر حتى الان عن تحسينات ذات شأن، فإن السفارة أفادت أنها قد طورت مقاربة من شأنها أن تؤدي إلى تطبيق اجراءات ناجعة للتقليل من الأخطار عند السد.

لقد أحرزت شعبة التفتيش التابعة للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تقدماً خلال هذا الفصل بشأن 52 عملية تفتيش جاري العمل بها ومنها 30 عملية تتابعها وزارة العدل قضائياً. ولغاية هذا التاريخ، أدت القضايا الخاصة بالمفتش العام إلى 13 اعتقال و5 إدانات، 5 أحكام بالسجن وصدور اتهامين لـ 8 أشخاص إضافة إلى ما يعادل 17,242 مليون دولار على شكل عمليات إعادة ملكية، وغرامات وعمليات استرداد بموجب أوامر قضائية.

يعرض القسم الثاني من هذا التقرير الفصلي تفاصيل موارد التمويل الأميركي الأربعة الرئيسة التي تصب في برنامج إعادة الإعمار كما يتضمن تحديثاً للمعلومات عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في العراق ويستعرض التقدم الحاصل في مختلف برامج التطوير الأميركية. أما القسم 3 فإنه يتضمن إيجازاً عن كل تقرير تدقيق وتفتيش أصدره

30 تشرين الأول/ أكتوبر 2007

ستيوارت دبليو بووين الإبن
المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

تحديث بيانات العقود
المساندة الإقليمية
برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية
برنامج الاستجابة الطارئة للقادة
الأمن
مكافحة الفساد
مكتب المحاسبة والشفافية وسيادة القانون
البنية التحتية
سجلات انقطاع التيار الكهربائي
سد الموصل: مصدر للقلق الشديد
تطوير القدرات
نقل المسؤولية المالية إلى الحكومة العراقية
إعادة تقييم نظام معلومات الإدارة المالية الخاص بالعراق (IFMIS)
تقييم التقدم في العراق
أعداد الوفيات

الجزء الأول

يتضمن هذا التقرير الربع السنوي الخامس عشر والصادر عن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، من الآن فصاعداً (المكتب)، مراجعة مفصلة عن مراقبة المكتب المستمرة لمبلغ 45.429 بليون دولار تقريباً الذي خصصه الكونغرس لإغاثة وإعادة إعمار العراق. ويشكل 74% منه مبالغ يجب إنفاقها، أُنفق منه فعلياً 60%. ومنذ عام 2003، قامت الولايات المتحدة والعراق ووكالات دولية أخرى بتقديم، أو التعهد بمنح، ما يزيد على 100 بليون دولار لإنعاش العراق.

يسلط هذا الجزء الضوء على القضايا الرئيسية التي تواجهها مساعي الإغاثة وإعادة الإعمار في الوقت الراهن. أما الجزء الثاني فيعمل على تحديث المعلومات حول المخصصات المالية الأميركية التي تساند هذه المساعي، ويبين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في العراق، ويتناول أعمال التطوير الأميركية في قطاعات مختارة. ويراجع الجزء الثالث مراقبة المكتب للأعمال المُنفذَّة في هذا الربع من السنة، بما في ذلك سبع عمليات تدقيق وست معاينات، والتقدم الذي حصل في مختلف عمليات التدقيق.

يشكل التقرير الربع السنوي هذا حدثاً هاماً، فبصدوره يكون المكتب قد نشر ما ينوف على 100 تدقيق، وما يزيد على 100 معاينة عن إعادة إعمار العراق منذ بدء أعمال المراقبة في أواخر شهر يناير (كانون الثاني) 2004. كما أصدرت وكالات أخرى 191 تدقيقاً وتقارير معاينة في مدة تزيد قليلاً عن المدة السابقة. والجزء الرابع من هذا التقرير يلقي الضوء على أعمال المراقبة التي أنجزتها وكالات أخرى بالعراق في هذا الربع من السنة.

تحديث بيانات العقود

نشر المكتب الدراسة الأولى ضمن سلسلة من الدراسات المالية المركزة حول العقود الضخمة التي موّلها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، في التقرير الربع السنوي الخاص بشهر يوليو (تموز) 2007. و التدقيق المذكور راجع برنامج بكتل الذي كلفته 1.2 بليون دولار، والذي أشرفت على إدارته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. والمشاكل التي حددها المكتب كانت ترمز إلى التحديات العديدة التي تواجهها أعمال العقود في العراق.

ينشر المكتب في الإصدار الربع سنوي الحالي الحلقة التالية من هذه السلسلة، وهي عبارة عن مراجعة مؤقتة لعقد دينكورب الذي فيمته 1.2 بليون دولار، والذي يتم تنفيذه من أجل مساندة برنامج تدريب الشرطة المدنية في العراق. وقد حدد التقرير المؤقت وجود عيوب خطيرة في الضوابط المالية، وفي ممارسات إدارة البرنامج فيما يتعلق بعقد دينكورب، علماً بأن مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون التابع لوزارة الخارجية هو الذي ينفذ أعمال إدارة العقد المذكور.

يقوم حالياً مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون بتنفيذ العديد من المبادرات لتصويب المشاكل التي حددها المكتب، بما فيها مطابقة الفواتير والتأكد من دقة السجلات. غير أن النتائج التي توصل لها المكتب تؤكد على أهمية المخاطر التي تنجم عن المراقبة الضعيفة للعقود الحكومية مثل الاحتيال والهدر وسوء الاستعمال التي يمكن أن تنشأ عن المراقبة الضعيفة للعقود الحكومية.

سيستمر المكتب في العمل على المراجعات المالية المركزة للعقود الكبرى الأخرى الخاصة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ومن ضمنها تلك التي تنفذها شركة بارسونز انترناشونل، وشركة رسيرتش تراينجل انسستتيوت، وشركة فلور أميك. ومن المقرر نشر تقرير بارسونز قبل نهاية عام 2007.

أنجز مدققو المكتب في النشرة الحالية تدقيق تقريرين مهمين يخصان صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ، أحدهما عن إجراءات تنفيذ العقود بأسعار مُخفَّضة، والآخر عن الأموال غير المصروفة. ومن تدقيق التقرير الثاني، وهو الذي يتعلق بمبلغ مخصص لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يزيد على بليوني دولار لم يتم صرفه، تبين بأنه يتعين على وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية تحسين استخدام ما تبقى من الأموال، وذلك بتوثيق النتائج بصورة أفضل وتسريع إلغاء الالتزام الخاص بالأموال لاستعمالها في الإنفاق على مشاريع أخرى، علماً بأن الكونغرس قد خوّل تخصيص أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للاستعمال في تنفيذ مشاريع أخرى.

نظرَ المكتب في مراجعة العقود التي تم تنفيذها بأسعار مخفضة وتحقق فيما إذا كانت وكالات تنفيذ العقود قد أعدّت إجراءات فاعلة لإنهاء العقود المبرمة مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. واتضح للمكتب بأن الوكالات المعنيّة نفذت أعمالها، بصفة عامة، بشكل جيد في غالبية العقود غير المكتملة. وتصل التقديرات الزمنية لإنجاز العقود الكبيرة الخاصة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لغاية 15 عاماً.

في شهر حزيران/يونيو 2007، نشر المكتب تدقيقاً لأداء عقد شركة كيلوغ، براون وروت الخاص بمساندة الأرواح والمبرم مع السفارة الأميركية في العراق، ووجد فيه عيوباً كبيرة. ويوضح تحديث الربع السنوي هذا في مراجعته عن ذلك العقد بأن الوكالات الحكومية الأميركية المعنيّة قد أدخلت تحسينات رئيسية في مراقبة العقود، بما فيها تنفيذ برنامج ضمان الجودة، والتشدد في قضايا المحاسبة من ناحية مصروفات الوقود، والأكل، وخدمات المسكن. وعلى نحو مشابه، أدخل المقاول تحسينات مهمة في أعماله منذ أن نشر المكتب تقريره في شهر يونيو (حزيران). وهذه التحسينات بمجملها ستوفّر أموال دافعي الضرائب.

وبما أن الولايات المتحدة قد أنجزت الآن بصورة كبيرة معظم برامج البنية التحتية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، فإن المساعدة المالية لإنعاش العراق ستتجه صوب تقديم المساندة للقوات الأمنية المدنية والعسكرية في ذلك البلد. وحتى هذا التاريخ، خصص الكونغرس مبلغ 13.94 بليون دولار لصندوق قوات الأمن العراقية، أُنفق منه 7.23 بليون دولار. يراقب المكتب حالياً مخصصات هذا الصندوق لسنة 2007 المالية. ويقدم الجزء الثاني من هذا

يوجد صندوقان آخران يقدمان معونة أميركية كبيرة للعراق وهما: أولا، برنامج الاستجابة الطارئة للقادة، الذي تقوم بإدارته وزارة الدفاع، وبلغت مخصصاته حتى تاريخه 2.3 بليون دولار؛ ثانياً، أموال دعم الطوارئ، الذي تقوم وزارة الخارجية بإدارته، ووصلت مخصصاته إلى 3.27 بليون دولار. نفذ المكتب مراقبة مخصصات البرنامج والأموال المذكورتين آنفا في سنة 2006 المالية. ويتضمن الجزء الثاني مراجعة لكيفية إدارة وزارتي الدفاع والخارجية للبرنامج والأموال المذكورتين أعلاه. وسبق للمكتب أن دقق وعاين البرامج الخاصة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقادة وأموال دعم الطوارئ، ويظهر في هذا التقرير مزيد من أعمال التدقيق والمعاينة حول هذين الصندوقين.

المساندة الإقليمية

أبدى المكتب والكونغرس في ربع السنة هذا اهتماماً بالغاً بمسألة فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق، إذ نشر المكتب تدقيقاً مهماً في منتصف شهر أكتوبر (تشرين الأول) ، وشهد مرتين أمام الكونغرس حول فرق إعادة الإعمار الإقليمية.

برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية

يُعدّ برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية أهم برنامج حكومي تديره الولايات المتحدة حالياً لبناء القدرات في العراق. فقد تطورت المساعي وتوسعت بصورة ملموسة منذ بدء البرنامج قبل عامين. ويشكل البرنامج في الوقت الحاضر عنصراً أساسياً في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار المدني والعسكري وإعادة الإعمار، التي تبذلها الولايات المتحدة.

نشر المكتب، على مدى العام المنصرم، ثلاثة تدقيقات عن فرق إعادة الإعمار الإقليمية. أولها في شهر أكتوبر (تشرين الأول) 2006، تبين فيه وجود تنسيق ضعيف في المتطلبات الأمنية، وما يخص الموظفين، بين وزارتي الدفاع والخارجية؛ وثانيها تدقيق شهر يوليو (تموز) 2007، وهو عبارة عن تحديث للمراجعة الأصلية الأولى، وورد فيه حدوث تحسن هام في مجال الاندماج المدني والعسكري؛ وثالثها الذي نشر في ربع السنة الحالي، وهو يلقي نظرة شاملة على البرنامج الذي يتوسع باطراد، ويورد فيه أن فرق إعادة الإعمار الإقليمية تحقق تقدماً متزايداً، في جميع أنحاء العراق، في مجالات تطوير قدرات المجالس الإقليمية والمحلية كي تتمكن من ممارسة الحكم في مناطقها الجغرافية، وإدارة برامج الإغاثة المحلية وإعادة الإعمار. ولكن النزاعات الإثنية والسياسية والطائفية المتداخلة والمعقدة في العراق، فضلاً عن الوضع الأمني الذي يشكل تحدياً، ما تزال عوامل مؤثرة في الحدّ من تقدم أعمال فرق إعادة الإعمار الإقليمية. كما أظهر التدقيق الأخير عن هذه الفرق ما يلي:

- أصدر مسؤولو فرق إعادة الإعمار الإقليمية أحكاماً متضاربة حول فعالية الحكومات الإقليمية من ناحية قدرتها على ممارسة الحكم، ولكنهم ذكروا حدوث تقدم متصاعد مقارنة بالعام الماضي.
- اعتبر مسؤولو فرق إعادة الإعمار الإقليمية أن سيادة القانون تشكل لبّ المشكلة.
- ليس لدى المجالس الإقليمية العراقية سوى مقدرة محدودة لإدارة مشاريع البنية التحتية والاستمرار فيها، وليس لديها موازنات كافية للوفاء بمتطلبات الأعمال والصيانة.
- باستثناء التحسينات الملموسة في محافظتي الأنبار وديالى، لوحظ حدوث تقدم متقطع في مساعي التوفيق على المستويين المحلي والإقليمي.

التدقيق الذي قام به المكتب حدد وجود أربعة تحديات هامة أمام برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية:

1. تحسين اندماج المصادر المدنية والعسكرية والتسلسل القيادي.
2. التأكيد على سلامة ومقدرة تنقّل موظفي فرق إعادة الإعمار الإقليمية في بيئة أمنيّة غير مستقرة.
3. تنسيق برامج إعادة الإعمار مع عمليات العصيان المضاد.
4. توظيف ونشر موظفين بمهارات مناسبة، بمن فيهم أشخاص يتكلمون العربية.

ولغايات التمكن من النجاح في "الطفرة المدنية"، يتعين تعبئة الشواغر الموجودة في برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية بموظفين لديهم الخبرة في مجالات السياسة والاقتصاد وسيادة القانون وفروع العلم الأخرى ذات العلاقة. يشغل العسكريون حالياً معظم الوظائف في فرق إعادة الإعمار الإقليمية. يتضمن الجزء الثالث من هذا التقرير تلخيصاً عن فرق إعادة الإعمار الإقليمية.

برنامج الاستجابة الطارئة للقادة

تقرير المكتب في آب/أغسطس المعنْون "تقرير الدروس المستفادة من العقود وتأمين موادها" أوصى بالتوسع في الاستفادة من برنامج الاستجابة الطارئة للقادة، ومن يرامح تمويل إعادة الإعمار السريعة الاستجابة الأخرى. فمنذ نشر ذلك التقرير، استمر دور برنامج الاستجابة الطارئة للقادة في النمو، وهو يشكل الآن مصدراً رئيسياً لتمويل مشاريع إعادة الإعمار التي تديرها وزارة الدفاع، إذ حَوّلت المقاولات المُنتظمة برنامج الاستجابة الطارئة للقادة إلى أداة رشيقة ومفيدة للقادة الميدانيين الذين يسعون للوفاء بالاحتياجات التي تم تحديدها محلياً.

نفذّت وزارة الخارجية مؤخراً برنامجاً شبيهاً ببرنامج الاستجابة الطارئة للقادة وأسمته "صندوق الاستجابة السريعة"، مستخدمة أموال دعم الطوارئ. ويلجأ قادة فرق إعادة الإعمار الإقليمية الآن إلى صندوق الاستجابة السريعة بالطريقة نفسها التي يلجأ إليها القادة في الميدان في برنامج الاستجابة الطارئة للقادة.

ومع أن برنامج الاستجابة الطارئة للقادة كان قد أُسس أصلاً لتزويد القادة الميدانيين بتمويل يتسم بالمرونة لتنفيذ المشاريع المحلية سريعاً، إلا أن البرنامج يساند الآن أيضاً جهود إعادة الإعمار بصورة أكبر. فبرامج الاستجابة الطارئة للقادة، على سبيل المثال، تتضمن تجريف ميناء القصر (الذي تزيد كلفته التقديرية على 7 بلايين دولار). وفيما يستنفد برنامج صندوق إغاثة وإعمار العراق أمواله، فإن برنامج الاستجابة الطارئة للقادة يواصل دوره باطراد كوسيلة لإنهاء برامج ومشاريع صندوق إغاثة وإعمار العراق.

وفي هذا التقرير الربع السنوي، أنجز المكتب المعاينات الأولى للمشاريع التي مولها برنامج الاستجابة الطارئة للقادة، وتبين له، بصفة عامة، أن المشاريع الأربعة التي قام بزيارتها ذات نوعية ونتائج جيدة. ولمعرفة تفاصيل هذه المعاينات، انظر الجزء الثالث. وسينشر المكتب التدقيق الثالث الخاص ببرنامج الاستجابة الطارئة للقادة بنهاية هذا العام.

الأمن

وصل متوسط عدد الهجمات اليومية، التي تم الإبلاغ عنها، على قوات التحالف في ربع السنة الحالي إلى أدنى حد له منذ شهر حزيران/يونيو 2006؛ كما أن متوسط عدد الهجمات على المدنيين العراقيين قد تضاءلت. وعلاوة على ذلك، فقد تحسنت الظروف الأمنية تحسناً ملحوظاً في أعنف محافظتين في العراق، وهما الأنبار وديالى.

وعلى الرغم من هذا التقدم المهم على الصعيد الأمني الذي مهّدت له الطفرة المدنية، فإن الموقف الأمني العام في العراق يعرقل الإنعاش ومساعي إعادة الإعمار. كما أن الهجمات على البنية التحتية ما يزال يؤثر عكسياً على توافر الخدمات الضرورية.

وكما ذكر المكتب آنفا، فإن هجمات المتمردين على مشاريع إعادة الإعمار قد أبطأت من وتيرة إعادة تأهيل البنية التحتية، وحدّت من قدرات مدراء المشاريع على تنفيذ زيارات ضمان الجودة. وكذلك فإن الوضع الأمني يؤثر على أعمال المكتب الرقابية في العراق. فتصاعُد الأنشطة المتمردة في منطقة الموصل في شهر أغسطس (آب)الماضي حال دون زيارة فريق المكتب لأحد المواقع الإنشائية التي تم اختيارها للمعاينة. وذكرت الأمم المتحدة مؤخراً أن الموصل أصبحت المدينة الثانية بعد بغداد بالنسبة لعدد الهجمات التي يتم الإبلاغ عنها.1

سيتغير الوضع العسكري لقوات التحالف في غضون أرباع السنة القادمة. وهذا التطور مع ما يقترن به من القضايا التي تنجم عن إدارة الأمن الخاص من قبَل المقاولين في العراق، والمُتطلب بأن تحقق قوات الأمن العراقية مقدرة معقولة على العمل بصورة مستقلة بحلول الصيف القادم سيؤثر بشكل مباشر على البيئة الأمنية في العراق خلال

مكافحة الفساد

شهد المفتش العام على محتويات الربع سنوي هذا أمام لجنة مجلس النواب الخاصة بالرقابة والشؤون الحكومية حول وضع الفساد في الحكومة العراقية. وكما ذكر المفتش العام للجنة، فإن الفساد في العراق يُعدُّ "تمرداً ثانياً" يؤثر كثيراً على ديمومة الديموقراطية العراقية الغضّة.

واجهت هذه السنة وكالات مكافحة الفساد الرئيسية الثلاث في العراق زيادات كبيرة في أعداد القضايا المعروضة أمامها. فقد ارتفعت القضايا المرفوعة إلى هيئة النزاهة العامة بنسبة 70%؛ وذكر مجلس التدقيق الأعلى أن القضايا التي أحالها على هيئة النزاهة العامة قد زادت عن الضعف. ويرى المكتب أن هناك أربعة تحديات تواجه مؤسسات مكافحة الفساد العراقية:

- **الأمن:** تؤثر التهديدات التي يتعرض لها موظفو مكافحة الفساد على الحدّ من شفافية الأنشطة الحكومية، إذ تم اغتيال أكثر من 30 موظفاً من هيئة النزاهة العامة منذ سنة 2003، علاوة عن قتل رئيس مجلس التدقيق الأعلى السابق، والعديد من المفتشين العامّين. كما يتعرض القضاة والمحققون القضائيان للتهديد بصورة منتظمة.
- **المساندة:** يعاني مجلس التدقيق الأعلى، وهيئة النزاهة العامة، والمفتشون العراقيون العامان، من الافتقار إلى المساندة السياسة المنتظمة والتمويل من الحكومة العراقية. وتمرّ، بصورة خاصة، هيئة النزاهة العامة بأزمة حرجة إثر استقالة مفوض الهيئة القاضي راضي الراضي في ربع السنة الحالي.
- **سيادة القانون:** لا يثق المواطنون العراقيون في قدرة مؤسسات مكافحة الفساد التابعة للحكومة على البتّ في القضايا بصورة فعالة وعادلة. ويعزّز هذا الافتقار إلى الثقة، النقص في أعداد القضاة الثقاة، والضغط المتزايد على نظام السجون جرّاء الاكتظاظ بالمساجين.
- **المقدرة:** تواجه وكالات مكافحة الفساد في العراق نقصاً حاداً في المقدرة والموارد. كما أن جميع هذه الوكالات تخلو من مرافق التدريب.

أنشأت الحكومة العراقية، في أوائل هذه السنة، المجلس المشترك لمكافحة الفساد، وأوكلت إليه مهمة تنسيق جهود مكافحة الفساد. بيد أن مشكلة الفساد في العراق تظل قضية تدعو إلى الرهبة.

مكتب المحاسبة والشفافية وسيادة القانون

في شهر يناير (كانون الثاني) 2007، أنشأ رئيس البعثة الدبلوماسية في العراق مكتب المحاسبة والشفافية وسيادة القانون، وذلك استجابة لتوصية وردت في تدقيق المكتب لشهر أكتوبر (تشرين الأول) 2006 حول مكافحة الفساد. وبناء عليه، تولى مكتب المحاسبة والشفافية وسيادة القانون مسؤولية تحسين مساعي الولايات المتحدة في مساندة الجهود العراقية الرامية إلى مكافحة الفساد، وأحرز تقدماً جيداً خلال الربع الأول من عام 2007، ما أدّى إلى تعيين مستشارين للمفتشين العامّين ولمجلس التدقيق الأعلى، علماً بأن هيئة النزاهة العامة كان يوجد لديها من السابق مستشار أعلى. ولكن مدير مكتب المحاسبة والشفافية وسيادة القانون الأصيل استقال من الوظيفة: كما استقال من تسلم ذلك المنصب بعده، ويشغل المنصبَ الآن مدير بالوكالة. وقد أعاقت هذه الاستقالات تطوير مكتب المحاسبة المذكور.

تنسيق جهود مكافحة الفساد في العراق بين مختلف الوكالات التابعة للولايات المتحدة يشكل تحدياً. ويظل التنسيق بصورة أفضل أمراً مطلوباً بين خطط مكافحة الفساد، التي يقوم بها القسم الاقتصادي، وبرامج سيادة القانون الخاصة بالقوات المتعددة الجنسية ــ العراق، وعمليات مكتب المحاسبة والشفافية وسيادة القانون، ومبادرات منسق سيادة القانون، ومشاريع سيادة القانون الأخرى التي تنفذها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عن طريق السفارة. ويُبرز الغموض المستمر في تحديد مسؤوليات كل وكالة أهمية الحاجة إلى إيجاد استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد.

أوصت مجموعة الدراسة العراقية بأن تؤدي وزارة العدل دوراً أكبر في مساعي سيادة القانون، وينبغي عليها أن تُصنِّف مهمة مساعدة العراق في محاربة الفساد. واستجابة لهذه التوصية، عين رئيس البعثة الدبلوماسية محامياً من

البنية التحتية

سجلات انقطاع التيار الكهربائي
وصل متوسط إنتاج الكهرباء في هذا الربع من السنة إلى أعلى مستوى له منذ عام 2003، مسجّلاً رقماً قياسياً لفترة ما بعد الحرب وهو 4,500 ميغا واط في اليوم. ويُعزى هذا التحسن إلى:

- فعاليات نشأت عن عمليات وبرامج صيانة موّلتها الولايات المتحدة والعراق
- تفعيل قدرة المولدات الجديدة
- تقليص الهجمات على خطوط الكهرباء وفرق الإصلاح في منطقة بغداد، بسبب تعاظم أعداد القوات الأميركية في العراق

اتضح من معاينة المكتب لمحطة توليد الطاقة الكهربائية في قداس أن الهدفين الرئيسين للمشروع، الذي كلّف 238 مليون دولار، (إصلاح الطوربينات وتوسيع قدرة المحطة) قد تحققا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تبين للمكتب أن جهود حكومة الولايات المتحدة في مساندة العمليات المستمرة في موقع المحطة كانت فعالة، وأن الحكومة العراقية قد أظهرت نيّة إيجابية لتحمّل مسؤوليتها على المدى الطويل في مساندة العمليات المؤازرة. تُعَدُّ محطة قداس جزءاً هاماً في برنامج إعادة بناء قطاع الكهرباء، وهي واحدة من أنجح المشاريع الكهربائية التي قام المكتب بزيارتها.

سد الموصل: مصدر للقلق الشديد
زار مفتشو المكتب في هذا الربع من العام سد الموصل، الواقع على نهر دجلة في شمال العراق. أنجز العراق بناء السد سنة 1984، وهو مبني على أتربة قابلة للتحلل وعرضة للتعرية: تحرّك هذه الأتربة يتسبب في حدوث فجوات أسفل السد وعلى حاقّتيه، مما يستدعي حقنها بمواد للتقوية.

والظروف المذكورة آنفا موجودة منذ إنشاء السد. وقامت وزارة المياه والمصادر الطبيعية العراقية بتنفيذ إجراءات للحدّ من مخاطر هذا السد، من ضمنها برنامج دائم للحقن لملء الفجوات في طبقات الأساسات.

وفي عام 2005 تشاركت حكومة الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية في مبادرة لإدخال العديد من التحسينات من أجل التخفيف من حدة المشاكل التي يسببها السد. وعاين المكتب، في الربع الحالي من السنة، مشروع تحسين نظام حقن السد، الذي تبلغ تكلفته 27 مليون دولار. وتوصلت المعاينة التي قام بها المكتب بأن المشروع، الذي مضى عليه سنتان، ما زال بحاجة إلى إدخال تحسينات جادّة لقدرات أعمال الحقن الأساسية التي تقوم بها وزارة المياه والمصادر الطبيعية عند موقع السد. مازالت الوزارة مستمرة في عمليات الحقن في مكان السد، غير أن التنفيذ الكامل لعملية الحقن بعد إدخال التحسينات سيدعم هذه الجهود.

وضع مكتب المساعدات الانتقالية للعراق التابع للسفارة التفاصيل النهائية لخطة المساندة بعد التسليم، التي ستساعد الوزارة في تقديم المعدات والمواد المطلوبة لتحسين عمليات الحقن الحالية.

تطوير القدرات
يواصل المكتب مراجعة الأعمال الهامة التي تنفذها وكالات أميركية لتطوير قدرات الحكومة العراقية لتتمكن من تسيير شؤونها على جميع الأصعدة ــ الوطنية والإقليمية والمحلية. بيد أن جهود بناء القدرات التي تقوم بها الولايات المتحدة يقيدها الافتقار إلى وكالة معينة رئيسية تتولى إدارة البرامج، وكذلك الحاجة المستمرة إلى خطة استراتيجية متكاملة تضم تحت لوائها كافة الأعمال. نشر مكتب المحاسبة العام في هذا الربع من السنة تقريراً يؤكد فيه على أهمية هذه التحديات. ويعتزم المكتب إعداد تدقيق لعام 2008 يشتمل على تحديث لمراجعات بناء القدرات السابقة.

في أحدث تقرير للمكتب عن فرق إعادة الإعمار الإقليمية جدّد فيه المكتب مخاوفه المستمرة حول قدرة العراق على الاستمرار في مشاريع إعادة الإعمار الأميركية. ووصف أحد قادة فرق إعادة الإعمار الإقليمية المشكلة بأنها "تدمير

تنفيذ بنود الميزانية ـ أي نفقات الأموال العراقية من قِبَل مختلف الوزارات والمحافظات ــ الذي ما يزال يشكل المحور لجهود تطوير القدرات. ووفقاً لأحدث تقرير لتقييم علامة المرجع الخاص بالولايات المتحدة، الذي نشر في 14 أيلول/سبتمبر 2007، فإن الحكومة العراقية وزعت موازنتها الرأسمالية لعام 2007، البالغة 7 بلايين دولار. وذكر التقييم المذكور "تقتطع الوزارات والمحافظات نسبة مئوية عالية من الموازنات الرأسمالية العالية السقف، مما يزيد من مصروفات الوزارات والمحافظات. وهذه المصروفات محسوبة على أساس الدولار المطلق". ويظل القلق قائماً حول مقدار النسبة التي ستنفقها الحكومة العراقية فعلياً من الموازنة الرأسمالية بنهاية عام 2007.

كان إنشاء مركز المساعدة في المشتريات من قِبَل وزارة التخطيط والتعاون التنموي أحد التطورات المفيدة البارزة فيما يتعلق بتنفيذ بنود الميزانية. ويقدم مركز المساعدة في المشتريات، الذي يتألف موظفوه من خبراء عراقيين ودوليين في مجال المشتريات، العون إلى الحكومة العراقية لتحسين تنفيذ بنود الميزانية عن طريق تدريب الموظفين، وتحسين إجراءات المشتريات ، وتقديم التقنية اللازمة. ويتلقى مركز المساعدة في المشتريات المساندة من مكتب المساعدات الانتقالية للعراق، وفريق العمل لتحسين عمليات الاستقرار والتجارة، وقيادة العقود المشتركة في العراق/ أفغانستان.

نقل المسؤولية المالية إلى الحكومة العراقية

تُموِّل الميزانية الوطنية العراقية حالياً تقريباً جميع المبادرات المطروحة في وزارات الحكومة العراقية باستثناء مبادرات وزارتي الدفاع والداخلية. في عام 2006، تسلمت وزارة الداخلية 41% من تمويلها من الولايات المتحدة، و59% من ميزانية الحكومة العراقية. أما في سنة 2007، فقد ارتفعت حصة الحكومة العراقية في تمويل وزارة الداخلية لتصبح 67%. ويحدث التوجه العكسي بالنسبة لوزارة الدفاع؛ فنصيب الولايات المتحدة في تمويل وزارة الدفاع ارتفع عام 2007 ليصبح 47% مقارنة بنسبة 31% سنة 2006. انظر الشكل 1–1.

بسبب تضاؤل مساندة الولايات المتحدة الإجمالية لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار، يجب على الحكومة العراقية أن تُعِدَّ ميزانيتها بحيث تتمكن من ديمومة البرامج التي سبق أن مُوّلت بالدولارات الأميركية. وقد جرى التأكيد على الحاجة إلى نقل هذه المسؤولية في ربع السنة الحالي في رسائل وجهها قائد القيادة المتعددة الجنسية للأمن الانتقالي – العراق، إلى وزيري الدفاع والداخلية. وأبلغتْ هذه الرسائل كلا الوزيرين بأن قوات التحالف ستوقف التمويل الذي تقدمه الولايات المتحدة لغايات عقود مساندة الحفاظ على أرواح الشرطة العراقية ومرافق العمليات وتدريب الجيش اعتباراً من تاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2007. وذكرت القيادة المذكورة أن التوقف قد حصل بالفعل وفق الخطة المرسومة.

إعادة تقييم نظام معلومات الإدارة المالية في العراق

تعكف الولايات المتحدة على إعادة تقييم مشروع لإعداد وتمويل نظم معلومات إدارة مالية جديد في العراق. وهذا المشروع الذي بدأ في سنة 2004، كان يهدف إلى تحسين الإدارة المالية في الحكومة العراقية، بيد أن التخطيط غير الملائم ومشاكل التنسيق مع الحكومة العراقية والقضايا الأمنية أجهضت المشروع منذ بدايته.

في هذا الربع من العام، نشر المكتب رسالة مبدئية إلى السفارة، يوصي فيها أن يكون أي توظيف مالي إضافي تقدمه الولايات المتحدة لصالح هذا المشروع مشروطاً بمساندة أكبر من الحكومة العراقية، فضلاً عن الاستقلالية التامة في تقييم النظام المقترح.

الشكل 1-1

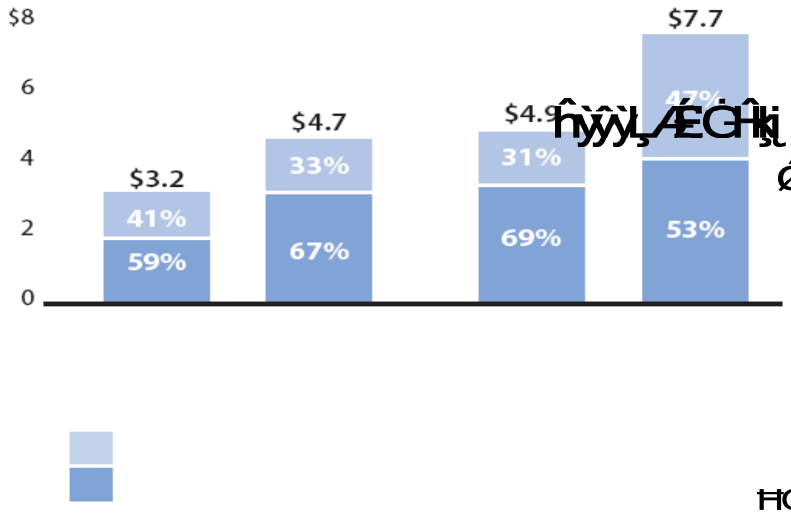

تقييم التقدم في العراق

أجرى المكتب وأعضاء آخرون من مجلس المفتشين العامين العراقيين، الذي أنشأه المكتب عام 2004، ما ينوف على 290 تدقيقاً عن برنامج إعادة الإعمار الأميركي في العراق. وفي هذا الربع من العام أصدر عدد من ا لوكالات تقارير عن العراق تتضمن تقييمات تستحق الذكر، من ضمنها:

- تقرير الهيئة الدولية عن القوات الأمنيّة في العراق، بتاريخ 6 أيلول/سبتمبر 2007 (تقرير جونز): الذي يتطرق إلى استعداد القوات الأمنيّة العراقية لتولّي مسؤولية الاحتفاظ بسلامة العراق الإقليمية، وفحص قدرتها على تقديم الأمن للأمة بأسرها، وإنهاء العنف الطائفي.
- العراق: الملحق الإحصائي: تقرير صندوق النقد الدولي رقم 4/29/07 عن القطر (العراق)، شهر آب/أغسطس 2007: يقدم أجندة شاملة حول خلفية للمعلومات عن إجمالي الناتج القومي والأسعار والمصروفات الحكومية وأسعار الصرف والضرائب ومعدلات سعر الفائدة وميزان المدفوعات وإنتاج وتصدير البترول وإنتاج الإسمنت ومواضيع أخرى
- حفظ الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق: تحديان خطيران أمام جهود الولايات المتحدة لبناء قدرات الوزارات العراقية، مكتب المحاسبة العام – 08 – 124ت: يناقش جهود الولايات المتحدة لتطوير القدرات الوزارية، والتحديات الرئيسية أمام هذه الجهود، ومدى الاستراتيجية المتكاملة الشاملة التي تسير على نهجها حكومة الولايات المتحدة
- تقرير رقم 1035 عن تحسين المساندة المُقدّمة، بين الوكالات المختلفة، إلى بعثات الأمن الوطنية والعمليات بين الوكالات لدعم الاستقرار، والأمن، والمرحلة الانتقالية، وإعادة الإعمار الخاصة بالولايات المتحدة للقرن الحادي والعشرين، حزيران/يونيو 2007: وهو تقرير من إعداد وزارة الدفاع يقيّم مقدرة الولايات المتحدة على تقديم المساعدة المدنية إلى العمليات الطارئة بين مختلف الوكالات.

بتاريخ 29 آب/أغسطس 2007، أنشأ وزير الجيش الأميركي الهيئة الخاصة لعقود الجيش الأميركي لمراجعة الدروس المستفادة من أعمال العقود التي أُجريت في الآونة الأخيرة في العراق وأفغانستان، وتقديم التوصيات التي

تم تحديث وضعية علامات المرجع الذي حدده الكونغرس في القانون العام رقم 110– 28 في ربع السنة الحالي. ولمقارنة تقييمات علامات المرجع، أنظر الجدول رقم 1–1.

الجدول 1-1
مقارنة لعلامات المرجع النظامية الأميركية

علامة مرجع القانون العام الأميركي رقم 110– 28 (أ) العام (ب)	التزامات العهد الدولي مع العراق تجاه الحكومة العراقية	تقرير الرئيس عن سير الأعمال	مكتب المحاسبة
إنجاز المراجعة الدستورية (1)	مراجعة دستورية شاملة (3-1-2)	مرضية: تم تشكيل لجنة للمراجعة الدستورية.	لم يتم الوفاء بهذا الأمر: لم تجر موافقات على تعديلات، ولا تقرر إجراء استفتاء عام.
سنّ تشريع إلغاء حزب البعث (2)	سيعاد تشكيل لجنة إلغاء حزب البعث وسيُجرّد من جوانبه السياسية (3-3-11)	مرض: لم يتم إقرار قوانين، ولكن تم إحراز تقدم.	لم يتم الوفاء بهذا الأمر: تم إعداد قوانين بهذا الخصوص..
تنفيذ قانون المواد الهيدرو كربونية (3)	تطوير قطاع للطاقة يلبي احتياجات العراقيين ويرفع فوائد المواد الهيدرو كربونية إلى الحد الأعلى لكافة العراقيين (4-5)	غير مرض: سير العمل صوب سن وتنفيذ القانون مُبهم.	لم يتم الوفاء بهذا الأمر: تم إعداد 3 قوانين من أصل 4، ليس أي واحدة منها قيد النظر.
خلق مناطق شبه مستقلة (4)	لا توجد علامة مرجع مشابهة.	مرض.: تم إقرار القوانين مع تأخير موعد التنفيذ.	تم الوفاء بهذا الأمر بصورة جزئية: تم سنّ القوانين، حُدّد عقد الانتخابات في عام 2008.
سنّ قوانين للانتخابات الإقليمية وتحديد مواعيدها (5)	ستحدد الحكومة العراقية موعداً لإجراء الانتخابات البلدية والمناصب الحكومية بين أوائل ومنتصف عام 2007 (3-1-2)	مُختلط: رغم تأسيس هيئة، فإن عناصر أخرى هامة متباطئة.	لم يتم الوفاء بهذا الأمر: تم سنّ وتنفيذ قانون الهيئة؛ لم يتم سنّ القوانين الساندة.
التطرق لموضوع العفو العام (6)	اقتراح فانون وسلسلة من الإجراءات لبناء الثقة لتفيد برنامج نزع السلاح، ووقف الانتشار، وإعادة الدمج، بما في ذلك برنامج عفو عام ينسجم مع المعايير المقبولة في مسائل العدالة الانتقالية وملائمة للسياق العراقي (3-2-3)	لا يوجد تقييم: "يتعذر إجراء تقييم حتى يتم التوصل إلى تحقيق الشروط المسبقة الضرورية لمنح العفو العام".	لم يتم الوفاء بهذا الأمر: لم يتم إعداد قوانين بهذا الخصوص..
تشريع لنزع سلاح الميليشيات، قوات الأمن العراقية مسؤولة أمام الحكومة المركزية (7)	إيجاد اتفاقية سياسية والإطار التشريعي اللازم لتسريح الميليشيات، من ضمنه تشريع لضبط حيازة وانتشار الأسلحة (3-2-3)	لا يوجد تقييم: "يتعذر إجراء تقييم حتى يتم التوصل إلى تحقيق الشروط المسبقة الضرورية لتنفيذ برنامج قوي لنزع سلاح الميليشيات".	لم يتم الوفاء بهذا الأمر: لم يتم إعداد قوانين بهذا الخصوص..
لجان خطة أمن بغداد أسست (الخدمات السياسية والإعلامية والاقتصادية) (8)	تطوير برامج متميزة لضمان مساندة وتنفيذ خطط بغداد والبصرة الأمنية (3-2-1)	مرضية: تفعيل السياسات والخدمات غير الحركية لمساندة خطة بغداد الأمنية .	تم الوفاء بهذا الأمر: أسست اللجان.
3 ألوية مُدربَّة ومستعدة لمساندة خطة أمن بغداد (9)	عملية خطة أمن بغداد– علامة مرجع محددة.	مرضية: الأداء يؤدي إلى ثقة متزايدة بخبرة قوات الأمن العراقية في مكافحة التمرد.	تم الوفاء بهذا الأمر بصورة جزئية: قدّمت القوات بعض الفعالية المحدودة.
ضباط أمن لديهم استقلالية تكتيكية وعملياتية وبعيدين عن التدخل السياسي (10)	التنفيذ الفاعل لسلطة الدولة سوف تستدعي تطوير قوات أمن غير مسيّسة، وعادلة، ومسؤولة، ومهنية، ولديها شفافية، بما في ذلك قوات الجيش والشرطة. وتدرك الحكومة الحاجة الماسة والعاجلة إلى ترجمة هذه المبادئ إلى برامج عملية فيما يتعلق بتنظيم وتنفيذ عمليات قواتها الأمنية (3-2-1)	مختلطة: رئيس الوزراء وآخرون يعملون على كبح العنف الطائفي. تقدم غير مرض فيما يخص إزالة التدخل السياسي في أنحاء متفرقة داخل التسلسل القيادي .	لم يتم الوفاء بهذا الأمر: التدخل السياسي ما زال مستمراً.

التأكيد على أن قوات الأمن العراقية تنفذ القانون بعدالة (11)	ستعمل الحكومة مع الشركاء الدوليين لتطوير قوات أمن عراقية جيدة التدريب، ومنضبطة، وكفؤة تتفهم وتحترم تماماً حقوق الإنسان وسيادة القانون (1-2-3)	مختلط: أحرز الجيش العراقي تقدما في تطبيق القانون بشكل عادل. ما تزال بعض عناصر الشرطة العراقية تتصرف بتحيز طائفي.	لم يتم الوفاء بهذا الأمر: ما زالت قوات الأمن العراقية متورطة في إساءة استخدام مهامها على أتساس طائفي.
التأكيد بأن خطة أمن بغداد ستزيل الملاذ الآمن "للخارجين عن القانون" (12)	عملية خطة أمن بغداد– علامة مرجع محددة.	مرض: متوافق مع تأكيدات قوات التحالف التي تدعو إلى القيام بعمليات في جميع المناطق.	تم الوفاء بهذا الأمر بصورة جزئية. تغلغل الميليشيات في قوات الأمن العراقية يمكنها من الحصول على جزئية من الملاذ الآمن .
تقليص العنف الطائفي (13)	باعتباره أولوية للحكومة العراقية، فإن برنامج نزع السلاح، ووقف الانتشار، وإعادة الدمج، يهدف إلى تسريح وإعادة دمج الميليشيات (3-2-3)	مختلط: تقلصَ العنف الطائفي، لكن سيطرة الميليشيات على الأمن المحلي غير مرضية.	لم يتم الوفاء بهذا الأمر: تتحكم الميليشيات في جزء من الأمن المحلي؛ من غير الواضح الأماكن التي تقلص فيها العنف الطائفي .
خطة للمواقع الأمنية المشتركة في المناطق المجاورة لبغداد (14)	عملية خطة أمن بغداد– علامة مرجع محددة.	تقييم: "لقد أحرزت الحكومة العراقية تقدماً مرضياً لجهة تأسيس المواقع الأمنية المشتركة في المناطق المجاورة لبغداد".	تم الوفاء بهذا الأمر: تم إنشاء 32 موقعاً من أصل 34 موقعاً.
زيادة عدد القوات الأمنية العراقية القادرة على العمل على نحو مستقل (15)	تطوير ومساندة قوات الأمن العراقية لتتمكن من تحقيق قوتها ومقدرتها المستهدفة والمشروعة، وذلك بهدف تحقيق الكفاية الذاتية (3-2-1)	مختلط: تم إحراز تقدم في تطوير وعمليات قوات الأمن العراقية، ولكن زيادة عدد وحدات قوات الأمن العراقية العاملة بصورة مستقلة غير مرضية.	لم يتم الوفاء بهذا الأمر: انخفض عدد الوحدات العاملة بشكل مستقل.
حماية الحقوق السياسية لأحزاب الأقليات (16)	ستستمر الحكومة العراقية في مساعيها للتوسع في مدى مشاركة المجموعات المهتمة بمبادرة [التوفيق الوطني]، بصرف النظر عن التوجيه الأيدلوجي أو السياسي [من ضمنه] إنشاء مؤسسات سياسية شاملة، وشرعية، ومساندة (1-3)	مرضية: حقوق الأحزاب السياسية الخاصة بالأقليات محفوظة.	تم الوفاء بهذا الأمر: حقوق المشرعين مصونة؛ حقوق الأقلية من المواطنين محمية.
إنفاق 10 بلايين دولار من العائدات العراقية على إعادة الإعمار (17)	الالتزام سيضمن بأن التشريعات، والتنظيم، والأنظمة، وإجراءات العمل هي في مواضعها الصحيحة، وستتيح إنفاق موارد الميزانية بأسلوب فاعل (5-3)	مرض: تم إحراز تقدم لأن الوزارات والمحافظات تنفق حصصاً أكبر من الميزانيات مقارنة بالعام الماضي.	تم الوفاء بهذا الأمر بصورة جزئية: تم تخصيص الأموال، ولكن من غير المرجح إنفاقها.
التأكيد بأن السلطات السياسية لا تضعف أو تلقي اتهامات باطلة على القوات الأمنية العراقية (18)	التنفيذ الفاعل لسلطة الدولة سوف تستدعي تطوير قوات أمن غير مسيّسة، وعادلة، ومسؤولة، ومهنية، ولديها شفافية، بما في ذلك قوات الجيش والشرطة. وتدرك الحكومة الحاجة الماسة والعاجلة إلى ترجمة هذه المبادئ إلى برامج عملية فيما يتعلق بتنظيم وتنفيذ عمليات قواتها الأمنية (3-2-1)	غير مرض: الدلائل على جهود الحكومة لتخفيف حدّة هذه المسألة تثبت بأن هناك الكثير مما ينبغي عَمَلُه.	لم يتم الوفاء بهذا الأمر: ما زالت الادعاءات غير الموثقة تُلقى جُزافاً

ملاحظات:

(أ) يتعين أن يتم إعداد تقييمات الرئيس وفق مدى درجة تحقيق "التقدم المُرضي" في ا لوفاء بعلامات المرجع (الجزء 1314 (ب) (2) (أ) و (د).

(ب) معيار مكتب المحاسبة العام لتقييم علامة المرجع هو ما إذا تم تحقيق علامة المرجع أم لا.

أعداد الوفيات

ما زال الأمن في العراق يُعَدُّ مصدر قلق كبير للمواطنين العراقيين وموظفي إعادة الإعمار والإدارة والمقاولين. وتدل التقارير عن البيئة الأمنية أن هناك تضاؤلاً في عدد الهجمات في هذا الربع من السنة، ويعُزى ذلك إلى طفرة تواجد قوات الولايات المتحدة. (2)

وعلى الرغم من هذا التقدم، فقد ذكرت مؤخراً بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن "العنف المتواصل في العراق يشكل تحديات ضخمة للحكومة العراقية" وأن "الحياة اليومية للمواطن العراقي العادي تتصف بالخطورة". 3 حوادث عنف جريئة لها علاقة بالأمن الذي يقدمه المقاولون أدت إلى إعادة تقييم الولايات المتحدة والحكومة العراقية للخدمات الأمنية التي تتم بالتعاقد مع المقاولين.

في هذا الربع من العام، انخفض إطلاق النار غير المباشر على المنطقة الدولية في بغداد إلى أدنى مستوى له خلال عام كامل، ولكن ازداد ت الهجمات على "كامب فكتوري".4 ففي 11 سبتمبر (أيلول)، قُتل شخص واحد، وجُرح 11 شخصاً في هجوم بمدفع هاون على مجمع عسكري يُستعمل كقيادة للقوات المتعددة الجنسية – العراق. وفي 11 أكتوبر (تشرين الأول) قُتل شخصان، وجُرح 40 آخرون في هجوم آخر على "كامب فكتوري".

ورغم أن البيئة الأمنية بشكل إجمالي تقد تحسنت في الآونة الأخيرة، فإن المقاولين والصحفيين والمواطنين العراقيين يعيشون ويعملون، في العديد من الأماكن، في بيئة خطيرة تماماً:

- أفادت وزارة العمل بوقوع 72 حالة وفاة في هذا الربع من العام بين المقاولين المدنيين العاملين في مشاريع تموّلها الولايات المتحدة في العراق. ومنذ أن بدأت أعمال إعادة الإعمار في العراق، بلغ عدد الوفيات التي تم الإبلاغ عنها لوزارة العمل 1,073 حالة5، علماً بأن حالات الوفاة التي بُلّغ عنها في هذه الفئة تزيد زهاء 22% عن متوسط الحالات في هذا الربع من السنة.
- ذكرت وزارة الخارجية أن 3 مواطنين أمريكيين من المدنيين لاقوا حتفهم في الربع السنة الحالي. ومنذ بدء جهود إعادة الإعمار الأميركية، توفي 235 من ا لعاملين المدنيين الأميركيين في العراق. وكان عدد المواطنين الأميركيين غير العسكريين الذين تم الإبلاغ عن وفاتهم في هذا الربع من السنة يقل 78% عن متوسط الربع السنوي.. 6
- في ربع السنة الحالي قُتل اثنان من الصحفيين في العراق؛ كما قُتل 119 من المراسلين العراقيين وغيرهم منذ شهر مارس (آذار) 2003، و41 شخصاً من العاملين في مجال مساندة وسائل الإعلام منذ بدء القتال، من ضمنهم اثنان في هذا الربع من العام. 7
- أدى استمر العنف في فرض الهجرة على العراقيين. ويقدر المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة أن شخصاً واحداً من كل سبعة أشخاص قد تشرد من مكان إقامته بسبب التصادم في العراق. 8 ولاحظ المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة أن أعداداً كبيرة من العراقيين ما زالوا يفرّون من بلدهم 9 ، وأصبح قبولهم في سوريا والأردن يستدعي الحصول على تأشيرة مسبقاً 10 وذلك اعتباراً من هذا الربع من العام. كما أن الهجرة الداخلية قد تحددت بشروط إقليمية بالنسبة للأشخاص المشردين داخلياً.

تحديث المعلومات عن إعادة إعمار العراق

لمحة عامة

2/أ التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق
صندوق قوات الأمن العراقية
برنامج الاستجابة الطارئة للقادة
صندوق الدعم الاقتصادي
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
صناديق أمريكية أخرى لإغاثة وإعادة الإعمار

2/ب تطوير العراق
فرق إعادة الإعمار الإقليمي
الديمقراطية والمجتمع المدني
التطوير الاقتصادي
تطوير القدرات
اللاجئون، النازحون وحقوق الإنسان
الخدمات الأساسية
الكهرباء
النفط والغاز
المياه
الرعاية الصحية
النقل والاتصال

2/ج الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

لمحة عامة

يقوم المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بتقديم تقارير عن الالتزامات المالية والمبالغ المنصرفة في مجال إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويعرض هذا الجزء تحديثاً للمعلومات الخاصة بوضعية مخصصات إعادة الإعمار حسب مصدر التمويل ويورد بياناً عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في العراق كما يتضمن تحديثاً للمعلومات عن عمل التطوير الذي تقوم به الولايات المتحدة في عدة مجالات رئيسة.

إن مجهودات الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق ممولة من ثلاث مصادر: الاعتمادات الأميركية، الأموال العراق ودعم المانحين الدوليين. بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2007، كان برنامج إعادة الإعمار بكامله قد قارب في قيمته نحو 103,894 بليون دولار شاملة 45,082 من الأموال العراقية. من أجل لمحة عامة عن هذه المصادر، أنظر الشكل 1-2:

اعتمادات الأموال الأميركية (45,429 بليون)

خصص الكونغرس دعماً تمويلياً في مجال إغاثة وإعادة إعمار العراق لأربعة صناديق رئيسية كبرى و28 حساباً أصغر حجماً. هذه الصناديق هي:

- صندوق قوات الأمن العراقية 13,940 بليون دولار
- برنامج الاستجابة الطارئة للقادة 2,291 بليون دولار
- صندوق الدعم الاقتصادي 3,272 بليون دولار
- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 20,914 بليون دولار
- صناديق أخرى للإغاثة وإعادة الإعمار (بما فيها 28 حساباً) 5,012 بليون دولار.

يتضمن هذا الجزء عرضاً للمعلومات عن كل واحد من هذه المصادر ويعرض لوضعية إعادة الإعمار في هذه المجالات:

- فريق إعادة الإعمار الإقليمي
- الديمقراطية والمجتمع المدني
- التطوير الاقتصادي
- تطوير القدرات
- اللاجئون، النازحون وحقوق الانسان
- الخدمات الأساسية: الكهرباء، النفط والغاز، المياه، الرعاية الصحية، النقل والاتصال.

يتضمن المحلق "و" والملحق "ز" معلومات أوفى عن مصادر الأموال الأميركية بما في ذلك مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما يتضمن لمحة تاريخية عن حسابات الإغاثة وإعادة الإعمار وعن مصاريف التشغيل وأنشطة التمويل الملتزم بها والمنصرفة.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق 18,383 بليون

يعتمد النجاح المتكامل لبرناج إعادة إعمار العراق في جزء منه، على المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. ويعتبر التضامن الدولي مع العراق – وهو برنامج وطني مدته 5 سنوات لمساعدة العراق على تحقيق الاستقرار، الحاكمية الراشدة وإعادة الإعمار الاقتصادي – الآلية الأساسية لتنسيق الدعم الدولي للعراق. وقد بلغ مجموع المبلغ الذي التزم به المانحون أو قاموا بتقديمه فعلاً حتى الان 18,383 بليون دولار.

من أجل تحديث للمعلومات عن أنشطة المانحين الدوليين، أنظر "الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق" في ختام هذا الجزء.

الأموال العراقية (40,082 بليون دولار)

تعتبر الأموال العراقية حالياً أهم مصدر لنشاط إعادة الإعمار. وبتاريخ 30 سبتمبر/أيلول، بلغت هذه الأموال في مجموعها40,082 بليون دولار بما في ذلك:

- أموال مكتسبة (مجمدة) تبلغ 1.724 بليون
- أموال مستولى عليها، بما في ذلك نقد وممتلكات مصادرة بقيمة 927 مليون.
- أموال صندوق التنمية العراقي مستمدة أساساً من عائدات النفط والأموال المستعادة وقدرها 9.331 بليون.

- أموال الميزانية الرأسمالية العراقية قدرها 28,1 بليون للأعوام 2004-2007

من أجل الاطلاع على حسابات الأموال المستولى عليها المكتسبة، والحساب الفرعي الانتقالي الخاص بصندوق التنمية العراقية، راجع الملحق "ج" "الأموال العراقية الملتزم بها لنشاط إعادة الإعمال من جانب سلطة التحالف المؤقتة".
يقوم المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بجمع المعلومات الخاصة بالتمويل الأميركي من مصادر مختلفة. الملحق "ج" يبين تداخل بنود الميزانيات المتصلة بكل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، صندوق قوات الأمن العراقية، صندوق الدعم الاقتصادي وبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة والدعم الدولي لإعادة إعمار العراق.

الشكل 1-2

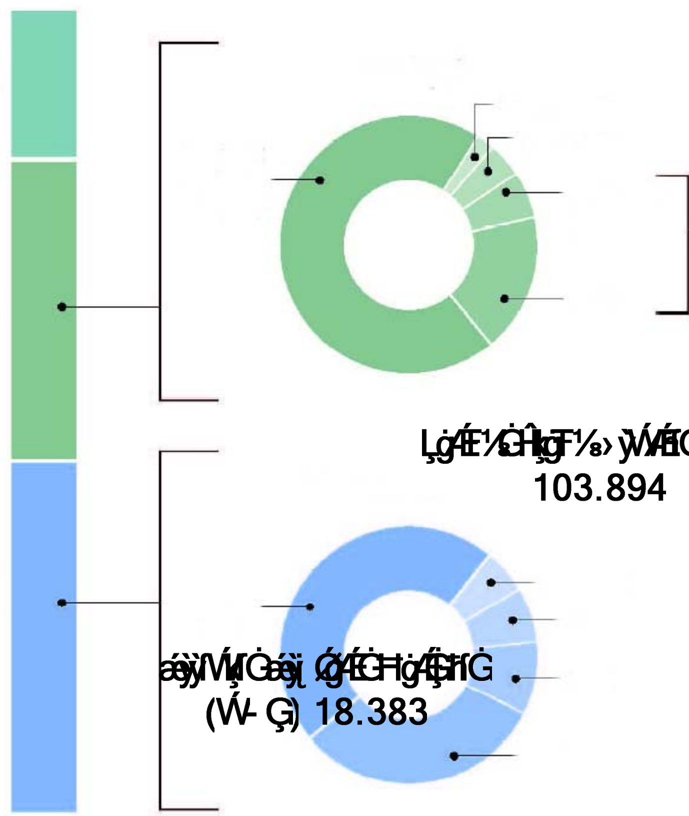

45.429

40.082

التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق

القسم 2/أ

التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق

تطبيقاً للقانون العام 106-108 الجزء 3001 (المعدل) يقوم المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بإعداد تقارير عن رقابة الإنفاق والحسابات الخاصة بأموال المكلف الأميركي المنصرفة على إغاثة وإعادة إعمار العراق، وقد جرى في شهر ديسمبر/كانون أول 2006 بموجب القانون العام رقم 109-346 توسيع المهمة الرقابية المناطة بالمفتش العام بحيث تشمل جميع الأموال المعتمدة للسنة المالية 2006 من أجل إعادة إعمار العراق. ويظهر الشكل 2-2 كامل التمويل الخاضع للسلطة الرقابية للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق.

يبلغ إجمالي قيمة البرنامج الأميركي لإعادة إعمار العراق في الوقت الحاضر 45,429 بليون دولار. وقد ذهب نصف هذه المخصصات تقريباً إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ولم يبق من هذا المبلغ للإنفاق إلا نحو 12% ويظهر الشكل 2-3 خط التسلسل الزمني لجميع المبالغ الأميركية الكبرى المرصودة حتى تاريخه لإغاثة وإعادة إعمار العراق.

الشكل 2-2

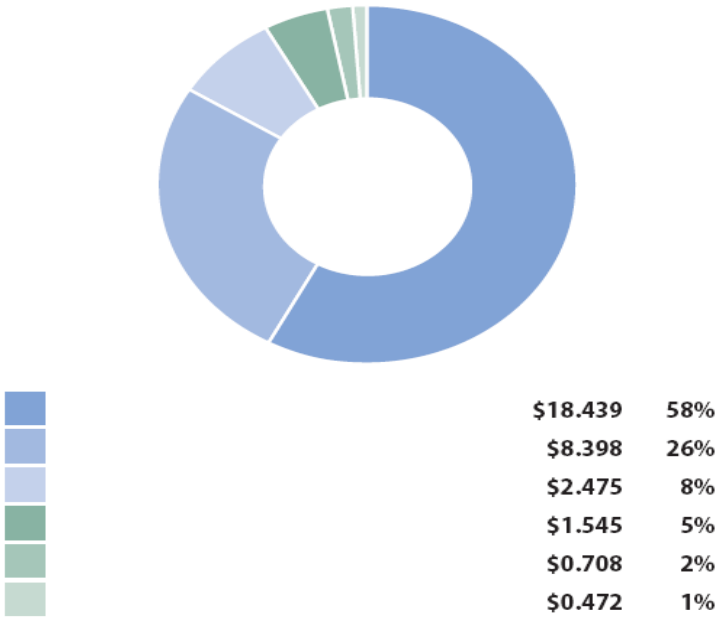

الشكل 2-3

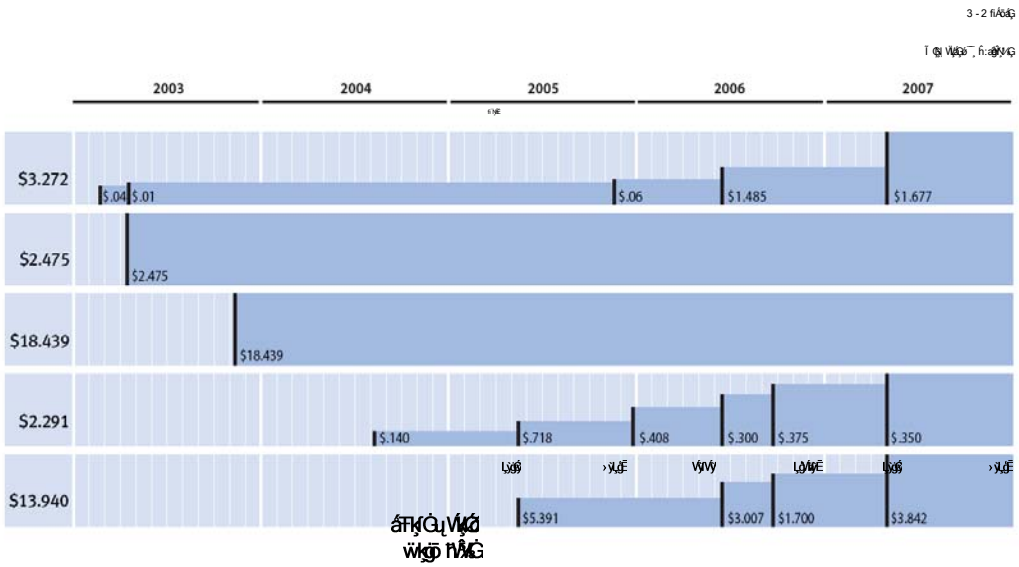

إلى جانب المخصصات المالية الظاهرة في الشكل 2-3، فقد اقر الكونغرس اعتمادات تكميلية بالنسبة للسنة المالية 2007، وقد اشتملت على 201,34 مليون دولار إضافية لأغراض إعادة الإعمار بيانها كالتالي:

- 122,80 مليون دولار لصندوق الدعم الاقتصادي
- 20,05 مليون دولار لمكتب المخدرات الدولية ولشؤون تطبيق القانون
- 20,05 مليون دولار للهجرة ومساعدة اللاجئين
- 38,49 مليون دولار مخصصات أخرى لإعادة الإعمار

إن الشكل 2-1 يظهر وضع صندوق إغاثة وإعادة إعمار ويبين المخصصات المالية الرئيسية الخاضعة لرقابة المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بما في ذلك صندوق قوات الأمن العراقية، صندوق الدعم الاقتصادي، برنامج الاستجابات الطارئة للقادة وغيرها.

فيما يبين الشكل 2-2 أوسع المعلومات المتوفرة حول المخصصات المالية المقررة لإغاثة وإعادة إعمار العراق بما في ذلك 28 نشاطاً من خارج إطار صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

الجدول 2-1
الدعم الأميركي لإعادة تعمير العراق (بالبليون)

الأموال الأميركية	المعتمدة	المخصصة	الملتزم بها	المنصرفة
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/1	2,475	2,473	2,232	2,139
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2	18,439	18,322	17,671	16,230
الإجمالي لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	**20,914**	**20,795**	**19,903**	**18,369**
صندوق قوات الأمن العراقي/السنة المالية 2005	5,391	5,316	5,261	5,033
صندوق قوات الأمن العراقي/السنة المالية 2006	3,007	3,007	2,991	1,375
صندوق قوات الأمن العراقي/السنة المالية 2007	5,542	4,328	1,782	0,832
الاجمالي لصندوق قوات الأمن العراقي	**13,940**	**12,65**	**10,034**	**7,240**
صندوق الدعم الاقتصادي/السنة المالية 2003	0,050	-	0,050	0,050
صندوق الدعم الاقتصادي/تكميلية 2006	1,485	1,485	1,077	0,238
صندوق الدعم الاقتصادي/السنة المالية 2006	0,060	0,060	0,060	-
صندوق الدعم الاقتصادي/السنة المالية 2007	1,554	1,554	1,045	0,005
صندوق الدعم الاقتصادي/استمرار تحويل السنة 2007	0,123	0,105		
إجمالي صندوق الدعم الاقتصادي	**3,272**	**3,204**	**2,232**	**0,293**
برنامج الاستجابات الطارئة للقادة/السنة المالية 2004	0,140	-	0.030	0,030
برنامج الاستجابات الطارئة للقادة/السنة المالية 2005	0,718	-	0,737	0,620
برنامج الاستجابات الطارئة للقادة/السنة المالية 2006	0,708	-	0,465	0,458
برنامج الاستجابات الطارئة للقادة/السنة المالية 2007	0,725	-	0,490	0,237
إجمالي برنامج الاستجابات الطارئة للقادة	**2,291**	**-**	**1,722**	**1,345**
تمويلات أخرى	**5,012**	**0,261**	**0,132**	**0,001**
مجموع المخصصات الأميركية	**45,429**	**36,911**	**32,284**	**26,983**

المصادر:

- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. أرقام المبالغ المعتمدة والملتزم بها والمنصرفة جميعها من وزارة الخارجية (1و2)، التقرير الأسبوعي عن الوضع في العراق (بتاريخ 2007/9/26).
- صندوق الدعم الاقتصادي (العام المالي 2005، العام المالي 2007) كل أرقام المبالغ المخصصة والملتزم بها والمنصرفة هي من نظام الإدارة المالية لمنطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي، ومن التقرير الخاص بالأداء المالي (بتاريخ 2007/1/10) ومن تقرير تحديث المعلومات الخاص بوزير الجيش/وزارة الدفاع (تاريخ 2007/8/31).
- تقرير الأداء المالي الخاص بصندوق قوات الأمن العراقية (2007/1/10)
- وزارة الدفاع – التحديث الخاص بوزير الجيش (2007/8/31).
- برنامج الاستجابة الطارئة للقادة – السنة المالية 2004-2007: الأرقام المرتبط عليها والمنصرفة هي كلها من نظام إدارة إعادة إعمار العراق (علماً أنه ليس هناك تفصيل للاعتمادات بالنسبة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة).
- الفيالق المتعددة الجنسية – العراق. التقرير الفصلي (2007/9/30)
- مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون: المبالغ المخصصة، الملتزم بها والمنصرفة كلها من المكتب رداً على استعلام من مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (2007/10/18)
- القانون التكميلي للسنة المالية 2006/صندوق الدعم الاقتصادي: المبالغ المعتمدة هي من مكتب المساعدات الانتقالية للعراق رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (2007/10/15)
- نظام إدارة إعادة إعمار العراق، تكميل تكلفة صندوق الدعم الاقتصادي (2007/10/5).
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية – تقرير عن الأنشطة (2007/10/15).
- القانون التكميلي للسنة المالية 2007، صندوق الدعم الاقتصادي ولجنة المراجعة، المبالغ المعتمدة هي من مكتب المساعدات الانتقالية للعراق رداً على استعلام من المتفش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (2007/10/17).
- القانون التكميلي السنة المالية 2007، صندوق الدعم الاقتصادي ولجنة المراجعة: المبالغ المخصصة والمنصرفة هي من مكتب المساعدات الانتقالية للعراق، ومن تكميل تكلفة الاستكمال/صندوق الدعم الاقتصادي.
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: تقرير عن الأنشطة (2007/10/15).
- صندوق الدعم الاقتصادي/السنة المالية الحكومية 2006: المبالغ الملتزم بها والمنصرفة هي من مكتب المساعدات الانتقالية للعراق رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (2007/10/15).
- صندوق الدعم الاقتصادي/السنة المالية الحكومية 2006: الأرقام الملتزم بها والمنصرفة من تقرير وزارة الخارجية – الجزء 2207 (2007/4).

ملاحظات:

1- الأرقام متأثرة بفعل التدوير.

2- اعتمادات السنة المالية 2005 الخاصة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقادة تشمل العراق وأفغانستان. لم يكن تقسيم الأموال بقرار من القيادة المركزية الوسطى ولم يكن منصوصاً عليه بالقانون لذا فإن المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ليس بوسعه أن يبين بدقة عمليات التحويلات المالية وفك الالتزامات وإعادتها.

الجدول 2-2

آلية التمويل	القرار الخاص بالاعتمادات الموحدة 2003	قانون الاعتمادات التكميلية للطوارئ زمن الحرب 2003	قانون الاعتمادات الطارئة للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان 2004	قانون اعتمادات وزارة الدفاع 2005	قانون الاعتمادات التكميلية الطارئة للدفاع، الحرب الشاملة على الإرهاب وإغاثة تسونامي 2005	الاعتمادات لوزارة الخارجية/السنة المالية 2006	الاعتمادات لوزارة الدفاع – السنة المالية 2006	الاعتمادات التكميلية الطارئة للسنة المالية 2006	قانون الاعتمادات لوزارة الدفاع للسنة المالية 2007	الاعتمادات الخاصة بجاهزية القوات الأميركية، رعاية المحاربين القدماء	القرار المتواصل الخاص بالمساعدات الخارجية لعام 2007	مجموع التخصيصات
القانون العام	PL-108-7	P.L.108-11	P.L.108-106	PL-108-287	P.L.-109-13	P.L.109-102	PL-109-148	PL109-234	PL109-289	PL110-28		
تاريخ الإصدار	2003/2/20	2003/4/16	2003/11/6	2004/8/5	2005/5/11	2005/11/14	2005/12/30	2006/6/15	2006/9/29	2007/5/25	FY 2007	
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2			18.439.000.000		5.391.000.000							18.439.000.000
صندوق قوات الأمن العراقية								3.007.000.000	1.700.000.000	3.842.300.000		13.940.300.000
قانون الدعم الاقتصادي	40.000.000	10.000.000				60.390.000		1.485.000.000		1.554.000.000	122.800.000	3.272.190.000
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/1		2.475.000.000			718.000.000		408.000.000					2.475.000.000
برنامج الاستجابة الطارئة للقادة				140.000.000				300.00.000	375.000.000	350.000.000		2.291.000.000
مسؤول المشاريع والتعاقد								200.000.000		790.082.000		990.082.000
سلطة التحالف المؤقتة			908.000.000		49.659.000	56.908.000						908.000.000
البرامج الدبلوماسية والقنصلية										750.000.000		856.567.000
صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض الموارد الطبيعية		489.300.000										489.300.000
وزارة الخارجية، ضبط المخدرات الدولية وتطبيق القانون		20.000.000						91.400.000		150.000.000	20.048.000	281.448.000
صندوق الديمقراطية										250.000.000		250.000.000
جيش العراق الجديد				210.000.000								210.000.000
المساعدات الدولية للكوارث والمجاعة		143.800.000								45.000.000	5.000.000	193.800.000
صندوق حرية العراق (إعادة التعمير والتأهيل فقط)										150.000.000		150.000.000
المفتش العام الخاص بإعادة			75.000.000					24.000.000		35.000.000		134.000.000

المصروفات الإدارية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية		21.000.000			24.400.000			79.000.000				124.400.000
الصندوق الخاص ببرامج البقاء والصحة للأطفال		90.000.000										90.000.000
القانون العام 480 العنوان/2 مساعدات الغذاء	68.000.000											68.000.000
الإعانة للهجرة واللاجئين								45.000.00	20.000.000			65.000.000
عمليات حفظ السلام التطوعية		50.000.000										50.000.000
المعونة الطارئة للاجئين والهجرة		37.000.000										37.000.000
برامج التبادل الدراسي والثقافي									20.000.000			20.000.000
برامج منع الانتشار، محاربة الإرهاب، نزع الألغام والأمور المتصلية بها								7.000.000	12.350.000			19.350.000
المعونة المدنية الإنسانية لمواجهة الكوارث في الخارج			17.000.000									17.000.000
وكالة توقيق العقود الدفاعية								16.372.000				16.372.000
المعونة الفنية للشؤون الخارجية					13.000.000			2.750.000				15.750.000
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/مكتب المستشار العام		3.500.000	1.900.000		2.500.000			2.500.000				10.400.000
مكتب المستشار العام لوزارة الدفاع					5.000.000							5.000.000
صندوق مبادرة القادة المقاتلين		3.612.000										3.612.000
وزارة الخارجية- مكتب المفتش العام					1.000.000			1.300.000				2.300.000
وزارة العدل، دعم النزاعات								1.648.000				1.684.000
						693.000			1.138.000			1.831.000
الأنشطة القانونية والشرطة الأميركية (الرواتب والمصروفات)					1.000.000							1.000.000

45.429.350.000	201.336.000	7.992.952.000	2.075.000.000	5.206.400.000	408.000.000	117.991.000	6.185.559.000	350.000.000	19.440.900.000	3.343.212.000	108.000.000	المجموع

العقود

قام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بتصميم وإنشاء نظام المعلومات الخاص بإعادة إعمار العراق التابع للمفتش العام في عام 2005 ليكون بمثابة حاضنة لكل المعطيات الخاصة بمشاريع صندوق إعادة إعمار العراق وبعقوده وأوجه تمويلها. ولا يعتبر هذا النظام قائماً على إنجاز العمليات لكنه بمثابة مستودع للمعطيات الخاصة بإعادة الإعمار والمستمدة من مختلف المنظمات المفوضة الالتزام بمبالغ مالية من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وصندوق الدعم الاقتصادي وصندوق قوات الأمن العراقية وبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة.

ويشتمل نظام المعلومات الخاص بإعادة إعمار العراق على أكثر من 15 ألف عملية تعاقدية ممولة من جانب صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية وصندوق دعم الاقتصادي. ويستطيع هذا النظام على المستوى التعاقدي، أن يوفر معلومات عن نحو 81% من مجموع الالتزامات المالية المترتبة على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2، وعن أكثر من 91% من التزامات صندوق الدعم الاقتصادي ونحو 98% من صندوق قوات الأمن العراقية. ومنذ صدور التقرير الفصلي لشهر تموز/يوليو 2007، سجل نظام المعلومات الخاص بإغاثة وإعادة إعمار العراق ما مجموعه 2287 عملية تعاقدية. ويظهر الجدول رقم 2-3 المبالغ الملتزم بها والمنصرفة ضمن إطار عمليات التعاقد الخاصة بكل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، صندوق قوات الأمن العراقية وصندوق الدعم الاقتصادي والتي جرى تسجيلها ضمن نظام المعلومات الخاص بإعادة إعمار العراق.

الجدول 2-3
العمليات التعاقدية في نظام المعلومات الخاص بإعادة إعمار العراق كما هي بتاريخ 2007/10/19 (ببلايين الدولارات)

	الملتزم بها	المنصرفة
صندوق قوات الأمن العراقية	9,798	7,153
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2/منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين/أبنية	7,496	6,622
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2، منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين،غير أبنية	3,953	3,773
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	2,911	2,819
صندوق الدعم الاقتصادي/منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي	0,597	0,091
صندوق الدعم الاقتصادي	1,478	0,141

صندوق قوات الأمن العراقية

أنشأ الكونغرس صندوق قوات الأمن العراقية في عام 2005 – وهو صندوق يستخدمه قائد قيادة الأمن الوطني الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لتوفير الدعم لقوات الأمن العراقية بما في ذلك تزويدها بالمعدات والإمدادات والخدمات والتدريب والقيام بصيانة التسهيلات ومنشآت البنية التحتية وتجديدها وإعمارها وتمويلها"[1].

وقد اعتمد الكونغرس مبلغ 13,94 بليون دولار لهذا الصندوق من خلال 4 تخصيصات كالتالي:

- 5,39 بليون دولار لصندوق قوات الأمن العراقية/1 (القانون العام 13-109 لسنة 2005)
- 3,007 بليون دولار لصندوق قوات الأمن العراقية/2 (القانون العام 234-109 لسنة 2006)
- 5,54 بليون دولار لصندوق قوات الأمن العراقية/3 (القانون العام 289-109 لسنة 2006 ثم 28-110 لسنة 2007)

ويقوم صندوق قوات الأمن العراقية حالياً بتكميل احتياجات الموازنة المالية لوزارتي الدفاع والداخلية في مجال بناء قدرات قوات الأمن العراقية. وإلى جانب قيامه بدعم مجموعة من البرامج الخاصة بهاتين الوزارتين، يتولى الصندوق أيضاً توفير التمويل لعدد من الأنشطة "الأخرى" بما في ذلك العمل لعيادات الأطراف الصناعية وتمويل برنامج سريع الأثر لتدريب قوات الأمن العراقية وتجهيزها وقضايا المعتقلين ونزع الأسلحة وتسريح العسكريين وأنشطة إعادة دمجهم بالمجتمع.

ويمثل الشكل 2-4 رسماً بيانياً مستمداً من صحيفة وقائع خاصة بالمفتش العام حول "مصادر وأوجه استعمال التمويل الأميركي المعتمد في السنة المالية 2006 لغرض إغاثة وإعادة إعمار العراق وقد جرى إصداره في 27 تموز/يوليو 2007. وهو يظهر معلومات مرئية عن عمليات التخصيص والالتزام ضمن إطار صندوق قوات الأمن العراقية.

بتاريخ 4 تشرين أول/أكتوبر 2007، كان نحو 72% في صندوق قوات الأمن العراقية قد جرى الارتباط عليه ونحو 52% تم صرفه فعلاً. وللاطلاع على وضعية ومخصصات كل اعتمادات صندوق قوات الأمن العراقية، أنظر الشكل 2-5.

أوجه استخدام التمويل

تساهم المشاريع والبرامج التي يتولاها صندوق قوات الأمن العراقية تساهم في تطوير قوات الأمن تنسيقاً مع وزارتي الدفاع والداخلية من خلال مجموعات الأنشطة الفرعية التالية:

- التدريب والعمليات
- المعدات والنقل
- الإعاشة
- البنية التحتية

الشكل 2-4

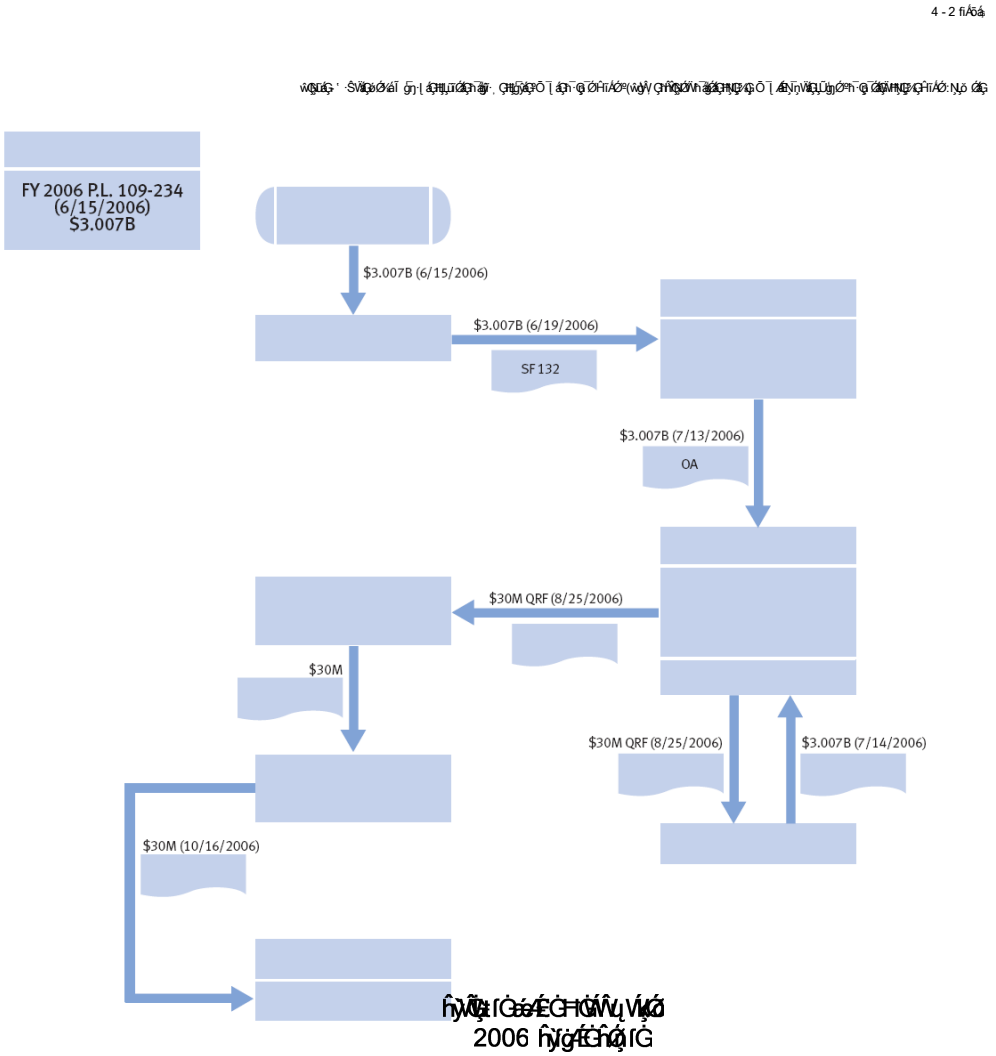

الشكل 2-5

$ 13.94

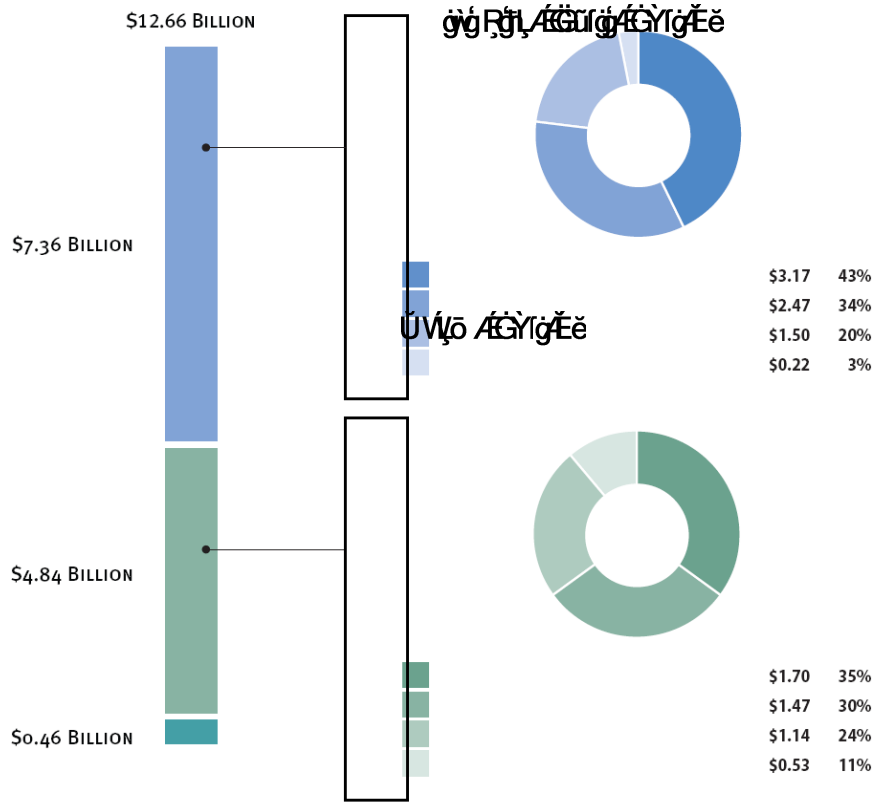

.20

لقد تلقت وزارة الدفاع 53% من إجمالي المبالغ المعتمدة لصندوق قوات الأمن العراقية في حين تلقت وزارة الداخلية 35%.

تمثل الاعتمادات الخاصة بالتجهيزات والنقل 43% من مخصصات وزارة الدفاع في حين أن أكبر شريحة في تمويل الصندوق لوزارة الداخلية تستنفذها برامج التدريب والعمليات.

نص قانون السنة المالية 2007 الخاص بصندوق قوات الأمن العراقية على توفير مجموعة من البنود لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية بما في ذلك أسلحة، ذخائر، عربات، دروع شخصية، أنظمة رادار، معدات اتصالات، معدات إبطال القنابل ومعدات طبية. كذلك يتولى الصندوق توفير تمويل لإدامة البنية التحتية ولمجموعة من الخدمات ضمن إطار الأنشطة الفرعية الأربعة. الجدول 2-4 يعطي لمحة عن الأنشطة التي يضطلع بها صندوق قوات الأمن العراقية لصالح وزارتي الدفاع والداخلية.

إن الولايات المتحدة ماضية في نقل احتياجات التمويل إلى العراقيين وقد أبلغت قيادة الأمن الانتقالي المتعددة الجنسيات مؤخراً وزارتي الدفاع والداخلية بأن التحالف سوف يتوقف عن تمويل عقود الاستدامة في ثمانية مواقع التدريب التابعة لوزارة الداخلية وفي ثمانية مواقع تديرها وزارة الدفاع.

الجدول 2-4

أنشطة صندوق قوات الأمن العراقية (بلايين الدولارات)

	وزارة الدفاع	وزارة الداخلية	صندوق قوات الأمن العراقية للدفاع	صندوق قوات الأمن العراقية للداخلية
التدريب والعمليات	معدات وخدمات معلوماتية، دعم من مدربين متعاقدين/ معدات وخدمات اتصال انتقالية	دعم مدربين متعاقدين/ معدات إبطال قنابل	0,15 بليون دولار	1,36 بليون دولار
المعدات والنقل	عربات، مولدات كهرباء مع قطع إصلاح لها، دعم بالطائرات، معدات للوحدات وللأفراد	عربات، مولدات كهربائية مع قطع إصلاح لها، عمليات نقل عن طريق التعاقد	1,56 بليون دولار	0,42 بليون دولار
الاستدامة	خدمات إدامة عن طريق التعاقد. عمليات صيانة تعاقدية	خدمات إدامة تعاقدية	0,62 بليون دولار	0,27 بليون دولار
البنية التحتية	فرق الجيش العراقي/ متفرقات للجيش العراقي	خدمات للشرطة العراقية/ وزارة الداخلية خدمات متفرقة	1,37 بليون دولار	0,56 بليون دولار
الإجمالي			3,70 بليون دولار	2,61 بليون دولار

المصدر: قيادة الأمن الانتقالي المتعددة الجنسية/1 الجزء 3303 من تقرير التمويل بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2007 الذي تم استلامه في 26 آب/أغسطس 2007.

ملاحظة: يتولى صندوق قوات الأمن العراقية أنشطة أخرى غير مخصصة حسب الوزارتين مثل تمويل عمليات الأطراف الاصطناعية، التسريح وإعادة الدمج، صندوق الاستجابة السريعة وقضايا المعتقلين،

تشمل المعلوماتية والمعدات والخدمات أجهزة الكمبيوتر، عقود خدمة الشبكات وغير ذلك من الأجهزة كالطابعات وأجهزة النسخ والماسحات في حين أن دعم المدربين المتعاقدين يشمل تمويل مستشارين للحكومة العراقية ومدربين لمختلف برامج الجيش والشرطة. أما أجهزة وخدمات الاتصال فتشمل عقود بشأن خدمات الهاتف والهواتف الخليوية وأجهزة الراديو المحمولة يدوياً، وأجهزة الراديو للعربات الخ ... ويتضمن بند العربات والمولدات وقطع الإصلاح قيمة كل العربات والمولدات الكهربائية والقسم الأعظم من قطع الإصلاح اللازمة لها. أما خدمات النقل التعاقدية فإنها تشمل تكاليف نقل المعدات والإمدادات إلى العراق ومن ثم داخل مسارح العمليات. ويشمل دعم الطائرات تكاليف شراء الطائرات وقطع الغيار والتقنية ومعدات أخرى في حين أن بند المعدات للوحدات

مقاولو صندوق قوات الأمن العراقية، وبرامجه ومشاريعه

في محاولة لتحديد أكبر 10 مقاولين يعملون مع صندوق قوات الأمن العراقية من حيث قيمة المبالغ المالية، قام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بمراجعة ثلاث مصادر للمعلومات هي قيادة الأمن الانتقالي المتعددة الجنسية/العراق JCC-I/A، ونظام المعلومات الخاص بإعادة إعمار العراق. وقام المفتش العام بعد ذلك بمقارنة القوائم الثلاث ووجد فيها متناقضات خطيرة:

- مقاول واحد فقط هو الذي ظهر على القوائم الثلاث.
- أوردت قائمة قيادة الأمن الوطني الانتقالية المتعددة الجنسيات/العراق بيانات عما مجموعه 438 مليون دولار في حين بينت قائمة JCC-I/A معلومات لما مجموعه نحو 887 مليون دولار وأورد نظام المعلومات الخاص بإعادة إعمار العراق تفاصيل عما مجموعه تقريباً 2,47 بليون دولار.
- هناك العديد من البنود التي مصدرها بيانات نظام المعلومات الخاص بإعادة إعمار العراق، لا تحدد من هو المقاول حيث أن 376 بنداً (يبلغ إجمالي القيمة المرتبط عليها أكثر من 3 بليون دولار) لا تورد اسم المقاول المتعاقد معه. وتبلغ قيمة ثلاثة من هذه البنود قدراً من الأهمية يضعها على رأس قائمة أكبر 10 مقاولين لكن دون إيراد ذكر لاسم المقاول نفسه. بدلاً من ذلك، جرى إدراج البنود في القائمة حسب الجهة المحلية للعقد (تظهر تالياً بالحرف الخفيف) ومن هذه البنود الثلاثة، هناك البندان الأعلى قيمة متعاقد عليهما لتوفير إسناد مكتب المخدرات الدولية تبعاً لما يمكن استنتاجه من توصيف البند في البيانات الواردة من المصدر. أما البند الثالث الأعلى من حيث القيمة فهو معقود مع وزارة الدفاع لحساب وكالة التعاون الأمني الدفاعي.

من هذه المقارنة، استنتج المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أن نظام المعلومات الخاص بإعادة الإعمار يوفر أوسع البيانات عن المقاولين المتعاقدين مع صندوق قوات الأمن العراقية.

ويظهر الجدول رقم 2-5 أهم عشرة مقاولين حسب المبالغ المرتبط بها تجاههم كما وردت في قائمة نظام المعلومات الخاص بإعادة إعمار العراق.

وسيوالي المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق جهوده لتحديد أكبر عشرة متعهدين مع الصندوق اعتمادا على أكثر ما يمكن من البيانات تفصيلاً وسيعمل المفتش العام مع قيادة الأمن الانتقالي المتعددة الجنسيات لإيراد تلك المعلومات في الفصل القادم.

الجدول 2-5
أهم 10 مقاولين متعقادين مع صندوق قوات الأمن العراقية

المقاول	المنصرف	الملتزم به
عقد لوزارة الخارجية دعماً لمكتب المخدرات الدولية	696 دولار	696 دولار
Environmental chemical corporation	665 دولار	410
AECOM, Government Services, Inc	414 دولار	348 دولار
عقد لوزارة الخارجية دعماً لمكتب المخدرات الدولية	386 دولار	386 دولار
Tetra International LLC	249 دولار	168 دولار
Toltest, Inc.	231 دولار	148 دولار
مقاول عراقي	226 دولار	156 دولار
عقد لوزارة الدفاع لمصلحة الوكالة الدفاعية للتعاون الأمني	224 دولار	224 دولار
Innovative technical Solutions, Inc.	212 دولار	127 دولار
URS Group, Inc.	192 دولار	43 دولار

المصادر: رداً على استعلام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 2007/9/30.

ملاحظة:
الأرقام متأثرة بفعل التدوير.

مشاريع البناء

قام مركز سلاح الجو للهندسة والبيئة بإصدار نحو 90% من عقود البناء الخاصة بصندوق قوات الأمن العراقية لحساب القيادة المتعددة الجنسية للأمن الانتقالي في العراق في حين تتولى منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي إدارة سائر عقود الصندوق.

يتولى مركز سلاح الجو للهندسة والبيئة إدارة 492 مشروعاً تشمل مجموعة متفاوتة من حيث المواقع لمنشآت خاصة بالشرطة، ومنشآت إصلاحية وقواعد عمل متقدمة. ويتعاقد المركز على مجموعة متنوعة من أنشطة البناء مستعيناً بعمالة وطنية محلية في الغالب لهذا الغرض.

وتقوم منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين في الجيش الأميركي من جانبها إدارة 80 مشروعاً ممولة من صندوق قوات الأمن العراقية تتراوح في القيمة من 25 ألف إلى 17 مليون دولار. بتاريخ 4 أكتوبر/تشرين أول 2007، كانت منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي قد أنجزت عمل البناء في 40 من أصل 60 مشروعاً وأحالت 7 مشاريع تنتظر المباشرة في حين أن هناك 19 مشروعاً في مرحلة التخطيط.

تعكف القيادة المتعددة الجنسية للأمن الانتقالي/العراق بجد على نقل المنشآت المكتملة إلى السيطرة العراقية، فمن أصل 254 منشأة دفاعية استكملت قبل شهر نيسان/أبريل 2007، تم استلام 73 منشأة (29%) من جانب السلطات العراقية. ومن أصل 19 منشأة استكملت منذ نيسان/أبريل 2007، جرى نقل السيطرة على 10 منشآت (59%) وتذكر القيادة متعددة الجنسية للأمن الانتقالي/العراق أن هناك مخططاً لاعتماد خيارين الأول أحادي الطرف والآخر ثنائي الطرف فيما يخص موضوع نقل السيطرة – ذلك أن المشاكل التي تواجهها القيادة متعددة الجنسية للأمن الانتقالي/العراق فيما يخص نقل الأصول هي نفسها تلك المشاكل التي حددها المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في تقرير فحص لموضوع نقل الأصول الصادر في ربع السنة الأخير.

البرامج غير الأمنية

قامت القيادة متعددة الجنسية للأمن الانتقالي/العراق بتعديل أوجه استخدام صندوق قوات الأمن العراقية لتدريب وتجهيز وإدامة قوات الأمن العراقية لكي تلبي الطبيعة المتغيرة لاحتياجات العراق. وقد بات توفير خدمات الإعاشة الموكولة في معظمها لمتعاقدين من الخارج – يستنفذ جزءاً أساسياً من التزامات صندوق قوات الأمن العراقية.

الجدول 2-6

المعدات وخدمات النقل الممولة في صندوق قوات الأمن العراقية، وزارة الداخلية (بملايين الدولارات)

	السنة المالية 2005	السنة المالية 2006	السنة المالية 2006	المجموع
عربات، مولدات وقطع إصلاح	143,2	84,5	9,3	237,0
معدات للوحدات والأفراد	86,0	41,4	15,9	143,3
خدمات النقل التعاقدية	29,1	150,0	--	,179
تصفيح العربات وتعديلات للمقاومة المضادة[أ]	16,7	12,7	10,4	39,8
الإجمالي	**275,0**	**288,6**	**35,6**	**599,2**

المصدر: القيادة متعددة الجنسية للأمن الانتقالي – العراق الجزء 33,3 من التمويل، تقرير 2007 تاريخ 30 حزيران/يونيو والمستلم في 26 آب/أغسطس 2007.

ملاحظات: الأرقام متأثرة بفعل التدوير.

أ تصفيح العربات وإجراءات المقاومة المضادة تشير إلى التكاليف الإضافية المنصرفة على العربات بما في ذلك إجراءات المقاومة المضادة.

الجدول 2-7

المعدات وخدمات النقل الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية، وزارة الدفاع (بملايين الدولارات)

	السنة المالية 2005	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	الإجمالي
دعم الطائرات	56,3	27,0	130,3	213,6
عربات، مولدات وقطع إصلاح	968,9	118,2	37,8	1124,9
معدات للوحدات وللأفراد	142,6	58,3	21,6	223,5
صيانة تعاقدية	79,3	-	-	79,3

نقل تعاقدي	52,3	40,3	1,4	94,9
أسلحة وتوابعها	0,60	19,8	14,5	34,9
تصفيح عربات وتعديلات للمقاومة المضادة	6,5	-	32,4	38,9
المجموع	**1307,4**	**263,6**	**238,0**	**1809**

المصدر: القيادة متعددة الجنسية للأمن الانتقالي العراق. الجزء 3303 من التمويل، تقرير 2007 تاريخ 30 يونيو/حزيران، المستلم في 26 آب/أغسطس 2007.
ملاحظة: الأرقام متأثرة بفعل التدوير.

المعدات النقل والإدامة

كما هو مبين في الجدولين رقم 2-6 و2-7، فإن مصروفات صندوق قوات الأمن العراقية على المعدات والنقل كانت لسد الاحتياجات الفورية لقوات الأمن الناشئة وشملت العربات والتجهيزات المطلوبة للوحدات والأفراد إلى جانب صيانة النقل. ورغم أن هناك استمراراً في توفير بعض الدعم في مجال التجهيزات الأساسية، إلا أن الدعم الجوي وتحسين الدروع وغير ذلك من إجراءات المقاومة المضادة أخذت تستنفذ حصة متزايدة من تكاليف المعدات.

الإدامة

على نفس المنوال، فإن الاعتمادات الأولية في صندوق قوات الأمن العراقية لأغراض أنشطة الإعاشة كانت تعكس القدرة المحدودة لدى قوات الأمن العراقية على توفير الدعم للإدامة وللعمليات وأنظمة الصيانة, وقد كانت قدرة وزارتي الدفاع والخارجية على الاحتفاظ بقدرة دعم وإمداد فعالة هي موضع مراجعة من جانب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، مكتب المحاسب العام وهيئات مجلس الكونغرس. للاطلاع على تفاصيل التمويل المقدمة من صندوق قوات الأمن العراقية لأغراض إدامة من قبل وزارتي الدفاع والداخلية. أنظر الجدول رقم 2-8 ورقم 2-9.

التدريب

لاحظت وزارة الدفاع الأميركية مؤخراً أن العائق الأكبر المتسبب في تأخير نقل مسؤولية الأمن إلى السيطرة العراقية هو انعدام القدرة لدى قوات الشرطة العراقية والذي يحول دون تمكينها من التحكم بوضع الأمن في الأقاليم[27]. لذا فإن برامج وزارة الداخلية في مجال التدريب الممولة في صندوق قوات الأمن العراقية استهدفت تلبية احتياجات الشرطة العراقية. للاطلاع على مجموع أفراد الشرطة العراقية الذي جرى تدريبهم على مر الوقت، أنظر الشكل 2-6.

الشرطة العراقية

دأب صندوق قوات الأمن العراقية على استخدام مستشارين يتولون الإشراف والتقييم وتقديم الاستشارة للشرطة العراقية ولمسؤولي ضبط الحدود وذلك بالمشاركة غالباً مع العسكريين الأميركيين العاملين ضمن فرق تدريب الشرطة.

الجدول 2-8

الاستدامة الممولة من جانب صندوق قوات الأمن العراقية/ وزارة الداخلية (بالملايين)

	السنة المالية 2005	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	المجموع
خدمات إدامة دورة الحياة بالتعاقد	211.7	53.4	-	265.1
صيانة عن طريق التعاقد	-	13.3	-	13.3
تقنية معلوماتية أجهزة وخدمات	-	11.9	0.1	12
المجموع	211.7	78.6	0.1	290.4

المصدر: القيادة متعددة الجنسيات للأمن الانتقالي: الجزء 3303/ التمويل تقرير 30 يوليو 2007 المستلم في 2007/8/30.
ملاحظة: الأرقام متأثرة بفعل التدوير

الجدول 2-9

الاستدامة الممولة من جانب صندوق قوات الأمن العراقية/ وزارة الدفاع (بالملايين)

	السنة المالية 2005	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	المجموع
خدمات إدامة دورة الحياة بالتعاقد	113.9	64.8	12.8	191.5
صيانة عن طريق التعاقد	195.7	64.0	166.1	425.8
الأمن عن طريق التعاقد	63.8	19.4	18.9	102.1
الوحدة والتجهيزات الفردية	56.2	0.0	0.0	56.2
تقنية معلوماتية أجهزة وخدمات	1.6	0.2	21.2	21.4
المجموع	431.2	148.4	219.0	798.6

المصدر: القيادة متعددة الجنسيات للأمن الانتقالي: الجزء 3303/ التمويل تقرير 30 يوليو 2007 المستلم في 2007/8/30.
ملاحظة: الأرقام متأثرة بفعل التدوير

الشكل 2-6

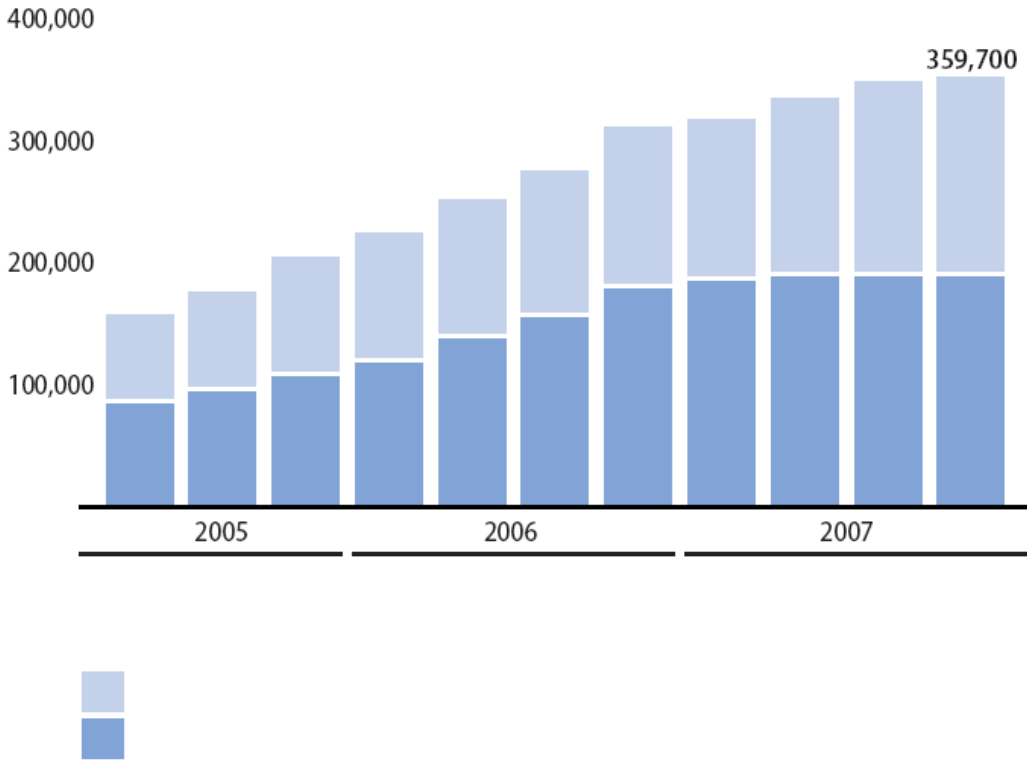

(2007) fiVÄ

يجيء التمويل لهذه البرامج من ثلاث هيئات هي فريق المساعدة في تدريب الشرطة المدنية الممول من صندوق قوات الأمن العراقية، وزارة الداخلية العراقية، ووزارة الداخلية في حكومة كردستان الإقليمية.

وقد قامت الولايات المتحدة ووزارة الداخلية بتمويل 258 برنامج لتدريب الشرطة ما بين حزيران/يونيو وأكتوبر/تشرين أول 2007 . ومن المقرر أن يتم حوالي 34900 مجند برامجهم التدريبية مع نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

خلال هذا الربع الفصلي، أتم 9764 مجنداً برنامج التدريب الأساسي لمجندي الشرطة العراقية فيما هناك 5051 مجنداً منتظمون حالياً في البرنامج.

وفيما يخص الشرطة الوطنية، هناك قرابة 1140 عراقياً أنهوا تدريب المجندين الأساسي و438 أتموا تدريباً متخصصاً، وقد انتظم نحو 1735 مجنداً جديداً من الشرطة الوطنية في برنامج التدريب الأساسي للشرطة الوطنية فيما التحق 722 آخرين في دورات تدريب تخصصية.

الشكل 2-7

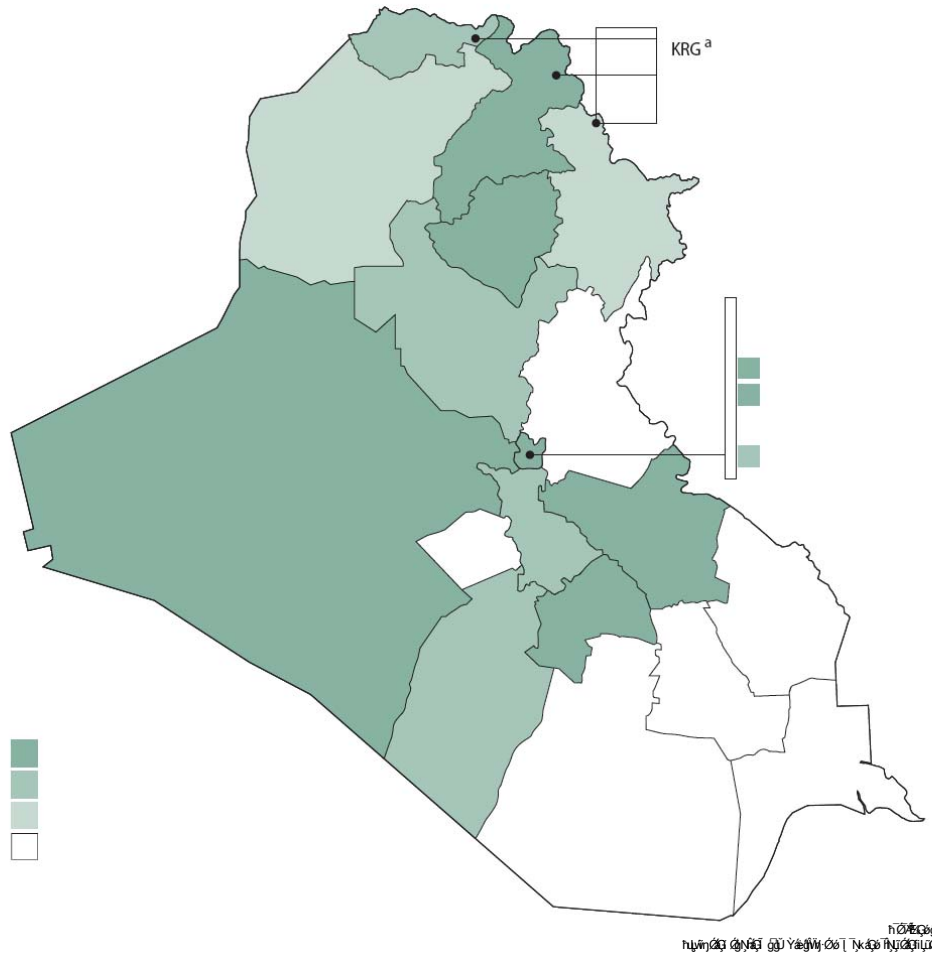

باشرت الولايات المتحدة تنفيذ سلسلة من التدريبات التخصصية ذات 4 أجزاء للارتقاء بمستوى الشرطة العراقية الوطنية. وكانت المرحلة الأولى التي استكملت في شهر أيار/مايو 2007 عبارة عن تقييم لعمليات الشرطة بما في ذلك عمليات تفتيش على مستوى الكتائب وتقييم للقيادات في حين أن المرحلة الثانية التي كانت ما زالت قيد التنفيذ في أواسط شهر أكتوبر/تشرين أول 2007، يجري فيها التركيز على إعادة تدريب جميع ألوية الشرطة

لقد أوصى تقرير شهر سبتمبر الذي أعدته اللجنة المستقلة بشأن قوات الأمن في العراق برئاسة الجنرال المتقاعد جيمس جي جونز، بأن يتم الاستغناء عن الشرطة العراقية الوطنية بسبب اختراقها من جانب المليشيات. ولاحظت اللجنة أن التحزب وضعف القيادة وعدم الفعالية في العمل عوامل تهدد مصير الشرطة العراقية الوطنية ويعتبر "إعادة التأهيل" محاولة لإعادة إحياء الشرطة العراقية الوطنية كقوة أمن لها قيمتها.

الجيش العراقي

تجري عمليات التدريب للجيش العراقي في مراكز إقليمية وعلى مستوى الفرقة وفي مراكز تدريب على القتال. يتولى العراقيون إدارة وتمويل 23 دورة في مجال التدريب الأساسي على القتال وعلى المؤهلات التخصصية العسكرية المهنية وعلى القيادة وغير ذلك من التخصصات. وتتم عمليات التدريب الأساسي على القتال وعلى المؤهل التخصصي العسكري المهني في 9 مواقع بينما يتم التدريب على القيادة في 13 موقعاً والتدريب التخصصي في 10 مواقع.

وقد جرى التخطيط لسبع دورات تدريبية في عام 2007، على القتال الأساسي والمؤهل التخصصي العسكري المهني وعلى نظام التربية لضباط الصف. بحلول شهر أكتوبر/تشرين أول 2007، كانت ست من هذه الدورات من الدورات التسع على وشك الاستكمال في أوائل شهر يناير/كانون ثاني 2008.

تقوم الدورات الجاري تنفيذها في معهد الجيش العراقي للخدمات والإسناد في منطقة تاجي بالتركيز على تطوير قدرات الإمداد، النقل، الصيانة والقدرات الإدارية لأكثر من 1000 متدرب. وبمنتصف أكتوبر/تشرين أول، يفترض أن يكون ما بين 7000 – 7700 جندي قد أكملوا تدريباً على أسلحة خاصة فيما يتوقع أن عشرة آلاف جندي سيستكملون التدريب الأولي بنهاية عام 2007.

وقد اتخذ التحالف مجموعة من الخطوات لتعزيز الجيش العراقي عن طريق زرع فرق انتقالية بداخله والتوسع في التمويل بهدف زيادة عدد الجنود العراقيين.

برنامج الاستجابة الطارئة للقادة

أضفت سلطة التحالف المؤقتة في شهر أيار/مايو من عام 2003، الصفة الرسمية على برنامج الاستجابة الطارئة للقادة وفوضت القادة الميدانيين باستخدام الأموال المتوفرة لهم في تلبية احتياجات إنسانية وإغاثة أو واقعة في مجال إعادة الإعمار ضمن منطقة مسؤولية القائد المعني وذلك عن طريق تنفيذ برامج تؤدي خدمة فورية للسكان المحليين وتحقق "نتائج مركزة".

جاء التمويل الأولي لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة من الأصول العراقية المستولي عليها ومن صندوق التنمية للعراق. لكن في أواخر 2003. أخذت الولايات المتحدة تعتمد أموالاً أمريكية للبرنامج ومنذ ذلك الحين، قام الكونغرس بتخصيص نحو 3,29 بليون دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة.

في شهر نوفمبر/تشرين ثاني عام 2003، أجاز الكونغرس القانون العام 106-108 الذي نص على أنظمة تعاقدية أكثر مرونة بشأن اعتمادات برنامج الاستجابة الطارئة للقادة وأناط مسألة إدارة الأموال بوزارة الدفاع.
وأصبحت الفيالق المتعددة الجنسية هي المنسق العام للبرنامج ويملك كبار القادة التابعين لها صلاحية الموافقة على مبلغ يصل إلى 500 ألف دولار.

يقوم القادة بترتيب أولوية المشاريع بالتنسيق مع فرق إعادة الإعمار الإقليمي ومع الحكام الإقليميين ولجان تنمية الاعمار الإقليمي – وهي لجان على مستوى المحافظات مؤلفة من مسؤولين عراقيين يقومون باختيار المشاريع في مناطقهم.

يتم اختيار مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة على أساس إمكانية سرعة تنفيذها ومدى ما تحقق من منفعة للمناطق العراقية المصابة (بما في ذلك تشغيل الناس على المدى المتوسط والطويل) وكذلك على مدى بروز المشروع للأنظار. وقد جرى استخدام الجانب الأكبر من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقادة في مشاريع

لذا فإن إنفاق البرنامج على المشاريع يواصل التوسع ويظهر الشكل 2-8 وضعية هذه الأموال.

أما الشكل رقم 2-9 فهو عبارة عن رسم بياني من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق وهو "صحيفة وقائع تظهر مصادر وأوجه استخدام المبالغ المعتمدة في السنة المالية 2006 بشأن إغاثة وإعادة تعمير العراق" جرى إصدارها في 27 تموز/يوليو 2007 وهي تبين عملية التمويل الخاصة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقادة.

الشكل 2-8

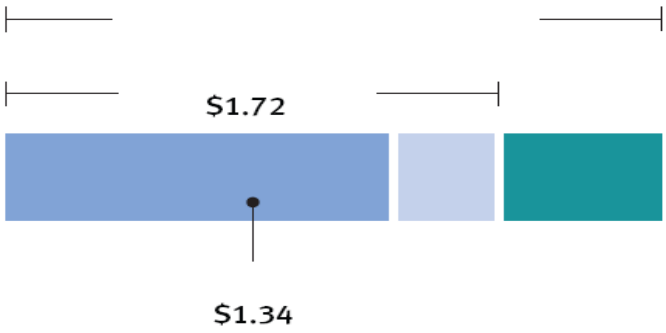

الشكل 2-9

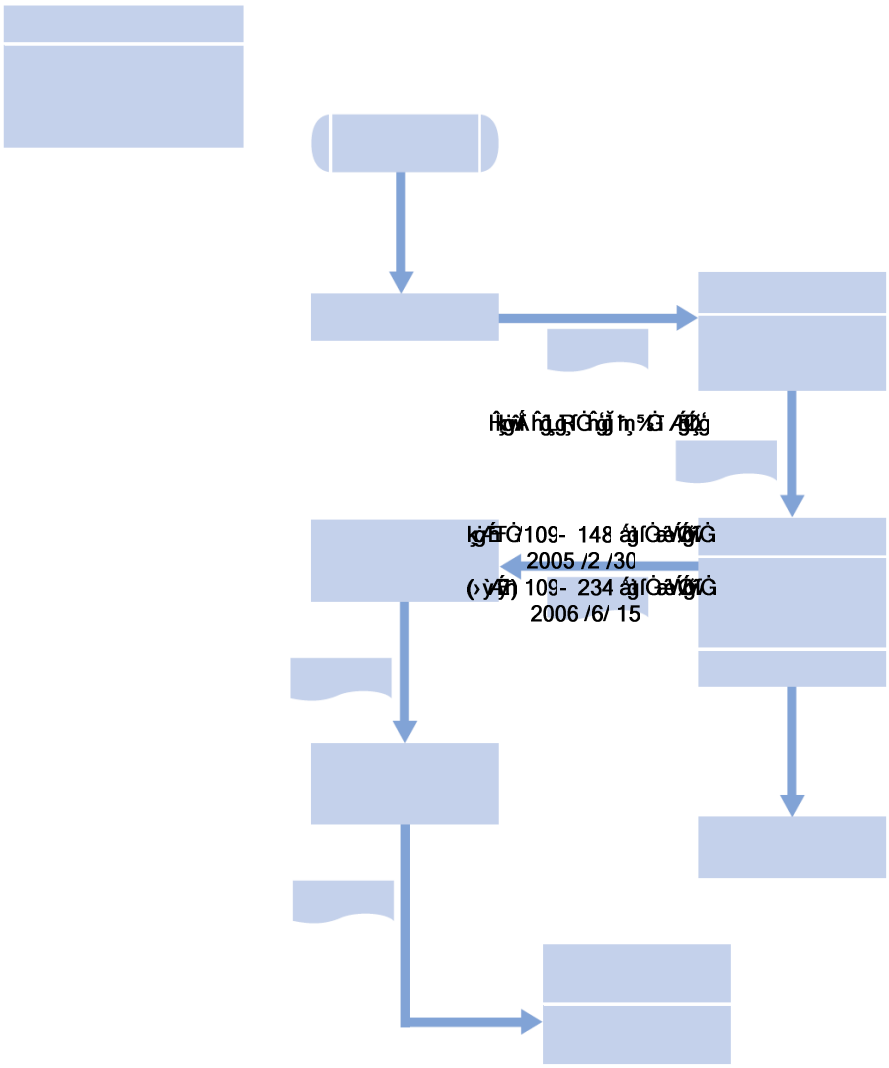

أوجه استخدام التمويل

منذ عام 2004, قام برنامج الاستجابة الطارئة للقادة بتمويل ما يقارب 16000 من مشاريع البناء وغير البناء. وقد تعاظم بالتالي نطاق مشاريع البرنامج والتزاماتها منذ ذلك الحين. وعلى موازاة ذلك ارتفع متوسط الالتزام المالي، بالنسبة لمشاريع إعادة الإعمار الخاصة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقادة، بما يعادل 3 أضعاف منذ عام 2004 وزاد بالمعدل من 53000 دولار إلى أكثر من 170000 في عام 2007. ورغم أن متوسط الالتزام للمشروع الواحد قد تزايد، إلا أن معظم مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة تظل صغيرة نسبياً حيث كان 75% من هذه المشاريع في السنة المالية 2007 تصل قيمتها إلى 100 ألف دولار أو أقل من ذلك.

يظهر الجدول رقم 2-10 الزيادة في متوسط الالتزامات المالية للمشاريع في مجال البناء وغير البناء.

لقد وفر برنامج الاستجابة الطارئة للقادة نحو 39 مليون على شكل تعويض مؤاساة للعراقيين منذ عام 2004. ويملك قادة الألوية الأميركيون صلاحية الموافقة على تقديم تعويضات تصل إلى 2500 دولار عن كل إصابة بجراح أو حالة وفاة ومبلغ 2500 دولار عن كل حالة تضرر بالممتلكات.

وفي شهر نيسان/أبريل 2006، وسع الفيلق المتعدد الجنسيات بالعراق استخدام تعويضات المؤاساة ليشمل عائلات أفراد قوات الأمن العراقية الذين يموتون في عمليات دعم مباشر لعمليات القوات الأميركية وقوات التحالف ولا بد من موافقة ضابط كبير على إجراء الدفعات.

الجدول 2-10

متوسط القيمة لمشاريع برنامج الاستجابة للطارئة للقادة حسب السنة المالية

	السنة المالية 2004	السنة المالية 2005	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007[أ]
متوسط الالتزام في مجال البناء	53,882	139,994	165,885	172,959
متوسط الالتزام في غير مجال البناء	32,759	64,70	80,836	64,262

ملاحظة: الأرقام المالية وأرقام المشاريع مصدرها نظام إدارة إعادة الإعمار في العراق. وهو عبارة عن برنامج إدارة لكنه مصدر غير خاضع للرقابة المالية.

أ أرقام السنة المالية 2007 تمثل متوسط الالتزامات الخاصة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقادة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2007.

لقد جرى، منذ عام 2004، توجيه نحو 55% من اعتمادات برنامج الاستجابة الطارئة للقادة إلى محافظات بغداد، الأنبار، ديالى وصلاح الدين وهي المحافظات الأربع الأكثر عنفاً في العراق. ويظهر الجدول رقم 2-11 كيفية استخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقادة من جانب المحافظات الأربع والتغيير الحاصل في متوسط قيمة العقد الواحد لمشاريع البرنامج (حسب كل محافظة) وكذلك مخصصات البرنامج لتعويضات المؤاساة.

الجدول 2-11

التمويل من برنامج الاستجابة الطارئة للقادة حسب المحافظة

		أوجه الاستخدام الرئيسة حسب الفئة	متوسط قيمة المشروع (آلاف الدولار) السنوات المالية 2004-2007	مخصصات تعويض المؤاساة واستخداماتها
بغداد		• خصص برنامج الاستجابة الطارئة للقادة منذ 2004 ما مجموعه 750 مليون دولار لمشاريع في بغداد. • استنفذت مشاريع المياه 43% من هذه الاعتمادات ومشاريع الكهرباء نحو 12%	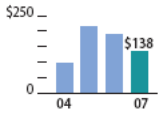	• خصص برنامج الاستجابة الطارئة للقادة نحو 4 ملايين دولار على شكل تعويضات مؤاساة في بغداد منذ 2004 • زادت دفعات تعويض لمؤاساة من جانب البرنامج في بغداد من حوالي 721 ألف دولار عام 2006 إلى 1,9 مليون دولار عام 2007
الأنبار		• خصص برنامج الاستجابة الطارئة للقادة 287 مليون دولار لمحافظة الأنبار منذ عام 2004. • استنفذت مشاريع 20% من هذه المخصصات ومشاريع الكهرباء 14%.	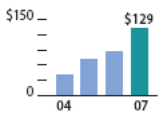	• منذ عام 2004، تم تقديم نحو 63% من تعويضات المؤاساة الممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقادة إلى محافظة الأنبار – ما يعادل 22 مليون دولار. • تمثل تعويضات المؤاساة 21% من الثلاثة آلاف وستمائة وخمسة وتسعين مشروعاً التي اضطلع بها برنامج الاستجابة الطارئة في الأنبار منذ 2004

ديالى		• خصص برنامج الاستجابة الطارئة للقادة 105 ملايين دولار لمحافظة ديالى. • استنفذت مشاريع المياه 31% من هذه الاعتمادات وإصلاح الجسور 14% من المخصصات	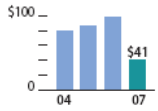	• سجل مجموع الاعتمادات لتعويضات المؤاساة انخفاضاً متتالياً كل سنة في محافظة ديالى منذ عام 2004 – وهبط من 630 ألف دولار عام 2004 إلى 130 ألف دولار في 2007 • تم تخصيص نحو 1,2 مليون دولار لتعويضات المؤاساة في محافظة صلاح الدين
صلاح الدين		• منذ عام 2004، اعتمد برنامج الاستجابة الطارئة للقادة 150 مليون دولار لمحافظة صلاح الدين. • تمثل مشاريع المياه ما قيمته 21% من الاعتمادات ومشاريع إصلاح النقل 15%. • تمثل مشاريع التعليم ما يعادل 12% من الأعمال المعتمدة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة في هذه المحافظة	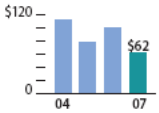	• تم منذ عام 2004، تخصيص حوالي 3 ملايين دولار لتعويضات المؤاساة في محافظة صلاح الدين. • زادت دفعات المؤاساة من نحو 150 ألف دولار عام 2004 إلى 102 مليون دولار عام 2005. خلال عامي 2006 و2007 سجلت دفعات المؤاساة انخفاضاً طفيفاً عن هذا المستوى الأعلى.

المصدر: منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي، نظام إدارة إعادة إعمار العراق كما في 30 أيلول/سبتمبر 2007. لم يقم المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بتدقيق هذه المعطيات أو التحقق منها.
* البيانات الخاصة بالسنة المالية 2007 هي لغاية 30 أيلول/سبتمبر 2007

الجدول 2-12 يورد قائمة باعتمادات برنامج الاستجابة الطارئة للقادة موزعة حسب المدن ذات الأهمية الاستراتيجية ويعكس ارتفاع قيمة الإنفاق للفرد الواحد في كل من الرمادي والفلوجة وبغداد وتوجيه القادة العسكريين إلى الاستعانة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقادة دعماً للجهود المبذولة في مقاومة التمرد في تلك المناطق خلال الفترة التي تشملها المعلومات. وتركز المشاريع الممولة من الولايات المتحدة في المدن الاستراتيجية العراقية على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه.

الجدول 2-12

إنفاق برنامج الاستجابة الطارئة للقادة في المدن الاستراتيجية

المدينة	السكان	المخصصات التقريبية	الإنفاق بالدولار للفرد الواحد	حالة بنية المياه	حالة بنية الكهرباء
الرمادي	100,000	51,500000	510	خطوط توزيع المياه موصولة لنحو 60% من المحلات التجارية والمساكن	المقدر أن الرمادي تحتاج إلى 400 ميغاواط في حين تحصل على 20 بالمعدل
الفلوجة	200,000	74,500000	370,000	لدى نحو 80% من السكان مياه صالحة للاستعمال. رغم أن مصانع معالجة للمياه مؤهلة فنياً وهي مقامة وعاملة إلا أنه لا تستخدم فيها كيماويات لمعالجة المياه. إضافة إلى ذلك، لا توجد للمنازل خطوط عاملة للصرف الصحي. يوجد للمدينة نظام لمياه العواصف. تقوم منازل عديدة بصورة غير قانونية بربط مجاري الصرف الصحي بنظام تصريف مياه الأمطار الأمر الذي يدخل كميات كبيرة من مياه المجاري غير الصالحة إلى نهر الفرات	خطوط توزيع الكهرباء مربوطة بنحو 80% من المساكن والمحلات التجارية في الفلوجة. أدى تحسن وضع الأمن إلى زيادة إمدادات المدينة بالكهرباء وضاعف الاعتماد على شبكة المولدات المحلية الخاصة
بغداد	5949000	568000000	95,47	خطوط امدادات المياه مربوطة بنحو 30% من المساكن والمحلات التجارية في بغداد	في الوقت الحاضر، تصل خطوط التوزيع إلى حوالي 75% من المساكن والمحلات التجارية
النجف	482000	23800000	49,37	حوالي 30% من السكان موصولون	الخطوط موصولة بنحو 90% من

الموصل	1750000	42000000	24,00	حوالي 60% من المساكن والمحلات التجارية موصولة بمياه الشرب و40% مرتبطة بخطوط المجاري	حوالي 80% من المنازل تحصل على الطاقة الكهربائية لمدة 10 ساعات تقريباً في اليوم الواحد
كركوك	750000	15500000	20,65	ليس في كركوك نظام للمجاري ويلجأ المواطنون إلى الحفر الامتصاصية والمجاري المفتوحة في الشوارع والأزقة	الهدف هو توفير إمداد موصول في الكهرباء للمحلات التجارية والمساكن في كركوك
سامراء	200000	2700000	13,50	لا تملك المدينة إدارة عاملة للمياه تقوم بصيانة وإصلاح الشبكة الراهنة التي تعمل بنسبة 20%. ليس هناك نظام للصرف الصحي في سامراء فيلجأ المواطنون إلى الحفر الامتصاصية والمجاري المفتوحة في الشوارع والأزقة	يتمثل الصرف في توفير إمداد مأمون من الطاقة الكهربائية ل80% من المساكن والمحلات التجارية في سامراء.
البصرة	2000000	22000000	11,55	حوالي 75% من المساكن موصولة بخطوط المياه، لكن مياه الشرب يتم جمعها في خزانات. 50% تقريباً من المنازل مربوطة بخطوط المجاري	خطوط الكهرباء موصولة بنحو 90% من المساكن والمحال التجارية
بعقوبة	500000	3,500000	7,000	تقوم المدينة بضخ مياه النهر إلى منشآت المعالجة ومن ثم إلى المدينة من خلال خطوط المياه الرئيسية. ينعم حوالي 90% من بعقوبة بالمياه	ليست الشبكة موصولة بغالبية المساكن في المدينة
بابل الشمالية	320000	1,80000	5,63	خطوط المياه موصولة بحوالي 25% من المساكن والمحلات التجارية	خطوط توزيع الكهرباء موصولة بنحو 80% من المساكن والمحلات التجارية

ملاحظات: البيانات الخاصة بتقديرات السكان وبحالة البنية التحتية للمياه والكهرباء مستمدة من التقرير نصف الأسبوعي عن المدن الاستراتيجية الصادر عن منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2007. ورغم أن مدينة ما قد تفيد بأن 75% من مساكنها مربوطة بخطوط مياه الشرب، فإن الولايات المتحدة ليس بمقدورها أن تقيس كمية مياه الشرب التي تصل فعلاً إلى العراقيين.

المصدر: مبالغ الاعتمادات مستمدة من نظام إدارة إعادة إعمار العراق، وكتيب برنامج الاستجابة الطارئة للقادة، تاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2007.

المشاريع الكبرى لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة

مشروع نظام المياه العادمة للفلوجة وهو يتألف من الأنابيب الجذعية الأساسية، أنظمة للتجميع، محطات للضخ، مخططة لمعالجة المياه العادمة وأنظمة للمصبات والتجميع في ثلاث مناطق من المدينة. وقد تأخر تنفيذ المشروع، المستكمل حالياً بنسبة 34%، بسبب ضعف البيئة الأمنية والتلكؤ بالدفع من جانب GoI. وسوف يخدم المشروع عند إنجازه المقرر في شهر نيسان/أبريل 2008 نحو 228000 من سكان الفلوجة.

شبكة المسيب الكهربائية، مجمع صهاريج المسيب، عقد الإدامة والأمن الخاص بمصنع الغاز في المسيب هذا المشروع ينطوي على إمكانية إضافة 450 ميغاوات للشبكة وتوفير قدرات تكرير للبترول من شأنها أن تدعم بشكل مباشر توليد الطاقة في العراق. ويفيد تقرير لمنطقة الخليج التابعة لسلاح المهندسين أن المقاول واجه صعوبة في استقطاب التأييد المحلي حيث اختلف قادة المجتمع المدني مع المقاول على مسائل أساسية تتعلق بمسالك خطوط الكهرباء.

قام المفتشون التابعون للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بزيادة أربعة من مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة خلال هذا الفصل ووجدوها بحالة جيدة على وجه العموم. وقد تفحص المفتش العام في محافظة نينوى مشروعاً للبرنامج خاص بشق طريق طوله 11 كيلومترا من شويرج إلى طاق حرب، وبدا أن المشروع حسن التخطيط ويجري تنفيذه بشكل جيد. وطبقاً للفيلق المتعددة الجنسية، فإن الطريق يربط بين ثلاث قرى كانت منقطعة عن بعضها البعض سابقاً.

كذلك قام المفتشون التابعون للمفتش العام بزيارة محطة بارطيلا لتقوية الضخ في محافظة نينوى والممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقادة. ويستهدف مشروع هذه المحطة تصليح محطة الضخ بحيث يرتفع أداؤها إلى

الفيلق المتعدد الجنسية بالعراق

يصدر الفيلق المتعدد الجنسية نشرة بعنوان "المال كنظام للسلاح" وهو عبارة عن كتيب مرجعي للسياسات والإجراءات التي تحكم تنفيذ البرنامج وتحدد الأهداف المتوخاة من التمويل لدى برنامج الاستجابة الطارئة للقادة. ويتضمن أحدث إصدار من هذا الكتيب في شهر حزيران/يونيو 2007 – تحديثات معلومات عن برنامج الاستجابة الطارئة.

تنص تعليمات البرنامج على توجيه القادة الأميركيين لتركيز الأموال على مشاريع من شأنها تحسين المستوى في مجالات المياه، الصرف الصحي، الكهرباء ونظافة المدن ومن شأنها أيضاً تشغيل أكبر عدد من العراقيين لمدة طويلة من الزمن. كذلك فإن مسؤولي المشتريات يجري تشجيعهم على الاستعانة بشركات عراقية محلية قادرة على الاضطلاع بمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة. ويذكر الكتيب المشار إليه أن البرنامج أضاف جزئية إقراض متناهية الصغر تنص على توفير قروض مساعدة مالية – دون مبلغ 5000 دولار تفضيلا – للمقاولين العراقيين الذين يدعمون تحديداً منتجي الكهرباء المحليين.

يلاحظ الفيلق المتعدد الجنسيات بالعراق أن "قياس التأثيرات التي يحدثها مشروع خاص ببرنامج الاستجابة الطارئة للقادة هو أمر يتسم بالتعقيد والصعوبة ويتم بشكل متفاوت من قبل القادة في مختلف مسارح القتال". في بعض الحالات، يحصل الفيلق على معلومات مرتدة من جانب الحكومة المحلية وشيوخ القبائل لقياس مدى ما تؤدي هذه المشاريع إلى تلبية الاحتياجات الأساسية. وتبعاً لما يكون عليه الوضع الأمني، يقوم فريق ارتباط إعادة الإعمار التابع لفيلق المهندسين للجيش الأميركي بإجراء تقييم في مواقع المشروع. وخلال القيام بمهماتها، تتولى وحدات الدورية تقييم مناطق الجوار وتسجل ما تلمح من مؤشرات طبيعية وإنسانية عن المشاريع. كذلك فإن فرق الشؤون المدنية تتفاعل مع السكان ويحاول أفرادها الخروج بدلائل عابرة عن تأثيرات المشروع.

أبدى المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق شيئاً من القلق حيال ملاحظة الفيلق المتعدد الجنسية بالعراق والتي مفادها أنه عندما يتعذر إجراء زيارات للموقع أو القيام بتحليل متكامل للتأثيرات، فإنه – أي الفيلق – يعتمد على "حسن النوايا بأن العمل المطلوب قد استكمل فعلاً.

إن القادة العسكريين يتطلعون إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقادة على أنه أداة مفيدة لأنه يقوم بتنظيم عملية التعاقد. لكن نظراً إلى أن البرنامج يتعامل مع الآلاف من المشاريع الصغرى المتوخى منها إحداث تأثير فوري، فإن الرقابة على جودة البرنامج أقل فعالية مما هي تجاه برامج إعادة الإعمار الأخرى.

الوظيفة الرقابية للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

سوف يصدر المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق خلال الفصل القادم تقرير تدقيق حسابي حول مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة التي تتجاوز قيمتها 400 ألف دولار وسيتعرض التقرير كذلك لمسألة الاستدامة علماً بأن توجيهات البرنامج التي تحكم مستويات التنفيذ لا تتطرق تحديداً لموضوع الاستدامة.

لقد سبق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أن حدد الحاجة لدى المؤسسات والمحافظات العراقية بأن تتولى هي نفسها مسؤولية صيانة واستمرار تشغيل مشاريع البنية التحتية. وكان هناك إدراك متزايد بأن حكومة العراق لا تتصدى بشكل فاعل للتحدي القريب والبعيد الأمد المتمثل في إدارة الاستدامة وتوفير التمويل لها.

لقد أبرز المفتش العام هذه المشكلة في تقريره التدقيقي الماضي حول نقل الأصول. لذا، فإن جزءاً أساسياً من كل المجهودات الحالية لإعادة الإعمار – بما في ذلك برنامج الاستجابة الطارئة للقادة – ينص على أن يقوم العراقيون بالتخطيط من أجل استدامة المشاريع المنجزة عن طريق توفير التمويل المطلوب لها.

لقد حققت القيادات الرئيسة درجات متفاوتة من النجاح في إدماج موضوع الاستدامة ضمن إطار تخطيط مشاريع البرنامج وتنفيذها. وعندما يكون هناك تنسيق بين هذه القيادات وفريق إعادة التعمير على مستوى المحافظة والحكم المحلي والوطني العراقي وغير هؤلاء من أصحاب المصالح المعنيين، فإن موضوع الاستدامة يوضع عادة في محل جيد للاعتبار. لكن تظل هناك تحديات عديدة قبل أن تصل الولايات المتحدة إلى حد التأكد بأن

صندوق الدعم الاقتصادي

منذ عام 2003، اعتمد الكونغرس أكثر من 3,272 بليون دولار لصندوق الدعم الاقتصادي – وهو حساب ثنائي للمساعدة الاقتصادية تديره وزارة الخارجية – من أجل مجهود إغاثة وإعادة إعمار العراق.

وقد دأبت الاعتمادات الأساسية والتكميلية لكل سنة مالية على الازدياد منذ 2005. في السنتين الماليتين 2004 و2005، لم يجر اعتماد أية مبالغ لصندوق الدعم الاقتصادي من أجل إغاثة وإعادة إعمار العراق. أما في هذا الفصل، فإن المستويات الختامية للقرار الاستمراري بالنسبة للسنة المالية 2007 تضمنت مبلغ 122,8 مليون دولار لصندوق الدعم الاقتصادي.

الجدول 2-13

اعتمادات الكونغرس لصندوق الدعم الاقتصادي بشأن المجهودات الخاصة بالعراق (بالبلايين)

التمويل الأميركي	القانون العام	الاعتمادات
صندوق الدعم الاقتصادي السنة المالية 2003	القانون العام 7-108	0,040
صندوق الدعم الاقتصادي القانون التكميلي للسنة المالية 2003	القانون العام 11-108	0,010
صندوق الدعم الاقتصادي السنة المالية 2006/اعتمادات وزارة الخارجية	القانون العام 102-109	0,060
صندوق الدعم الاقتصادي القانون التكميلي/السنة المالية 2006	القانون العام 234-109	1,485
صندوق الدعم الاقتصادي القانون التكميلي للسنة المالية 2007	القانون العام 28-110	1,554
صندوق الدعم الاقتصادي السنة المالية 2007، استمرار للقرار		0,123
المجموع		3.272

ملاحظة: الأرقام متأثرة بفعل التدوير.

الجدول رقم 2-13 خط التسلسل الزمني للاعتمادات الخاصة بصندوق الدعم الاقتصادي. تمثل الاعتمادات المرصودة لحساب صندوق الدعم الاقتصادي نحو 7% من إجمالي الإنفاق الأميركي من أجل إعادة إعمار العراق. ويظهر الشكل 2-10 وضعية 97% من صندوق الدعم الاقتصادي بما في ذلك 312 مليون دولار تقريباً هي منصرفات.

الشكل 2-10

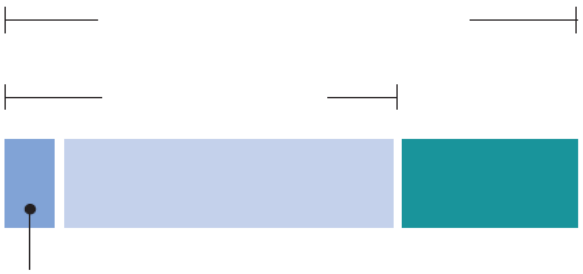

معلومات أساسية

يقدم صندوق الدعم الاقتصادي مساعدات للبلدان التي في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية ويدعم تمويل برامج تثبيت الاستقرار الاقتصادي عبر أرجاء العالم. في العراق، يستعان بصندوق الدعم الاقتصادي لتنفيذ عدة مشاريع تابعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق – لا سيما في مجال الإصلاح الاقتصادي، تطوير الأعمال التجارية وبناء الديمقراطية – كما يستعان به في دعم مشروعات عديدة خاصة بتحسين مستوى الحاكمية السياسية والاقتصادية، إدامة البنية التحتية، تطوير القدرات وتعزيز الخدمات الأساسية.

تتم إدارة عدة برامج خاصة بصندوق الدعم الاقتصادي من خلال اتفاقيات فيما بين الوكالات يتم بموجبها الالتزام بكامل المبالغ المعتمدة عند عقد الاتفاقية. ولغايات هذا الجزء، فإن المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق يعتبر "التزامات" صندوق الدعم الاقتصادي بموجب الاتفاقيات بين الوكالات بمثابة مبالغ "ملتزم بها" وينسجم هذا الأمر مع أسلوب المفتش العام الذي يعتبر أن الأموال التي يجري الارتباط بها بموجب التعاقد هي المبالغ "الملتزم بها فعلياً ".

لقد عقدت وزارة الخارجية اتفاقيات فيما بين الوكالات على نطاق واسع مع منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين ومع وزارة العدل. الجدول 2-14 يظهر القيمة المالية بالاتفاقيات فيما بين الوكالات المغطاة بالاعتمادات التكميلية عن السنة المالية 2006. وعقدت وزارة الخارجية أيضاً مع منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين اتفاقية فيما بين الوكالات قيمتها 100 مليون دولار من الاعتمادات التكميلية للسنة المالية 2007 من أجل برنامج فريق إعادة الاعمار الإقليمي/لجنة تنمية الاعمار الإقليمي.

تتولى وزارة الخارجية تحديد المشاريع، الأولويات، المتطلبات والتمويل فيما تتولى التنفيذ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومنطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين – وهما أهم جهتين تتوليان التنفيذ لحساب صندوق الدعم الدولي وتتلقيان نحو 90% من اعتمادات الصندوق.

لقد وجد تقرير تدقيق أصدرته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالعراق في 31 تموز/يوليو 2007 أن واحداً من أكبر المقاولين العاملين مع صندوق الدعم الاقتصادي وهو شركة RTI Research Triangle Institute دأب على عدم تقديم خطط التنفيذ ومستوى الأداء على نحو منتظم. لذا، كان من الصعب قياس مخرجات العقد. لكن منذ صدور هذا التقرير، وافقت RTI على الالتزام ببنود العقد الخاصة بخطط السير في التنفيذ. وقد قدمت RTI ميزانيتها الفصلية حسب النشاط في 17 سبتمبر أيلول 2007.

الجدول 2-14
اتفاقيات صندوق الدعم الاقتصادي التي بين الوكالات والخاصة بوزارة الخارجية
الفصل التكميلي للسنة المالية 2006 (بالملايين)

البرنامج	الوكالة	المبالغ التكميلية للسنة المالية 2006	مبلغ التعاقد	المبالغ المصروفة
فريق إعادة الإعمار الإقليمي/ لجنة تنمية الاعمار الإقليمي	منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي	315	191	20
حماية أمن البنية التحتية	منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي	247	106	13
التشغيل والصيانة	منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي	285	259	50
تطوير القدرات والتدريب الفني	منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي	60	45	13
مكتب ارتباط جرائم النظام	وزارة العدل	33		15
المجاميع		**940**		**111**

المصادر: مكتب المساعدات الانتقالية للعراق رداً على استيضاح المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق. 18 أكتوبر/تشرين أول 2007. مبلغ التعاقد والمبالغ المنصرفة. نظام إدارة إعادة إعمار العراق. تكاليف الإكمال الخاصة بصندوق الدعم الاقتصادي، 15 أكتوبر/تشرين أول 2007. مكتب المساعدات الانتقالية للعراق رداً على استعلام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في 15 أكتوبر/تشرين أول 2007.
ملاحظة: الأرقام متأثرة بفعل التدوير
* لم يكن المبلغ التعاقدي عن برنامج مكتب الارتباط الخاص بجرائم النظام متوفراً للمفتش العام عند نشر هذا التقرير.

القانون التكميلي للسنة المالية 2006

حوالي 93% من الاعتمادات الخاصة بصندوق الدعم الاقتصادي واردة في قوانين تمويل تكميلية. وقد استغرق الاعتماد الأولي بموجب القانون التكميلي للسنة المالية 2006 نحو 85 يوماً للوصول إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية – العراق ومن ثم 167 يوماً لدعم الأنشطة الميدانية لوزارة الخارجية التي كانت تضطلع بها في العراق كل من وزارة العدل، منطقة الخليج لسلاح المهندسين ومكتب المساعدات الانتقالية للعراق (مكتب إدارة إعادة الإعمار العراقي سابقاً). واتضح من مراجعة قام بها المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أن مسار اعتمادات صندوق الدعم الاقتصادي من التخصيص إلى الأنشطة الميدانية يستغرق بالمتوسط وقتاً أطول بكثير مما هو الأمر بالنسبة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة (35 يوماً) ولصندوق قوات الأمن العراقية (29) يوماً.

الجدول 2-15

أكبر عشرة مقاولين مع صندوق الدعم الاقتصادي (بالملايين)

المقاول	الوكالة المشاركة	الملتزم به
International Relief and Development	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	$489
Research Triangle Institute (RTI)	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	245
Management System International	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	200
CHF International	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	140
Development Alternatives, Inc.	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	130
BearingPoint, Inc.	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	70
Louis Berger Group	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	64
Wamar International	منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين	58
Persons Brinckerhoff	منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين	58
مقاول عراقي 4767	منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين	54
المجموع		**1,508**
النسبة من كامل اعتمادات صندوق الدعم الاقتصادي		**46,1**

ملاحظة: توقع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عقوداً أو اتفاقيات يمكن أن يجري تمويلها من حساب أو أكثر من حسابات التمويل. هذا الجدول يضم مقاولين أو جهات محال عليها تلقوا أموالاً من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 والقانون التكميلي للسنة المالية 2007 مخصصة لمقاولين مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وقد تلقى المقاولون مع منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين جزءاً من الأموال من القانون التكميلي للسنة المالية 2006.

- تم تخصيص نحو 25 مليون دولار من اعتمادات القرار المستمر للسنة المالية 2007 لبرنامج تثبيت استقرار المجتمع الذي يجري تنفيذه من جانب وكالة الإغاثة والتطوير الدولية. مكتب المساعدات الانتقالية للعراق رداً على استعلام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق.

المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية رداً على استعلام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق،11 أكتوبر 2007.

الشكل 2-11

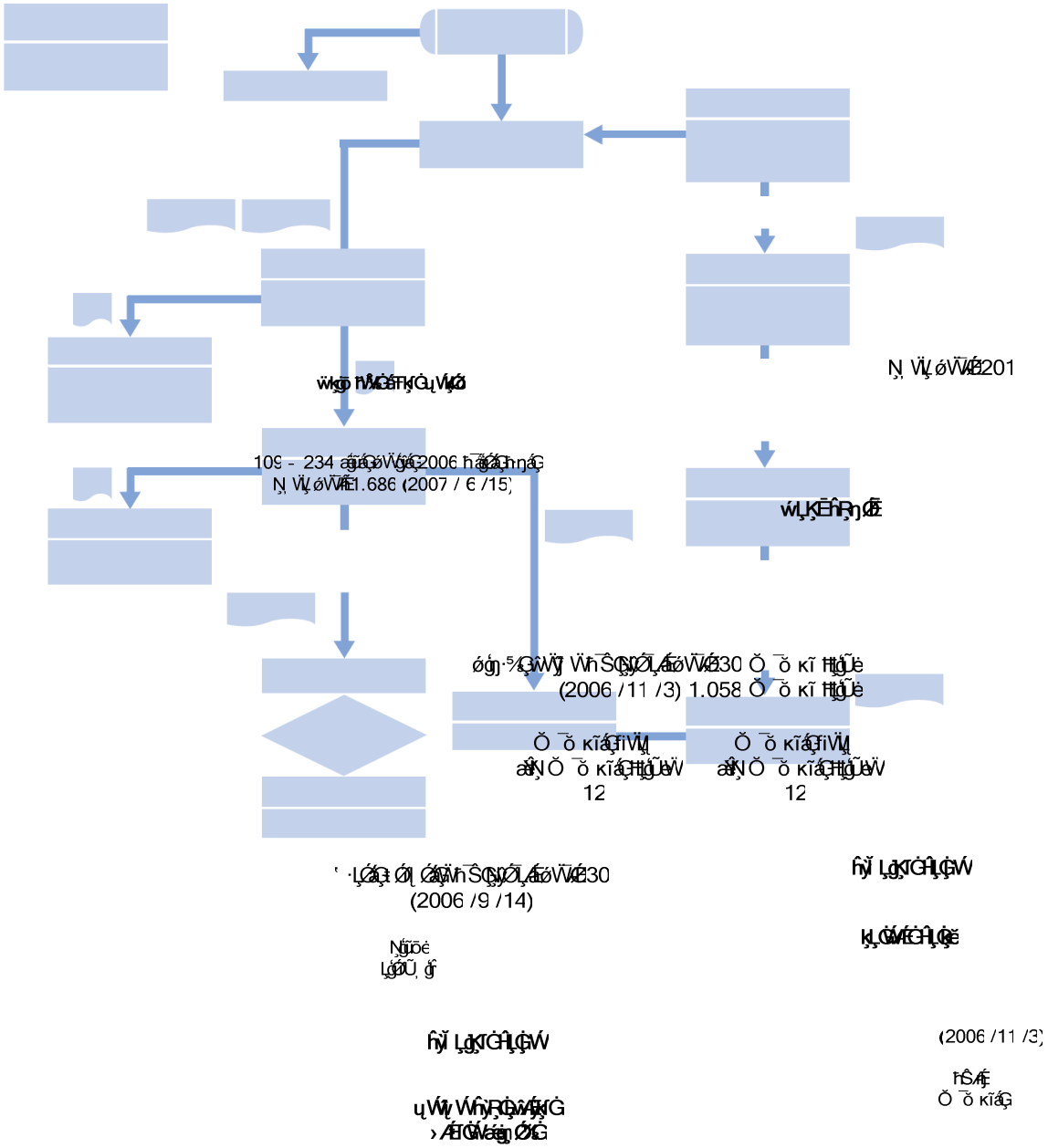

القانون التكميلي للسنة المالية 2007

خصص الكونغرس مبلغ 1.554 بليون من الاعتمادات التكميلية للسنة المالية 2007 لصندوق الدعم الاقتصادي. وبموجب القانون العام 110-28 الذي وقعه الرئيس في شهر مايو 2007، فإنه يجوز الالتزام باعتمادات السنة المالية 2007 وإنفاقها عندما يؤكد الرئيس أن العراق قد حقق تقدماً على الرضا قياساً على 18 مؤشراً محدداً. يتضمن القانون نصاً استثنائياً يجيز الإفراج عن الأموال من هذا الشرط إذا قدم الرئيس إلى الكونغرس شهادة خطية تتضمن تبريراً للاستثناء المطلوب وتقريراً مفصلاً عن مؤشر القياس.

وقد قدم الرئيس تقريراً تقييم عن مؤشرين قياسيين اثنين في شهر يونيو 2007 و14 سبتمبر/ أيلول 2007) إلى الكونغرس – كما أن رصد الاعتمادات التكميلية للسنة المالية 2007 البالغ 1.554 بليون دولار قد تم الإفراج عنه

أوجه الاستعمال

يندرج برنامج الإنفاق الخاص بصندوق الدعم الاقتصادي على ثلاثة مسالك هي المسار الأمني والاقتصادي السياسي. وقد حظيت البرامج الخاصة بالمسار الأمني بالنسبة الكبرى من اعتمادات صندوق الدعم الاقتصادي – كما هو ظاهر في الشكل رقم 2-12.

الشكل 2-12

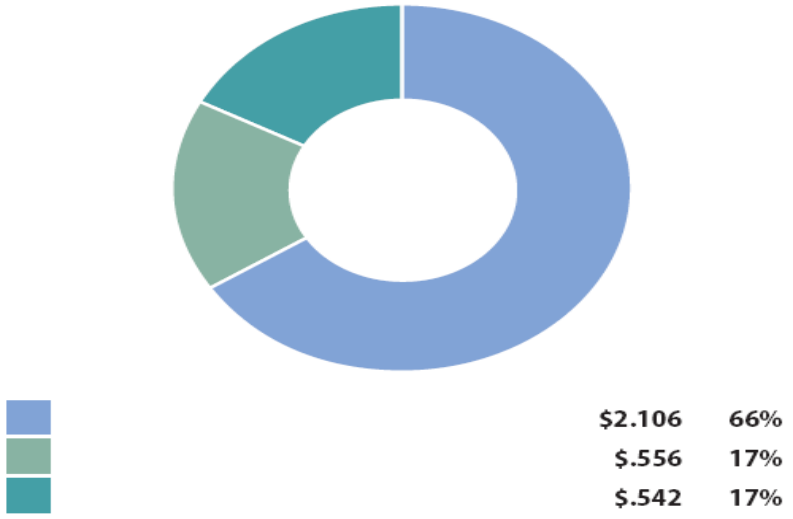

ª(2007 /11 /15) ųĢţrĠĻġźŁĕĥĝŦĝŌ ģĶĠáģrĠ
(2006 /10 /17) ųĢţrĠĻġźŁĕĥĝŦĝŌ

المسار الأمني

تهدف البرامج المندرجة تحت المسار الأمني إلى تعزيز الروابط بين الحكومة العراقية والمجتمعات المحلية وإلى الارتقاء بقدرات الحكومات الإقليمية على توفير الخدمات الأساسية. يعرض الجدول رقم 2-16 معلومات عن المشاريع التي جرى تمويلها من صندوق الدعم الاقتصادي بما في ذلك نسبة الاعتمادات التي تم تخصيصها من المسار الأمني.

توفر الاعتمادات الواردة من صندوق الدعم الاقتصادي الدعم للبرنامج الخاص بفرق إعادة الإعمار الإقليمي وقد نفذت ثلاثة برامج خاصة بفرق إعادة الإعمار الإقليمي نحو 56% من كامل مخصصات المسار الأمني كالتالي:

- البرنامج الخاص بفريق إعادة الإعمار الإقليمي لجنة تنمية الإعمار الإقليمي: 790 مليون
- الحاكمية الراشدة المحلية الخاص بفريق الإعمار الإقليمي: 245 مليون
- صندوق الاستجابة السريعة: 125 مليون

يعتبر برنامج صندوق الاستجابة السريعة مبادرة جديدة يقوم بتنفيذها رئيس البعثة لتزويد فريق إعادة الإعمار الإقليمي بمصدر للتمويل شبيه بصندوق الاستجابة الطارئة للقادة من أجل تنفيذ مشروعات عالية القيمة وسريعة

الجدول 2-16

وضعية برامج صندوق الدعم الاقتصادي في المسار الأمني (2.106 بليون)

المشروع	% من المسار الأمني	المنفذ	
مشاريع فريق إعادة الإعمار الإقليمي/لجنة تنمية الإعمار الإقليمي	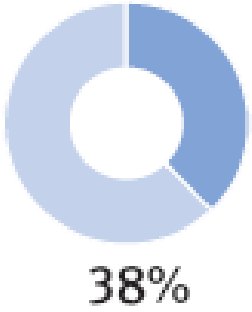	فيلق منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي. 315 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 475 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2007 **790 المجموع** المصدر: فيلق منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي رداً على استعلام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق. 18 أكتوبر 2007	الوصف: مشروعات صغيرة الحجم تهدف إلى رفع قدرة حكومات الأقاليم المحلية على توفير الخدمات الأساسية. يعمل فريق إعادة الإعمار الإقليمي مع لجنة تنمية الاعمار الإقليمي التي يرأسها عراقيون على اختيار قائمة من المشاريع لاعتمادها من جانب السفارة الأميركية. الوضعية: قامت لجنة تنمية الإعمار الإقليمي بعرض قائمة من المشاريع للسنة المالية 2006. وقد أجاز فريق السفارة الوطني 201 مشروع وتمت إحالة 178 مشروعاً بقيمة تصل إلى 242,8 مليون دولار – مثلما أفاد بذلك فيلق منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي في 18 أكتوبر/تشرين أول 2007. وبناء على قرارات من المحافظات، تم إسقاط بعض المشاريع إلا أنه تم إضافة ست مشاريع أخرى.
برنامج الحاكمية المحلية التابع لفريق إعادة الإعمار الإقليمي	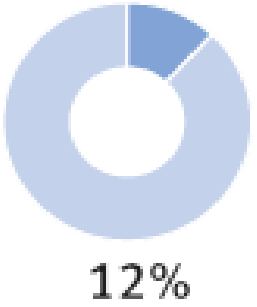	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 155 مليون دولار من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 90 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 **المجموع 245 مليون** المصادر: وزارة الخارجية، الجزء 2207 من التقرير 28 أغسطس 2007 في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 11 أكتوبر/تشرين أول 2007	الوصف: يساهم البرنامج في تكميل الجهود التي يقوم بها فريق إعادة الإعمار الإقليمي عن طريق تيسير جهود المداعاة للاصلاح السياسي وفي نقل السيطرة الوظيفية على الأنشطة من الحكومة الوطنية إلى الحكم المحلي وكذلك عن طريق تعزيز قدرة المحافظات على تقديم الخدمات الأساسية. الوضعية: تم نقل كامل مبلغ ال155 مليون دولار من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 إلى السنة المالية 2007 والالتزام به. من أصل هذا المبلغ تم انفاق 143,4 مليون دولار.

مشروع فريق إعادة الإعمار الإقليمي/صندوق الاستجابة السريعة	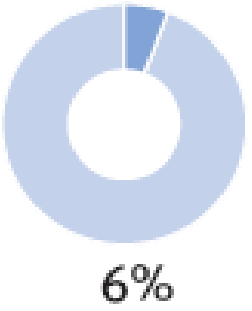	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (80%) وزارة الخارجية (20%) 125 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2007 **125 المجموع** المصدر: مكتب الشؤون الاقليمية موقع فريق إعادة الإعمار الإقليمي الخطوط التوجيهية لإدارة برنامج الاستجابة السريعة التابع لفريق إعادة الإعمار الإقليمي. تاريخ 12 آب/أغسطس 2007 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، 17 أكتوبر 2007	الوصف: عبارة عن آلية متاحة لفريق إعادة الإعمار الإقليمي ولجنة تنمية الاعمار الإقليمي من أجل دعم المجتمع المحلي والمسؤولين الحكوميين أو أفراد المنظمات القائمة على المجتمع المحلي إلى جانب احتياجات المحافظات من المشاريع الصغيرة. الوضعية: تم إنجاز الخطوط التوجيهية للبرنامج وتشكلت لجنة السفارة المكلفة مراجعة المنح كما أصدرت أول المنح لكل من فريق إعادة الإعمار الإقليمي ولجنة تنمية الإعمار الاقليمي في محافظتي الأنبار والبصرة. وتبين أن جميع المستفيدين عدا واحد تابع لفريق إعادة الإعمار الإقليمي ممن استلموا المنح نقداً. تسلمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من صندوق الدعم الاقتصادي أول اعتماد لصندوق الاستجابة السريعة (25 مليون دولار) في أغسطس آب 2007.
برامج التثبيت المجتمعي في المدن ذات الأهمية الاستراتيجية	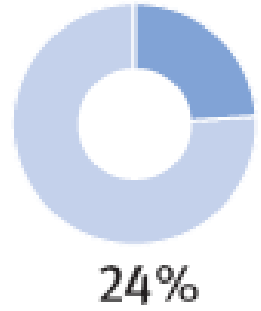	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 135 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 354 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2007 25 مليون من القرار المستمر للسنة المالية 2007 **المجموع 514 مليون** المصادر: وزارة الخارجية، الجزء 2207 من التقرير أغسطس 20، 2007 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، 11 أكتوبر/تشرين أول 2007	الوصف: مشاريع قصيرة الأمد في المناطق والمقاطعات، تعمل على تشغيل الشباب العراقيين في الأشغال العامة وتهدف أيضاً إلى توليد مجالات للتشغيل و/أو تطوير الأعمال التجارية والتدريب كما تشمل مشاريع في برامج تخدم قطاعات أخرى من الشباب. الوضعية: كان معدل التشغيل الأسبوعي عند مستوى 73926 شخصاً بالنسبة للأسبوع المنتهي في 15 أيلول/سبتمبر 2007. تخرج 10026 عراقياً من برامج للتدريب المهني مدعومة من جانب برامج التثبيت المجتمعي.
حماية أمن البنية التحتية	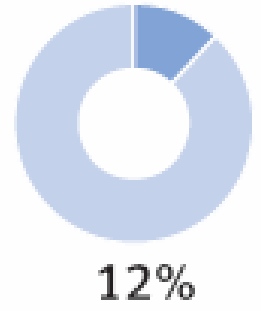	فيلق منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين 247 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 **المجموع 247 مليون دولار** المصادر: وزارة الخارجية، الجزء 2207 من التقرير أغسطس 28، 2007 – منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 18 أكتوبر 2007	الوصف: مشاريع تهدف إلى الارتفاع بمستوى البيئة التحتية في قطاعات النفط، المياه والكهرباء – مثل الحماية بالحوافر الأمنية، تعزيز صلابة الإنشاءات والمصانع وتنفيذ آليات للسيطرة على حركة الدخول. الوضعية: بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين أول 2007، كان قد تم إنجاز 51 مشروعاً قيمتها 104,1 مليون دولار

برنامج العمل المجتمعي	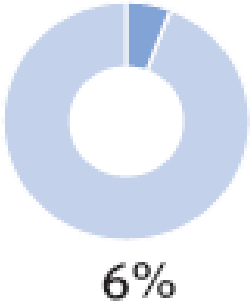	الوصف: مشاريع تعمل على تعزيز الروابط بين الحكومة العراقية والمجتمعات المحلية عن طريق تيسير التنسيق المجتمعي مع الحكم المحلي والإقليمي إضافة إلى التشجيع على الشفافية وعلى الامتلاك المحلي للممتلكات العامة. الوضعية: بتاريخ 1 أكتوبر/تشرين أول 2007، كان 78 مشروعاً قد أنجزت عائدة بالمنفعة على 1624386 عراقياً إضافة إلى خلق 11168 وظيفة قصيرة الأمد و149 وظيفة طويلة الأمد – وذلك حسب ما أفادت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالنسبة للبرنامج الخاص بالعمل المجتمعي
اللاجئون العراقيون (بالأردن)	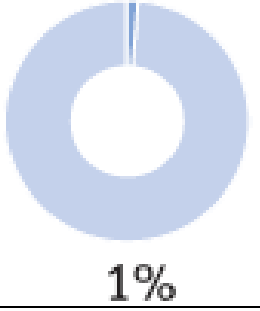 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 30 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 **المجموع 30 مليون** المصدر: مكتب المساعدات الانتقالية للعراق، رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 10 أكتوبر 2007	الوصف: يهدف نداء الأمم المتحدة للتعليم إلى إلحاق 150 ألف طفل عراقي إضافيين في المدارس الأردنية والسورية، كامل التمويل للبرنامج هو 130 مليون منها 30 مليون مساهمة أمريكية من اعتمادات صندوق الدعم السياسي و9 مليون دولار من صناديق مساعدة لاجئي الطوارئ والهجرة. الوضعية: تم إعادة تخصيص مبلغ 30 مليون من اعتمادات صندوق الدعم الاقتصادي للسنة المالية 2006 عن طريق تحويلها من برنامج حماية البنية التحتية وبرنامج مساعدة اللاجئين والهجرة إلى برنامج العودة للمدرسة بالنسبة للاجئين العراقيين.
صندوق ماريا روزيكا لضحايا حرب العراق (تم تحويله إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق)	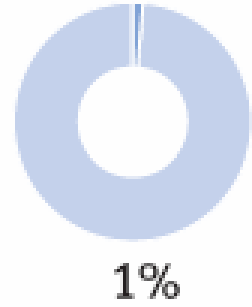 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: 5 مليون من اعتمادات وزارة الخارجية للسنة المالية 2006 5 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 5 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2007 5 مليون من القرار المستمر للسنة المالية 2007 **المجموع 20 مليون دولار** المصادر: صندوق النقد الدولي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: المساعدات للعراق تاريخ 17 أيار/مايو 2007 (www.usaid.gov/iraq/;ITAO) مكتب المساعدات الانتقالية للعراق رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تاريخ 10 أكتوبر/تشرين ثاني 2007	الوصف: يهدف البرنامج إلى تقديم المساعدة للضحايا المدنيين بسبب النزاع المسلح، يحرص البرنامج على أن يكون ضحايا النزاع موضوعون تحديداً في مرتبة بارزة للحصول على اعتمادات لتوفير لهم الإغاثة من المعاناة الشديدة التي سببها النزاع المسلح. الوضعية: تم تحويل اعتمادات صندوق الدعم الاقتصادي الخاصة بهذا البرنامج إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وحيث أنها كانت بالأصل اعتمادات لصندوق الدعم الاقتصادي، فإنها مدرجة ضمن الحسابات الخاصة بمجموع الاعتمادات التي يوفرها صندوق الدعم الاقتصادي لاعادة إعمار العراق.

ملاحظات:

1- المصادر بالنسبة للمبالغ المبرمجة هي من مكتب المساعدات الانتقالية للعراق رداً على استعلام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 15 أكتوبر 2007. والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ردا على استعلام المفتش العام في 17 أكتوبر 2007.
2- الأرقام متأثرة بفعل التدوير.

يظهر الجدول رقم 2-17 الأدوات الأربع المتاحة أمام المؤسسات الراغبة في الحصول على تمويل من صندوق الاستجابة السريعة.

بالنسبة للمشاريع التي تزيد قيمتها عن 200 ألف دولار، على فريق إعادة الإعمار الإقليمي أن يتقدم بطلبات التمويل إلى لجنة تنمية الإعمار الإقليمي التي يرأسها عراقيون من خلال برنامج فريق إعادة الإعمار الإقليمي/لجنة تنمية الإعمار الإقليمي. يقوم فريق السفارة الوطني بالموافقة على المشاريع وتمويلها من مبلغ 3,5 مليون دولار مرصودة لهذا الغرض بموجب القانون التكميلي للسنة المالية 2006 أو من مبلغ 475 مليون دولار المعتمد لهذا البرنامج بموجب القانون التكميلي للسنة المالية 2007.

بتاريخ 12 أكتوبر/تشرين أول 2007، كان هناك 201 مشروعا تابعة للجنة تنمية الإعمار الإقليمي مجازاً من فريق السفارة الوطني، وقد بوشر العمل ب69 من هذه المشاريع باستخدام اعتمادات السنة المالية 2006.

الجدول 2-17
أدوات التنفيذ في صندوق الاستجابة السريعة

الأداة	الوصف	المبلغ القابل للإصدار
المشتريات المتناهية الصغر	على غرار ما هو معمول به في برنامج الاستجابة الطارئة للقادة، فإن المشتريات المتناهية الصغر تتيح لفريق إعادة الإعمار الإقليمي ولجنة تنمية الإعمار الإقليمي شراء مواد أو خدمات يعتبرها فريق إعادة الإعمار الإقليمي حيوية لعمل انخراطهم مع المجتمعات المحلية وفي المحافظات لا موافقة مطلوبة من جانب السفارة شرح "لا مانع" يجيز مشتريات لغاية 25 ألف دولار وكذلك المرونة المباحة في القانون الفدرالي للمشتريات	< 25000 دولار
المنح الصغيرة	دفعة لمرة واحدة إلى منظمة غير حكومية أو إلى الحكومة العراقية للقيام بنشاط ما تتابعها السفارة – ينفذها فريق إعادة الإعمار الإقليمي ولجنة تنمية الاعمار الإقليمي. مراجعة بعد الإنجاز وإجازة لكل المنح. المنح الزائدة عن 25 ألف دولار يتم مراجعتها مع واشنطن دي سي.	< 50000 دولار
المنح	دفعة لمرة واحدة لمنظمة غير حكومية أو إلى الحكومة العراقية للقيام بنشاط ما تتابعها السفارة – تقوم على تنفيذها ومراقبتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية يراجعها مكتب الشؤون الإقليمية ويسلمها إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	50000 – 200000 دولار
الشراء المباشر	نشاط على قدر من التعقيد يستوجب عقداً أو بياناً مستفيضاً عن طبيعة العمل – يقوم رؤساء فرق إعادة الإعمار الإقليمي بالموافقة على طلب الشراء. تتولى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. أو معالجة صلاحية طلب الشراء ووسائل تنفيذه – حسب طبيعة الاختصاص المنفذ هو من طرف الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تتولى قيادة العقود الإقليمية التابعة لوزارة لدفاع معالجة ما يختص بجانب رصد التنفيذ ومتابعته	

المصدر: مكتب الشؤون الإقليمية – موقع فريق إعادة الإعمار الإقليمي/ الخطوط التوجيهية لإدارة برنامج الاستجابة السريعة التابع لفريق إعادة الإعمار الإقليمي 12 آب/أغسطس 2007

يظهر الشكل2-13 التوزيع الجغرافي للمشاريع المعتمدة والمباشر بها التابعة للجنة تنمية الاعمار الإقليمي.
بتاريخ 2 أكتوبر/تشرين أول 2007 كانت لجنة تنمية الاعمار الإقليمي قد اختارت قائمة من المشاريع استنفذت 97% من مبلغ إلى 315 مليون دولار المعتمدة للسنة المالية 2006 وكان فريق السفارة الوطني قد وافق عملياً عليها جميعاً. من أصل هذه المشاريع المعتمدة، كان قد تمت إحالة 78% (ما يعني زيادة عن نسبة 41% من المشاريع المحالة خلال الفصل السابق).

باستعمال الاعتمادات المرصودة للسنة المالية 2007، قامت لجنة تنمية الاعمار الإقليمي باختيار 162 مشروعاً تزيد قيمتها عن 224 مليون دولار. بحلول 14 أكتوبر/تشرين أول كان فريق السفارة الوطني قد أجاز 57 مشروعاً تزيد قيمتها عن 73 مليون دولار.

الشكل 2-13

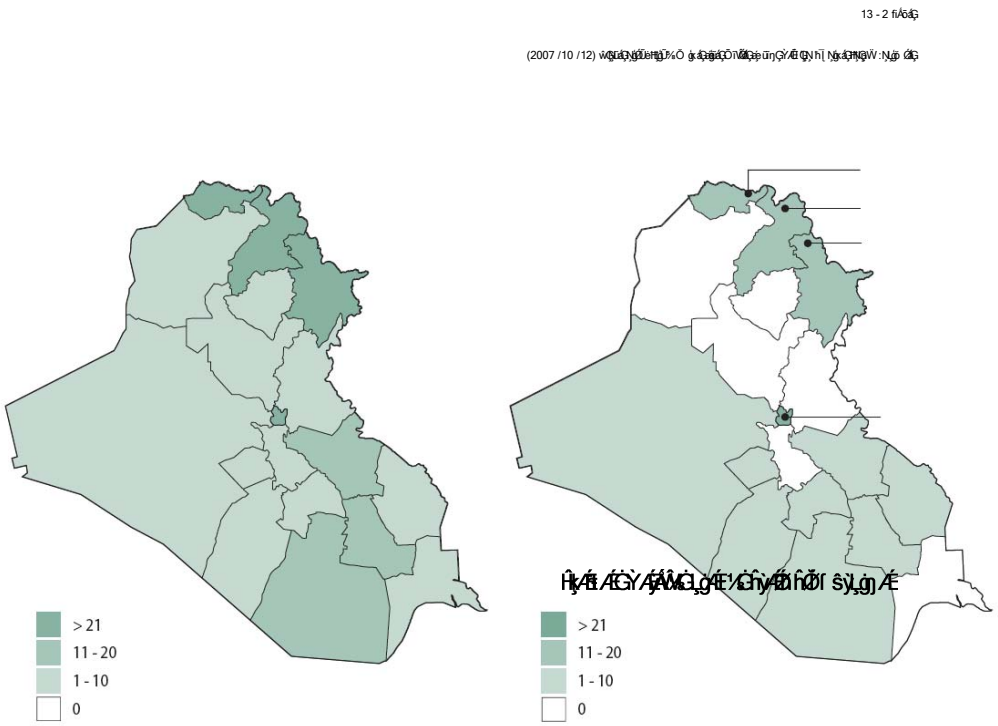

يهدف برنامج الحاكمية الراشدة المحلية التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى دعم جهود فريق إعادة إعمار العراق في مجال بناء قدرات الحاكمية الراشدة. إلى جانب توفير خبراء في مواد الاختصاص كجزء من الارتقاء المدني. يشمل التزام الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تجاه فريق إعادة إعمار العراق توظيف ثلاثة موظفين أجانب مختصين بمجال الحاكمية المحلية يعملون بدوام كامل لدى كل فريق لإعادة إعمار في العراق.

خلال هذا الفصل التقى متعاقدو برنامج الحاكمية المحلية مع مجلس التخطيط الاستراتيجي من أجل مراجعة مسودة استراتيجية التطوير الإقليمي وتحديد الأهداف لقطاع الخدمات في العراق. كما تساهم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في عمل فريق إعادة إعمار العراق من خلال برنامج الحاكمية المحلية التابع لها ومن خلال برنامج تثبيت الاستقرار المجتمعي وبرنامج العمل المجتمعي.

الجدول 2-18

وضعية برامج صندوق الدعم الاقتصادي في المسار الاقتصادي (0.556 بليون)

المشروع	% من المسار الاقتصادي	المنفذ	
إدامة التشغيل والصيانة	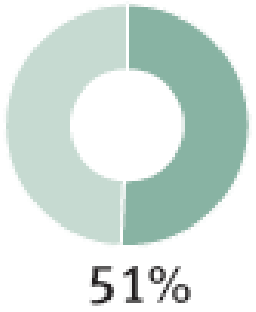	منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي. 285 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 285 المجموع المصدر: وزارة الخارجية، الجزء 2202 من التقرير، أغسطس 28، 2007. منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين رداً على استعلام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق. 18 أكتوبر 2007	الوصف: توفير الخدمات داخل المصانع، المواد المستهلكة، وقطع الغيار لمحطات الكهرباء والمياه والمياه العادمة والقطاعات الصحية، النقل ومنشآت الاتصال لمساعدة العراقيين في مجهودات إدامة هذه المنشآت. الوضعية: أحيل 47 مشروعاً قيمتها 279,2 مليون دولار دعماً لاستدامة التشغيل والصيانة- على ما أفادت به منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي بتاريخ 17 أكتوبر/تشرين أول 2007
إنماء-تطوير الصناعة الزراعية بالقطاع الخاص	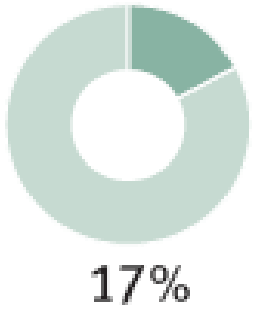	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 55 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2007. 39,9 مليون من القرار المستمر للسنة المالية 2007. المجموع 94,9 مليون المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية رداً على استعلام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار لبنان في 1 أكتوبر 2007 و17 أكتوبر 2007. الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تفوز ببرنامج الصناعات القائمة على الزراعة في العراق 16 أيار/مايو 2007.	الوصف: مشاريع تهدف إلى الارتقاء بالجودة والانتاجية في مجال الزراعة، وإلى إصلاح التربة وأنظمة إدارة المياه، وتهدف كذلك زيادة القدرة التنافسية للصناعات القائمة على الزراعة وإلى زيادة المشاركات الوطنية والأجنبية. الوضعية: المشروع حالياً في مرحلة التعبئة للعمل – كل مبلغ ال55 مليون دولار من اعتمادات القانون التكميلي لسنة 2007 جرى الالتزام به.

النمو الاقتصادي الإقليمي	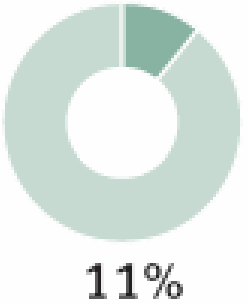	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 44,9 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2007 14,6 مليون من القرار المستمر للسنة المالية 2007 المجموع 59,5 مليون المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية استدراج عروض رقم 001-07-267 في 3 آذار/مارس 2007 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق – 11 أكتوبر/تشرين أول 2007	الوصف: متابعة لبرنامج **"ازدهار"** الذي كان يموله صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تهدف المشاريع الى توسيع نطاق الوصول إلى التمويل وإلى تشجيع النمو في قطاعات منتقاة من الصناعة والخدمات. الوضعية: أحيل العقد الخاص بالنمو الاقتصادي الاقليمي خلال الفصل الماضي، تأخر المشروع بسبب اعتراض على الإحالة. تم تمديد برنامج **"ازدهار"** لغاية شهر آذار/مارس 2008. ضماناً لعدم توقف المساعدة، من اصل مبلغ 59,5 مليون دولار المرصودة من اعتمادات صندوق الدعم الاقتصادي لهذا البرنامج، سوف يتم استعمال 9,2 مليون دولار من القانون التكميلي للسنة المالية 2007 ومبلغ 14,6 مليون دولار من القرار المتواصل لمتابعة العمل ببرنامج "ازدهار"
تطوير القدرات والتدريب الفني على مستوى المنشأة	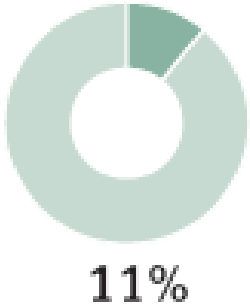	منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي 60 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 المجموع 60 مليون المصادر: وزارة الخارجية، الجزء 2202 من التقرير 28 آب/أغسطس 2007- منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي رداً على استعلام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق – 11 أكتوبر/تشرين أول 2007	الوصف: برامج تدريب في مجال التشغيل والصيانة للمصانع وللعاملين على مستوى الفنيين في المحطات الرئيسية للكهرباء والمياه، والمياه العادمة وكذلك في مجال الصحة والنقل ومنشآت الاتصال. الوضعية: بتاريخ 18 أكتوبر 2007، كان قد تم احالة 34 مشروعاً قيمتها 41,2 مليون دولار في مجال دعم التدريب الفني.

برنامج التطوير المستهدف	رئيس البعثة 57,4 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2007. المجموع 75,4 المصدر: البعثة الأميركية في العراق، إعلان عن برنامج: برنامج التطوير المستهدف 10 أيلول/سبتمبر 2007. 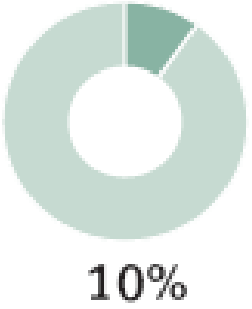 	الوصف: إدارة تمويل للمؤسسات غير الحكومية من شأنها دعم المبادرات في المجال الاقتصادي والاجتماعي ومجال الحاكمية الراشدة ضمن مناطق النزاع في العراق. تقوم البرامج بالتركيز على تخفيف النزاعات، بناء الوحدة الوطنية وغير ذلك من مجهودات التطوير. الوضعية: البرنامج في مرحلة انطلاقه الأولى، بتاريخ 10 أيلول/سبتمبر 2007، باشر عناصر من البعثة الأميركية بتقديم اقتراحات وسيباشر مجلس المراجعة للبرنامج باستعراض المجموعة الأولى من العروض في الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر 2007

ملاحظات:

1- المصادر للاعتمادات المرصودة هي: مكتب المساعدات الانتقالية للعراق رداً على استعلام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في 15 أكتوبر/تشرين أول 2007، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية رداً على استعلام المفتش العام في 17 أكتوبر /تشرين أول 2007. المصادر الوارد ذكرها ضمن الجدول تخص بالتحديد ذاك البرنامج الموصوف و/أو وضعيته الراهنة.

2- الأرقام متأثرة بفعل التدوير.

المسار الاقتصادي

تعمل البرامج المدرجة في المسار الاقتصادي على دعم النمو الاقتصادي وتطوير القدرات وعلى إدامة مجال التشغيل والصيانة. يعرض الجدول 2-18 تفاصيل عن البرامج التي قام صندوق الدعم الاقتصادي بتمويلها بما في ذلك نسبة الاعتمادات المخصصة من المسار الاقتصادي.

إن برنامج النمو الاقتصادي الإقليمي هو عبارة عن استمرار في الجهد لبرنامج **"ازدهار"** الممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. كان مقدراً أن يأتي برنامج "ازدهار" إلى نهايته في 30 أيلول/سبتمبر 2007 إلا أن إحالة العقد الخاص ببرنامج النمو الاقتصادي الإقليمي تأخرت منذ تموز/يوليو الماضي بسبب اعتراض فاشل من أحد المتنافسين إذ رد مكتب الاعتراض بشرط أن تقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بإعادة تقييم العروض الخاصة ببرنامج النمو الاقتصادي الإقليمي. من غير المحتمل حل إشكال إعادة تقييم العروض قبل مرور عدة شهور. لذا قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتمديد العمل ببرنامج **"ازدهار"** لغاية 31 آذار/مارس 2008 ضماناً لاستمرار دعم تطور العراق اقتصادياً. وستتكفل اعتمادات صندوق الدعم الاقتصادي للسنة المالية 2007 بدعم أنشطة برنامج **"ازدهار"**.

الشكل 2-14

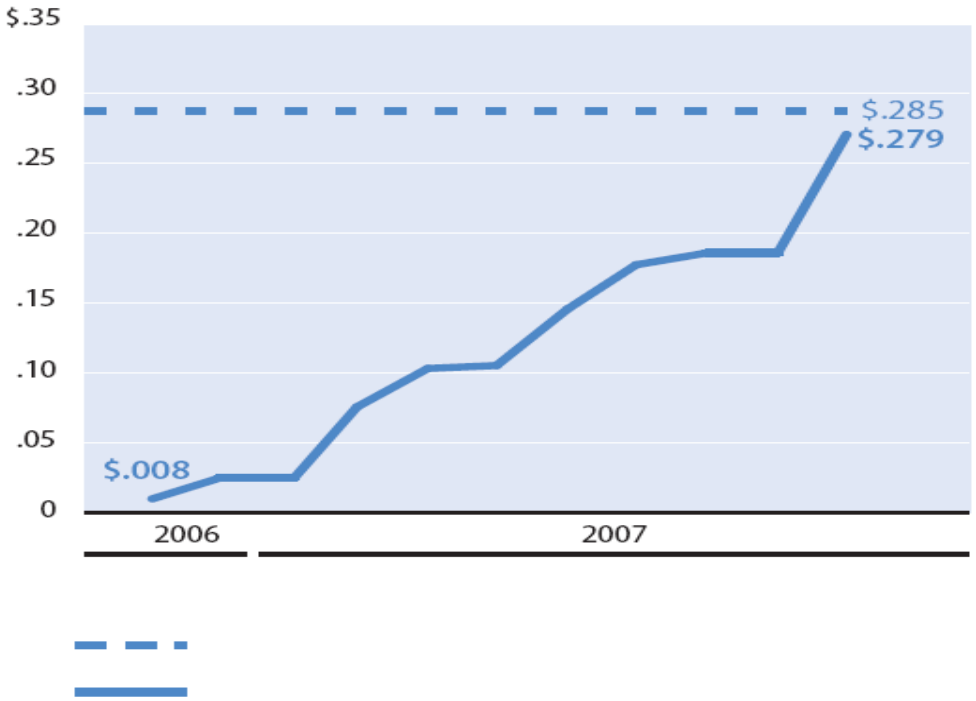

إن أهم برنامج على المسار الاقتصادي هو برنامج "إدامة التشغيل والصيانة" البالغة قيمته 285 مليون دولار والتابع لمنطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي. الشكل 2-14 يظهر التسلسل الزمني في إحالة المبالغ المالية ضمن إطار برنامج إدامة التشغيل والصيانة.

الشكل 2-15

2007 hágaçmjÆ AÉAáçÓVgáçÓ
ó mL·vÉáçÓAÉvmgáçÓ AÉáçmÓS·Ó- (2
(2007 /10 /18) vÓSÉáçÓ

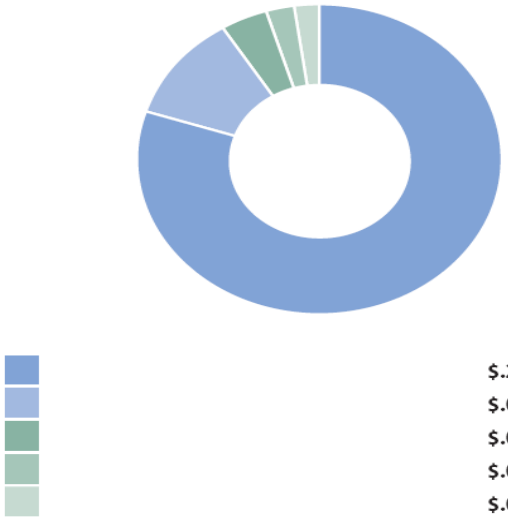

من أصل مبلغ 285 مليون دولار المتاحة للبرنامج، تمت إحالة مبلغ يقارب ب 279 مليون دولار حتى الآن. اعتمادات إدامة التشغيل ولصيانة مخصصة لخمس قطاعات هي الكهرباء والرعاية الصحية، النقل، الاتصالات، المياه والصرف الصحي. يبين الشكل 2-15 نسبة المخصص لكل مشروع نسبة إلى كامل مبلغ ال285 مليون دولار المعتمدة. وقد استأثرت المشاريع الداعمة لمجالات التشغيل والصيانة في قطاع الكهرباء الجانب الأعظم من المبلغ المرصود (80%). ومن أصل 228 مليون دولار مرصودة لقطاع الكهرباء، كان قد تم الالتزام بما نسبته 94% بتاريخ 18 أكتوبر/تشرين أول 2008. من ضمن المشاريع الجديدة في هذا القطاع، عقد خاص بتشغيل وصيانة المولدات قيمته 3 ملايين دولار وهو برنامج ينص على توفير أعمال صيانة وقائية واصلاحية لنحو 175 من مولدات الطوارئ في العراق.

وفيما يلي نماذج على مشاريع منجزة في مجال إدامة الصيانة والتشغيل من اختصاص منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين بالجيش الأميركي.

- تجديد وحدة التوربين الغازية "ب" في مشروع فينيكس/3 الشعيبة (2,56 مليون دولار)، أنجز المشروع في 11 أكتوبر/تشرين أول 2007 وبانتظار خطاب استلامه من وزارة الكهرباء.
- عملية التفتيش للصيانة في الدورة/5 وصيانة الدعم الكهربائي (4,2 مليون دولار). وقد أنجزت في 9 أيلول/سبتمبر 2007 وتم تسليم المنشأة إلى وزارة الكهرباء العراقية.

أمر المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق خلال الفصل المنصرم بإجراء تفتيش على الوحدتين رقم 5 و6 في محطة الدورة للكهرباء. وكانت الاعتمادات الأميركية – من خلال 90 مليون دولار أحيلت بصورة أساسية على شركة بكتيل – قد سددت كلفة عملية إصلاح وحدتي توليد الطاقة في المحطة. إلا أن وزارة الكهرباء العراقية فشلت في الحفاظ عليهما. وقد لاحظ المفتشون التابعون للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أن هناك حاجة لتحسين إجراءات التشغيل والصيانة لدى وزارة الكهرباء وأن الوزارة كثير ما تسيء تشغيل المعدات ولا تحسن صيانتها الأمر الذي يضاعف من احتمال فشل المعدات.

المسار السياسي

تهدف البرامج الداخلة في المسار السياسي إلى مساعدة الحكومة العراقية على تعزيز مهام الوزارات الأساسية ودعم الحاكمية الرشيدة ومجهودات بناء الديمقراطية. ويعرض الجدول 2-19 تفاصيل عن البرامج التي جرى تمويلها من صندوق الدعم الاقتصادي بما في ذلك نسبة الاعتمادات المخصصة لكل برنامج ضمن اطار المسار الاقتصادي.

إن نظام المعلومات الخاص بالإدارة المالية في العراق عبارة عن مجهود تموله الولايات المتحدة يهدف لتمكين الحكومة العراقية من الحصول ضمن الزمن الحقيقي على حسابات الميزانية وتتيح لها إمكانية إدارة الميزانية عبر مختلف وكالات الإنفاق. بدأ العمل بهذا المشروع ضمن إطار برنامج الحاكمية الاقتصادية التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية الذي كان ممولاً من جانب صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ويستمر اليوم بفضل اعتمادات صندوق الدعم الاقتصادي. وتشير المعلومات المتوفرة أن تكاليف تطوير البرنامج والعمل به هي في حدود 38 مليون دولار. إلا أن التقدم في البرنامج قد توقف.

- في شهر مايو/ أيار 2007، توقف العمل في البرنامج على الميزانية ونماذج الشراء بعد أن جرى اختطاف أعضاء رئيسيين من نظام معلومات الإدارة المالية في العراق.
- في شهر تموز/يوليو 2007 – أوقفت السفارة الأميركية مشروع نظام معلومات الإدارة المالية في العراق بانتظار توضيح الحكومة العراقية لمدى دعمها لهذا المجهود.
- آب/أغسطس 2007 – ضمن إطار عملية تقييم من جانب البنك الدولي لنظام معلومات الإدارة المالية في العراق، جرى استبيان مسؤولين من الحكومة العراقية لمعرفة آراء أصحاب الشأن في جوانب من هذا النظام.

في تقرير على شكل خطاب صدر خلال هذا الفصل، عرض المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تقييماً أولياً عن نظام معلومات الإدارة المالية في العراق قياساً على 5 اشتراطات – وضوح الالتزام/الملكية، شروط مسبقة جاهزة للإصلاح، تخطيط جيد للمشروع، إدارة كفؤة للمشروع وموارد وافية، وهي اشتراطات حددها صندوق النقد الدولي من اجل التطوير الناجح لنظام إدارة مالية في العراق. للإطلاع على ملخص تقرير المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، راجع الجزء 3 من هذا التقرير.

الجدول 2-19

وضعية برامج صندوق الدعم الاقتصادي في المسار السياسي (0.5423 بليون دولار)

مشروع صندوق الدعم الاقتصادي	% من المسار السياسي	جهة التنفيذ	الوصف والوضعية
تطوير القدرات		مكتب المساعدات الانتقالية للعراق (18%) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (82%) 105 بليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 140 بليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2007 245 المجموع المصادر: وزارة الدفاع الجزء 2207 من التقرير، 2007/8/28 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية رداً على استعلام من المفتش الخاص بإعادة إعمار العراق، 2007/10/17	الوصف: برامج من شأنها تعزيز القدرات القيادية في مكاتب الحكومة الرئيسية المساعدة في تطبيق الميزانية والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية وكذلك بناء قدرات الحكومة العراقية في مجال إدارة برامج التدريب من أجل تطوير أعمال الوظيفة الرئيسية للإدارة العامة. الوضعية: التزم مكتب المساعدات الانتقالية للعراق بمبلغ 11.9 مليون دولار لتعزيز القدرات القيادية وبمبلغ 19.5 مليون دولار للمساعدة في وضع ميزانية موضع التنفيذ وكذلك مبلغ 14.6 مليون دولار لتعزيز أداء الخدمات للوزارات. بلغ العدد التراكمي للملتحقين في برامج التدريب الخاصة بالوزارات والتابعة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية 1125 ملتحقاً فيما أصدرت الوكالة ضمن برنامجها لتطوير القدرات في مرحلته الثانية، 81 بعثة دراسية.
الديمقراطية والمجتمع المدني	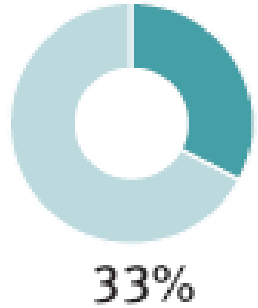	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 50% DRL 50% 56 مليون من ميزانية السنة المالية 2006 50 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 67.6 من القانون التكميلي للسنة المالية 2007 2.5 مليون في القرار المستمر للسنة المالية 2007 المجموع 176.1 المصادر:	الوصف: مشاريع من شأنها تعزيز الجهود التي يضطلع بها مجلس النواب لبناء الديمقراطية ودعم المشاركة للمرأة والأقليات في العملية السياسية. الوضعية: نالت المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية التي تواصل دعم الأنشطة الانتخابية 50% من الاعتمادات التكميلية للسنة المالية 2007 من أجل هذا البرنامج. أما النصف الآخر من المبلغ فسوف يتم تخصيصه فيما تقترب الانتخابات الإقليمية من موعد إجرائها.

الحاكمية الاقتصادية الإصلاحات السياسية الناظمة	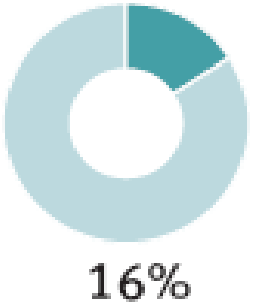	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 20 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 50 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2007 18.2 مليون من القرار المستمر للسنة المالية 2007 المجموع 88.2 المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ترسي عقداً اقتصادياً في العراق" 2007/9/20 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية رداً على استعلام من المفتش الخاص بإعادة إعمار العراق 2007/10/11 وزارة الخارجية الجزء 2207 في التقرير 2007/8/28.	الوصف: مشاريع من شأنها مساعدة الحكومة العراقية في إصلاح السياسات الضرائبية والمالية والنقدية والجمركية وفي بناء قدرات بنك العراق المركزي إضافة إلى مساعدة وزارة المالية في تحديث النظام المصرفي للتوافق مع ترتيب الاحتياطي وفي تعزيز نمو القطاع الخاص في العراق. الوضعية: تم وقف البرنامج الخاص بنظام معلومات الإدارة المالية من قبل السفارة الأميركية في شهر تموز/يوليو 2007، تتضمن الجهود الإضافية في هذا المجال مساعدة الحكومة العراقية على استكمال إحصاء كل الموظفين في الخدمات العامة حيث منن المنتظر الحصول على نتائج الاستبيان بنهاية سنة 2007. ساهمت هذه الجهود في مساعدة الحكومة على تنفيذ مبادرات خاصة بالإصلاح الضريبي وإعادة ترميم نظام الضرائب العراقي وتعزيز سلطات الضرائب والجمرك إضافة إلى استكمال البيانات المحاسبية على نحو يتوافق مع توصيات صندوق النقد الدولي.
مكتب الارتباط الخاص بجرائم النظام	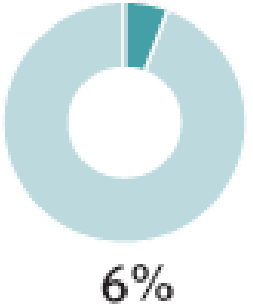	مكتب شؤون الشرق الأدنى – وزارة العدل 33 مليون من القانون التكميلي للسنة المالية 2006 33 المجموع المصادر: مكتب المساعدات الانتقالية رداً على استعلام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 2007/10/15	الوصف: برنامج من شأنه ضمان الحماية والأمان للشهود ولضحايا الجرائم التي هي قيد التحقيق من جانب المحكمة العراقية العليا. الوضعية: تم إنفاق 15.14 مليون دولار من أجل المبلغ المرصود البالغ 33 مليون دولار. وقد ساعد البرنامج المحكمة في الحصول على مواد بالنسبة لمحاكمة الأنفال.

ملاحظات:

1- المصادر بالنسبة للمبالغ المرصودة هي مكتب المساعدات الانتقالية للعراق رداً المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ومن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أيضاً بتاريخ 2007/10/17. الأرقام الواردة في الجدول تختص بالبرنامج الموصوف ناجح تحديداً و/أو بوضعيته.

2- الأرقام متأثرة بفعل التدوير

إلى جانب نظام معلومات الإدارة المالية في العراق، كان من ضمن المكونات الأخرى في برنامج الحاكمية الاقتصادية/2، دعم تطوير القدرات للبنك المركزي العراقي، تعزيز السياسة النقدية، المساعدة الفنية في تطوير تشريعات خاصة بالإفلاس والصفقات غير الثابتة وأخيراً تقديم المشورة بشأن إصلاح معاشات التقاعد والأمان الاجتماعي. تضطلع كل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومكتب المساعدات الانتقالية للعراق بتنفيذ برامج تطوير القدرات الممول من صندوق الدعم الاقتصادي- وهو البرنامج الذي يستنفذ نحو 45% من اعتمادات الصندوق للمسار السياسي. تنفيذا لبرامج تطوير القدرات، جرى اعتماد 60 مليون دولار (من القانون التكميلي للسنة المالية 2006) لصالح الوكالة الدولية للتنمية الدولية مع التركيز على استدامة التدريب الطويل الأمد. وعلى بناء القدرات وتطوير وظائف الإدارة العامة. وجرى تمويل عمل مكتب المساعدات الانتقالية للعراق على توفير دعم فوري للوزارات الرئيسية بمبلغ 45 مليون دولار.

أصبح برنامج تطوير القدرات الوطنية التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية – والذي اعتمد له مبلغ 140 مليون دولار من مخصصات القانون التكميلي للسنة المالية 2007 – في مرحلته الثانية يرافقها توسيع الانخراط في الذراع التنفيذي وفي الوزارات الأخرى. وهناك تفاصيل عن هذه المجهودات في الجزء الخاص بتطوير القدرات من هذا التقرير.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

في السادس عشر من شهر نيسان/أبريل 2003، أقر الكونغرس القانون العام 11-108 الذي أنشأ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وأجاز الكونغرس لخمس وكالات أن تستخدم مبلغ ال 2,475 بليون دولار المرصودة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وهي: وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وزارة الخزانة والوكالة الأميركية للتجارة والتطوير.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، وافق الكونغرس على تخصيص ثان لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق معتمداً تمويلاً إضافياً قدره 18,44 بليون دولار لأغراض الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق.

وضعية الاعتمادات

بتاريخ 26 أيلول/سبتمبر 2007، وجد المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أن ما نسبته 9% من موجودات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/1 (243 مليون دولار) ما تزال مقيدة على أنها غير ملتزم بها، وقد أجاب مكتب المساعدات الانتقالية للعراق التابع للمسؤول المالي الرئيسي أن 184 مليون دولار من اعتمادات الصندوق غير الملتزم بها استخدمت كتسديد مباشر لوزارة الدفاع عن تكاليف إعادة بناء تحملتها الوزارة قبل أن يعتمد الكونغرس مخصصات لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/1. هكذا، فإن أقل من 60 مليون دولار من اعتمادات الصندوق ما زال ينبغي الالتزام بها. ويظل مبلغ يزيد عن 300 مليون دولار من مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق غير مستنفذ.

هناك نحو 4% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2 (770 مليون دولار) لم يلتزم بها حتى الآن ومبلغ 2,21 بليون دولار من اعتمادات نفس الصندوق لم يتم صرفه. أما الجانب الأكبر من مخصصات الصندوق فقد جرى الالتزام بها لقاء أعمال في قطاعي الكهرباء والمياه. الشكل 2-16 يظهر وضعية صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2 ببلايين الدولارات.

رغم أن نفقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2 سائرة في اتجاه تصاعدي، كما هو مرتقب، فإن المبلغ الإجمالي الذي ما زال محكوماً بعقود يتفاوت مع الوقت بسبب فك الالتزام المالي ثم إعادة الالتزام. خلال الفصل الحالي، جرى فك التزام الصندوق بمبلغ 130 مليون دولار بسبب حالات إنجاز مشاريع أو فك التزامات، لكن يبدو أن هذا المبلغ سيعاد الالتزام به. اعتمادات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي يجري فك الالتزام بها تعاد إلى مكتب الإدارة والميزانية ليعاد تخصيصها. الشكل 2-17 يبين التزامات الصندوق ومصاريفه بين تموز/يوليو 2004 وتموز/يوليو 2007.

الشكل 2-16

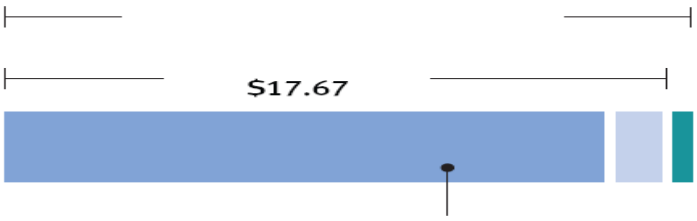

الوظيفة الرقابية للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

خلال هذا الفصل أصدر المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 3 تقارير تدقيق خاصة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

في التقرير الأول الذي يحمل عنوان "إدارة الوكالة لعملية تصفية عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق"، وجد مدققو الحسابات التابعون للمفتش العام أن وزارة الدفاع والوكالات المدنية القائمة على تنفيذ أنشطة تعاقدية في العراق ملتزمة عموماً بالخطوط التوجيهية للقانون الفدرالي للمشتريات وتولي أولوية الاهتمام للمتطلبات المالية لعمليات التصفية كتسوية الدفعات النهائية مع المقاول وفك الالتزام بمخصصات العقد غير المستنفذة ويشير السجل التاريخي أن هذه العقود الكبرى قد تستغرق 15 سنة لإغلاق ملفاتها.

الشكل 2-17

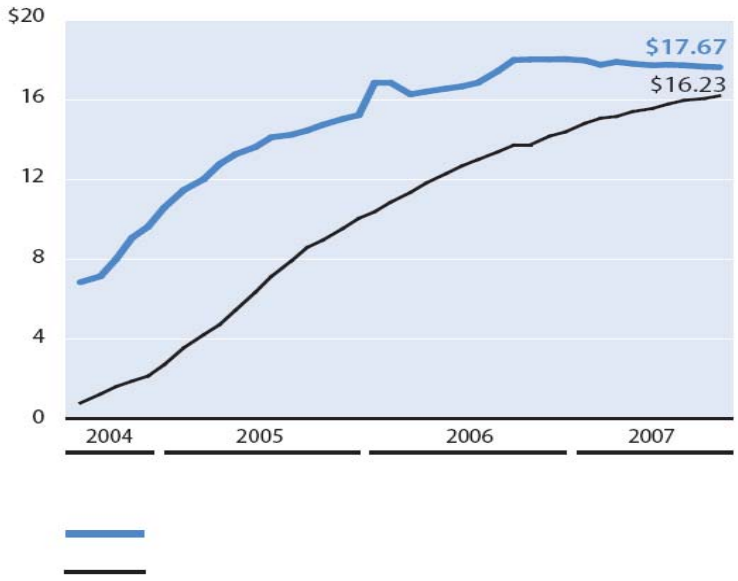

وراجع المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق "الضوابط على الالتزامات غير المصفاة في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وكان الهدف في هذا التدقيق هو تحديد مبالغ الالتزامات المالية غير المصفاة" أو تلك التي ما تزال في عهدة وزارة الدفاع، وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية وكذلك تقييم كفاءة الضوابط المعمول بها في مجال إدارة تلك الأموال غير المصفاة.

وقد وجد مدققو المفتش العام أن الوكالات المعنية تقوم برصد التزاماتها غير المصفاة وبإجراء مراجعة سنوية واحدة على الأقل بشأنها. إلا أن المدققين وجدوا أيضاً أن الأساس المنطقي للاحتفاظ ببعض التزامات ليس دائماً ظاهر الوضوح. وقد أسفرت عملية التدقيق التي قام بها المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق عن تحديد عدة ملايين من الدولارات التي من الممكن فك الالتزام بها إذ أنه لم يكن ثمة أي نشاط بموجب العقد الخاص بها على مدى فترة طويلة من الزمن.

وأوصى المفتش العام بأن تقوم الوكالات بتحسين مستوى إجراءات التوثيق والمتابعة. وقام المفتش العام مؤخراً بإصدار "مراجعة حول الاستعانة بمقاولين في إدارة المشاريع الخاصة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق" حيث أثار مدققو المفتش العام تساؤلات حول فعالية الاستعانة بمقاولين في مجال إدارة مقاولين آخرين بسبب أوجه الضعف في السياسات التعاقدية. ورغم أن كل مقاول كان يجري تقييمه من خلال منحه أجور أتعاب عن طريق الترسية، إلا أن قدراً محدوداً من أدائه كان موثقاً.

إن العمل ببرنامج عقود دعم الإدارة هذه يشارف على الانتهاء، هكذا فإن مدققي المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق استخلصوا دروساً موثقة تهتدي بها عمليات التعاقد مستقبلياً. للاطلاع على المزيد من تفاصيل تقارير التدقيق هذه راجع الجزء 3 من هذا التقرير.

أوجه استخدام الاعتمادات

من أصل الاعتمادات البالغة 18,44 بليون دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2، تم تخصيص 18,32 بليون لقطاعات إعادة الإعمار التي قام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بإصدار تقارير عنها على مدى ما يزيد عن سنة ونصف السنة. ويظهر الشكل 2-18 المخصصات حسب القطاعات من اعتمادات الصندوق. وقد استأثر قطاعا الأمن والعدل بالحصة الكبرى من اعتمادات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2- أي ما يعادل 40% من المجموع وحصلت الكهرباء على ثاني اكبر تخصص بحصة مقدرة بنحو 23%.

الشكل 2-18

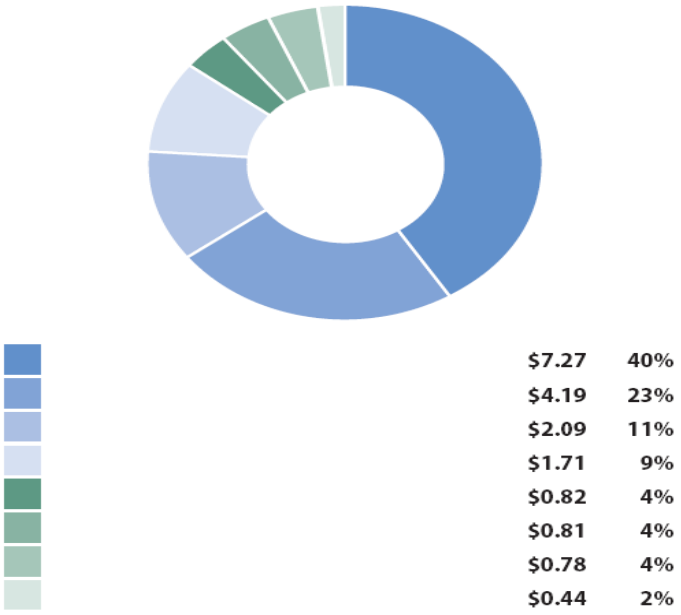

يعرض الجدول 2-20 تحديث معلومات عن المشاريع حسب القطاعات. للإطلاع على تداخل المرجعية حول كيف ترتبط قطاعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2 بالقطاعات المحددة من جانب المفتش العام، راجع الملحق "د"

الجدول 2-20
تحديث عن قطاعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2

القطاع	% من مجموع اعتمادات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	المخصصات (بالبليون)	تحديث عن القطاع
الأمن والعدل	39.6%	7.27	يجري استخدام اعتمادات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2 في بناء وتحديث منشآت السجون. في الوقت الحاضر، تتلقى تمويلات من الصندوق كل من الناصرية، المرحلة/ 1، والمرحلة/ 2 وفورت سوز
الكهربا	22.8%	4.19	خلال هذا الفصل من السنة، قارب الانتاج اليومي من الكهرباء نحو 4550 ميغاواط – وهو أعلى متوسط فصلي يتحقق منذ 2003 في محطة المسيب للطاقة، دخلت طوربين غاز جديدة مجال العمل.

المياه		2.09	أفاد المفتشون التابعون للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أن تنفيذ 21 عقداً تقدر قيمتها ب27 مليون دولار لم يكن متوافقاً مع الأهداف الأصلية للمشروع القاضية بتزويد سد الموصل ووزارة الموارد المائية بقطع مطلوبة وبقطع غيار وكذلك القدرة على آلة الطمم.
النفط والغاز		1.71	تم إنجاز ثلاثة مشاريع كبرى للتصليح وإعادة الإعمار خلال هذا الفصل – محطة إسالة الغاز الطبيعي في شمال الرميلة – محطة غاز النفط السائل في خور زبير ومنشآت التخزين في ام قصر.
التطوير الاقتصادي		0.82	جرى تمديد العمل بمشروع ازدهار لغاية شهر آذار/مارس 2008 بسبب وقوع نزاع حول المنافسة مع خليفة مقاول المشروع، وهو برنامج النمو الاقتصادي الإقليمي.
الرعاية الصحية		0.81	من أصل 142 مشروعاً للرعاية الصحية ممولة من الصندوق، تم إنجاز 80 مشروعاً وجرى تحويل 37 مشروعاً إلى وزارة الصحة مستشفى البصرة للأطفال مستكمل بنسبة 66%.
النقل والاتصالات		0.78	بعد العديد من حوادث التأخير، تم إنجاز رصيف الحاويات خلال هذا الفصل مشروع نلكون للرافعات مستكمل الآن بنسبة 88% لكن المولدات العاطلة عن العمل في الموقع تشكل تحدياً يعيق التشغيل.
اللاجئون، النازحون وحقوق الإنسان		0.44	في مجال حقوق الإنسان، باشرت وزارة الخارجية خلال هذا الفصل بإصدار نشرة إلكترونية بعنوان "شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان" قام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بتمويل بناء 810 مدارس وفرت صفوفاً دراسية لأكثر من 323 ألف طالب.

المصادر: الاعتمادات والنسب: وزارة الخارجية وضع العراق في أسبوع، أيلول/سبتمبر 2007

- الأمن والعدل، مكتب المخدرات الدولي وتطبيق القانون رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2007.
- الكهرباء: مكتب المساعدات الانتقالية للعراق، تقرير الكهرباء اليومي 1 يوليو/ تموز 2007- 30 سبتمبر/ أيلول 2007.
- المياه: سد الموصل: الزيارة التفتيشية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقرير PA-07-105 إغاثة وإعادة تعمير سد الموصل.
- النفط والغاز: وزارة الخارجية الجزء 2207 من التقرير – يوليو/ تموز 2007.
- التطوير الاقتصادي: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2007.
- الرعاية الصحية: منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي رداً على استعلام من المفتش العام 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2007 – وزارة الخارجية: وضع العراق في أسبوع 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2007.
- النقل والاتصالات: منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق.
- اللاجئون، حقوق الإنسان والتعليم: وزارة الخارجية الجزء 2207 من التقرير يوليو/ تموز 2007.

ملاحظة: النسب المئوية قد تتفاوت نتيجة لتدوير الأرقام.
أضيف مبلغ 210 ملايين دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مخصصة لإدارة إعادة الإعمار.

من ضمن المقاولين، حصلت شركة بكتل على أكبر قدر من اعتمادات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق – ما يزيد عن 1,2 مليون دولار كان ملتزما بها بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين أول. للمزيد من المعلومات، راجع تقرير التدقيق لهذا العقد الصادر عن المفتش لعام الخاص بإعادة إعمار العراق في عدد تموز/يوليو 2007 من التقرير الفصلي. وبالنسبة لأكبر عشرة مقاولين مع الصندوق، مراجعة الجدول 2-21.

المشروعات الأميركية الكبرى

طبقاً لمكتب المساعدات الانتقالية للعراق، هناك 44 مشروعاً لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مفروض إنجازها في شهر سبتمبر، 56 مشروعاً في شهر أكتوبر/تشرين أول و71 مشروعاً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2007. كما يتوقع مكتب المساعدات الانتقالية للعراق أن يتم إنجاز 65 مشروعاً آخر في قطاع الكهرباء قبل نهاية 2007.
خلال هذا الفصل قام المفتشون التابعون للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بزيارة مشروع إصلاح طوربين محطة فوداس (المقدرة قيمته ب 90,6 مليون دولار) ومشروع توسيع محطة فوداس للطاقة (14,7 مليون) في جنوب بغداد. ووجد المفتشون أن مشروعي فوداس لإصلاح الوحدات الطوربينية وتوسيع طاقة التوليد الكهربائي مصممان على نحو جيد وأنهما كانا يتقدمان بشكل باعث على الرضا عند وقت إجراء التقييم. كذلك قرر المفتشون أن موضوع إدامة تشغيل مشاريع طوربينات فوداس مخطط له ومعالج بشكل واف ضمن العقود أو أوامر التكليف بالعمل.

قامت منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي خلال هذا الفصل بتسليم مشروع مياه الناصرية. من المتوقع لهذه المحطة الخاصة لمعالجة المياه البالغة قيمتها 276 مليون دولار أن تخدم أكثر من 500 ألف شخص في محافظة ذي قار. وكان المشروع قد تأخر لعدة فصول بسبب عدم كفاية عدد موظفي الوزارة المدربين وعدم كفاية إمدادات الطاقة الكهربائية. أفاد المفتش العام خلال الفصل الماضي أن مشروع مياه الناصرية يعمل بنسبة 21% من طاقته ويعتزم المفتش العام أن يقوم بالتفتيش على المشروع خلال الفصل القادم.

الجدول 2-21
أكبر 10 مقاولين مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2

المنصرف	الملتزم به	المقاول
$1.177	$1.214	Bechtel National, Inc.
$927	$964	FluorAMEC, LLC
$635	$695	Parsons Global Services, Inc.
$573	$581	Parsons Iraq Joint Venture
$541	$568	Kellogg, Brown & Root Services, Inc.
$499	$509	Washington Group International
$436	$440	Development Alternatives, Inc.
$349	$352	Environmental Chemical Corporation
$259	$259	Anham Joint Venture
$158	$251	Symbion Power, LLC

المصادر: نظام الإدارة المالية لفيلق المهندسين
ملاحظة: جرى إعداد هذه القائمة عن طريق تجميع تفاصيل الالتزامات بموجب القيود التي قامت بتوفيرها منطقة الخليج لفيلق المهندسين للجيش الأميركي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية فقط.

اعتمادات الإغاثة وإعادة التعمير الأميركية الأخرى

إلى جانب مسارات التمويل الأربع الرئيسية السالفة، خصص الكونغرس أكثر من 5.012 بليون دولار لـ 28 عملية إعادة تعمير أخرى. ويسلط هذا الجزء على الاعتمادات المخصصة لكبرى هذه الأنشطة وهي:

- مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون
- صندوق الهجرة ومساعدة اللاجئين
- صندوق حرية العراق

مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون

يعمل مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون في أماكن عديدة من أرجاء العالم حيث يدعم برامج محاربته المخدرات تدريب الشرطة المدنية، الاتجار بالبشر، تطبيق القانون وغير ذلك من المجالات المرتبطة بالجريمة الدولية. وقد بدأ المكتب يتلقى تمويلاً لاستعماله في العراق عام 2003 وهو يضطلع بمهامه هناك عن طريق الاستعانة أساساً بمقاولين من الخارج.

تلقى مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون لغاية الآن أكثر منن 2,5 بليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، صندوق قوات الأمن العراقية ومن تحويلات من وزارة الدفاع كما تلقى 261 مليون دولار على شكل تخصيص مباشر من الكونغرس.

أوجه استخدام التمويل

يقوم مكتب المخدرات الدولي وتطبيق القانون بتمويل عدة أنشطة في العراق دعماً للشرطة المدنية، ولمراكز الإصلاح وحكم القانون. للاطلاع على وضعية التمويل الخاص بالمكتب، أنظر الشكل 2-19.

الشكل 2-19

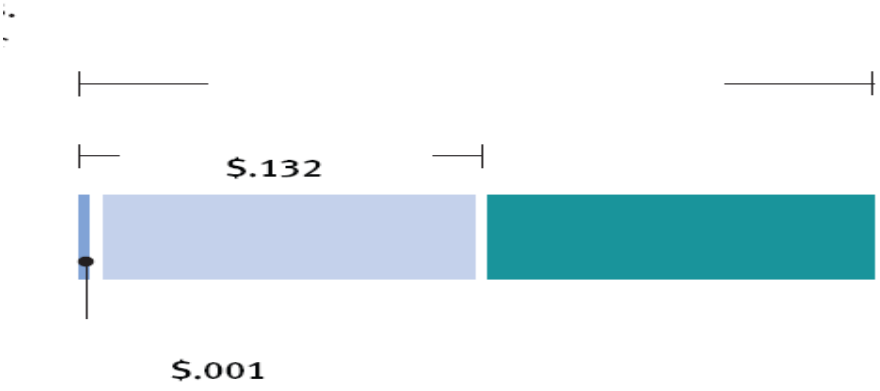

الشكل 2-20 عبارة عن رسم بياني لصحيفة وقائع عن "مصادر واستخدامات التمويل الأميركي المعتمد للسنة المالية 2006 من أجل إغاثة وإعادة إعمار العراق" وهي صادرة في 27 تموز/يوليو 2007، وتظهر مسار التمويل الخاص بمكتب المخدرات الدولي وتطبيق القانون.

الشكل 20-2

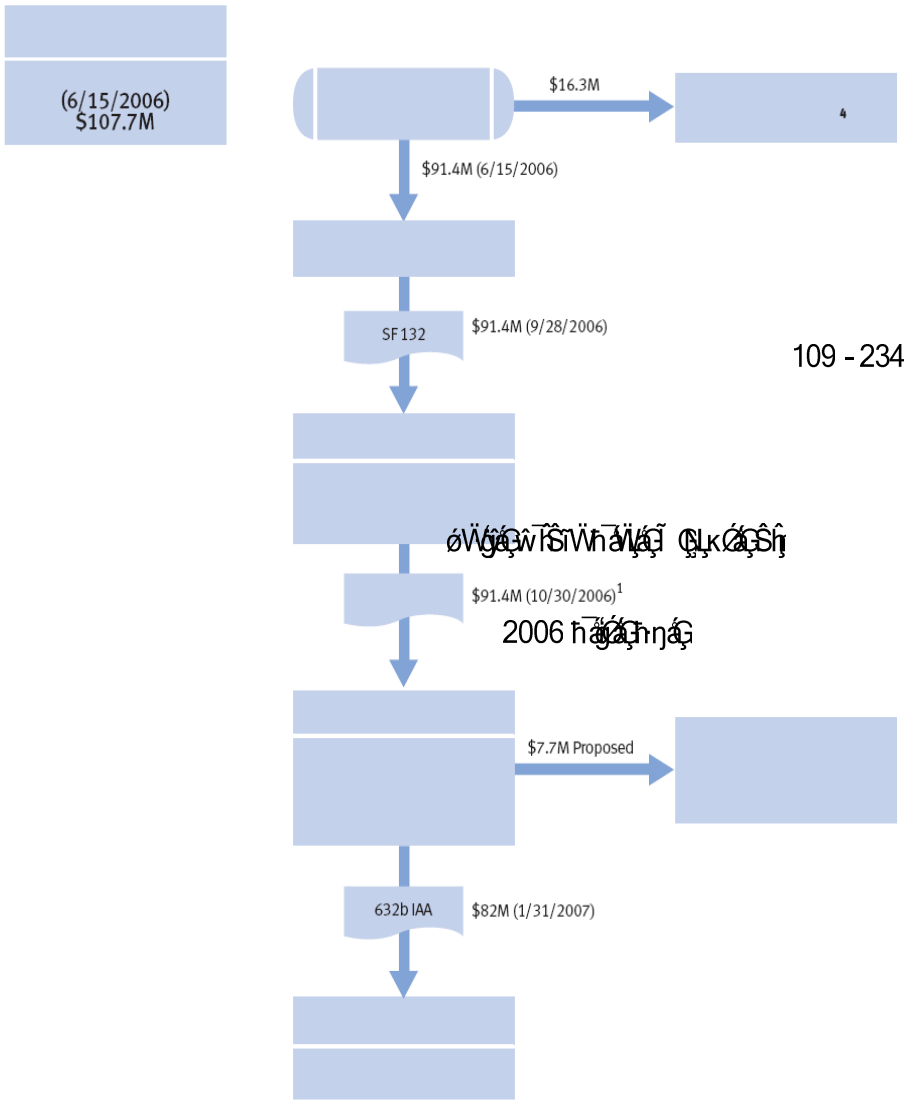
(6/15/2006)
$107.7M
$16.3M
$91.4M (6/15/2006)
SF 132
$91.4M (9/28/2006)
$91.4M (10/30/2006)[1]
$7.7M Proposed
632b IAA
$82M (1/31/2007)

الشرطة

تدار برامج تدريب الشرطة في العراق من قبل فريق المساعدة في تدريب الشرطة المدنية الذي أنشئ عام 2004 لكي يتولى تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية. وقد تلقى مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون 2,3 بليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وزارة الدفاع وصندوق قوات الأمن العراقية لهذه المبادرات. وحولت وزارة الدفاع حوالي 1,4 بليون دولار إلى مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون للمساعدة في هذا الجهد – لا سيما في مجال توفير مستشارين شرطيين.

كلف مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون أساساً بتوفير 690 من ضباط ارتباط الشرطة الدوليين و192 من مدربي الشرطة الدوليين و143 من مستشاري ضبط الحدود، للاضطلاع بهذا المجهود. وتم منذ ذلك الحين، تقليص عدد مستشاري الحدود إلى 70. للاطلاع على نقاش موسع عن هذا البرنامج، أنظر قسم صندوق قوات الأمن العراقية في هذا التقرير.

خلال هذا الفصل، أصدر المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مراجعة مؤقتة عن عقد مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون مع شركة "دينكورب" لتدريب الشرطة. ولم يستكمل المفتش العام مراجعته لأن مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون لم تكن بحوزته المعلومات والتوثيق المطلوب لتحديد ما الذي قامت دينكورب بتوفيره بموجب العقد وبأي طريقة أنفقت الأموال. وتم تشخيص مشاكل مماثلة في تقرير خاص بوزارة الدفاع صدر في شهر يوليو 2007 وفي تقرير آخر لشهر يناير/كانون الثاني 2007 صدر بالمشاركة ما بين مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق.

اضطلع مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون بعدد من المبادرات لتحسين الوضع وأوقف مكتب المفتش العام عمله بصورة مؤقتة لإتاحة الوقت أمام مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون لوضع هذه المبادرات موضع التطبيق. في غضون ذلك، يوصي المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بأن يقوم مكتب المخدرات الدولية بتطوير خطة إصلاح متناسقة وشمولية يوافق عليها مساعد أمين المكتب.

التأديب

يشكل مجهود بناء السجون الذي يتولاه مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون جزءاً من البرنامج التأديبي. وهو برنامج يهدف إلى بناء منشآت شديدة الأمن للمحكومين من المساجين وإلى بناء منشآت للمعتقلين قبل المحاكمة أيضاً.

وقد تلقى مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون أكثر من 203 مليون دولار منها 82 مليون دولار مخصصة بصورة مباشرة لمجهودات البناء. وقد دخل مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون في اتفاقية ما بين الوكالات مع منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي لبناء وتجديد منشآت السجون. ويشتمل العمل ضمن هذه الاتفاقية على مشروعات في الناصرية (المرحلة 2) وشمشمال وفورت سوز.

حكم القانون

منذ عام 2003، جرى توفير 300 مليون دولار دعماً لبرامج حكم القانون – منها 137 مليوناً تم تخصيصها بصورة مباشرة لمكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون الذي التزم حتى الآن ب 26,6 مليون من أصل هذا المبلغ.

ويسعى البرنامج الأميركي الخاص بحكم القانون كذلك إلى تطوير قدرات العراق القضائية عن طريق توفير الأمن للقضاة. وتدريب العاملين في القضاء وإقحام المحامين العراقيين في أنشطة خاصة ببناء القدرات. وفي إطار برنامج يديره جهاز الشرطة الأميركية، يقوم مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون بتوفير مساكن آمنة لأربعين قاضياً وعائلاتهم.

إن القيام بمهمات أمنية محدودة بغير سلاح وتكرار الانتقال إلى مراكز الإصلاح أمر يساهم في زيادة قابلية الإصابة لدى رجال القضاء. منذ عام 2003، جرى قتل 33 قاضياً – 22 منهم في بغداد و30 من حرس القضاة الشخصيين.

لقد التقى المفتش العام مع قضاة خلال رحلته إلى العراق في شهر آب/أغسطس وعلم أن حرس القضاة الشخصيين لا يستطيعون حمل وزارة الداخلية على إصدار تصاريح لهم بحمل الأسلحة. وقد أوصى أحد القضاة للمفتش العام أن هذا الأمر يضاعف كثيراً من قابلية تأثر كل القضاة بالتهديد والتعرض للهجمات.

بوشر بمعالجة مشكلة أمن القضاة في شهر نيسان/أبريل 2006 عندما وقع كبير قضاة العراق أمرا قضى بإنشاء جهاز حماية خاص بالقضاة، بقصد تحسين أمن القضاء. ويعمل مكتب المخدرات الدولية مع جهاز الشرطة الأميركية معاً في المساعدة على تأسيس جهاز حماية القضاة المشكل جزئياً على غرار جهاز الشرطة الأميركية. ورغم أن مجلس القضاء الأعلى طلب الأذن باستقطاب مرشحين لتلقي التدريب في شهر تموز/يوليو 2007، فإنه ما يزال ينتظر حتى الآن موافقة الحكومة العراقية على ذلك, وهناك مدير من مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون يضع اللمسات النهائية على وصف عمل لاستدراج عروض من أجل المساعدة في تطوير سياسة خاصة بجهاز حماية القضاء ومن أجل بناء منشأة للتدريب وتدريب ألف عراقي بموجب هذا البرنامج.

وقد قام مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون بتوفير مبلغ 1,2 مليون دولار من خلال اتفاقية فيما بين الوكالات مع جهاز الشرطة الأميركية بشأن تدريب 120 من المسؤولين القياديين في الولايات المتحدة. ويأمل المكتب باعتماد مبلغ إضافي بقيمة 10,8 مليون دولار لإقامة منشأة تدريب مؤقتة ولتدريب جهاز الحماية القضائي في العراق.

تتخذ الولايات المتحدة والحكومة العراقية خطوات للارتقاء بمستوى البنية التحتية للقضاء كجزء من مبادرة حماية القضاء الخاص بحكم القانون. هناك الآن 93 قاعة محكمة في العراق، ويخطط مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون من خلال شراكة مع جهاز الشرطة الأميركية، لتوفير مبلغ 2,9 مليون دينار تنفق على تحسين مستوى الحماية لقاعات المحاكم في البصرة، الموصل، بعقوبة وكركوك.

المعتقلون

ما يزال موضوع إدارة المعتقلين في العراق قضية معقدة تواجه العاملين في مجال حكم القانون بالعراق. فالمنشآت مكتظة جداً وإساءة المعاملة فيها مشكلة قائمة كما أن عدد النزلاء من الأحداث داخل الجهاز زاد بشكل غير تناسبي.

تعكف الولايات المتحدة والعراق على اتخاذ الخطوات للتصدي لهذه التحديات بما في ذلك بناء مجمعات للاعتقال وزيادة عدد القضاة وهيئات المستشارين، متابعة المعتقلين واعتماد مخطط شمولي لتحسين مستوى إدارة المعتقلين.

رغم أن الاحتفاظ بقائمة دقيقة للمعتقلين كان أمراً صعباً، فقد أمر كبير القضاة بالعراق في 25 آب/أغسطس 2007 كلاً من وزارات الداخلية، الدفاع والعدل بأن تطور قائمة بجميع المعتقلين الذين في عهدتها (شاملة تاريخ التوقيف، القانون الجزائي والهيئة التي صدر عنها الاتهام).

في 20 أيلول/سبتمبر 2007، وقع رئيس وزراء العراق على خطة لتحسين ظروف المعتقلين ومعاملتهم. تتضمن الخطة التي وضعها ووقعها الرئيس، كبير قضاة مجلس القضاء الأعلى، مستشار الأمن الوطني العراقي ونائب رئيس الوزراء، 30 توصية خاصة بالقطاع القانوني وبالقضاء وغير ذلك من وظائف الوزارات. وقد صيغت الخطة على أساس توصيات قدمت إلى الأطراف الموقعة من قبل منسق حكم القانون في السفارة وعاملين في السفارة.

الجدول 2-22
الخطة الخاصة بالمعتقلين العراقيين وقعت في 20 أيلول/سبتمبر 2007

المستويات القطاعية	أهم الموضوعات
قطاع القانون 15 توصية	- إنشاء قائمة متكاملة للمعتقلين من جانب وزارات العدل، الداخلية، الدفاع، العمل والشؤون الاجتماعية 1 أيلول/سبتمبر 2007. - تصنيف المعتقلين حسب جرائمهم إن كانت جرمية، إرهابية، أو جريمة منظمة مع وجوب فصل الأحداث عن البالغين. - تفعيل لجنة حكم القانون ومتابعة المعتقلين مع توجيه اللجنة إلى عقد اجتماعات أسبوعية وتقديم تقارير شهرية.

	- توفير ظروف معيشية ملائمة للمعتقلين على أن يتم مراجعتها من قبل مفتشين، ووجوب معاقبة كل من ينتهك حقوق الإنسان. - حظر التوقيف بدون مذكرة توقيف ما عدا في حالة الجريمة الواقعة تحت الأنظار والاضطرابات العامة/والإضرابات. - تكليف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الاحتفاظ بتقارير عن المعتقلين الأحداث وتطويرها. - الإسراع بالإفراج عن المعتقلين في غضون 48 ساعة بعد التحقق من الأمر القضائي. - منح المحققين من حضور التحقيقات القضائية في حضور المعتقلين - توفير الرعاية الطبية للمعتقلين المرضى في عيادات مخصصة.
قطاع القضاء 8 توصيات	- ضرورة تواجد محامين في المحاكمات - الحاجة إلى العمل خارج وقت الدوام، عند الضرورة، لاستكمال النظر في القضايا. - تفعيل وربما زيادة عدد الهيئات القضائية. - تحسين التنسيق مع وزارة الداخلية لاستعجال التحقيقات أو المحاكمات - تدريب المحققين القضائيين ومحققي الشرطة على تحسين مهاراتهم. - إيلاء "اهتمام ورعاية خاصة" للقضايا الخاصة بالمواطنين المسنين وبالأحداث
الوزارات الأخرى 7 توصيات	- تشكيل لجان للإشراف على إدارة المعتقلين وإعادة دمجهم في المجتمع - تكليف وزارات الداخلية، العمل والشؤون الاجتماعية، والعدل بتحسين الظروف المعيشية للمعتقلين. - تكليف وزارة الصحة توفير الكشف الصحي على المقبلين طبياً وذهنياً وعقلياً - إنشاء مكتب مركزي في وزارة العدل لمتابعة المعلومات الخاصة بالمعتقلين. - العمل على البت في قضايا المعتقلين لدى القوة المتعددة الجنسية في العراق. - تطوير مساق لإعادة تأهيل للمعتقلين. - النظر في إمكانية إصدار برنامج خاص للعفو عدا عن أولئك المتهمين بجرائم إرهابية، منظمة أو تتعلق بالفساد.

المصادر: الحكومة العراقية "معالجة مشاكل المعتقلين" 20 أيلول/سبتمبر 2007

الهجرة ومساعدة اللاجئين

يوفر صندوق الهجرة ومساعدة اللاجئين الذي أنشئ عام 1962 مساعدة أمريكية لمنظمات العون الدولي ويقوم الصندوق بمساعدة العراقيين كجزء من العون الذي يقدمه إلى اللاجئين حول العالم.

في 25 أيار/مايو 2007، خصص القانون العام رقم 28-110، 45 مليون دولار لتمويل الهجرة ومساعدة اللاجئين في العراق. هذا المبلغ هو بالإضافة إلى 20 مليون دولار تم تخصيصها من خلال القانون المستمر للمساعدات الخارجية لعام 2007 و14,4 مليون دولار من اعتمادات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لمساعدة اللاجئين العراقيين في الأردن، سوريا ولبنان. ستوفر هذه الاعتمادات للاجئين الرعاية الصحية، التعليم، تأمين المأوى واحتياجات الإغاثة. للمزيد من التفاصيل عن مساعدة اللاجئين خلال هذا الفصل، أنظر إلى الأقسام الخاص باللاجئين، النازحين وحقوق الإنسان من هذا التقرير. الجدول رقم 2-23 يظهر التخصيصات الأخيرة لصندوق الهجرة ومساعدة اللاجئين من أجل الاستخدام في العراق.

الجدول 2-23
صندوق الهجرة ومساعدة اللاجئين داخل العراق

السنة المالية	المبلغ (بالملايين)	مصادر الأموال
السنة المالية 2004	$105.0	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
السنة المالية 2005	$54.0	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
السنة المالية 2006	$27.0	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
السنة المالية 2007	$45.0	القانون العام رقم 28-110

السنة المالية 2007	$8.6	إعادة تخصيص الأموال
السنة المالية 2007	$14.4	إعادة تخصيص الأموال
السنة المالية 2007	$20.0	القرار المستمر الخاص بالمساعدات الخارجية لعام 2007

المصادر: السنوات المالية 2004، 2005، 2006 – وزار ة الخارجية
الجزء 2207 من التقرير، يوليو 2006 ص 1-110
وزارة الخارجية الجزء 2207 من التقرير /أكتوبر/تشرين أول 2006 ص 1-104، السنة المالية 45/2007 مليون دولار، القانون العام 28-110
التقرير الخاص بالمؤتمر، التقرير 107-110، 24 نيسان/أبريل 2007، ص 206 الممكن الدخول إليه على موقع الشبكة الإلكتروني www.thomas.gov 17 أكتوبر/تشرين أول 2007
السنة المالية 8,6/2007 مليون دولار: وزارة الخارجية، الجزء 2207 من التقرير، نيسان/أبريل 2007 ص 186
السنة المالية 14,4/2007 مليون دولار: وزارة الخارجية، الجزء 2207 من التقرير، تموز/يوليو 2007
السنة المالية 20/2007 مليون دولار: مكتب الإدارة والميزانية رداً على استعلام من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 26 أيلول/سبتمبر 2007

صندوق حرية العراق

في 16 نيسان/أبريل 2003، أنشأ الكونغرس صندوق حرية العراق بموجب القانون العام 11-108 الذي وفر دعماً قيمته 15,6 بليون دولار للحرب الشاملة على الإرهاب. يصنف مكتب المساءلة الحكومي صندوق حرية العراق بأنه "حساب خاص يوفر أموالا لتغطية النفقات الإضافية الخاصة باستمرار العمليات العسكرية وتلك العمليات المجازة بموجب القانون العام رقم 40-107.

وفي 25 أيار/مايو 2007 خصص القانون العام 28-110 أكثر من 355 مليون دولار لصندوق حرية العراق. من اصل هذا المبلغ، تم اعتماد 150 مليون دولار لمجهودات إعادة الإعمار. ومن هذا المبلغ الأخير، تم تخصيص 100 مليون دولار لفرق إعادة الإعمار الإقليمي و50 مليون لفريق العمل لتحسين العمليات التجارية والاستقرار. بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين أول 2007، كان مبلغ 37 مليوناً من اعتماد فريق العمل قد جرى الالتزام بها. لمزيد من المعلومات عن فرق العمل لتحسين العمليات التجارية والاستقرار، راجع الأجزاء الخاصة بفرق إعادة الإعمار الإقليمي وبالتطوير الاقتصادي في هذا التقرير.

تطوير العراق

الجزء 2 ب

فرق إعادة الإعمار الإقليمية
يعتبر برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية أنه أهم برنامج لبناء قدرة الحكم تديره حالياً الولايات المتحدة في العراق.

يشمل البرنامج فرقاً متكاملة متعددة الأنظمة من موظفي التحالف المدنيين والعسكريين الذين يقومون بتعليم وتدريب وإرشاد مسؤولي الحكومة الإقليميين والمحليين فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والحكم وحكم القانون وإعادة الإعمار والمصالحة السياسية.

تشمل أهداف برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية تحسين الاستقرار وزيادة القدرة المؤسسية المحلية وتسهيل أنشطة إعادة الإعمار وتنفيذ الاتصالات الاستراتيجية على المستويين المحلي والإقليمي.

المهمة الأصلية لفرق إعادة الأعمار الإقليمية
تم وضع برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في عام 2005 كمبادرة مدنية عسكرية يشرف عليها بشكل مشترك وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، وقد بدأ البرنامج بخطة لإنشاء عشر فرق إعادة إعمار إقليمية قواعدها في الأقاليم وسبع فرق دعم إقليمية، تتعاون فرق الدعم الإقليمية مع فرق إعادة الإعمار الإقليمية وتسافر إلى الأقاليم للعمل مع المسؤولين الإقليميين والمحليين والقيام بأنشطة بناء القدرة.

توسعة مهمة فرق إعادة الإعمار الإقليمية
إلى جانب الزيادة العسكرية التي بدأت في يناير/كانون الثاني 2007 حدثت "زيادة مدنية" وهذه شهدت 15 فرقة إعمار إقليمية جديدة مرافقة لفرق القتال التابعة لألوية مناورات الجيش، ومهمة فرق إعادة الإعمار الإقليمية المرافقة هذه – التي هي تحت إمرة قادة فرق القتال التابعة للألوية تختلف عن المهمة الأصلية لفرق إعادة الإعمار الإقليمية، كما يختلف نظام توظيفها، حيث تدعم فرق إعادة الإعمار المرافقة القادة الميدانيين بتنفيذ مبادرات اقتصادية وخاصة بناء القدرة تكمل العمليات الأمنية لفرق القتال التابعة لألوية الجيش، وهي موجودة بشكل رئيسي في نفس مكان المعركة مثل فرق القتال التابعة للألوية: أقاليم بغداد والأنبار وديالى.

تضيف فرق إعادة الإعمار الإقليمية المرافقة لفرق القتال بعداً هاماً جديداً لبرنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية من حيث أنها تدعم بشكل رئيسي مقاومة عمليات التمرد وتنسحب أو تغير موقعها عندما تنسحب فرق القتال، وهي لا تهدف بشكل رئيسي لتحسين أنشطة بناء القدرة، بل إنها تركز على الأنشطة التي يحتمل أن تحصل على ولاء السكان المحليين.

يشمل الآن برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية الموسع فرق إعادة الإعمار الإقليمية العشر الأصلية وفرق إعادة الإعمار الإقليمية المرافقة الجديدة البالغ عددها عشرة وفرق الدعم الإقليمية السبعة، ومن ضمن العشرة فرق لإعادة الإعمار الإقليمية التي قواعدها في الأقاليم يقود سبعة منها الولايات المتحدة، ويقود ثلاثة منها شركاء التحالف، ومن ضمن فرق إعادة الإعمار الإقليمية المرافقة الجديدة البالغ عددها خمسة عشر، تسعة منها موجودة في بغداد وثلاثة في الأنبار وواحدة في شمال بابل وواحدة في جنوب ديالى وواحدة في إقليم واسط. يبين الشكل 2-21 موقع برنامج فرق إعادة الأعمار الإقليمية الموسع في العراق.

-

الشكل 2- 21

برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق
المصدر: تقرير رقم 15-7 المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق "مراجعة فاعلية برنامج رق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق" (أكتوبر 2007)

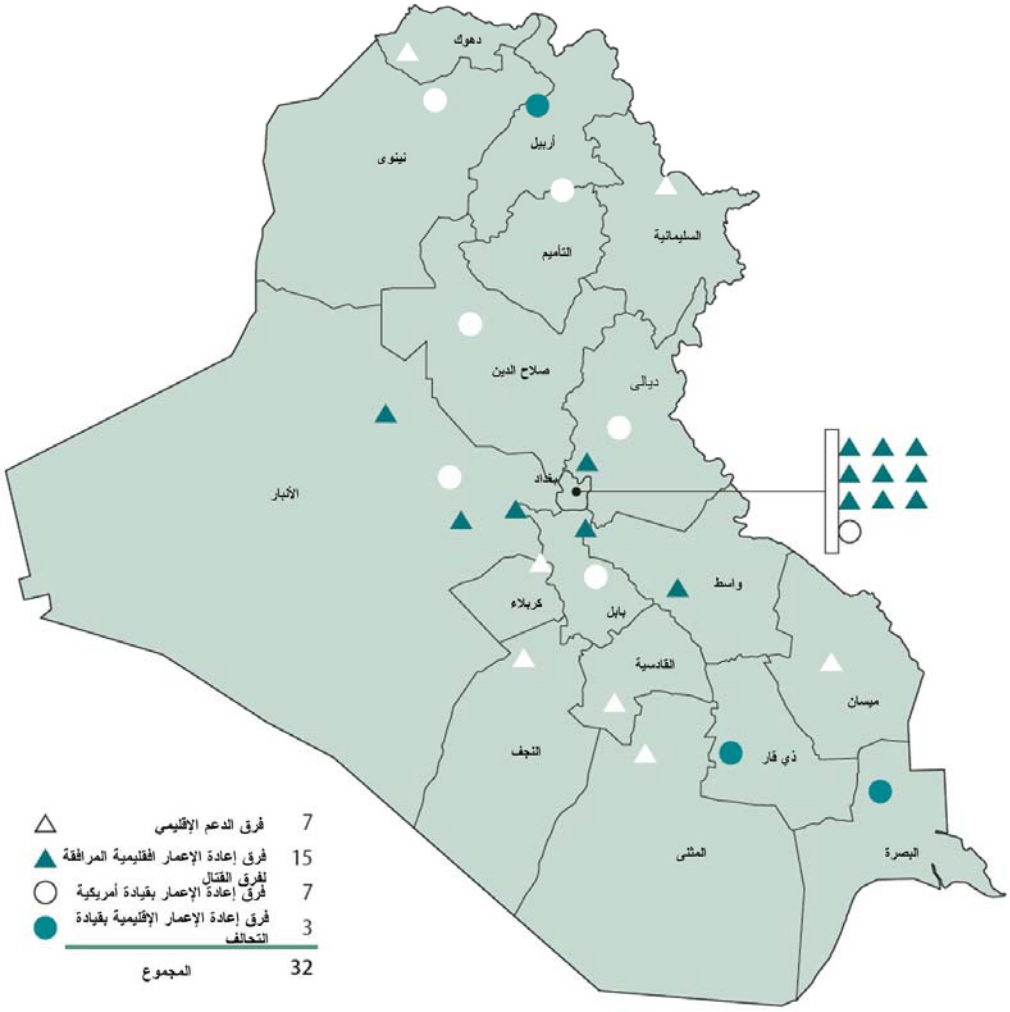

ملاحظة: المواقع تقريبية

تمويل فرق إعادة الإعمار الإقليمية

تم حتى الآن تخصيص ما يقارب 2 بليون دولار لبرنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية، كما تم طلب حوالي مليون دولار آخر، وتحصل أنشطة برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية على دعم من صندوق الدعم الاقتصادي. يبين الجدول 2-24 نظرة عامة لتمويل فرق إعادة الإعمار الإقليمية الذي ارتفع من 700 مليون دولار في السنة المالية 2006 إلى 1,04 بليون دولار في السنة المالية 2007 – أي بزيادة مقدارها 58%.

حصل باستمرار برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية / لجنة تطوير إعادة الإعمار الإقليمية لقسم منطقة الخليج على معظم مخصصات فرق إعادة الإعمار الإقليمية من كل إضافة، ويمول هذا البرنامج مشاريع إعادة الإعمار التي تختارها مجالس تطوير إعادة الإعمار الإقليمية (المكونة من مسؤولين عراقيين) والتي يتم عندئذ اعتمادها من قبل فريق السفارة الوطنية، لمعرفة نسبة كل إضافة مقدمة لكل من المستوى التشغيلي ومستوى البرنامج، أنظر الشكل 2-22.

الجدول 2-24

الدعم الأميركي لبرنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية (ملايين الدولارات)

فئة تمويل فرق إعادة الإعمار الإقليمية	السنة المالية 2006 الإضافة المقررة	السنة المالية 2007 الإضافة المقررة	الإجمالي	موازنة السنة المالية 2007 المطلوبة
التمويل التشغيلي	230 [أ]	414	644	679
تمويل البرنامج من صندوق الدعم الاقتصادي				
مشاريع فرق إعادة الإعمار الإقليمية/لجنة تطوير إعادة الإعمار الإقليمية	315	475	790	160
برنامج الحكم المحلي لفرق إعادة الإعمار الإقليمية	155	90	245	98
صندوق الاستجابة السريعة		125	125	
إجمالي صندوق الدعم الاقتصادي	470	690	1.160	258 [ب]
الإجمالي الكلي	700 دولار	1.104 دولار	1.804 دولار	937 دولار

المصدر: وزارة الدفاع كما ورد في تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 07-15. "مراجعة فاعلية برنامج فريق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق"، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2007، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، الاستجابة لطلب بيانات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

ملاحظات:

(أ) لم يتم ربط أي من أموال السنة المالية 2006 كضمان أو إنفاقها في السنة المالية 2006، وتم ترحيلها للسنة المالية 2997.

(ب) تشمل 93 مليون دولار للتمويل الأساسي للوكالات ومبلغ 165 مليون دولار لتمويل الحرب العالمية على الإرهاب.

الشكل 2- 22

تمويل البرامج والتشغيل لبرامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية
بلايين الدولارات
المصدر: تدقيق رقم 7- 15 للمفتش العام الخاص لعادة إعمار العراق "مراجعة فاعلية برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق (أكتوبر 2007)، مكتب مساعد الانتقال في العراق، الاستجابة لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للبيانات (18/ 10/ 2007)

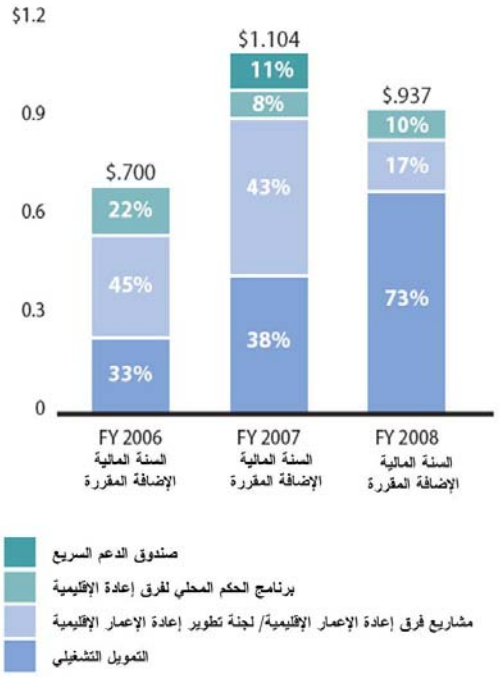

موظفو فرق إعادة الإعمار الإقليمية

خلال عام 2007 زاد عدد موظفي فرق إعادة الإعمار الإقليمية لأكثر من الضعف، وقبل أكثر من سنة واحدة بلغ عدد موظفي فرق إعادة الإعمار الإقليمية 238 موظفاً، والآن بلغ عدد الموظفين أكثر من 600 موظف، وهناك عدة أشخاص في طريقهم للتوظيف، وتعود الزيادة بشكل رئيسي لاستحداث فرق إعادة الإعمار الإقليمية البالغ عددها 15 فرقة المرافقة لفرق القتال التابعة لألوية الجيش.

تتضمن توسعة فرق إعادة الإعمار الإقليمية خطة توظيف من ثلاث مراحل. يعطي الشكل 2-23 نظرة عامة للبرنامج وفترة ملء الزيادة في الوظائف في فرق إعادة الإعمار الإقليمية.

الشكل 2- 23
الخط الزمني لبرنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية
المصدر: تدقيق رقم 7- 14 للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 'وضع توسعة برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق (2/ 7/ 2007)

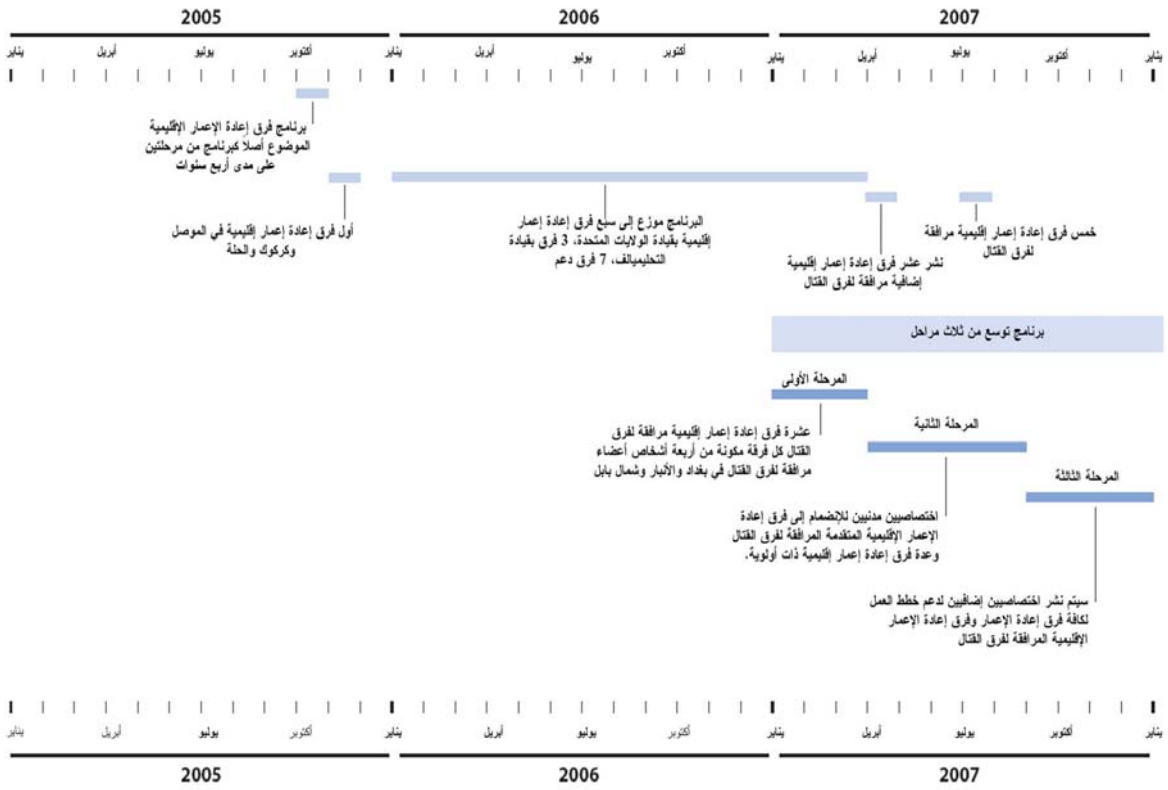

بالرغم من حصول تقدم خلال هذا الفصل في تحقيق مستويات التوظيف المستهدفة فقد بقي عدد من الوظائف شاغراً. للاطلاع على وضع الزيادة في موظفي فرق إعادة الإعمار الإقليمية أنظر الجدول 2-25.

أبلغت وزارة الخارجية أنها تعمل بقوة مع مكتب الشؤون الإقليمية لتحقيق الهدف البالغ 111 موظفاً لوظائف المرحلة الثالثة في نهاية السنة، ومن ضمن الموظفين البالغ عددهم 76 موظفاً للمرحلة الثالثة 18 موظفاً في طريقهم للتوظيف، كما تم توظيف 58 شخصاً، وهم في دور إجراءات التوظيف والتدريب حسب تقارير مكتب الشؤون الإقليمية. يبين الشكل 2-24 حالة وظائف المرحلة الثالثة كما هي في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

تقوم يو أس إيد بتزويد 45 خبيراً في الموضوع من خلال مقاول، وقد حدد مكتب الشؤون الإقليمية وظائف فرق إعادة الإعمار الإقليمية /فرق إعادة الإعمار الإقليمية المرافقة لفرق القتال التابعة لألوية الجيش لمعظم خبراء المواضيع هؤلاء، وتم تحديد مكان البقية في المراكز الإقليمية لبرنامج الحكم المحلي لتلبية المطالب الخاصة لفرق إعادة الإعمار الإقليمية وملء الشواغر في المراكز المحددة.

تقدم فرق إعادة الإعمار الإقليمية في الأقاليم

بينما يدخل برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية عامه الثالث فإن فاعلية جهوده الخاصة بتطوير قدرة العراق الإقليمية والخاصة بالحكومة المحلية تبقى غير مقاسة إلى حد كبير، ويعود ذلك بشكل رئيسي لأن مؤشرات قياس التقدم قليلة.

أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال هذا الفصل تقرير تدقيق يقيم تقدم فرق إعادة الإعمار الإقليمية، وأثناء إجراء التدقيق قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بزيادة عشر فرق إعادة إعمار إقليمية

يبين الجدول 2-26 نظرة عامة للنتائج التي توصل لها التدقيق لكل منطقة في العراق للنواحي الخمس التي يركز عليها برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية (تستخدم الوكالات الأميركية العاملة في العراق تهجئة مختلفة للأقاليم والمدن العراقية) ويعكس هذا الشكل التهجئة التي يستخدمها برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية وليس المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

جدول 2-25
وضع الزيادة لموظفي فرق إعادة الإعمار الإقليمية في 30 آب/أغسطس 2007

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	المطلوب	قادمون	المطلوب	قادمون	المطلوب	تم اختيارهم
وزارة الدفاع	9	9	98	95	صفر	صفر
وزارة الخارجية	20	20	23	صفر	74	46
وكالات أخرى	9	9	12	صفر	37	30
الإجمالي	38	38	133	95	111	76

المصدر: مكتب الشؤون الإقليمية، الاستجابة لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للبيانات، 31 آب/أغسطس 2007.
ملاحظات:

- تتغير أعداد موظفي فرق إعادة الإعمار الإقليمية باستمرار، ويمثل هذا الجدول لقطة في 30 آب/أغسطس 2007.

أ- بالنسبة للمرحلة الثالثة قدم مكتب الشؤون الإقليمية العدد الإجمالي للموظفين "المختارين" للوظائف. حددت استجابة مؤخراً لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للبيانات 18 شخصاً من القادمين البالغ عددهم 76 شخصاً في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2007، وفي هذا الوقت لا تتوفر معلومات حول توزيع الوكالة للقادمين البالغ عددهم 18 شخصاً.

الشكل 2- 24

الزيادة في الموظفين في المرحلة الثالثة كما في 11 أكتوبر 2007
موظفون مدنيون
المصدر: مكتب الشؤون الإقليمية، الاستجابة لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للبيانات (11/ 10/ 2007)

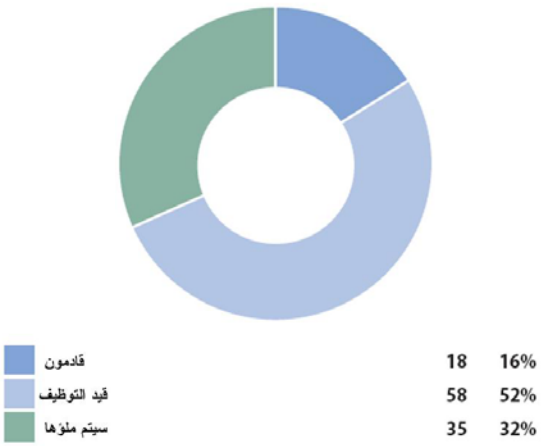

الجدول 2-26
التقدم في المناطق الإقليمية في البلد

الأقاليم الشمالية	تقرير المسؤولين في فرق إعادة الإعمار الإقليمية		مبادرات فرق إعادة الإعمار الإقليمية
وضع أمني أفضل مع أمن واستقرار نسبيين في المناطق الكردية، وهناك قلق باحتمال تدهور الموقف إذا هرب المتمردون إلى الشمال	الحكم	تقدم في مهارات الحكم للعراقيين. صلات أفضل بين المسؤولين الإقليميين ونظرائهم على المستويين المحلي/المركزي. كانت جميع الأقاليم تحقق تقدماً في تنفيذ موازنة عام 2007 وكانت أكثر كفاءة من عام 2006	تعليم وتدريب مسؤولي الأقاليم بشأن مسائل الحكم
	حكم القانون	تنوع في تقييم فرض القانون وفاعلية الأنظمة القضائية في الأقاليم. في نينوى زادت الثقة في النظام القضائي من 6-25% خلال هذه الفترة. إنشاء محكمة جرائم رئيسية في نينوى والأقاليم الأخرى تسير قدماً.ض	تقييم نشط نظام العدل وذلك بزيارة السجون والمرافق القضائية والخاصة بالشرطة.
	التنمية الاقتصادية	نمو اقتصادي صحي في المنطقة الكردية بسبب القدرة على اجتذاب متبرعين ومستثمرين دوليين, النقص في الوقود والطاقة التي يعتمد عليها يعيق التنمية في الأقاليم الأخرى.	تبذل الجهود في كافة الأقاليم لتطوير القطاعات المالية والمساعدة في مشاريع الأعمال الصغيرة والجهود الزراعية – إلا أن الجهود ضئيلة.
	إعادة الإعمار	أصبح المسؤولون الإقليميون الآن قادرين على تحديد المشاريع وتحديد أولوياتها والتنسيق بينها. توسعت عملية إعادة الإعمار لتشمل أموال الحكومة العراقية، وهي تنتقل ببطء إلى السيطرة العراقية الكاملة.	تعليم مهارات الإدارة للمسؤولين الإقليميين بدلاً من تمويل مشاريع الإعمار.
	المصالحة السياسية	أخفقت الجهود للتأثير بشكل كبير على قادة الطوائف والقبائل للتصرف في موضوع المصالحة. القلق الذي أحدثه استفتاء المادة 140 لتحديد ما إذا كانت كركوك والأقاليم الشمالية المتنازع عليها ستكون جزءاً من منطقة كردستان تسبب في كآبة في المنطقة.	محاولة المساعدة لإيجاد أرضية مشتركة بين الأطراف.

التقدم في المناطق الإقليمية في البلد

المناطق الإقليمية	تقرير المسؤولين في فرق إعادة الإعمار الإقليمية		مبادرات فرق إعادة الإعمار الإقليمية
الإقليم الغربي بحلول ربيع عام 2007 توحدت القبائل لمواجهة القاعدة مما حسن الوضع الأمني، والعديد ممن هربوا يعودون ويحاولون الرجوع إلى وضعهم السابق. مع تحسن الوضع تتوقع فرق إعادة الإعمار الإقليمية/فرق إعادة الإعمار الإقليمية المرافقة لفرق القتال أن تبدأ جهودها بإظهار النتائج في الأشهر الأربعة – السنة القادمة. 	الحكم	المكونات المكملة للحكومة الإقليمية موجودة، على أن الصلات والعلاقات غير الفعالة تحد من الفاعلية. الحكم في مرحلة التكوين حيث يبقى المشاركون في حالة تغير.	محاولة تحسين الاتصال بين مختلف المستويات الحكومية.
	حكم القانون	بالرغم من أن المحاكم المدنية كانت تعمل فقد حالت المسائل الأمنية دون قيام القضاة بسماع قضايا الجرائم الرئيسية. صلة أو علاقات تسلسل القيادة ضعيفة بين الشرطة والمحاكم ومسؤولي التصحيح.	المبادرات محدودة لأن فرق إعادة الإعمار الإقليمية المرافقة لفرق القتال /فرق إعادة الإعمار الإقليمية ينقصها عدد كاف من الخبراء لتقديم المساعدة القانونية والقضائية.
	التنمية الاقتصادية	تبذل الجهود حالياً لتعزيز التنمية الاقتصادية حيث انتهت عمليات القتال واسعة النطاق. على أن عدم وجود برامج لخلق وظائف جديدة ونقص الوقود وإمكانية الوصول المتقطعة للطاقة تضعف امكانية إعادة وتشغيل مصانع التنمية الأخرى.	تشمل الجهود منذ وصول الخبراء الاقتصاديين في أواسط حزيران/يونيو إعادة تشغيل مصنع وإعادة فتح السوق الرئيسي للمدينة.
	إعادة الإعمار	التقدم بطيء في بدء صرف أموال الحكومة العراقية للإعمار الخاصة بالخدمات الضرورية. بقيت النية التحتية في الرمادي والفلوجة مدمرة إلى حد كبير من سنوات القتال.	تعليم مهارات الإدارة للمسؤولين الإقليميين.
	المصالحة الوطنية	نتيجة لقيام القبائل بالتعبئة للتحالف مع قوات التحالف ضد وجود القاعدة في العراق فقد أصبح المسؤولون متفائلين بأن تقدماً كبيراً من الممكن الآن تحقيقه. على أنه يبقى هناك قلق بشأن المسائل القبلية الراكدة التي من الممكن أن تثور.	تبذل الجهود لاقناع المسؤولين الحكوميين الاقليميين الذين غالبيتهم من السنة بالحاجة للحصول على تمويل وخدمات من الوزارات المركزية.

التقدم في المناطق الإقليمية في البلد

الأقاليم الوسطى	تقرير المسؤولين في فرق إعادة الإعمار الإقليمية		مبادرات فرق إعادة الإعمار الإقليمية
لا زالت التحديات الأمنية الكبيرة قائمة، على أن فرق إعادة الإعمار الإقليمية في بغداد قامت بأكثر من 1500 رحلة خلال السنة الماضية لمناطق خارج المنطقة الدولية. وسعت فرق إعادة الإعمار الإقليمية الجديدة التابعة لفرق القتال من التفاعل الأميركي مع العراقيين على مستوى الجوار والمقاطعة والبلدية، ويبدو قادة فريق الدعم الإقليمي مقتنعين أن فرق إعادة الدعم الإقليمية التابعة لفرق القتال تشكل منفعة ملموسة.	الحكم	يبقى الحكم موضع جدل شديد، وما زالت الفرق الشيعية مستمرة في محاربة أية تغيرات هيكلية قد تضعف من وضعهم. تحسنت بعض نواحي الحكم، ولكن تبقى تحديات إبقاء المسؤولين الإقليميين والمحليين عاملين على حل المشاكل والمشاركة في الحكومة.	العمل على إقامة صلات بين المسؤولين المحليين والإقليميين، وقد تم تقديم المساعدة لإقليم بغداد لتقديم موازنة مما أدى إلى تمويل للمقاطعات لأول مرة.
	حكم القانون	هناك قلق من ان التركيز قصير المدى جداً على حساب الاحتياجات على المدى الطويل للنظام القضائي. لم تحصل الشرطة العراقية على ثقة السكان، وتميل الأوامر القضائية لأن تكون غير فعالة.	رفع مستوى المهارات التقنية للموظفين القضائيين ومعالجة أوضاع السجون المزدحمة.
	التنمية الاقتصادية	ما زالت المواضيع الأمنية وإمدادات الطاقة المتقطعة مستمرة في إعاقة النمو في بغداد، ويتمتع شمال ديالى بنمو مستقر، أما جنوب ديالى فيعاني من سوء الأداء بسبب الوضع الأمني الضعيف.	بالرغم من أن عدم توفر الأمن يعيق فرق إعادة الإعمار فقد بذلت الجهود لتأمين/ إعادة فتح أسواق بغداد لزيادة القروض الصغيرة وتقييم المشاريع التي تملكها الدولة لتحديد قابلية نجاحها.
	إعادة الإعمار	تقوم المؤسسات في بغداد بمهام كان يتولاها في السابق المسؤولون الأميركيون، إلا أن جعلها تتولى المسؤولية لصيانة المرافق تبقى تحدياً كبيراً. في ديالى يضعف الخلاف المذهبي الجهود ويعاني هذا الإقليم من صعوبات في تنفيذ موازنته.	إدارة جهود إعادة الإعمار والعمل مع النظراء الإقليميين وتشجيعهم على تولي مسؤولية المحافظة على بنيتهم التحتية.
	المصالحة الوطنية	بالرغم من انخفاض العنف فإن المسؤولين متشائمين بشأن استمرار المصالحة الوطنية، وقد عبروا عن قلقهم بأن رحيل القوات الأميركية سينجم عنه تطهير عرقي. في ديالى هناك رغبة بالعمل نحو المصالحة الوطنية، إلا أن ذلك سيستغرق سنوات للتغلب على سوء النية بين القبائل.	تم تنفيذ مشاريع من خلال عملية إعادة البناء الإقليمية المجزأة بنسبة 50-50 بين المناطق السنية والشيعية المجاورة.

التقدم في المناطق الإقليمية في البلاد

المناطق الإقليمية	تقرير المسؤولين في فرق إعادة الإعمار الإقليمية		مبادرات فرق إعادة الإعمار الإقليمية
الأقاليم الجنوبية الوسطى الموضوع الرئيسي الذي يواجه فرق إعادة الإعمار	الحكم	تقوم كافة الأقاليم الخمسة بإكمال خطط تنمية استراتيجية إقليمية، وتم تحقيق تحسن متواضع في الموازنة والتخطيط الاستراتيجي وإنشاء مجتمعات مدنية.	القدرة محدودة على التعليم والتدريب والإرشاد بسبب الوضع الأمني الضعيف.

تم تحقيق تقدم ملموس في بابل، إلا أن المسؤولين في النجف وكربلاء والقادسية أقل تفاؤلاً. المنطقة معروفة بأنها معقل الشيعة، والأمن بشكل عام مستتب بالنسبة للعراقيين والإيرانيين، إلا ان الوضع خطر بالنسبة لقوات التحالف والمدنيين وموظفي فرق إعادة الإعمار الإقليمية. 	حكم القانون	الحكومات قادرة بشكل هامشي على فرض القانون والمهام القضائية التي تحمي بشكل عام وعادل وتخدم السكان. يعتقد المستشارون أن هناك حاجة لإصلاح القانون العراقي بشكل كلي لتحقيق التماسك للقانون وملء العديد من الفجوات في الممارسات السياسية والتنظيمية.	يتردد القضاة والمحامون في العمل بشكل وثيق مع الموظفين الأميركيين، وقد تم تحقيق بعض التقدم (أي توزيع حاسبات آلية مع برامج قادرة على فحص القانون العراقي).
	التنمية الاقتصادية	المنطقة راكدة اقتصادياً مع أدلة ضئيلة على النمو أو إحداث وظائف دائمة. تشكل السياحة الدينية والانتاج الزراعي على نطاق صغير الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. هناك حاجة ماسة لتقليل البطالة لمواجهة الاستخدام من قبل المليشيات، وقد أضعف الأمن الائتمان التجاري والاستثمار العراقي والأجنبي في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. أبلغت فرق إعادة الإعمار الإقليمي في بابل عن وجود حاجة ماسة للتدريب على تنمية الأعمال التجارية.	فتح مراكز تطوير أعمال والتخطيط لاستخدام أموال الاستجابة السريعة لزيادة الإنتاج الزراعي.
	إعادة الإعمار	تقوم الأقاليم بأداء عمل فعال بشكل معقول لإدارة جهود إعادة الإعمار بالرغم من ضعف الأداء في استخدام الموظفين ودعم المرافق بعد بنائها، وكافة الأقاليم تسير قدماً في تنفيذ موازناتها الرأسمالية لعام 2007. كربلاء والنجف قادرة بشكل عام على توفير الخدمات الأساسية، ولكن الأقاليم الأخرى تناضل من أجل ذلك.	الوضع الأمني يضعف القدرة على تعليم وتدريب وإرشاد النظراء العراقيين.
	المصالحة السياسية	تم التخطيط للانتخابات الاقليمية، وتعمل الجهات السياسية على تعزيز السلطة. الحوار السياسي نادر والمجتمع المدني ضعيف لا يستطيع القيام بالوساطة. هذه المنطقة غالبيتها شيعية، وهي لا تواجه المشاكل المذهبية التي تعاني منها المناطق المختلطة في بغداد وحولها. أحد الاستثناءات المقاطعات الشمالية وهي بابل وواسط حيث اصبح القتال المذهبي وتسلل المتمردين سائدين. امتنعت الحكومة الاقليمية إلى حد كبير عن العمل على حل المشاكل في الشمال.	المبادرات محدودة. يتساءل مسؤولو فرق إعادة الإعمار الإقليمية في المواقع عن الدور الذي يمكنهم القيام به والأثر الذي يمكن إحداثه بشأن عملية المصالحة.

التقدم في المناطق الإقليمية في البلد

المناطق الإقليمية	تقرير المسؤولين في فرق إعادة الإعمار الإقليمية		مبادرات فرق إعادة الإعمار الإقليمية
الأقاليم الجنوبية/الشرقية الوضع السياسي والأمني في البصرة التي هي موطن ثلثي الموارد النفطية يلقي بظل سياسي واقتصادي على الأقاليم الثلاثة الأخرى. أعاق الوضع الأمني فرق إعادة الإعمار الإقليمية في البصرة، ويشعر موظفو فريق الدعم الإقليمي في المثنى أن إقليمهم يوفر بيئة هي الأكثر أمناً، وهي مفتاح رسوخ أقدامهم في المنطقة الجنوبية الشرقية.	الحكم	لهذه الأقاليم بشكل عام حكومات تقوم بمهامها، وكانت تسير في الطريق الصحيح نحو اتفاق موازناتها لعام 2007 بأكملها، على أن المسؤولين يعانون من نقص كبير في نواحي مثل الإدارة والتخطيط والمحاسبة، كذلك أظهر المسؤولون أنفسهم أنهم غير قادرين على توفير واستمرار الخدمات الضرورية، وتعاني معظم المنطقة من معرفة منخفضة بالقراءة والكتابة ونقص في العمالة الماهرة.	تقوم فرق إعادة الإعمار الإقليمية بالتدريب والإرشاد لتشجيع المسؤولين الحكوميين على تطوير خطط إقليمية شاملة والانتقال إلى أسلوب أكثر مشاركة وشفافية في الحكم.
	حكم القانون	هناك اختلافات بين الأقاليم، وينظر السكان المحليون بالشك للشرطة بسبب صلاتهم بالمليشيات المحلية والأنشطة الفاسدة.	أحرز فريق إعادة الإعمار الإقليمية في البصرة تقدماً نحو تحقيق الهدف (أي التمويل لمبنى جديد لمحكمة وسجن) إلا أن عدم قدرته على العمل في المدينة بسبب المسائل الأمنية تضعف من فاعليته. فرق إعادة الإعمار الإقليمية في المناطق الأخرى تفهم بشكل محدود فقط أنشطة حكم القانون في أقاليمها.

	التنمية الاقتصادية	إلى ان ينحسر العنف في البصرة لا يتوقع نمو اقتصادي كبير. فيما عدا الصناعة النفطية والموانئ في البصرة النشاط الاقتصادي الجديد ضئيل، وتقدر البطالة بحوالي 40-60%، والزراعة لقوت العيش هي المصدر الرئيسي للوظائف، وقبل عام 2003 ازدهرت المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولكنها توقفت بعد ذلك، وقد احبطت الجهود لإعادة تشغيلها بسبب عدم توفر المهارة أو الرغبة.	حاولت فرق إعادة الإعمار الإقليمية في البصرة تخفيف القيود على السفر والتجارة بين البصرة والكويت وأنشأت اتحاداً للمصرفيين. تخطط فرق إعادة الإعمار الإقليمية في ذي قار لادخال برنامج إقراض صغير لتشجيع البدء في مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم.
	إعادة الإعمار	قامت الأقاليم مؤخراً بتطوير استراتيجية التنمية الاقليمية الخاصة بها، على أنه تم القيام بمعظم مشاريع إعادة الإعمار من قبل قوات التحالف مع إدخال عراقي ضئيل، والمسؤولون الاقليميون لهم قدرة ضئيلة على إدارة مشاريعهم والاستمرار بها.	التركيز على رفع مهارات الإدارة المحلية وتشجيع القيام بعملية إعادة الإعمار، وجعل الإقليم ينفق موارده في الموازنة.
	المصالحة السياسية	إن المصالحة من ناحية الاعتبارات المذهبية ليست مشكلة في هذه المنطقة لأن الغالبية العظمى من السكان هم شيعة، وبرغم ذلك فإن الصراع بين الأحزاب السياسية هو مصدر قلق في بعض المناطق، والأحزاب الشيعية السياسية في صراع عنيف في البصرة تاركة المدينة تحت سيطرة الميليشيات والعصابات المجرمة.	يعيق جهود فرق إعادة الإعمار الإقليمية العنف المستمر.

السيطرة الإقليمية العراقية على الأمن

السيطرة الإقليمية العراقية مصطلح يستخدم لوصف إقليم انتقلت مسؤولية أمنه إلى السيطرة العراقية، وهذا الربع أي آذار/مارس 2008 وهو التاريخ المستهدف لإكمال السيطرة الإقليمية العراقية لكافة الأقاليم تم تمديده إلى تموز/يوليو 2008، وهذا هو آخر تعديل لتاريخ إكمال السيطرة الإقليمية العراقية، وفي السابق كان يتوقع إكمال السيطرة الإقليمية العراقية في نهاية عام 2007.

أتمت سبعة أقاليم حالة السيطرة الأمنية العراقية كما هو مبين في الشكل 2-25، وخلال الربع الأخير تم تحديد إقليم ثامن (البصرة) "كإقليم أولوية" للسيطرة الأمنية العراقية ولكن لم يتم بعد تحقيق الانتقال.

الشكل 2- 25

تقييم الانتقال الأمني كما في أغسطس 2007
المصدر: وزارة الدفاع، تقرير الجزء 9010 (14/ 9/ 2007)

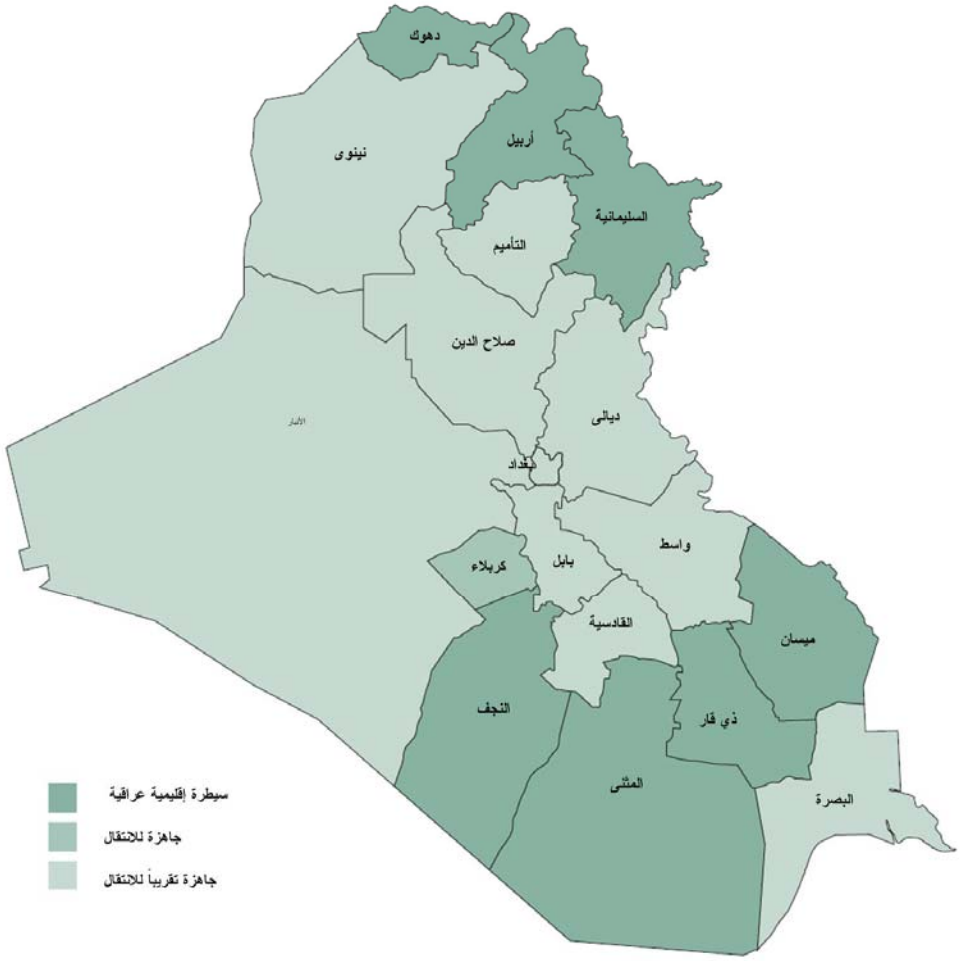

أشارت وزارة الدفاع مؤخراً إلى ان الانتقال ليس شرطاً كافياً لانسحاب قوات التحالف، وأن القوة الوطنية المتعددة في العراق ستتولى وضع "المراقبة" لدعم متطلبات الأمن الطارئة التي هي خارج سيطرة قوات الأمن العراقية.

بينما تقوم قوات التحالف العسكرية بتخفيض وجودها في الأقاليم التي عادت إلى السيطرة الإقليمية العراقية فإنه يتوقع أن تقلل القوة الوطنية المتعددة – العراق من وجودها بينما تحتفظ بقدرتها على دعم جهود فرق إعادة الإعمار الإقليمية وفريق الانتقال، إلا أن التغير المرسوم لقواعد التحالف العاملة المتقدمة في الأقاليم تباطأ عندما زاد مستوى القوات لمواجهة الزيادة العسكرية، وبين آب/أغسطس 2006 وأيلول/سبتمبر 2007 زاد عدد قواعد التحالف العاملة المتقدمة من 13,69% (من 110 إلى 125)، وقد تم تحويل 61 قاعدة تحالف عالمه متقدمة إلى السيطرة العراقية.

تحديات برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية

استمرت التحديات أمام تنسيق وإلحاق الموظفين ببرنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية، وقد أبلغ تقرير تدقيق صادر عن يو أس إيد في أيلول/سبتمبر 2007 عن حالات قصور في التفاعل والتنسيق لبعض ممثلي فرق إعادة الإعمار الإقليمية التابعين ليو أس إيد مع مسؤوليهم الفنيين والمطلعين وفي الأنشطة التي يتم تنفيذها في مناطقهم، كما حدد تقرير التدقيق كذلك وجود نقص في الإجراءات وتنسيق ضعيف.

قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء ثلاث عمليات تدقيق لفرق إعادة الإعمار الإقليمية، وقد صدرت هذه التقارير في تشرين الأول/أكتوبر 2006 وتموز/يوليو 2007 وتشرين الأول/أكتوبر 2007، وفي كل واحد من هذه التقارير قدم المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق توصيات مناسبة لمعالجة تحديات البرنامج، ويحتوي الجدول 2-27 على ملخص للتحديات والتوصيات ذات العلاقة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

ما زالت توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق فيما يتعلق بتطوير الأهداف وإجراءات الأداء مناسبة، والحاجة لهذه الاجراءات ملحة بشكل خاص في البصرة والنجف وكربلاء والقادسية وميسان حيث أن امكانية وصول المسؤولين في فرق إعادة الإعمار الإقليمية للمسؤولين العراقيين محدودة بسبب الأوضاع الأمنية الصعبة.

ما زالت الحاجة إلى تنسيق برامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية بشكل فعال تشكل تحدياً، وفي بعض الأقاليم يستخدم القادة أموال برنامج القائد للاستجابة للطوارئ لتنفيذ المشاريع التي هي أكثر ملاءمة للحكومات المحلية والإقليمية، إلا أن هذه العمل كان يتعارض في بعض الأحيان مع أنشطة فرق إعادة الإعمار الإقليمية، وفي الأقاليم التي ينسق فيها بشكل جيد القادة مع قادة فرق إعادة الإعمار العراقية تحقق مشاريع إعادة الإعمار نتائج أفضل.

الجدول 2-27

تحديات فرق إعادة الإعمار الإقليمية وتوصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تحديات فرق إعادة الإعمار الإقليمية	توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
البحث عن موظفين مهرة	
• ناضلت الوكالات لإيجاد مستشارين مدنيين للعمل الميداني، والعديد من فرق إعادة الإعمار الإقليمية لها نصف القدرة. • هناك عدم توافق بين المهارات ومسؤوليات دور فرق إعادة الإعمار الإقليمية، والتلاؤم آخذ في التحسن، إلا ان بقايا من عدم التوافق ما زالت موجودة. • هناك نقص في المستشارين الذين يتكلمون اللغة العربية ثنائيي اللغة والثقافة، وهناك فقط 29 شخصاً ثنائيي اللغة والثقافة من بين 610 أشخاص يملؤن المراكز كما في آب/أغسطس 2007. • ما زالت مشاكل التوظيف باقية فيما يتعلق بانتقال الإشراف على برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية إلى مكتب الشؤون الإقليمية.	• تطوير خطة قوة عاملة لمكتب الشؤون الإقليمية لملء شواغر الموظفين الهامة وضمان الاستمرارية في القيادة والخبرة التي تدير برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية (تموز/يوليو 2007). • تحديد متطلبات مجموعة المهارات لموظفي الشؤون المدنية في فرق إعادة الإعمار الإقليمية لإتاحة تدريب واختيار وتعيين أفضل (تشرين الأول/أكتوبر 2006).
التكامل المدني والعسكري	
• لا يوجد أسلوب دائم ويمكن التنبؤ به ومتكامل لاتخاذ القرارات، وهناك تحد أمام المشاركة في الموارد بين الهياكل المدنية والعسكرية. • هناك فوضى في مذكرات الاتفاقيات والبرقيات والأوامر العسكرية. • هناك حاجة للترتيب في عمليات محاربة التمرد على المدى القصير وجهود على	• وضع بشكل مشترك خطة شاملة مع عناصر مصممة لكل فرقة إعادة إعمار إقليمية، ويجب أن تحدد الخطة بوضوح الأهداف وإجراءات الأداء وعلامات لتحقيق الأهداف المبينة، وتكون مربوطة بمتطلبات التمويل، وتحديد التنظيم (التنظيمات) ضمن كل وكالة مسؤولة عن تنفيذ الخطة (تشرين الأول/أكتوبر

	• الطلب من فرق إعادة الإعمار الإقليمية تقديم خطط عمل لتحقيق الأهداف ضمن علامات محددة (تموز/يوليو 207). • إصدار بيان مشترك يعيد التأكيد أن مبادرة فرق إعادة الإعمار الإقليمية هي أولوية لوزارة الخارجية - وزارة الدفاع ويحدد بشكل واضح المهمة ويرسم خطوط الصلاحيات والتنسيق بين الموظفين المدنيين والعسكريين (تشرين الأول/أكتوبر 2006).
الأمن الفعلي والتعبئة	
• فقط بدعم تحرك فرق إعادة الإعمار الإقليمية إلى ومن المراكز الحكومية والاجتماعات مع القادة الإقليميين يمكن لفرق إعادة الإعمار الإقليمية القيام بأعمالها. • في بعض الأماكن قلما تسافر فرق إعادة الإعمار الإقليمية إلى المدن التي هي مسؤولة عنها، مما يحد من تفاعلها مع نظرائها العراقيين. • تحركات العديد من فرق إعادة الإعمار الإقليمية محدودة بواحدة أو اثنين في اليوم.	• إيكال مسؤولية الإبلاغ عن حوادث الهجوم لشخص واحد في كل مكتب سفارة إقليمية وقاعدة عاملة متقدمة، والتنسيق بشكل وثيق مع مركز العمليات التابع للسفارة الأميركية (أكتوبر/تشرين الأول2006). • إلى أن يتحسن الأمن النظر بشكل مؤقت في تعيين موظفي فرق إعادة الإعمار الإقليمية في مكاتب الأنبار والبصرة والأقمار الصناعية في جنوب شرق العراق لتعمل فيها فرق إعادة الإعمار الإقليمية (تشرين الأول/أكتوبر 2006).
تنسيق التقدم	
• ينجم عن البرامج ذات المستوى المتعدد عدة وحدات أمريكية مستقلة تمول وتدير وتوظف عند كافة مستويات الحكومة العراقية. • عدم الارتباط المتأصل بين الحكومة الوطنية والمحلية يفاقم المشكلة. • تقضي فرق إعادة الإعمار الإقليمية مقداراً تحذف من الوقت غير منتظم في التنسيق، إلا أنها لا تصل إلى المستوى المطلوب.	• تطوير إرشادات بشأن استخدام وتوقيت أموال برنامج القائد للاستجابة السريعة، وذلك لدعم مهمة الحكومة الأميركية لتطوير القدرة (تشرين الأول/أكتوبر 2007). • تطوير نظام لمتابعة الأداء لتحديد إنجازات فرق إعادة الإعمار الإقليمية، بما في ذلك الأهداف المحددة بوضوح وإجراءات الأداء وعلامات لتحقيق الأهداف المبينة (تموز/يوليو 2007). • إكمال مذكرة اتفاقية تبين الأسلوب المشترك لتمويل البنية التحتية ودعم الحياة والتكاليف التشغيلية لفرق إعادة الإعمار الإقليمية في مواقع وزارة الخارجية ووزارة الدفاع (تشرين الأول/أكتوبر 2006). • تطوير خطط مفصلة لإكمال واستمرار فرق إعادة الإعمار الإقليمية، بما في ذلك أهداف محددة وإجراءات أداء وعلامات لتحقيق الأهداف المبينة ومتطلبات التمويل المستقبلية واستراتيجية استمرار النتائج والانتقال الناجح للبرنامج إلى يو أس إيد (تشرين الأول/أكتوبر 2006).

المصادر: نائب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق "دور فرق إعادة الإعمار الإقليمية التابعة لوزارة الدفاع"، شهادة أمام لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس النواب، 5 أيلول/سبتمبر 2007، الصفحات 4-7، تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق رقم 07-15. "مراجعة فاعلية برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق"، تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق رقم 07-14. "وضع توسعة برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق" تموز/يوليو 2007، تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق رقم 06-34. "وضع برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق"، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2006.

الديمقراطية والمجتمع المدني

خلال هذا الربع من السنة تم إحراز تقدم ضئيل في تحسين المصالحة الوطنية، وبدون مزيد من النجاح في هذا الموضوع على المستوى القومي سيكون من الصعب بالنسبة للحكومة العراقية تلبية بعض مقاييس النجاح السياسية، بما في ذلك:

- تعديل الدستور العراقي.
- محاولة سن قانون لمحاربة الانتماء لحزب البعث.
- تنظيم الانتخابات الاقليمية والمحلية.

تشمل التحديات الأخرى في هذا الفصل أمام الحكومة العراقية مواضيع القيادة الحالية في عدة وزارات، وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2007 خسرت الوزارة 16 وزيراً ووزراء الخارجية، ومن ضمن الوزراء البالغ عددهم 29 وزيراً العاملين حالياً ثمانية منهم لا يحضرون الاجتماعات الوزارية.

تعديل الدستور العراقي

منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006 عملت لجنة مراجعة الدستور على وضع تقرير مع توصيات لإجراء تعديلات تعكس البيئة السياسية الجديدة في العراق، وفي شهر أيار/مايو 2007 أصدرت اللجنة تقريراً مرحلياً لمجلس النواب تبين فيه جهودها وتطلب تمديداً للتقرير النهائي.

في حزيران/يونيو تم تمديد الموعد النهائي للجنة مراجعة الدستور إلى أيلول/سبتمبر 2007، وفي 8 أيلول/سبتمبر 2007 مدد مجلس النواب مرة أخرى الموعد النهائي إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2007 بناء على طلب رئيس لجنة مراجعة الدستور.

وجدت لجنة مراجعة الدستور أن من الصعب حل بعض المسائل المثيرة للجدل مثل:

- إعاقة السلطة الرئاسية من قبل مجلس النواب.
- موازنة السلطة بين الحكومات المركزية والاقليمية.
- المطالبات المتنازع عليها بشأن ملكية الأقاليم خاصة كركوك.

في آب/أغسطس 2007 اجتمع رئيس الوزراء والمجلس الرئاسي المكون من ثلاثة أعضاء ورئيس المنطقة الكردية، وذلك لتحسين ترتيبات اتخاذ القرارات والمشاركة في السلطة، وقد نجم عن هذا الاجتماع الذي استغرق ثمانية أيام تقدم محدود في عدد من المواضيع، إلا انه حدد أداة لاستمرار الحوار المسمى "مجموعة 3 زائد، 1 زائد"

قانون محاربة الانتماء لحزب البعث

يعتبر تشريع محاربة الانتماء لحزب البعث هام للمصالحة الوطنية، إلا أنه أعيق بسبب الخلافات بشأن العدل العراقي والمسؤولية في الحكومة والتعويض المالي للضحايا. أعلنت مجموعة 3 زائد 1 زائد أنها توصلت إلى اتفاق بشأن مسودة قانون محاربة الانتماء لحزب البعث وقدمته لمجلس النواب، وسيحل القانون المحتمل محل قانون محاربة الانتماء لحزب البعث الحالي مع قانون اللجنة الوطنية العليا للمسؤولية والعدل، ويقوم مجلس النواب حالياً بمراجعة مسودة القانون.

تنظيم الانتخابات الاقليمية والمحلية

بالرغم من أن الحكومة العراقية صممت بشكل ظاهري على إجراء انتخابات إقليمية جديدة فإنه لم يتم تلبية المتطلبات اللازمة المسبقة للانتخابات أبدا، وقد هدف رئيس الوزراء إلى إجراء انتخابات إقليمية لعام 2007، وحتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2007 لم يحدد تاريخ للانتخابات الإقليمية.

قبل أن يمكن اجراء انتخابات اقليمية ومحلية يجب على الحكومة العراقية ومجلس النواب تلبية أربعة أهداف:

- يجب على مجلس النواب تعيين مرشحين لمراكز المسؤولين الانتخابيين الرئيسيين للمحافظات.
- يجب على الحكومة العراقية ومجلس النواب اصدار قانون انتخاب اقليمي.
- يجب على الحكومة العراقية تحديد تاريخ للانتخابات الاقليمية.

- يجب على مجلس النواب توفير الموازنات المناسبة لتسجيل الناخبين والانتخابات الإقليمية.

إلى أن تقوم الحكومة العراقية ومجلس النواب بإصدار تشريع الانتخابات لا تستطيع اللجنة العليا للانتخابات العراقية إكمال تحديث لسجل الناخبين، وتقوم اللجنة العليا للانتخابات العراقية حالياً بتدريب موظفين ووضع خطة إجراء انتخابات وطنية والإعداد لإنشاء سجل ناخبين، وفي هذا الربع من السنة قدمت تسع محافظات قوائم مرشحين إلى مجلس النواب، بما في ذلك مرشحين لمنصب المسؤول الانتخابي للمحافظة، وتتم مراجعتها من قبل مجلس النواب وتمررها للجنة العليا للانتخابات العراقية، وفي تموز/يوليو 2007 أبلغت اللجنة العليا للانتخابات العراقية أن هذا العمل تعقد بسبب العدد المتزايد من الأشخاص المرحلين داخلياً في العراق (لمزيد من الاطلاع على الأشخاص المرحلين داخلياً أنظر "اللاجئين" والأشخاص المرحلين داخلياً وجزء حقوق الإنسان في هذا التقرير).

قدمت يو أس إيد تنظيماً غير ربحي لتطوير الديمقراطية مع منحة مقدارها 30 مليون دولار لتوفير بناء الطاقة والتدريب للجنة العليا للانتخابات العراقية، وستمول المنحة العمل خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2008، وقد أبلغت يو أس إيد أن المنحة ستدعم تسجيل الناخبين وإجراء التخطيط الاستراتيجي وإنشاء دوائر للشؤون العامة ووضع أنظمة لمكاتب الانتخاب في المحافظات.

التنمية الاقتصادية

ما زالت التنمية الاقتصادية الوطنية في العراق بطيئة، وفشل مجلس النواب في اصدار قانون شامل للهيدروكربونات يحد بشكل واضح النمو بمنع التوسع في القطاع النفطي، إلى جانب ذلك تعيق تحديات الأمن المستمرة التقدم الاقتصادي، وبرغم ذلك هناك بعض علامات التحسن على المستويين الاقليمي والمحلي. يقدر المنسق الأميركي للانتقال الاقتصادي أن اقتصاد العراق سينمو بما يزيد عن 6% في عام 2007.

فيما يلي وضع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في العراق في هذا الفصل:

- تقدر البطالة بأنها مرتفعة وتصل إلى 40%، ولكن التقارير تحددها ضمن النطاق البالغ 20-25%.
- انخفض معدل التضخم في سعر الاستهلاك (سنة بعد سنة) من 46% في نهاية شهر حزيران/يونيو 2007 إلى 20% في نهاية شهر آب/أغسطس 2007.
- حافظ البنك المركزي العراقي على أسعار فائدة مقدارها 20% مما يعكس اجراءات السياسة النقدية في العراق التي تهدف إلى تخفيض التضخم.
- في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2007 بلغ سعر الصرف 1,232 دينار مقابل الدولار مرتفعاً بشكل هامشي من 1,249 عن الفصل السابق، ومنذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006 ارتفع سعر الدينار بأكثر من 19% مقابل الدولار.

يبين الجدول 2-26 سعر الصرف والمعدل العام بسعر التضخم السنوي حسب تقارير بنك العراق المركزي، ويدل الخط في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 على الشهر الذي بدأ فيه بنك العراق المركزي استهداف أسعار الصرف للحد من التضخم الآخذ في الارتفاع، وإجراء السياسة المالية هذا الذي أوصى به صندوق النقد الدولي كترتيب احتياطي للعراق – هو أحد العوامل في ارتفاع سعر الدينار مقابل الدولار منذ ذلك الوقت.

انخفض التضخم الكلي وأصبح مستقراً خلال الأشهر الأولى من هذا العام، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى سياسة بنك العراق المركزي الخاصة برفع سعر الصرف.

إلى جانب ذلك لتخفيض التضخم من خلال اجراءات السياسة النقدية حقق العراق تقدماً في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية الأخرى التي أوصى بها الترتيب الاحتياطي لصندوق النقد الدولي والتي هي ضرورية للتنمية الاقتصادية.

تشمل هذه الاصلاحات ما يلي:

- زيادة الأسعار الرسمية للوقود إلى مستويات الصادرات النفطية الأخرى في المنطقة.
- تحريرواردات القطاع الخاص من منتجات الوقود.
- تدقيق مرحلي كامل للبيانات المالية لعام 2006 لبنك العراق المركزي.

- تبني وزارة المالية لخارطة حسابات جديدة وتصنيف الموازنة.

تحدد شروط صندوق النقد الدولي في الترتيب الاحتياطي للعراق اجراءات عديدة يجب على بنك العراق المركزي تنفيذها لمعالجة بعض العيوب الهيكلية في البلد.

الشكل 2- 26

سعر الصرف ومعدل التضخم الكلي
المصدر: بنك العراقي المركزي "المؤشرات الاقتصادية الرئيسية" (19/ 9/ 2007)

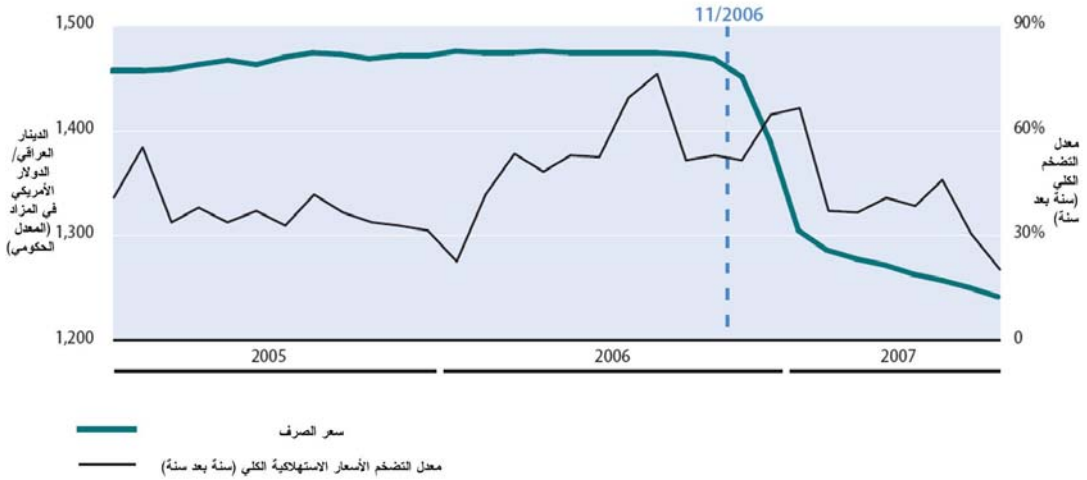

اقتصاد العراق – القطاع النفطي
يعود 65% من الناتج المحلي الاجمالي للعراق للقطاع النفطي، وبالرغم من أنه كانت هناك بعض علامات التقدم الاقتصادي والهيكلي في هذا القطاع فإن انتاج العراق النفطي لم يتوسع بعد كما كان متوقعاً.

بقي معدل إنتاج النفط السنوي حوالي 2 مليون برميل في اليوم منذ عام 2004، وقد كان إنتاج النفط وكميات الصادرات أقل مما هو متوقع بسبب عدم قدرة العراق على توسعة طاقته، إلا أن أسعار النفط العالية عوضت عن الإنتاج الراكد، ويبين القياس السنوي أن الصادرات النفطية لم تتغير بشكل أساسي، وتراوحت من 518 مليون إلى 541 مليون برميل على مدى السنوات الثلاث الماضية كما هو مبين في الشكل 2-27.

أبلغ صندوق النقد الدولي في مراجعته الخامسة بموجب الترتيب الاحتياطي للعراق أن العراق يستطيع بالتدريج زيادة إنتاجه من النفط الخام إذا قام بحماية منشآتها النفطية والتخطيط بعناية لاستثماراته في القطاع. لمزيد من التفاصيل بشأن أرقام النفط أنظر جزء النفط والغاز في هذا التقرير.

اقتصاد العراق – القطاعات غير النفطية
إن نمو القطاعات غير النفطية في العراق ضروري للبلد للانتقال إلى اقتصاد يعتمد على السوق، وتسير الجهود الأميركية قدماً لتحسين قدرة العراق الزراعية والتحديد بشكل اقتصادي الشركات القابلة للاستمرار للخصخصة المحتملة وتحسين أنشطة الاستثمار للحكومة العراقية وزيادة مشاركة المقاولين العراقيين في جهوده إعادة الاعمار.

الزراعة
يعمل في القطاع الزراعي حوالي 25% من القوى العاملة في العراق، وهكذا فإن هذا القطاع هو أكبر جهة توظيف في العراق وثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. تهدف الجهود الأميركية في العراق في القطاع الزراعي إلى تنفيذ بيئة موجهة نحو السوق للمنتجات الزراعية وتطوير سياسة زراعية متماسكة للحكومة العراقية.

الشكل 2- 27

صادرات العراق النفطية
المصدر: صندوق النقد الدولي، 'العراق: الملحق الإحصائي، ص 16 (أغسطس، 2007)

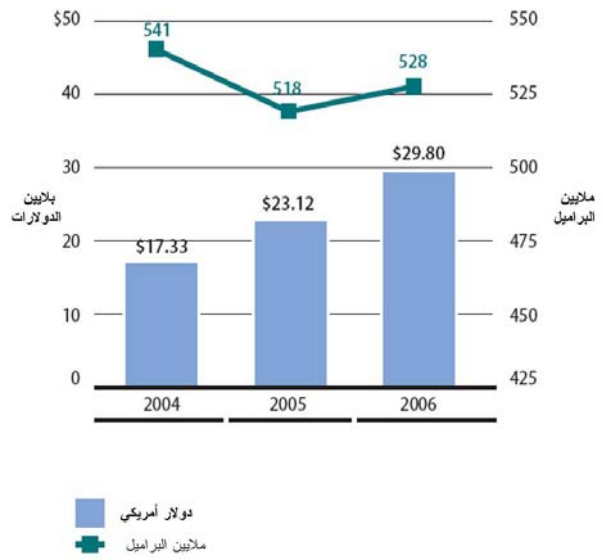

صورة
راعيان وموظف من دائرة الأطباء البيطرين في ديالى يقومان بغطس الأغنام في حوض حتى تتخلص من الطفيليات وتزيد قيمتها

لدعم أهداف الولايات المتحدة لقطاع الزراعة تقوم يو أس إيد بتقديم المساعدة للحكومة العراقية لتطوير أنظمة هندسة زراعية على المستوى الإقليمي, يعمل برنامج إنماء الإعمار الزراعية بتكلفة مقدارها 208,6 مليون دولار مع فرق إعادة الإعمار الإقليمية لرفع مستوى الأعمال الزراعية والمعالجة ذات القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، ويستخدم برنامج إنماء الأعمال الزراعية سلسلة واسعة من الاستراتيجيات للمساعدة في التحول الزراعي العراقي بما في ذلك:

- تحسينات مباشرة في الانتاج مثل تغييرات في الحبوب أو تحديث معدات المعالجة.
- تحسينات غير مباشرة في الانتاج مثل انشاء صناعات خدمة مرافقة، بما في ذلك مبيعات ادخال وخدمات مالية.
- منح ومساعدة فنية وتدريب لمعالجة العيوب في سلسلة الإمداد.

وضعت وزارة الزراعية الأميركية قائمة باتحادات الجامعات لتعزيز التوسع الزراعي والتدريب في العراق، وقد قام المشاركون في هذا البرنامج – مشروع إعادة تنشيط التوسع الزراعي في العراق بالتخطيط لسبع دورات تدريبية منذ تدريبها المبدئي في تموز/يوليو 2007 في القاهرة، ومن المقرر إجراء التدريب من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2007 إلى شهر شباط/فبراير 2008 حول مواضيع مثل محاصيل الحقل وتربية النحل وصناعة الألبان والري وتخطيط المشاريع والبستنة وتربية الطيور الداجنة.

يقوم برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية كذلك من خلال الخاصين الزراعيين المدنيين – بدعم التطور الزراعي العراقي، وقد ساعد فريق إعادة الإعمار الإقليمي في ديالى مؤخراً الحكومة الإقليمية في إطلاق برنامج غسيل الأغنام – وهي عملية تنظيف تتيح للرعاة المحليين تقليل الإصابة بالطفيليات في قطعانهم، وقد تم صنع الصهاريج محلياً بدعم مالي أمريكي، وقامت وحدات الشؤون المدنية بنقل الصهاريج إلى مواقع مختارة، إلى جانب ذلك تم استخدام أموال برنامج القائد للاستجابة السريعة لشراء مواد التنظيف الكيماوية اللازمة.

التصنيع

يعود حوالي 2% من الناتج المحلي الاجمالي للتصنيع في العراق، وقبل عام 2003 كان لدى المشاريع والشركات التي تملكها الدولة 240 مصنعاً تعمل بانتاجية مقدارها 70-80% حسب ما أفاد به وزير التخطيط العراقي، وهناك فقط 175 عاملاً الان، وتتراوح حالياً مستويات الانتاج من 10-30%، وقد وقعت بعض المصانع المملوكة للدولة غير العاملة اتفاقيات قروض لاستئناف العمليات.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006 قامت وزارة الدفاع بتمويل القوة العاملة لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار، وقد بدأت هذه القوة العاملة في تقييم العمليات الصناعية في المشاريع التي تملكها الدولة، وبالتعاون مع قيادات الشؤون المدنية ضمن الفرق المنتشرة في العراق بدأت القوة العاملة لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار في إعادة تشغيل المصانع المتوقفة في مواقع مختارة.

في آذار/مارس 2007 توقعت وزارة الدفاع أن تقوم القوة العاملة لتحسين العمليات والاستقرار في إعادة تشغيل أكثر من 140 مصنعاً عراقياً وتوظيف 150,000 شخص خلال الأشهر الستة إلى الثمانية عشر (أيلول/سبتمبر 2007 إلى أيلول/سبتمبر 2008)، وقد حققت الخطط الجريئة قصيرة المدى للقوة العاملة لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار بعض النتائج: تم إعادة تشغيل 17 مصنعاً ابتداء من أيلول/سبتمبر 2007، وبلغ صافي منفعة التوظيف لهذه المصانع السبعة عشر حوالي 5000 موظفاً عادوا إلى العمل. إلى جانب ذلك تبدو سرعة البرنامج في ازدياد: 11 مصنعاً من هذه المصانع البالغ عددها 17 مصنعاً استأنفت الإنتاج بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2007.

في حزيران/يونيو 2007 استلمت القوة العاملة لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار أول مخصص لها من أموال الدعم الأميركي – 50 مليون دولار من صندوق الحرية العراقي، وتقوم القوة العاملة بتنفيذ جزء من هذا التمويل لتمويل إعادة تنشيط أكثر من 30 مصنعاً لتوفير استثمارات صغيرة لصيانة الآلات والمعدات والتدريب والمواد الخام، ويبين الشكل 2-28 موقع المصانع التي ستستلم جزءاً من الأموال الأميركية البالغة 50 مليون دولار.

أعلنت القوة العاملة لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار أنها تجري مناقشات لايجاد شركاء استثمار وانتاج من الولايات المتحدة ودولياً. تشمل المشاريع المتوقعة في المرافق التي أعيد تنشيطها صناعة معدات المزارع والمولدات ومعدات خدمة الطعام التجاري والبيوت المصنعة والمستحضرات الصيدلانية، وتتضمن إحدى الخطط الفورية تسويق الألبسة المصنوعة عراقياً في الولايات المتحدة خلال فصل العطل.

الشكل 2- 28

30 مصنعاً استلمت أموال أمريكية لقوة العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار
المصدر: وزارة الدفاع، "تحديث الجنرال القائد للفيلق متعدد الجنسيات – العراق"

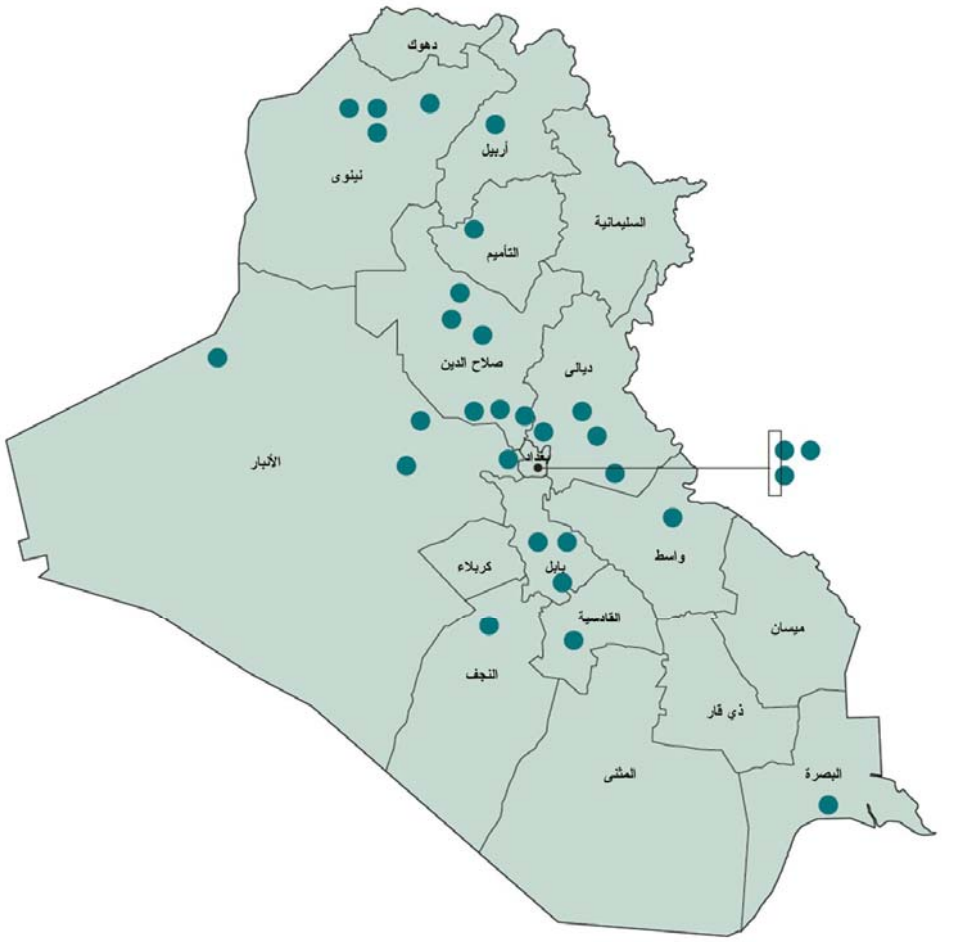

ملاحظة: المواقع تقريبية

خدمات توريد المواد

أحد البرامج الأخرى لتطوير القطاع الخاص بمبادرة أمريكية هو البرنامج العراقي الأول الذي يهدف إلى زيادة عدد عقود إعادة الإعمار الأميركية الممنوحة لشركات عراقية محلية، وهذا البرنامج تنفذه قيادة التعاقد المشتركة للعراق/أفغانستان، ويقدر البرامج أنها أوجدت توظيفاً لأكثر من 50,000 عامل عراقي.

تم منح أكثر من 3000 منشأة عمل عراقية خاصة عقوداً منذ بدء البرنامج، وقد بلغ إجمالي الالتزامات للشركات العراقية 445 مليون دولار لشهر أيلول/سبتمبر 2007 حيث زادت من الإجمالي البالغ 234 مليون دولار في شهر آب/أغسطس 2007، وغرض برنامج العراق الأول هو تطوير القدرة الاقتصادية العراقية من خلال استخدام أكبر لعقود مباشرة ذات سعر ثابت مع البائعين العراقيين المحليين، ومنذ شهر آب/أغسطس 2007 استلم المقاولون العراقيون نسبة أعلى من مبالغ العقود الممنوحة خلال السنة المالية 2007 بالمقارنة مع السنة المالية 2006. يبين الشكل 2-29 إجمالي مبالغ العقود الممنوحة لشركات عراقية للسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007 (ابتداء من شهر أغسطس/آب).

يبين الشكل 2-30 مبالغ العقود بالدولار الممنوحة للبائعين العراقيين الخاصين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006 إلى آب/أغسطس 2007.

الشكل 2- 29

النسبة المؤية لمبالغ العقود الممنوحة لشركات عراقية
بالبليون الدولارات
المصدر: قيادة التعاقد المشترك – العراق/ أفغانستان، الاستجابة لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق البيانات (19/ 9/ 2007)

ملاحظات:
1- تأثرت المبالغ بالتقريب
2- مبالغ السنة المالية 2007 كما هي في أغسطس 2007

الشكل 2- 30

المبالغ بالدولار للعقود الممنوحة لشركات عراقية
بليون دولار
المصدر: وزارة الدفاع، "تحديث الجنرال القائد للفيلق متعدد الجنسيات – العراق"

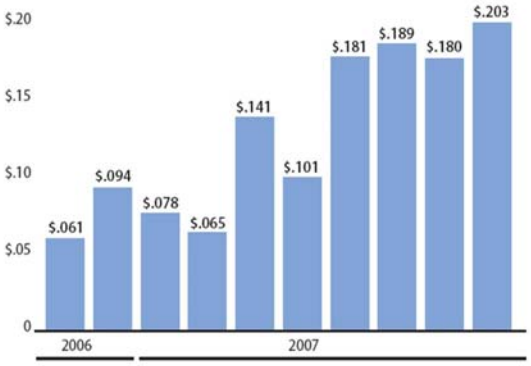

الاقتصاد العراقي – القطاع المصرفي

تبلغ الأصول المجمعة للبنوك العراقية الخاصة البالغ عددها 22 بنكاً وسبعة بنوك تملكها الحكومة حوالي 26 بليون دولار، وهي تبلغ حوالي 51% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي كما ورد في تقارير صندوق النقد الدولي. يبين الشكل 2-31 توزيع هذه الأصول بين البنوك الخاصة والبنوك التي تملكها الحكومة، ويملك أكبر مصرفان مملوكان للحكومة حوالي 70% من اجمالي الأصول في هذا القطاع.

ما زال القطاع الخاص في العراق يعاني من قلة في رأس المال المتوفر من القطاع المصرفي، والوساطة المالية – اقتراض النقود من المستهلكين لإقراضها للشركات التي هي بحاجة لموارد استثمار ما زالت ضعيفة. بلغ إجمالي الودائع في القطاع المصرفي 12,9 بليون دولار، وبلغت محفظة القروض للبنوك 2,2 بليون دولار في نهاية عام 2006، وتعتبر قاعدة الودائع ومحفظة القروض هذه صغيرة نسبياً عند مقارنتها مع بلدان أخرى في المنطقة.

الشكل 2- 31

الأصول المجمعة للقطاع المصرفي العراقي
النسبة المئوية من مبلغ 26 بليون دولار
المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير البلدان لصندوق النقد الدولي، صفحة 18 (أغسطس، 2007)

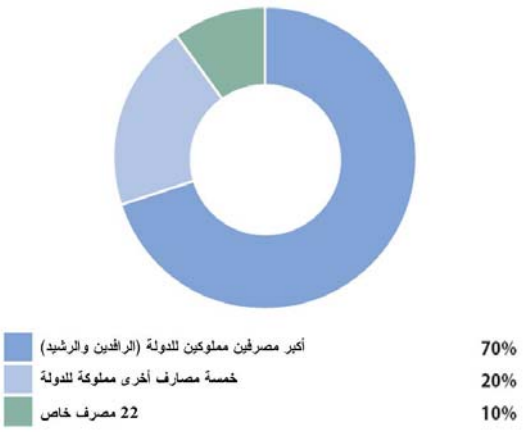

المساعدة الأميركية الفنية لبنك العراق المركزي

أبلغ صندوق النقد الدولي أن الإشراف المصرفي تحسن خلال السنتين الماضيتين، وقد قدمت العديد من البرامج التي تدعمها الولايات المتحدة مساعدة فنية للحكومة العراقية لتحسين الإشراف على القطاع المصرفي وشفافية الأنظمة المالية للحكومة العراقية.

تهدف الجهود الأميركية إلى تقييد حركة المبالغ النقدية في العراق بدعم قدرات تحويل الأموال إلكترونياً، حيث أنه في بغداد تحويل الأموال إلكترونياً هو أسلوب الدفع الإجباري لعقود قيادة التعاقد المشتركة للعراق/أفغانستان التي تزيد عن مبلغ 50,000 دولار، وابتداء من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2007 يتوقع من هذا المتطلب أن تنقل دفعات بغداد من حوالي 95% نقداً إلى 95% تحويل الأموال إلكترونياً. تهدف هذه المبادرة لقيادة التعاقد المشتركة للعراق/أفغانستان إلى مساعدة الحكومة العراقية على انتقال الإقراض نقداً على أساس الضمان إلى الإقراض على أساس التدفق النقدي ودعم تطور القطاع المصرفي في العراق.

بمساعدة الخزينة الأميركية تم ربط حوالي 18 مصرفاً خاصاً بنظامي التسوية الإجمالية على أساس الوقت الفعلي وبيوت المقاصة الآلية، وتسهل مبادرة الخزينة الاتصال الإلكتروني بين المصارف العراقية متيحة استخدامات أفضل لنظام الدفع العراقي، وقد توقع بنك العراق المركزي توسعة تغطية نظام الدفع الجديد في نهاية عام 2007.

يطلب من الحكومة العراقية تطوير خطة لإصلاح النظام الضريبي كجزء من الترتيب الاحتياطي، وقد ساعد برنامج الحاكمية الاقتصادي الثاني لوزارة المالية على تطوير واعتماد خطة اصلاح ضريبي شاملة, إلى جانب ذلك تدعم ذلك وحدة السياسة الضريبية الوزارة في تطوير استراتيجية تحديث ضريبية تشمل قانون ضريبة المبيعات – وهي الخطوة الأولى نحو ضريبة ذات قيمة اضافية – سيتم تطبيقها مبدئياً عند الحدود مع توسعة نهائية لتشمل الانتاج المحلي.

جهود الولايات المتحدة لدعم استثمار القطاع الخاص

يعتبر الوصول المحدود للتمويل الرأسمالي واحداً من القيود الرئيسية على الاستثمار في القطاع الخاص في العراق، وتشارك برامج يو أس إيد وبرامج البعثات الأميركية الأخرى في الترتيب القانوني والتنظيمي والهيكلي التي تهدف إلى تنفيذ قوانين الاستثمار وإنشاء بيئة تتيح للمصارف وبرامج الاستثمار أن تعمل.

أبلغت يو أس إيد عن هذه الجهود من خلال برنامج ازدهار خاص بها:

- ساعدت وزير التخطيط العراقي على إنشاء وكالة تحسين الاستثمار العراقي، وعملت مع وزارة التجارة على إنشاء مركز معلومات التجارة العراقي.
- سهلت صياغة وإصدار قانون استثمار جديد.
- استمرت في دعم مؤسسات التمويل الصغير من خلال القروض الرأسمالية والمساعدة الفنية والتدريب.
- أصدرت 18 ضماناً قيمتها 358361 دولاراً من خلال الشركة العراقية للضمانات المصرفية – التي تم تكوينها من قبل 11 بنكاً خاصاً عراقياً بمساعدة يو أس إيد، وهذه الضمانات تدعم القروض المعتمدة البالغ اجماليها 482816 دولاراً للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.

إلى جانب ذلك فتحت البورصة العراقية أمام المستثمرين الأجانب في 2 آب/أغسطس 2007، وهناك 93 شركة مدرجة في البورصة حسب تقارير البورصة العراقية، كما بلغ إجمالي التداول حوالي 8,2 مليون دولار مع تقريباً 7 بليون سهم متداول خلال شهر أيلول/سبتمبر 2007.

مساهمات فرق إعادة الإعمار الاقليمية في القطاع المصرفي

قامت فرق إعادة الإعمار الإقليمية وفرق إعادة الإعمار الإقليمية المرافقة لفرق القتال بتقييم الوضع المصرفي في العراق، وقد أبلغت وزارة الخارجية أن زيارة الخاصين المصرفيين أظهرت أن الخدمات المصرفية للجمهور متوفرة لمعظم سكان العراق. تقوم فرق إعادة الإعمار الإقليمية وفرق إعادة الإعمار الإقليمية المرافقة لفرق القتال بالتنسيق مع خزينة السفارة لتحديد فروع البنكين الوطنيين – الرافدين والرشيد – التي يحتمل تنشيطها وفتحها بعد وقت قصير لتقديم الخدمات المصرفية للسكان. لمزيد من المعلومات حول مبادرات فرق إعادة الإعمار الاقليمية في مجال التنمية الاقتصادية، أنظر الجزء الخاص بفرق إعادة الإعمار الاقليمية في هذا التقرير.

تطوير القدرة

ما زال تطوير القدرة مستمراً كعنصر هام في الجهود الأميركية لتعزيز الحكومة العراقية، ويعتبر تطوير سياسات وأساليب دائمة ضرورياً لقدرة الحكومة العراقية على تنفيذ الموازنات وإدارة البرامج وتقديم الخدمات الضرورية، وبالرغم من أن المساعدة الأميركية مستمرة بالتركيز على تنفيذ الموازنات والقدرة الوزارية فإن عدم وجود خطة أمريكية مركزية لبناء القدرة مع أهداف واضحة وعلامات يجعل من الصعب قياس فاعلية الجهود الكلية لتطوير القدرة.

حدد تقرير التدقيق الصادر في يناير/كانون الثاني 2007 للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق "وضع تطوير القدرة الوزارية في العراق" والتقرير الصادر عن مكتب المسؤولية الحكومية الصادر في تشرين الأول/أكتوبر حول نفس الموضوع المخاطر الكبيرة الهامة لتطوير الكفاءات اللازمة لتحقيق استقرار الخدمات المركزية والبنية التحتية وإعادة بنائها واستمرارها.

تنفيذ الموازنة

تنفيذ الموازنة هو عملية قيام الحكومات والبلديات والوحدات الحكومية الأخرى بتخصيص وانفاق الموارد المالية التي تم توفيرها للمصروفات الثابتة والرواتب والمشاريع والمصروفات الأخرى. تبدأ السنة المالية في العراق في الأول من يناير/كانون الثاني، وبالرغم من أن الحكومة العراقية كانت قادرة على إنفاق أكبر في عام 2007 فإن مقدرتها على التغلب على تحديات تطوير القدرة والإجراءات المالية تبقى موضع اهتمام رئيسي.

أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال هذا الفصل "تقريراً مرحلياً حول الجهود والإجراءات الأخرى اللازمة لتنفيذ نظام معلومات للإدارة المالية في العراق"، وقد استعرض التقرير الجهود التي تمولها الولايات المتحدة لتطوير نظام معلومات آلي جديد للإدارة المالية في العراق لوزارة المالية، وقد تم تعليق نظام معلومات الإدارة المالية هذا لعدة أسباب تتعلق بعدم التزام الحكومة العراقية بالمشروع. أوصى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن يكون الاستثمار الأميركي المستقبلي في نظام معلومات الإدارة المالية في العراق مشروطاً بتقييم مستقل للوضع الحالي للمشروع وخطة عمل للطريق إلى الأمام والتزام واضح من جانب الحكومة العراقية لملكية النظام النهائي.

الموازنة الوطنية

أشار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال الفصل الأخير من السنة مرة أخرى إلى أن الحكومة العراقية تنفذ الموازنات لرواتب الحكومة بشكل جيد، إلا أنها عانت من صعوبة في تنفيذ الموازنات الرأسمالية، حيث انفقت الحكومة العراقية فقط 2,454 بليون دولار من موازنتها لعام 2007 البالغة 41 بليون دولار، وقد أشارت الخزينة إلى أن إجمالي الانفاق خلال السنة حتى الان بلغ 10,4 بليون دولار.

بلغت الموازنة الرأسمالية الوزارية لعام 2007 ما مقداره 10,1 بليون دولار، أي تقريباً 25% من إجمالي موازنة العراق، وفي شهر أيلول/سبتمبر 2007 أشار تقرير القياس للبيت الأبيض إلى أن الوزارات انفقت حوالي 24% (2,4 بليون دولار) من هذه الأموال.

تشمل التحديات التي تواجه تنفيذ موازنة الحكومة العراقية فجوة مقدارها ثلاثة إلى أربعة شهور لم يتم اصدار تقارير حولها، وعدم توفر موازنات لسنوات متعددة وعملية معقدة يجب بموجبها تدفق الأموال من الحكومة المركزية إلى الأقاليم. تهدف الولايات المتحدة من خلال مستشاري الخزينة إلى تحسين إدارة وتنفيذ النظام ومساعدة العراق في إقامة أفضل الممارسات وزيادة الشفافية ودعم مسار استثمار رأسمالي عراقي.

المبيعات الحربية الأجنبية

تستخدم وزارة الداخلية ووزارة الدفاع في العراق المبيعات الحربية الأجنبية كأداة رئيسية للحصول على المساعدة، وتتيح المبيعات الحربية الأجنبية شراء وتحويل المعدات والتدريب والخدمات الأخرى من خلال قنوات حكومة لحكومة.

بالرغم من أن العملية مفيدة في محاصرة آليات التعاقد العراقية غير الكفؤة فإنها لم تكن فعالة في الإسراع بتسليم الموارد، إلى جانب ذلك لا توجد دلالة على أن المبيعات الحربية الأجنبية ستحسن من تحديات الحصول على المعدات للوزارات.

لم يقصد بالمبيعات الحربية الأجنبية أن تحقق "التسليم السريع للمعدات إذا أخذنا في الاعتبار قيود عملية إجراء المناقصات التنافسية، على أن الحكومة العراقية قدمت مبلغ 1,7 بليون دولار للمبيعات الحربية الأجنبية في عام 2006، وكان لديها عقود موقعة للمبيعات الحربية الأجنبية بحوالي 1,2 بليون دولار في نهاية حزيران/يونيو 2007، على أنه بحلول تموز/يوليو 2007 استلم العراق إمدادات مبيعات حربية أجنبية بقيمة 300 مليون دولار فقط، ووصفت بأنها "ضعيفة وبصراحة محرجة" من قبل اللجنة المستقلة لقوات الأمن في العراق (تقرير جونز).

بالرغم من تحديات المبيعات الحربية الأجنبية يخطط رئيس الوزراء العراقي للالتزام بتقديم مبلغ إضافي مقداره 1,6 بليون دولار للمبيعات الحربية الأجنبية لعام 2007، وسيتم توزيع الأموال لوزارة الداخلية العراقية (500 مليون دولار) ووزارة الدفاع (1,1 بليون دولار).

الموازنة الاقليمية

خلال الفصل الأخير من السنة أبلغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن الأقاليم العراقية استمرت في النضال لتنفيذ الموازنة، وبالرغم من أن 11 إقليماً التزمت بأكثر من 50% من موازناتها لعام 2007 فقد أنفقت ست محافظات أكثر من 25% من إجمالي تمويلها، وفي نهاية شهر أيلول/سبتمبر 2007 أنفقت الأقاليم 249 مليون دولار (11%) من موازناتها لعام 2007.

إلى جانب ذلك التزمت الأقاليم بمقدار 94% وأنفقت 82% من موازناتها لعام 2006 التي انتقلت من السنة السابقة.

- بقيت ديالى الإقليم الوحيد الذي سيلتزم بأكثر منن 80% من موازنته الرأسمالية لعام 2006، وقد أشارت الخزينة إلى أن ديالي كانت محدودة "مبكراً في السنة بسبب عمليات حركية"، وقد قدمت الآن 33% من موازنتها أي بزيادة مقدارها 13% عن الفصل الأخير.
- التزم إقليم الوسط الآن بمقدار 98% من موازنته لعام 2006 أي بزيادة مقدارها 25% عن الفصل الأخير.

ارتفع الإنفاق الإقليمي لعام 2006 إلى 94% من الأموال الملتزم بها، أي بزيادة مقدارها 1% عن آب/أغسطس 2007، وتأثرت معدلات الإنفاق بتحديات الأمن والقدرة والتمويل، وهي أيضاً تعكس التعاقد للمشاريع طويلة الأمد والإنفاق الأبطأ على مدى الوقت.

تعمل الحكومة الأميركية مع المسؤولين المحليين ومدراء الموازنات لتسهيل عملية الموازنة الاقليمية، ويهدف هذا الجهد لزيادة المعرفة الاقليمية بقوانين التعاقد والتوريدات وتوسعة "فهم الاجراءات المطلوبة للحصول على اصدارات رأسمالية إضافية".

الشراكة العراقية الأميركية لتوريد المواد

تقوم الولايات المتحدة بتقديم المشورة الفنية لبرنامج المساعدة في توريد المواد الذي تقوده العراق، ويدعم برنامج المساعدة في توريد الموارد التدريب على توريد المواد وتنفيذ الموازنات والتكنولوجيا للمسؤولين الحكوميين والاقليميين، وتعمل مراكز المساعدة في توريد المواد مع الوزارات العراقية والأقاليم والبلديات والمشاريع المملوكة للدولة، وتقدم الارشاد والتكامل وادارة القوى العاملة والتطوير المهني.

تعمل مراكز المساعدة في توريد المواد مع وزارة التخطيط ومكتب تعاون التطوير لسياسة التعاقد العامة للحكومة لتقديم تحليل للسياسة "وتوجيه المساعدة لإجراءات العقود المعقدة" والمساعدة على إنشاء ونمو مكاتب توريد المواد الوزارية الجديدة والقائمة، ويوجد حالياً ثلاثة مراكز لتوريد المواد – اثنان في بغداد مفتوحان، ومركز لتوريد المواد في أربيل من المقرر افتتاحه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2007، وفي بغداد يعمل في مركز توريد المواد في المنطقة الدولية 22 موظفاً، كما يعمل في مركز كرادة في بغداد خمسة موظفين.

على المدى القصير سيقوم مركز توريد المواد فوراً بتقديم المشورة فيما يتعلق بالتعاقد والسياسة وانشاء برامج تصل للوحدات الحكومية العراقية ونشر كتيب شراء المواد للعراق وتوحيد النماذج، مما سينجم عنه إيضاح لعملية توريد المواد وتنفيذ أفضل للعقود.

على المدى المتوسط والمدى الطويل سيعمل مركز توريد المواد في الحكومة العراقية بأكملها لإصدار نظام واسع لإدارة الموازنات وإنشاء خدمات استشارية وتحسين آليات السياسة الشاملة.

أنشأ برنامج المساعدة في الشراء كذلك مجموعات لتعمل على المستوى الإقليمي في عمليات التوريد والموازنة، وستقوم فرق إقليمية للمساعدة في التوريد مكونة من ثلاثة أشخاص بتقديم المشورة والمساعدة في إنشاء وتطوير مكتب توريد المواد إلى أن يتم إصدار موازنة السنة المالية 2008، وفي ذلك الوقت سيتم اتخاذ قرار فيما إذا كانوا سيصبحون موظفين في وزارة التخطيط أو موظفين إقليميين.

يعمل في الفرق الاقليمية للمساعدة في توريد المواد عراقيون، وهم يعملون على أساس مؤقت، وقد وافق إثنا عشر اقليماً على استخدام هذه الفرق. خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر بدأت مناقشات إضافية مع أقاليم كربلاء والنجف والقادسية، وكجزء من عملية التكامل مع الفرق الإقليمية للمساعدة في توريد المواد وقعت وزارة التخطيط على مذكرة تفاهم مع الأقاليم، بما في ذلك أربيل وديالى وبابل وواسط وميسان والبصرة والمثنى.

البرامج الرئيسية الأميركية

تقوم وزارة الخارجية بتقديم المساعدة الفورية للوزارات ومكتب رئيس الوزراء وأمانة سر مجلس الوزراء من خلال مكتب مساعدة الانتقال للعراق، وتقوم يو أس إيد التي تعمل أيضاً من خلال هذه المكاتب بالعمل من خلال برنامج تطوير القدرة الوطنية الذي يعرف باسم التطوير، وهذا البرنامج الذي هو حالياً في مرحلته الثانية يعمل به 126 موظفاً، ويركز على إيجاد آليات سياسة متناسقة ضمن الحكومة العراقية وذلك بعقد ورش تدريب للموظفين المدنيين

تقوم يو أس إيد بجعل التدريب من خلال المؤسسات، وذلك بالعمل مع مرفق التدريب الإداري العام الرئيسي في العراق والمركز الوطني للاستشارة والتطوير الإداري، ومقره الرئيسي في بغداد، ويساعد "التطوير" على إنشاء مكاتب أقمار صناعية في البصرة والموصل، وقد تم إنشاء مركز ثالث لدى حكومة كردستان الإقليمية في أربيل.

تشمل ورش عمل "تطوير" دورات لتدريب المدربين وحالات دراسية لإدارة المشاريع واللغة التجارية الإنكليزية والإدارة المالية (النقد والموازنة والحكومة) وإدارة الموارد البشرية والقيادة والاتصالات، وابتداء من 20 أيلول/سبتمبر 2007 شارك أكثر من 1750 موظفاً في الحكومة العراقية في 94 دورة بما في ذلك 700 سيدة، وخلال الفصل الأخير حضر أكثر من 800 شخص حوالي 500 جلسة تدريبية، كما حضر العديد من موظفي الحكومة العراقية فصولاً متعددة، وهناك الآن حوالي 144 موظفاً مدنياً هم الآن مدربون في الحكومة العراقية كمدربين.

كجزء من الجهود لتعزيز قدرة السياسة العراقية ترعى "تطوير" منحاً دراسية للموظفين المدنيين للحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة، وبحلول 17 تشرين الأول/أكتوبر 2007 تم منح 31 منحة دراسية، و"تطوير" هي الآن في الدور الثالث من الطلبات وتتوقع تقديم 100 منحة دراسية إضافية.

تقوم يو أس إيد كذلك بالتعاون مع الوزارات العراقية لتحسين عمليات التخطيط وتنفيذ جهودها الخاصة بتطوير القدرة. خلال الفصل الأخير كان مستشاروا الإدارة العامة يعملون في سبع وزارات، وخلال هذا الربع ساعد 11 مستشاراً للإدارة العامة الحكومة العراقية في الإدارة المالية والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع:

- هناك تسعة مستشارين في الوزارات المستهدفة.
- يعمل مستشار واحد في المركز الوطني للاستشارة والتطوير الاداري.
- يقوم مستشار واحد بتقديم المشورة لمجلس الوزراء ولمكتب نائب رئيس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء.

تستخدم يو أس إيد وحدات الإدارة العامة لزيادة المساعدة الوزارية، ويساعد عمل وحدات الإدارة العامة حيثما دعت الحاجة إليه، في الإسراع في عمليات تطوير القدرة وإدارة الأداء، وهناك ثلاث وحدات إدارة عامة – يعمل فيها ثمانية موظفين – تقدم المساعدة في تقنية المعلومات والإحصاء وتوريد المواد، وقد عملت في مكتب رئيس الوزراء ووزارات النفط والكهرباء والبلديات والأشغال العامة والعدل والصحة والتخطيط والتعاون والموارد المائية وحقوق الإنسان والزراعة وأمانة سر مجلس الوزراء.

تشمل الأمثلة الأخرى على مبادرات تطوير القدرة ما يلي:

- التدريب على الجيولوجيا الهيكلية التي تم تنسيقها بين السفارة الأميركية وخمسة مسؤولين في وزارة النفط.
- حلقتان دراسيتان على الانترنت للعراقيين – واحدة منها تناقش تلف وإصلاح الخرسانة، والأخرى تتناول خطط عمل المشاريع.
- اجتماعات حول شبكات الاشغال لمشاريع الأعمال للمساعدة في التدريب على التعاقد والاستجابة للمناقصات.
- مؤتمر استضافته غرفة التجارة والصناعة العراقية الأميركية حيث ناقش محاضرون عراقيون وأمريكيون مواضيع الاقتصاد والأعمال والتدريب المهني.
- تدريب مدراء المصانع والفنيين لدعم وحدات توليد الطاقة الكهربائية في وحدتي توليد في الدورة رقمي 6 و5.
- دعم في الموقع للموظفين في 12 معملاً لمعالجة مياه الصرف,

تساهم برامج صندوق إغاثة وإعمار العراق لقسم منطقة الخليج بمبلغ 60 مليون دولار في تطوير القدرة، وبمبلغ 97,4 مليون دولار لدعم العمليات والصيانة، وتشمل الأمثلة على المشاريع ما يلي:

- ثلاث حلقات دراسية يديرها مكتب مساعدة الانتقال للعراق تتعلق بالمشاريع النفطية.
- عشرة مشاريع دعم كهربائية.

- مشروع واحد لعمليات والصيانة والمياه.

اللاجئون والأشخاص المرحلون محلياً وحقوق الإنسان
أبلغ المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة في تقاريره أن الوضع الأمني غير المستقر في العراق أجبر أكثر من 4,4 مليون عراقي على ترك منازلهم – أكثر من 3,2 مليون منذ عام 2003، ويعيش الآن أكثر من 2,2 مليون عراقي في بلدان أخرى، وهناك 2,2 مليون عراقي مرحلون محلياً.

يقدر المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة أن 60,000 عراقي يرحلون محلياً كل شهر، وحوالي 15,7% من السكان العراقين أجبروا على ترك منازلهم.

الأشخاص المرحلون محلياً
أبلغ المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006 في تقاريره أن هناك 1,5 مليون عراقي مرحلون محلياً في العراق، وخلال السنة الماضية ارتفع هذا العدد إلى 2,2 مليون عراقي، وقد ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن هناك زيادة في العنف الطائفي وخروج عن القانون على نطاق واسع، وهذه أسباب رئيسية لهذه الزيادة، ويبين الشكل 2-32 نسبة الأشخاص المرحلين محلياً من كل إقليم.

قام أكثر من نصف المحافظات العراقية بتنفيذ قيود دخول على الأشخاص المرحلين محلياً، وتختلف هذه القيود حسب المحافظة، ويبين الشكل 2-28 قيود كل محافظة على دخول الأشخاص المرحلين محلياً، والنسبة المئوية للأشخاص المرحلين محلياً الداخلين هناك.

استلم مكتب يو أس إيد التابع للأمم المتحدة للمساعدة الأجنبية في الكوارث 45 مليون دولار للمساعدة الانسانية للأشخاص المرحلين محلياً في العراق، ويتيح هذا التمويل للوكالات المنفذة في كافة المحافات الثماني عشر تزويد الأشخاص المرحلين محلياً بإمدادات الإغاثة الطارئة ونظام المياه وإعادة تأهيل البنية التحتية ومبالغ نقدية على نطاق ضئيل لأنشطة العمل والدعم للفرق المتحركة والطبية وبرامج صحية طارئة.
عندما يهاجر الأشخاص المرحلون محلياً إلى محافظات جديدة فإنه كثيراً ما تصطدم الجماعات الدينية والعرقية، وكرد فعل على التوتر المتزايد أصدر المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية عدة برامج للعمل بشكل سلمي خلال الصراع، وعلى سبيل المثال في أربيل يمول المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية برنامجاً يعمل عل تشجيع التسامح بين الشباب المحليين.

الشكل 2- 32

الأشخاص المرحلين محلياً -الخسارة في السكان بسبب الترحيل
المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، تقييم المنظمة الدولية للهجرة لاحياجات الطوارىء

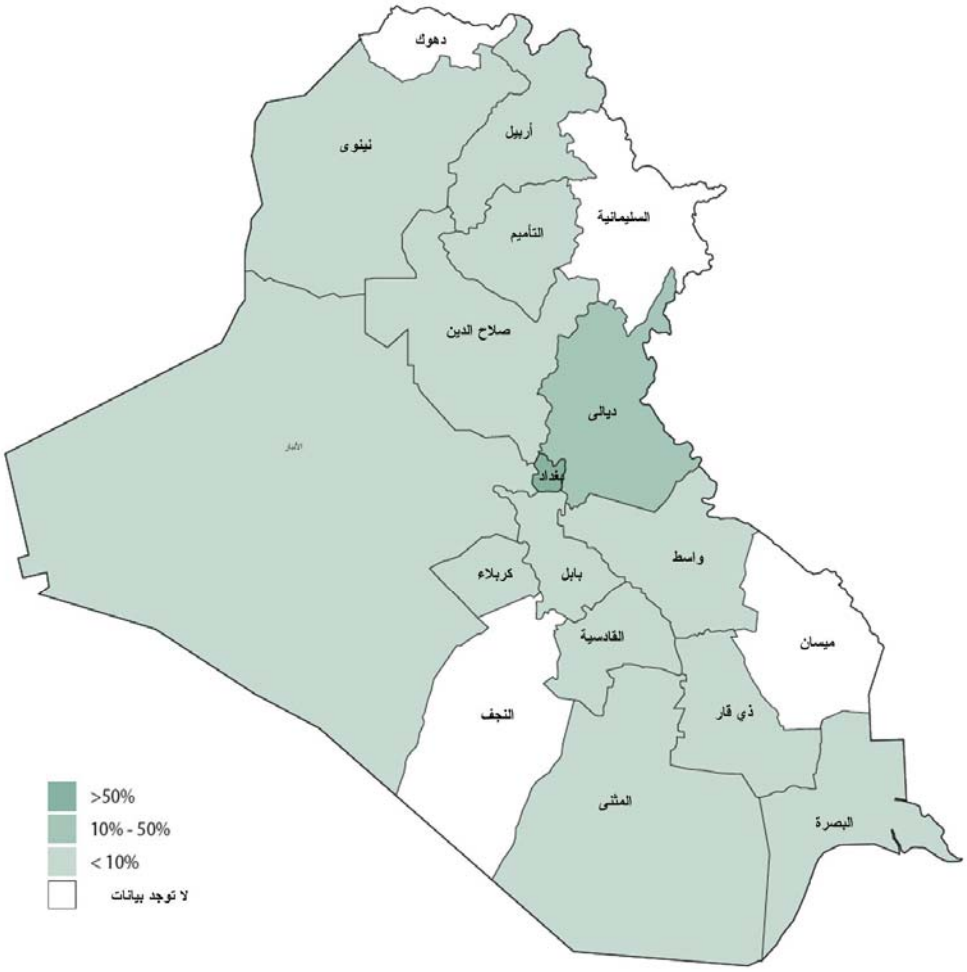

الجدول 2-28
القيود على دخول الأشخاص المرحلين محلياً حسب المحافظة

المحافظة	موقع المحافظة	النسبة المئوية من إجمالي الأشخاص المرحلين محلياً الداخلين في المحافظة	القيود على الدخول
الأنبار	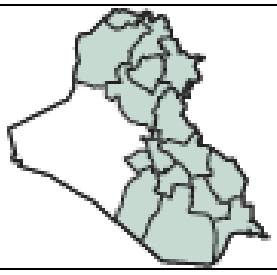	%6	يتم ترحيل عائلات الأشخاص المرحلين محلياً إذا كانت هناك شبهة أن لهم صلة بالتمرد.

بابل	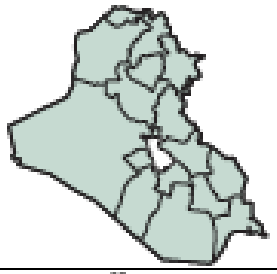	%1	لم يسمح لأشخاص مرحلين محلياً بدخول بابل منذ آذار/مارس 2007، وتشمل الاستثناءات المهنيين والمقيمين السابقين في المحافظة.
بغداد	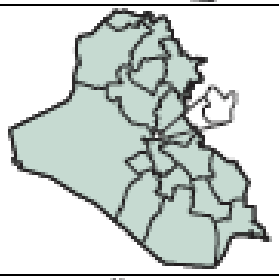	%68	لم يبلغ عن قيود على دخول الأشخاص المرحلين محلياً في بغداد. انتقل العديد من الأشخاص المرحلين محلياً من مجتمعات غير متجانسة إلى مجتمعات متجانسة داخل المدينة.
البصرة	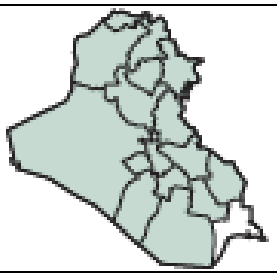	%2	لا يسمح للأشخاص المرحلين محلياً بالتسجيل في البصرة، ويتم عمل استثناءات فقط للأشخاص المقيمين في البصرة سابقاً.
دهوك	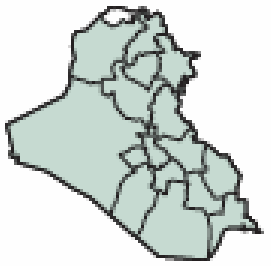	%0	تفرض دهوك قيوداً على دخول الأشخاص المرحلين محلياً في المحافظة. قبلت دهوك الأشخاص المرحلين محلياً اليزيديين الذين رحلوا بعد تفجيرات سنجار في نينوى.
ديالى	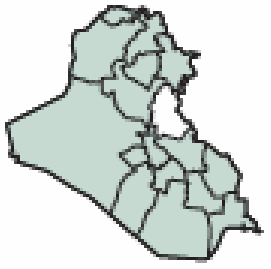	%15	بالرغم من أنه لم يتم الإبلاغ عن قيود محددة على الأشخاص المرحلين محلياً فقد أقيمت نقاط تفتيش على حدود المحافظة وداخل المدينة.
أربيل	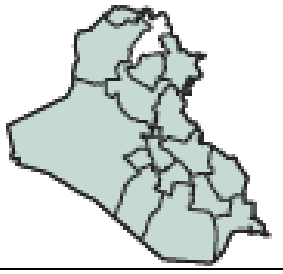	%0	تفرض أربيل الآن قيوداً على دخول الأشخاص المرحلين محلياً في المحافظة. قبلت أربيل الأشخاص المرحلين مرحلياً الذين رحلوا بعد تفجيرات سنجار في نينوى.

كربلاء	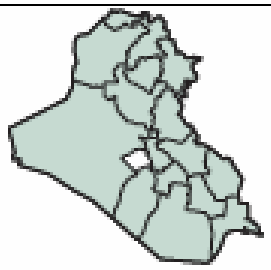	%0	لم يكن يسمح للأشخاص المرحلين محلياً لعدة شهور، إلا أن التقارير أفادت أن كربلاء بدأت في تسجيل أولئك الذين اعتبرتهم "الأكثر ضعفاً"
ميسان	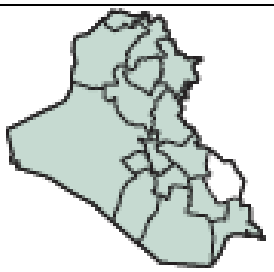	%0	لم يبلغ عن قيود
المثنى	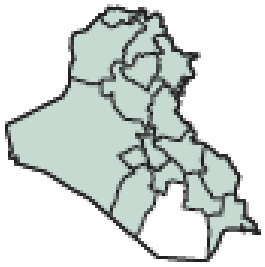	%0	يسمح فقط للأشخاص الذين ينتمون لقبيلة محددة في المثنى بالتسجيل في المحافظة.
النجف	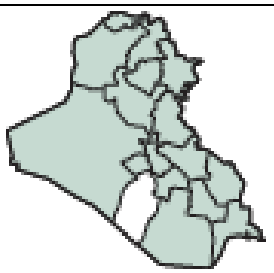	%0	لم يسمح لأشخاص مرحلين داخلياً بالدخول في مدينة النجف منذ كانون الأول/ديسمبر 2006.
نينوى	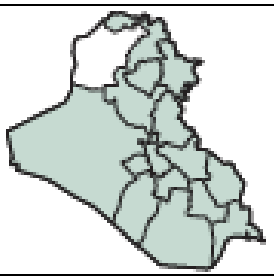	%2	تم إغلاق مخيم أشخاص مرحلين داخلياً في هذا الفصل بسبب عدم توفر أموال كافية وظروف معيشية غير قابلة للإعالة.
القادسية	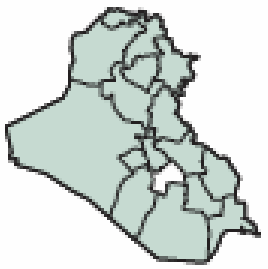	%0	لن يقبل أشخاص مرحلين محلياً جدد في القادسية فيما عدا المقيمين السابقين الذين سيسمح لهم بالعودة.

صلاح الدين	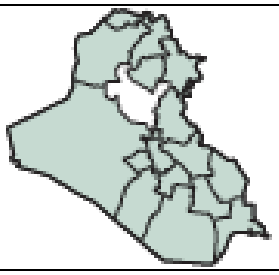	%4	تدل التقارير على أن جميع الأشخاص المرحلين محلياً من ديالى والأنبار تم إبعادهم من المحافظة بسبب تدهور الوضع الأمني في محافظة صلاح الدين.
السليمانية	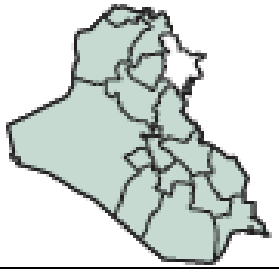	%0	تقوم السليمانية حالياً بوضع قيود على دخول الأشخاص المرحلين محلياً في المحافظة.
التأميم	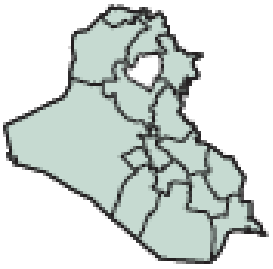	%1	لم يبلغ عن قيود على الأشخاص المرحلين محلياً في هذا الفصل.
ذي قار	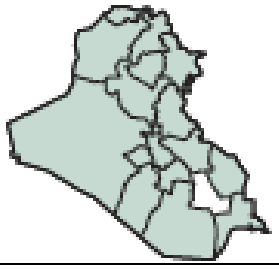	%1	سيتم تسجيل فقط الأشخاص المرحلين محلياً الذين لهم صلات قبلية مع ذي قار.
واسط	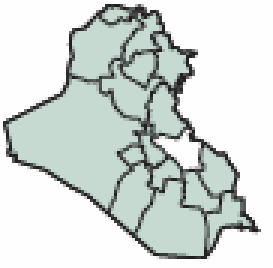	%1	تقبل واسط حالياً جميع الأشخاص المرحلين محلياً، وتدل التقارير على أن عدد الأشخاص المرحلين محلياً الذين يدخلون محافظة واسط تجهد البنية التحتية للمحافظة.

* تم فقط شمول المحافظات التي لها نسبة مئوية مناسبة من الأشخاص المرحلين داخلياً في التحديثات المفصلة.

** تم تقريب النسب المئوية إلى أقرب عدد صحيح.

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة "تقييم احتياجات الطوارئ: بعد ترحيل شباط/فبراير 2006 في العراق"، 1 أيلول/سبتمبر 2007.

اللاجئون

طلب العديد من اللاجئين العراقيين الأمن في البلدان المجاورة للعراق: سوريا والأردن ومصر ولبنان وإيران، ويبين الشكل 2-33 نظرة عامة لهجرتهم.

خلال هذا الفصل أقفلت كل من سوريا والعراق حدودها أمام اللاجئين العراقيين، فالعراقيون الذين يطلبون الإقامة في سوريا أو الأردن يجب عليهم الآن تقديم طلب للفيزا، وقد أبلغت سوريا أن 1,5 مليون لاجيء عراقي عبروا حدودها،

العديد من الأطفال العراقيين غير قادرين على الالتحاق بالمدارس، ولمعالجة هذا الوضع أنشأ المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة ومنظمة اليونيسيف صندوقاً مقداره 129 مليون دولار لإعادة حوالي 155,000 لاجيء عراقي في الأردن وسوريا إلى المدارس، وقد حددت الولايات المتحدة 39 مليون دولار لهذه الحملة – 30 مليون دولار من برنامج حماية أمن البنية التحتية التابع لصندوق الدعم الاقتصادي، ومبلغ 9 مليون دولار من المساعدة الطارئة للاجئين والهجرة.

خلال هذه السنة سيستلم صندوق مساعدة الهجرة واللاجئين الأميركي 14,4 مليون دولار لتقديم مزيد من المساعدة للاجئين العراقيين في الأردن وسوريا ولبنان، وقد أصدرت أربع وكالات دولية التماساً للولايات المتحدة لمبلغ إضافي مقداره 84,8 مليون دولار لمساعدة البلدان المضيفة على توفير العلاج الصحي والتغذية للاجئين العراقيين، ومنظمة الصحة العالمية والمندوب السامي التابع للأمم المتحدة وصندوق السكان التابع للأمم المتحدة وصندوق الأطفال التابع للأمم المتحدة (اليونيسف) وبرنامج الغذاء العالمي معنية بشكل خاص بالظروف في سوريا والأردن، وقد قامت سوريا والأردن ومصر بتزويد اللاجئين بنفس إمكانية الوصول للعناية الصحية مثل مواطنيها، مما وضع ضغطاً كبيراً على الموارد الوطنية.

حقوق الانسان

من ضمن الاموال البالغة 15 مليون دولار المخصصة لحقوق الانسان تم صرف 14 مليون دولار، وحسب وزارة الخارجية غرض تمويل حقوق الانسان هو "التصدي للأعمال الوحشية لحكومة صدام وخلق جو لرفع مستوى حقوق وكرامة الانسان في العراق".

قدمت وزارة الخارجية هذه التحديثات لبرامج حقوق الانسان خلال هذا الفصل:

- استمرت في عقد ورش عمل لحقوق الانسان في بغداد والبصرة.
- استمرت في انتاج وإذاعة برامج راديو حول حقوق الانسان من خلال محطة العراقية.
- بدأت في إنتاج ونشر الجريدة الإخبارية الإلكترونية "شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان".

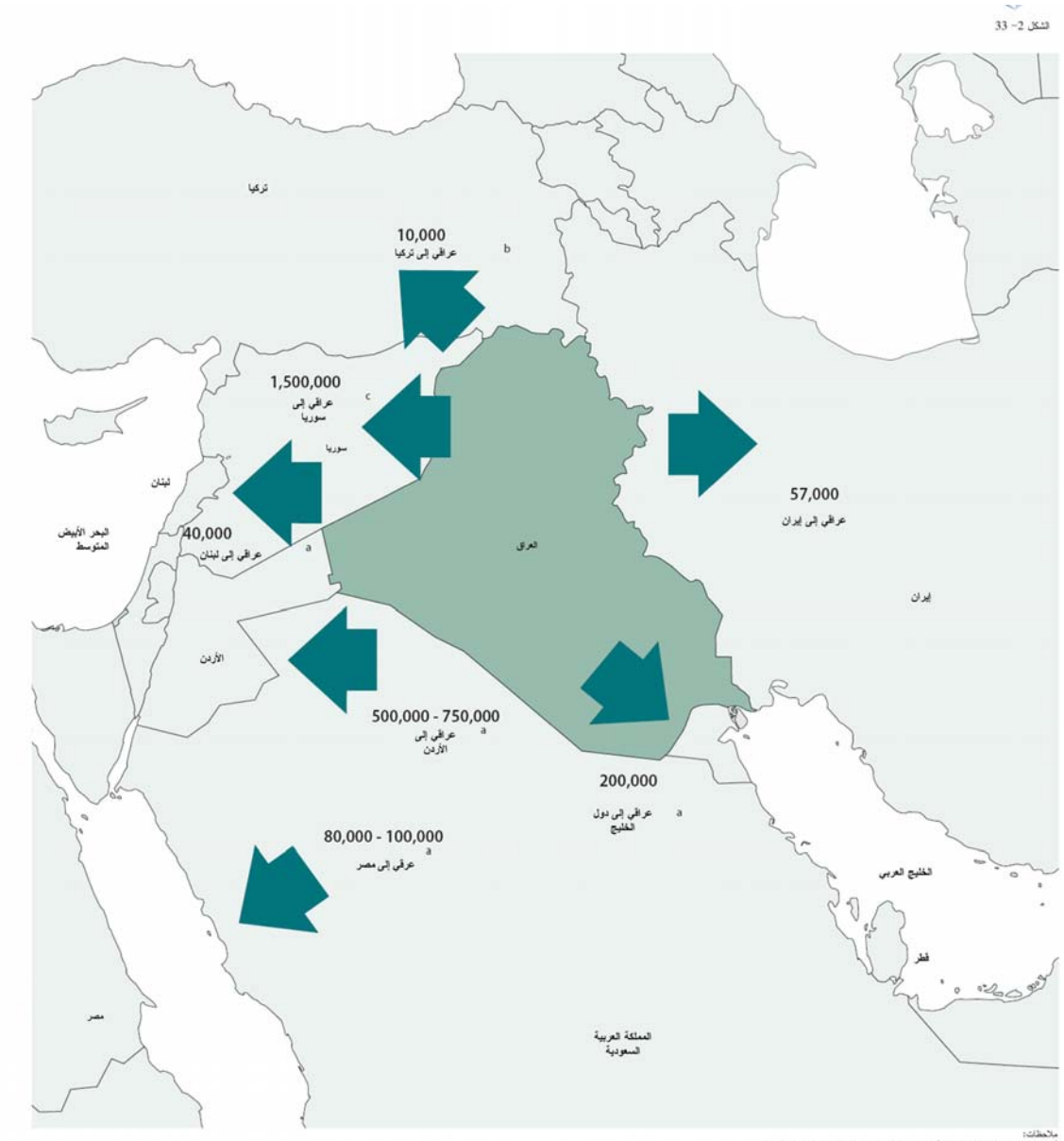

الشكل 2- 33

ملاحظات:
أ- المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة، خارطة الوضع في العراق، يوليو 2007.
ب- المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة، أحصائيات العراقيين المرحلين في العالم، سبتمبر 2007.
ج- اتحاد التخطيط الأسري التابع للأمم المتحدة، المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة، صندوق الأطفال التابع للأمم المتحدة، برنامج الغذاء العالمي تحالف القطاع الصحي: تلبية الاحتياجات الصحية للعراقيين في البلدان المجاورة، 18 سبتمبر 2007.
د- العدد التقديري لسكان العراق: 27,996,000، المنظمة الدولية للهجرة.

الخدمات الأساسية

يقدم هذا الجزء تحديثاً لتطور العراق في خمس نواح رئيسية:

- الكهرباء
- النفط والغاز
- المياه
- العناية الصحية
- النقل والاتصالات

الكهرباء

في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2003 تنبأ تقييم للأمم المتحدة/البنك الدولي لاحتياجات العراق أن العراق سيكون بحاجة لمبلغ 12,1 بليون دولار لإعادة بناء نظام الكهرباء، وقد قدرت التقييمات اللاحقة هذا الرقم بمبلغ 20 بليون دولار، ومنذ عام 2003 استلم قطاع الكهرباء ثاني اكبر استثمار للأموال الأميركية لإعادة إعمار العراق – أكثر من 4,6 بليون دولار.

حقق إنتاج الكهرباء خلال هذا الفصل سجلاً قياسياً لما بعد الحرب، حيث بلغ حوالي 4,550 ميجاوط في اليوم، وهو أكبر معدل فصلي منذ بدء الحرب، وفي 11 أيلول/سبتمبر 2007 تم تحقيق سجل قياسي آخر عندما بلغت طاقة الإنتاج ذروتها حيث بلغت 5,530 ميجاوط كل يوم من أوائل آب/أغسطس حتى نهاية أيلول/سبتمبر.

اعترافاً بهذا التحول الهام أرسلت السفارة الأميركية كتاباً للحكومة العراقية معطية الثقة لوزارة الكهرباء لهذا الإنجاز الهام، وحسب قسم منطقة الخليج استمرار طاقة الإنتاج بمقدار 5,530 ميجاوط له القدرة على خدمة 4,9 مليون بيت عراقي.

بالإضافة إلى تحقيق سجل قياسي لمعدل الإنتاج الشهري وصل النظام كذلك في 16 أيلول/سبتمبر 2007 إلى ذروته حيث حقق سجلاً قياسياً للحمل عندما انتج 123,000 ميجاوط – ساعة ولبى 60% من طلب البلد بكاملها. يشير مكتب مساعدة الانتقال للعراق إلى أن الميجاوط – ساعة هو قياس أفضل من الميجاوط لأنه يقيس الإنتاج بدقة أكبر على مدى الوقت وهذه هي الطريقة التي يستخدم فيها المستهلكون الطاقة.

ذكرت وزارة الخارجية خمسة أسباب لتحسن انتاج الكهرباء في العراق:

- حسنت برامج التشغيل والصيانة التي تمولها الولايات المتحدة من الكفاءات التشغيلية.
- دخلت مؤخراً في الخدمة وحدات الجيل العراقي الجديد والوحدات التي أعيد تأهيلها من خلال المشاريع التي مولتها الولايات المتحدة.
- صدرت الزيادة في القوات الأميركية في العراق الهجمات على البنية التحتية وفرق الإصلاح.
- ساعدت زيادات الطاقة على تعزيز مرونة الشبكة هامشياً.
- يتيح الطقس البارد للمولدات أن تعمل بكفاءة أكبر.

بالرغم من المكاسب التي تمت مؤخراً في انتاج الطاقة فإن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق يحذر من أن الانتاج المرتفع قد ينخفض بشكل مؤقت لأن الصيانة المبرمجة قد تعطل بعض المولدات، ولتخفيف الانخفاض في توليد الطاقة الذي تسببه الصيانة المرسومة والمحافظة على مستوى خط الانتاج الجديد قد تقوم وزارة الكهرباء بتقييم جدوى تغيير مسار خط الوقود من معامل توليد الطاقة المغلقة للصيانة إلى المعامل العاملة التي تحتاج للوقود. تعمل الولايات المتحدة كذلك مع وزارة الكهرباء لتسهيل تسليم وقود الديزل (150 مليون دولار) الذي ينتظر النقل من الكويت إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية في مصايب والقداس.

يبقى تزويد طاقة كافية للعراقيين مسألة تحد، حتى عندما يزيد الطلب على الكهرباء في العراق، وقد زادت مشتريات مكيفات الهواء والثلاجات وأجهزة التلفزيون التي تعمل من خلال الأقمار الصناعية منذ عام 2003، ونظراً لأن الحكومة العراقية تدعم بشكل كلي تقريباً الكهرباء فإن لدى العراقيين دافعاً ضئيلاً للاقتصاد في استخدامهم للكهرباء.

يبين الشكل 2-34 منحنى إنتاج الكهرباء في العراق، وقد بلغ معدل الإنتاج الشهري لشهر أيلول/سبتمبر 4800 ميجاوط في اليوم.

في تشرين الأول/أكتوبر 2003 حددت سلطة التحالف الإقليمية إنتاج الكهرباء بمقدار 6000 ميجاوط في اليوم كهدف إعادة إعمار أمريكي، وهذا الهدف مبين في الشكل 2-34. إلى جانب ذلك أصدر صندوق النقد الدولي تقرير تقييم احصائي مع قياسات أعلى لانتاج ما قبل الحرب كما هو مبين في الشكل 2-34. بلغ معدل الانتاج الشهري خلال هذا الفصل حوالي 500 ميجاوط، وهو أعلى من قياس صندوق النقد الدولي لما قبل الحرب البالغ 4075 ميجاوط.

الشكل 2- 34

معدل انتاج الكهرباء حسب صندوق النقد الدولي
ميجا واط
المصادر: صندوق النقد الدولي، العراق: الملحق الإحصائي (أغسطس/ آب 2007)، معدل الكهرباء 2007، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقرير الكهرباء اليومي (1/ 1/ 2007 – 30/ 9/ 2007).

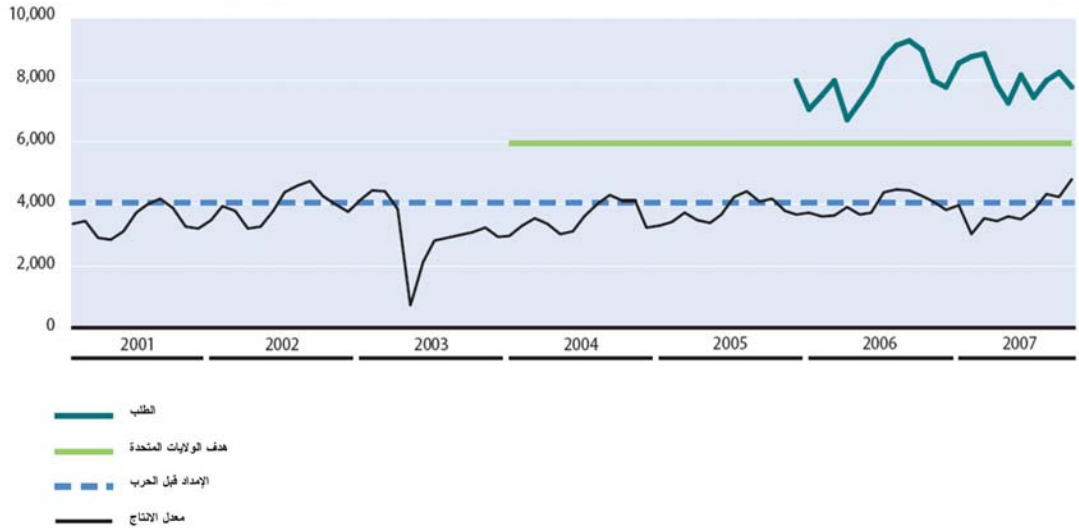

التحديات

تبقى المشكلة العامة الخاصة بالطلب على الوقود في معامل توليد الطاقة والنقص في الطاقة في المرافق النفطية تحدياً رئيسياً لقطاعي الطاقة والنفط وقد أفادت وزارة الكهرباء أن هناك نقصاً في الوقود لتشغيل معامل توليد الطاقة، بينما أشارت وزارة النفط إلى وجود نقص في الكهرباء لإمداد مصافي النفط بالطاقة. أبلغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في كانون الثاني/يناير 2007 أن حل مشكلة النقص في الوقود والطاقة يتطلب التنسيق بين الوزارتين، إلا أن المناقشات المشتركة اللاحقة ستنتج خطة منسقة.

في هذا الفصل أبلغت "خلية دمج الطاقة" أن وزارة النفط ووزارة الكهرباء دخلتا في مشروع مشترك مع شركات النفط العاملة في العراق للاستفادة من الغاز المصاحب (الذي خلافاً لذلك يتم حرقه في الجو) واستخدامه لتزويد الطاقة لمحطة توليد الطاقة في شمال الرميلة، ويمثل هذا الإجراء المنسق خطوة أولى هامة نحو خطة شاملة وطنية.

صورة
تبقى خطوط النقل عرضة للهجمات والنهب

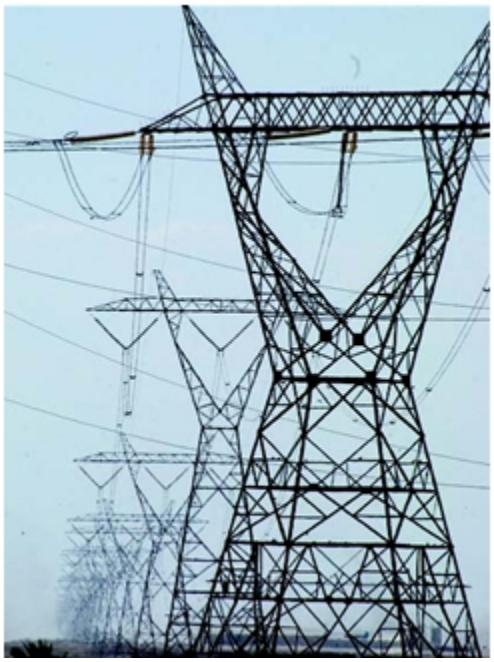

أشار أحد المسؤولين السابقين في وزارة الكهرباء مؤخراً إلى أن جهود الولايات المتحدة لإعادة بناء قطاع الكهرباء عقدت إنتاج الطاقة في العراق لأن الولايات المتحدة وضعت أكثر مما يجب مولدات جديدة مختلفة الصنع والقدرات والتقنيات مما جعل مشاكل الوقود تتفاقم. إلى جانب ذلك بقي العديد من وحدات توليد الطاقة التي اشترتها الولايات المتحدة وركبتها متوقفة عن العمل لعدم توفر وقود مناسب، ولو نظر المخططون في التنسيق بين أنواع الوقود وكمياتها وتوفرها قبل شراء وتركيب مولدات الكهرباء في المعامل فإنه كان من الممكن تخفيف مشاكل النقص حسب التقرير، وبينما يعترف المحللون الأميركيون بتحدي مواءمة أنواع الوقود وكمياتها وتوفرها فقد أشاروا إلى أن قرارات التركيب التي تمت في عام 2003 كان الدافع وراءها الحاجة الملحة إلى إضافة طاقة جديدة بتمويل محدود.

إلى جانب مسائل الوقود يتعرض نظام الكهرباء المركزي في العراق إلى حد كبير للعطل، وهناك ثمانية خطوط نقل إقليمية قوة كل واحد منها 400 كيلو فولت معطلة في شهر تشرين الأول/أكتوبر لأن المخربين هاجموا قطاعات كبيرة من الشبكة، كما أنزل اللصوص الأبراج الكهربائية، وقد نشر سلاح الجو العراقي 35 طائرة هيلوكبتر للقيام بطلعات استكشاف، على أن سلاح الجو العراقي ليس مسلحاً، وتهدف دوريات سلاح الجو العراقي إلى تقديم المعلومات بحيث لا يتعرض عمال الإصلاح للهجوم في المواقع.

أبلغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال الفصل الأخير أن الأقاليم التي تنتج الكهرباء أكثر مما تستهلك تبقى مترددة في مشاركة الكهرباء مع المناطق الأخرى على الشبكة. يتغير مقدار الطاقة التي تستخدمها الأقاليم والمستوى المخصص للإقليم من قبل الوزارة يومياً، ويبين الشكل 2-29 لمحة كما في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

الجدول 2-29
تخصيص واستخدام الكهرباء حسب القطاع

	الحمل المستهلك				
المحافظة	الإجمالي ميجاواط	المعدل ميجاوط	الذروة ميجاوط	مخصص الإقليم ميجاوط	النسبة المئوية لمخصص الإقليم
بغداد	21,685	904	1,050	1,200	%75
ديالى	2,165	90	125	116	%78

أربيل	4,172	174	240	209	%83
السليمانية	5,475	228	376	236	%97
واسط	2,915	121	140	120	%101
نينوى	10,883	453	560	400	%113
بابل	3,558	148	160	124	%119
التأميم	4,311	180	210	147	%122
كربلاء	2,880	120	130	98	%123
النجف	3,730	155	185	116	%134
صلاح الدين	5,592	233	260	164	%142
الانبار	4,700	196	240	138	%142
دهوك	4,268	178	206	111	%160
ذي قار	5,515	230	250	138	%167
البصرة	16,460	686	740	400	%171
ميسان	2,575	107	125	62	%172
القادسية	2,995	125	135	71	%175
المثنى	2,800	117	125	62	%187

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، التقرير اليومي لأداء الوحدات الكهربائية، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
كما يبين الجدول حصل 14 إقليماً على حصة أكبر مما خصص لها من قبل الوزارة، وكما يبين الشكل 2-35 تستخدم معظم الأقاليم أكثر من 100% من الطاقة المخصصة لاستخدامها من قبل وزارة الكهرباء.

أحد المسائل الأخرى هو أن العديد من المشاريع بدأت ثم أوقفت مما زاد من تكاليف المشاريع، وخلال هذا الفصل طلب من مقاول "الرقابة الاشرافية والحصول على البيانات" عدم البدء في أي عمل جديد وإكمال أي عمل في تقدم وإغلاق مشروع الرقابة الإشرافية والحصول على البيانات وتسليم كافة المواقع في المشروع. ثم اتخاذ هذا القرار لمنع تجاوزات الموازنة، إلا أن سببه بشكل جزئي الوضع الأمني المتدهور والعديد من الأبراج الكهربائية المدمرة، وحتى الآن تم دفع تقريباً 100 مليون دولار وأكمل حوالي 86% من مشروع الرقابة الإشرافية والحصول على البيانات، ووزارة الكهرباء مسؤولة الآن عن تركيب المعدات والبنود غير المركبة. تستمر منطقة الخليج التابعة لفيلق المهندسين للجيش الأميركي في تقديم الإرشادات بشأن العمليات والصيانة للوزارة.

الشكل 2- 35

وضع خطوط الطاقة التي قوتها 400 كيلو فولت وتخصيص الطاقة الإقليمية مقابل الاستخدام
المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، التقرير اليومي لدوائر الوحدات الكهربائية (9/ 10/ 2007).

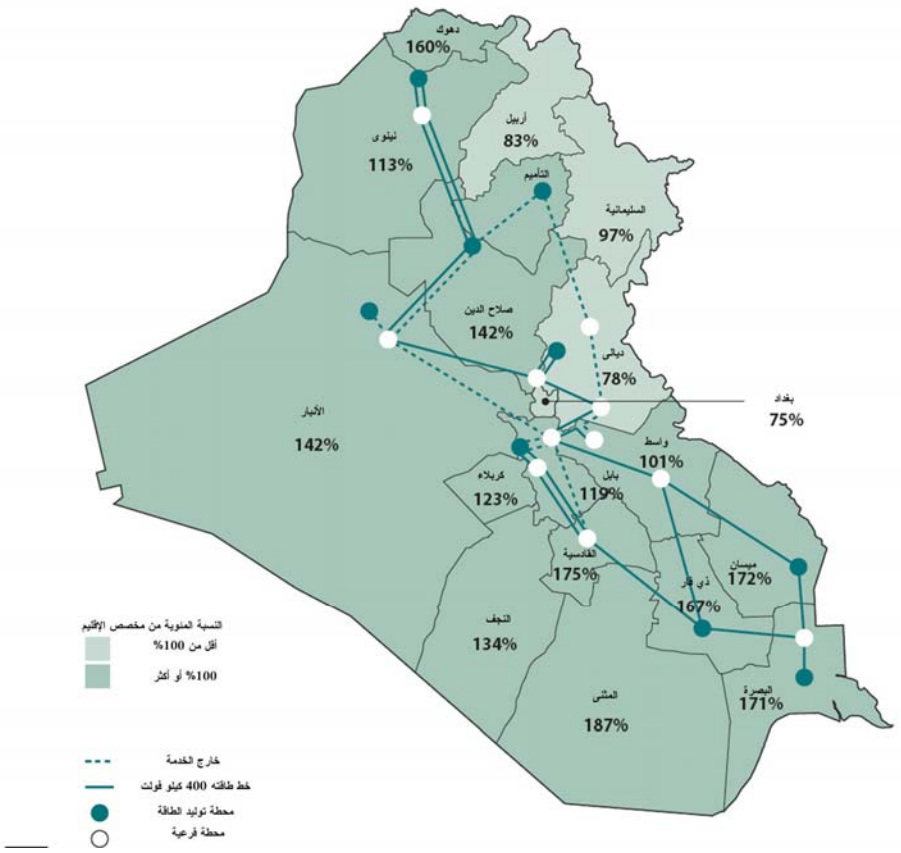

النفط والغاز

لم يقيم "تقييم الأمم المتحدة/البنك الدولي للاحتياجات العراقية المشتركة" قطاع النفط العراقي بشكل كامل، إلا أن التقرير أشار إلى أن سلطة التحالف الانتقالية قدرت أنه ستكون هناك حاجة إلى 8 بليون دولار إعادة إعمار البنية التحتية النفطية في العراق.

استثمرت الولايات المتحدة 1,71 بليون دولار في قطاع النفط العراقي، ونظراً لأن العديد من المتغيرات التي لا يمكن السيطرة عليها تؤثر على الإنتاج الفعلي فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقيس بدقة مساهمة الولايات المتحدة في إنتاج النفط في العراق.

منذ عام 2003 تغيرت أهداف إنتاج النفط الخام في العراق، ففي عام 2003 وضعت سلطة التحالف الانتقالية هدفاً هو "إصلاح واستعادة البنية التحتية النفطية إلى مستويات ما قبل الحرب"، وقد أصدرت وزارة الطاقة الأميركية تقارير تفيد بأن إنتاج النفط قبل الحرب بلغ 2,58 مليون برميل في اليوم، وفي يناير/كانون الثاني 2007 غيرت وزارة النفط هدفها فيما يتعلق بإنتاج النفط الخام من 2,5 مليون برميل في اليوم إلى 2,1 مليون برميل في اليوم بسبب إغلاق ميناء النفط في البصرة للصيانة وتحسين العدادات.

صورة
مضخات الغاز على جانب الطريق. يستمر نقص الوقود بالتأثير على كافة القطاعات الاقتصادية في العراق

خلال هذا الفصل بلغ معدل إنتاج النفط 2,16 مليون برميل في اليوم، وهذا زاد عن هدف وزارة النفط البالغ 2,1 مليون برميل في اليوم لأول مرة في عام 2007. يعزو مكتب المساعدة الانتقالية للعراق مضخات الغاز على جانب الطريق – يستمر نقص الوقود بالتأثير على كافة القطاعات الاقتصادية في العراق.

30 تشرين الأول/أكتوبر 2007، هذه الزيادة إلى تجديد إمدادات النفط من حقول النفط في كركوك في الشمال: تم إصلاح خطوط الأنابيب الهامة وهي الآن تعمل، على أنه من المهم الإشارة إلى أن إنتاج هذا الفصل أقل قليلاً من نفس الفترة خلال السنة السابقة. يحتوى الشكل 2-30 على مقارنة لإنتاج هذا الفصل مع نفس الفترة ن السنة السابقة ومستويات ما قبل الحرب.

الجدول 2-30
النفط والغاز

البند	الوضع في الفصل الرابع السنة المالية 2003 – السنة المالية 2007	نسبة التغير عن السنة السابقة	النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة	هذا الربع	وضع إعادة الإعمار
طاقة إنتاج النفط	قبل الحرب 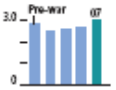	3.00م- ب/يوم الاتجاه	%20	%7	خلال الفصل الأخير بلغت طاقة الإنتاج – 3 مليون برميل في اليوم، وهو الهدف المقرر للحكومة العراقية على المدى القصير، وتشمل خطة التنمية للعراق على المدى الطويل زيادة إنتاج النفط إلى ثلاثة أمثاله في عام 2015، ويجب على الحكومة العراقية مواجهة تحديات إنتاج النفط مثل البنية التحتية المتقادمة.
إنتاج النفط الفعلي	قبل الحرب 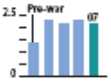	2.16 م-ب/يوم الاتجاه	%5-	%60	زاد إنتاج النفط الخام عن هدف الوزارة العراقية المحدد بمقدار 2.1 مليون برميل في اليوم لمدة أسبوعين في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر – وذلك لأول مرة في عام 2007.
مستويات التصدير	قبل الحرب 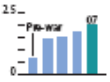	1.95 م-ب/يوم الاتجاه	%17	لا يوجد	بالرغم من الزيادات المتواضعة في صادرات النفط الخام عن بضعة السنوات السابقة بقي الإيراد من صادرات النفط الخام العراقي مرتفعاً لأن سعر النفط الخام في السوق العالمي بقي مرتفعاً، وخلال هذا الفصل بلغت صادرات النفط الخام 1,95 مليون برميل في اليوم.
اتجاهات التكرير – البنزين	قبل الحرب 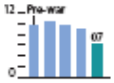	6.05 م-ب/يوم الاتجاه	%31-	%36-	اتجه إنتاج الوقود المكررة – البنزين والديزل والكيروسين – إلى الانخفاض منذ عام 2004، وقد استمر تكرير الديزل والكيروسين خلال هذا الفصل نحو الانخفاض مقاساً مقابل مستويات خريف 2004، 2005، 2006، 2007. تواجه الحكومة العراقية تحديات في صناعة التكرير، ويشمل ذلك المعدات المتقادمة والصيانة المحدودة وعدم توفر القوى العاملة ونقص قطع الغيار وامدادات الكهرباء غير المنتظمة والتخزين غير المناسب والسرقة.
اتجاهات التكرير – الديزل	قبل الحرب 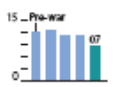	8.54 م-ب/يوم الاتجاه	%22-	%28-	

اتجاهات التكرير – الكيروسين	قبل الحرب 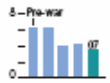	3.48 م-ب/يوم	-16%	-45%	
		الاتجاه			

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، الاستيراد والإنتاج والتصدير الشهري (أيلول/سبتمبر 2007)
ملاحظة: النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة، مليون برميل في اليوم، مليون لتر في اليوم.

يبين الشكل 2-36 إنتاج النفط مقابل أهداف الوزارة منذ بدء الحرب.

الشكل 2- 36

انتاج النفط الخام حسب المنطقة

المصدر: مكتب المساعدة الإقليمية للعراق، الواردات والانتاج والصادرات الشهرية (سبتمبر/ أيلول

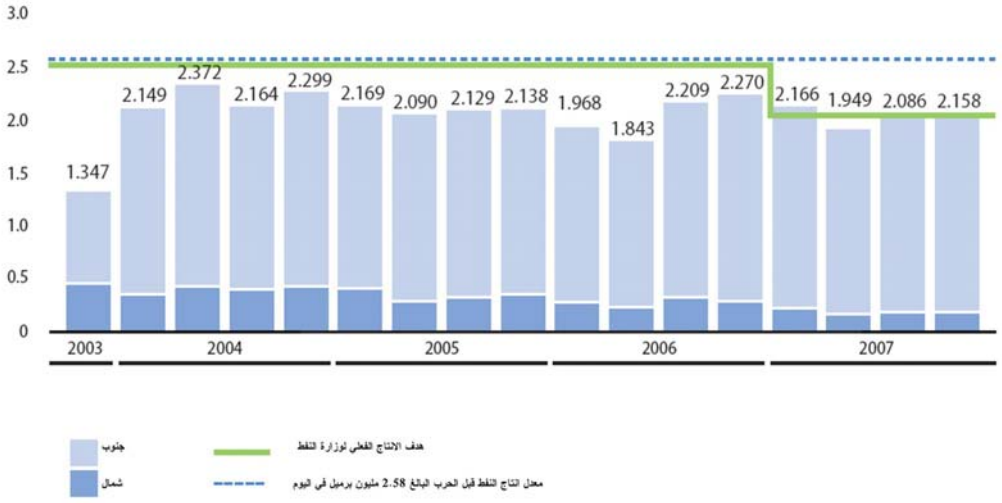

أبلغ قسم منطقة الخليج خلال الربع الأخير أن العراق حقق أهداف طاقة إنتاجية للغاز الطبيعي وغاز البترول المسال، ويبين الجدول 2-31 أدناه تقدم طاقة الإنتاج التي تحققت خلال هذه الفترة من السنة السابقة.

الجدول 2-31

وضع طاقة إنتاج الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال

	الوضع حسب الفصل السنة المالية 2006 – السنة المالية 2007 متري	هذا الفصل	النسبة المئوية للتغير عن نفس الفترة من السنة السابقة
طاقة إنتاج الغاز الطبيعي	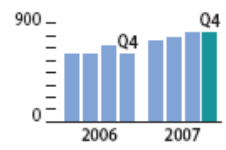	ألف قدم مكعب معياري في اليوم	%33
		الاتجاه	
طاقة إنتاج غاز البترول المسال	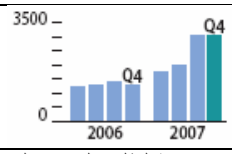	طن في اليوم	%15
		الاتجاه	

المصدر: قسم منطقة الخليج، الاستجابة لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للبيانات، 9 تموز/يوليو 2007.
ملاحظة: الوضع حسب الفصل نفسه في السنة السابقة.

أسعار النفط وأنواع الوقود المكررة

خلال الربع الأخير رفعت وزارة النفط سعر البنزين والبنزين الممزوج والديزل حسب الترتيب الاحتياطي لصندوق النقد الدولي، وكما يبين الشكل 2-32 تمثل تعديلات الوقود هذه مكاسب مالية كبيرة للحكومة العراقية لأنها: 1) تلغي دعم الوقود الذي كان تقليدياً جزء من الموازنة السنوية للحكومة. 2) تقلل الطلب على الوقود المدعوم المتبقي لأنه يجب على المستهلكين دفع المزيد عن الوقود الذي يستخدمونه.

استمرت الأسعار المرتفعة للنفط الخام في رفع إيرادات الحكومة، وبرغم ذلك يشير صندوق النقد الدولي في تقاريره إلى أن الاقتصاد العراقي يبقى متأثراً بتقلبات أسعار النفط الخام.

وضع قانون الهيدروكربونات

بقي التقدم في تشريع الهيدروكربونات متوقفاً بالرغم من أولويته القصوى لقيادة الحكومة العراقية والحكومة الأميركية، وكما أشار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال الفصل الأخير بأن تشريع الهيدروكربونات هو في الحقيقة سلسلة من أربعة قوانين: قانون إطار يحدد خطوط صلاحية توقيع العقود والمشاركة في الإيرادات وتكوين شركة نفط وطنية والدور التنظيمي لوزارة النفط. يبين الشكل 2-33 وضع هذه القوانين.

الجدول 2-32

الزيادات في أسعار أنواع الوقود المكرر (دولار للغالون)

		2006/3/31		2006/6/30		2006/9/30		2006/12/31		2007/6/30	
	أيلول/سبتمبر 2005	الإجراء السابق	الهدف	الفعلي	الهدف	الفعلي	الهدف	الفعلي	الهدف	الفعلي	الهدف
البنزين العادي	0,05 $	$0,26	$0,33	$0,26	$0,40	$0,45	$0,45	$0,45	$0,54	$0,68	$0,91	$1,06
البنزين الخصوصي	0,134 $	$0,64	$0,77	$0,64	$0,90	$0,90	$1,03	$0,90	$1,23	$0,95	-	-
البنزين الممزوج	-	-	-	-	-	-	-	-	-	$0,95	$1,21	$1,36
الكيروسين	0,01 $	$0,06	$0,13	$0,06	$0,19	$0,19	$0,23	$0,19	$0,31	$0,20	$0,45	$0,61
الديزل	0,03 $	$0,23	$0,28	$0,23	$0,32	$0,32	$0,40	$0,38	$0,48	$0,41	$1,06	$1,06

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير البلدان رقم 115/07، معدلات التحويل، صندوق النقد الدولي، الاستجابة لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للبيانات، 19 تموز/يوليو 2007.
ملاحظة: تم تحويل الاسعار من الدينار العراقي للمتر الواحد للدولار الأميركي للغالون، وهذه هي أسعار التحويل حسب التاريخ:

كانون الأول/ديسمبر 2005 – 1,474 دينار/دولار، آذار/مارس 2006 – 1,476 دينار/دولار، حزيران/يونيو 2006 – 1,477 دينار/دولار.
أيلول/سبتمبر 2006 – 1,475/دولار، كانون الأول/ديسمبر 2006 – 1,391/دولار، حزيران/يونيو 2007 – 1,250/دولار.

الجدول 2-33
وضع تشريع الهيدروكربونات

إطار خطوط الصلاحية	في 6 آب/أغسطس 2007 وافقت حكومة كردستان الإقليمية على قانون النفط الخاص بها، معلنة أن الأكراد ماضين قدماً في سياستهم الخاصة بالنفط. أثناء ذلك تبقى حكومة كردستان الإقليمية والحكومة العراقية مختلفتين بشأن تشريع الإطار، في 3 تموز/يوليو 2007 وافق مجلس الوزراء على نسخة معدلة من تشريع الإطار، وقدم التشريع إلى مجلس النواب. سحب المسؤولون الأكراد دعمهم للقانون بناء على التغييرات التي تمت في المسودة، وبقي التشريع لدى مجلس النواب. أبلغت وزارة الخارجية الأميركية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن "صفقات النفط لحكومة كردستان الاقليمية لا تساعد في مفاوضات مجموعة تشريعات الهيدروكربونات".
المشاركة في الإيرادات	تنص مسودة لهذا القانون على إنشاء حسابي مشاركة في الإيرادات – أحدهما لاستلام الإيرادات الخارجية، والآخر لتحصيل الإيراد الداخلي، وحسب المسودة تستلم المناطق الإيراد بناء على السكان، وتستلم حكومة كردستان الإقليمية نفس الدفعة البالغة 17% التي تأخذها الآن. تشمل المسودة كذلك بنداً رئيسياً ينشئ حساباً منفصلاً لحكومة كردستان الإقليمية في بنك العراق المركزي.
شركة نفط وطنية	هذا القانون مشروط بإصدار قانون إطار العمل.
الدور التنظيمي لوزارة النفط	هذا القانون مشروط بإصدار قانون إطار عمل.

المصدر: وزارة الدفاع الأميركية، قياس الاستقرار والأمن في العراق، أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 13، مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق، الاستجابة لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للبيانات.

الجدول 2-34
وضع تحديات قطاع النفط

حماية خطوط الأنابيب	نشر سلاح الجو العراقي قوات استطلاع (35 هيلوكبتر) للإبلاغ عن التدمير في خطوط الأنابيب، وتشير وزارة الخارجية أن سلاح الجو العراقي يحقق نجاحاً أكبر في تحديد الهجوم على خطوط الأنابيب من خطوط الكهرباء، حيث يكون المتمردون أكثر وضوحاً عند مهاجمة خطوط الأنابيب لأنهم يكونون مجبرين على الحفر للوصول إلى خطوط الأنابيب قبل التفجير الذي لم يتم التحضير له بشكل مسبق
الفساد	أبلغت وزارة الدفاع الأميركية أن كتائب البنية التحتية الاستراتيجية وخدمة حماية المرافق وهي قوات حماية قطاع النفط مشتبه بها بالاشتراك في تهريب 70% من انتاج مصفاة بايجي، مما كلف العراق خسارة ايرادات مقدارها 2 بليون دولار في السنة.

المصدر: وزارة الخارجية الأميركية الاستجابة لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للبيانات، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

يوفر سد الموصل ماء شرب وري وسيطرة على الفيضان وطاقة هيدروكهربائية للمنطقة المحيطة، والحصول على مياه نظيفة يبقى مسألة هامة في العراق.

المياه

في عام 2003 قدر تقييم للأمم المتحدة/البنك الدولي أن إعادة بناء نظامي المياه والصرف في العراق سيكلف أكثر من 14,4 بليون دولار، وقد قدم صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني حوالي 93% من مبلغ 2,09 بليون دولار أمريكي المخصص لإعادة إعمار نظام المياه في العراق. يعيق العنف وعدم توفر عمال مرافق مدربين وممارسات الصيانة غير المناسبة التقدم في قطاع المياه.

نظراً لأن كل تمويل تقريباً الذي يقدمه صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني يتم إنفاقه فإن الأموال التي يقدمها برنامج القائد للطوارئ تلعب دوراً متزايداً باستمرار في هذا القطاع، حيث يقوم بتمويل مشاريع المياه المحلية لربط

خلال هذا الربع قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بفحص أكبر سد في العراق – سد الموصل على نهر دجلة – الذي أكملته حكومة صدام حسين في عام 1984. نظراً لأن السد كان مبنياً على أساس من التربة القابلة للانحلال فإن السد بحاجة دائماً إلى الحقن بالإسمنت، وقد كانت الحكومة الأميركية تمول حلولاً على المدى القصير لهذه المشاكل، بينما كانت وزارة الموارد المائية العراقية تبحث عن حل طويل الأجل.

يبين الجدول 2-35 ملخصاً لمختلف ارقام المياه

الجدول 2-35
وضع مشاريع المياه الأميركية

الاتجاهات	البند
إنتاج مياه الشرب الأميركية (مليون مكعب في اليوم)	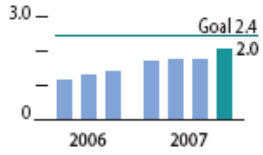
الناس المستفيدين من مشاريع مياه الشرب الأميركية (ملايين)	
إنتاج مشاريع الصرف الأميركي (مليون متر مكعب في اليوم)	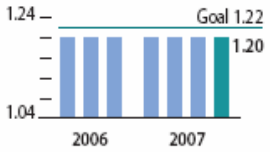
الناس المستفيدين من مشاريع الصرف الأميركية (ملايين)	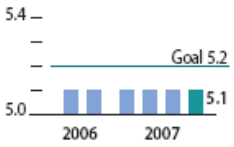

المصدر: وزارة الخارجية الأميركية، الاستجابة لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للبيانات، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2007

العناية الصحية

تستمر مسائل العناية الصحية في أن تكون موضع اهتمام كبير بالنسبة للحكومة العراقية، وتشكل حركة الاشخاص المرحلين محلياً مع تحديات استعادة امدادات المياه والصرف الصحي مخاطر صحية هامة، والبنية التحتية والمرافق التي يقصد بها مواجهة هذه المخاطر هي موضع تركيز رئيسي لجهود إعادة الإعمار لكل من الحكومة العراقية والحكومة الأميركية.

الكوليرا

سبب انتشار الكوليرا في شمال العراق قلقاً كبيراً في كردستان، وقد خصص رئيس الوزراء 50 مليون دولار لمواجهة هذا الانتشار، وتم وضع مادة الكلور في جميع أنظمة المياه في المناطق المصابة، إلى جانب ذلك اتخذت السلطات الصحية الاقليمية في العراق الإجراءات التالية:

- إجراء تقييم للمخاطرة.
- تطوير برامج سلامة وصرف صحي.
- تحسين نظام المراقبة للأعراض التي تدل على المرض.

- رفع مستوى التناسق وسير المعلومات.
- تنظيم إدارة الحالات السريرية.
- امدادات طبية وامدادات أخرى مجهزة.
- تنشيط حملات تعبئة اجتماعية وتوعية صحية.

اتخذت كل من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف خطوات لتقديم المساعدة لمكافحة الكوليرا، ومنحت اليونيسيف 4000 إبرة وقني (كانيولا) وسلمت 15000 كيس أملاح إعادة السوائل عن طريق الفم والتي هي هامة لمنع الوفاة من الإسهال الشديد، وقد أرسلت منظمة الصحة العالمية اختصاصيين اثنين في علم الأوبئة لمساعدة وزارة الصحة، وهي تنوي المساهمة في خمسة ملايين قرص ماء لهذا الجهد.

مراكز العناية الصحية الرئيسية

مولت الولايات المتحدة 142 مركز عناية صحية رئيسية، وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007 تم إكمال 80 مركز عناية صحية رئيسية، كما قبلت وزارة الصحة 37 مركزاً، ومن بين مراكز العناية الصحية الرئيسية التي هي تحت الإنشاء البالغ عددها 56 مركزاً هناك 54 مركزاً مقرراً إنجازها بحلول شهر آذار/مارس 2008. يقدر قسم منطقة الخليج أنه سيتم انجاز آخر مركزين للعناية الصحية الرئيسية خلال السنة المالية 2009.
تم اخراج ستة مراكز عناية صحية رئيسية من البرنامج منذ بدء إنشائها بسبب تفجيرها، وخلال هذا الفصل تم اخراج اثنين من هذه المرافق من البرنامج في اقليم الانبار. يبين الشكل 2-36 وضع انشاء مراكز العناية الصحية الرئيسية.

تفيد تقارير مكتب شؤون الشرق الأدنى – الأول أن عدم وجود بنية تحتية لدعم العمليات والصيانة ساهم في التأخير في افتتاح مراكز العناية الصحية الرئيسية، كما أن الافتتاح أعيق بسبب الخسارة الكبيرة في الطاقم الطبي، ومنذ عام 2003 انخفض عدد الأطباء في العراق من 24,000 إلى 14,000 طبيب.

الجدول 2-36

وضع مراكز العناية الصحية الرئيسية

وضع مراكز العناية الصحية الرئيسية	عدد مراكز العناية الصحية الرئيسية
مراكز منجزة ومفتوحة للجمهور	29
مراكز منجزة وغير مقبولة من وزارة الصحة	14
مراكز منجزة ومقبولة من قبل وزارة الصحة	37
تحت الإنشاء: 90-100% منجز	35
تحت الإنشاء: 75-90% منجز	14
تحت الإنشاء: أقل من 75% منجز	7
أخرجت من البرنامج	4
أعيد إدخالها في البرنامج	2
إجمالي مراكز العناية الصحية الرئيسية الممولة	142

المصدر: قسم منطقة الخليج، الاستجابة لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للبيانات، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

مستشفى البصرة للأطفال

خلال هذا الفصل استمر التقدم بثبات في بناء مستشفى البصرة للأطفال، وقد تم حتى الآن إنجاز 60% من المستشفى، ومن المقرر افتتاحه في يناير/كانون الثاني 2009. تقدر كلفة مشروع البناء بمبلغ 163 مليون دولار، ويتوقع أن يزيد معدل عدد العراقيين العاملين في هذا المشروع من 750 إلى 1000 شخص في اليوم حسب وزارة الخارجية الأميركية.

النقل والاتصالات

تم إنجاز أكثر من 80% من مشاريع النقل والاتصالات التي مولتها الولايات المتحدة، ويبين الجدول 2-37 وضع هذه المشاريع في هذا الفصل.

التحديثات الرئيسية في النقل

الطيران

في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2007 أبلغت المطارات العراقية عن انخفاض في عدد الطائرات المغادرة والقادمة في الأسبوع – من 2389 خلال أخر فصل إلى 2243 في هذا الفصل.

استمر العمل في **مطار البصرة الدولي**، وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2007 تم إنجاز ستة مشاريع، وهناك خمسة مشاريع يسير العمل فيها قدماً.

- **اتصالات مطار البصرة الدولي** (الإنجاز المقدر: 20 كانون الأول/ديسمبر 2007)
- **تجديد محطة اتصال وبرج مطار البصرة الدولي** (الإنجاز المقدر: 1 يناير/كانون الثاني 2008)
- **رادار جديد لمطار البصرة الدولي** (الإنجاز المقدر: 14 شباط/فبراير 2008)
- **تجديد نظم المياه لمطار البصرة الدولي** (الإنجاز المقدر: 28 شباط/فبراير 2008)
- **تحسين وإعادة تأهيل وسائل الملاحة لمطار البصرة الدولي** (الإنجاز المقدر: 1 آذار/مارس 2008)

لتحسين أمن المطار شارك أكثر من 7139 موظفاً في **مطار بغداد الدولي** في البرنامج البيولوجي الاحصائي وبرنامج وضع الشارات، وقد تم افتتاح ثلاث محطات جديدة واستخدام موظفين جدد لتسريع العملية البيولوجية الاحصائية ووضع الشارات.

في شهر نيسان/أبريل 2007 قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالتفتيش على مشروع تقوية نظام الطاقة في مطار بغداد الدولي، وتقدر قيمة هذا المشروع بمبلغ 11,8 مليون دولار، وغرض التفتيش هو تحديد ما إذا كانت المشاريع تعمل بمقدار الطاقة التي حددها العقد الأصلي أو أوامر العمل.

الجدول 2-37

وضع مشاريع النقل والاتصالات التي تمولها الولايات المتحدة

	لم تبدأ	تسير قدماً	منجزة	الإجمالي
الطرق والجسور	78	112	1,325	1,515
النقل – أخرى	12	38	294	344
معدات الاتصالات	21	11	180	212
محطات سكة الحديد	1	3	115	119
مطارات	3	21	40	64
طرق سريعة	6	13	21	40
مرافق بريد	1		37	38
موانئ			29	29
معامل خارجية	3	1	9	13
أمن البيئة التحتية	4	1	9	13
الإجمالي الكلي	129	202	2,054	2,385

المصدر: نظام إعادة إعمار العراق، المعيار الدولي، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2007، يو أس إيد، تقرير الأنشطة، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2007

صورة
بناء طرق بتمويل برنامج استجابة القائد للطوارئ

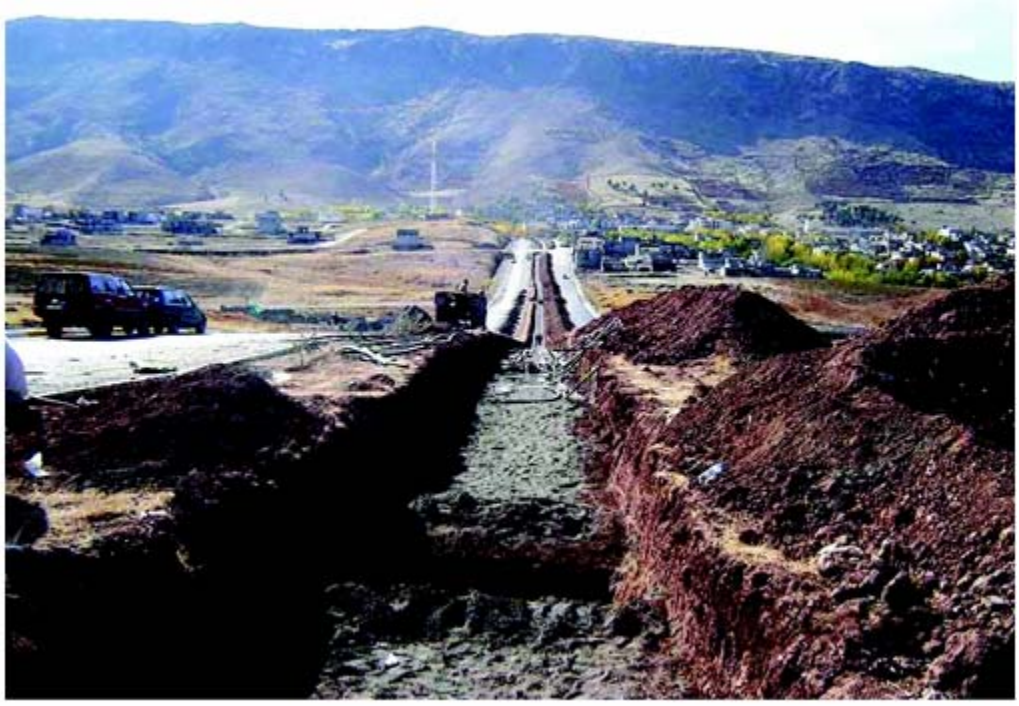

وقد وجد مفتشو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن 10 من المولدات الجديدة البالغ عددها 17 مولداً المستخدمة في تقوية نظام الطاقة لم تكن تعمل في شهر آذار/مارس 2007، وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر 2007 أبلغت وزارة الخارجية الأميركية أن كافة المولدات السبعة عشر تعمل.

السكك الحديدية

ما زالت المسائل الأمنية تعيق عمليات سكة حديد جمهورية العراق بين الفلوجة والرمادي، وقد أثر العنف المستمر على بدء عمل سائقي القطارات وحركة القطارات والصيانة العادية للخطوط واصلاحات الجسور في مختلف المواقع. أبلغ مشرف سكة حديد الجمهورية العراقية أنه بالرغم من أنه كان هناك 178 شخصاً في سجدلات الرواتب فقد كان هناك فقط 20 موظفاً منهم يعملون بشكل منتظم.

عملت سكة حديد الجمهورية العراقية مع القوة المتعددة الجنسيات الأولى في العراق لاستخدام سكة الحديد العراقية لتسليم زيت الوقود الثقيل إلى معامل توليد الطاقة الإقليمية، وقد تمت بالفعل بعض اتفاقيات التسليم، إلا أن العديد من المسارات بما في ذلك المسار بين مصفاة بايجي والرمادي لا زالت تقوم بالمفاوضات من أجل اتفاقيات تعاقد.

الطرق والجسور

مولت الولايات المتحدة أكثر من 1000 مشروع طرق وجسور حتى الان، وقد تم انجاز سبعة مشاريع طرق وجسور بتمويل الولايات المتحدة في هذا الفصل حسب قسم منطقة الخليج، ويبين الشكل 2-38 مشاريع الطرق والجسور المنجزة في هذا الفصل التي مولتها الولايات المتحدة.

خلال هذا الفصل راجع المفتشون التابعون للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مشروعين لتعبيد الطرق في نينوى – مشروع تعبيد طريق الشويريج إلى تاك حرب (1,4 مليون دولار)، ومشروع تعبيد طريق بارتيلا الجديد (0,148 مليون دولار)، وقد وجد أن كلا المشروعين يمتثلان لمتطلبات العقد. لمزيد من المعلومات حول هذين التدقيقين أنظر الجزء الثالث من هذا التقرير.

يستمر العمل في **مشروع الطريق السريع بين بغداد وكركوك** وقد تم إنجاز 22% من الجزء الشمالي من المشروع، كما تم إنجاز 8% من الجزء الجنوبي، وسيتم توسعة المشروع لأربعة خطوط بحلول كانون الأول/ديسمبر 2008، وتقوم وزارة الإعمار والإسكان بتنفيذ هذا المشروع من خلال اتفاقية منحة مع الولايات المتحدة. عندما يصل متعهد المشروع إلى نقاط معينة محددة مسبقاً ستقوم الولايات المتحدة بتعويض الوزارة المسؤولة عن الدفع للمقاول.

بالرغم من أن التقدم في إنشاء الطرق والجسور يبقى ثابتاً تستمر الهجمات على البنية التحتية، وخلال هذا الفصل خسر القنال الكبير جسره الجنوبي الكبير من خلال هجوم.

الشحن والموانئ

إن آخر مشروع إنشائي يجري العمل فيه وتموله الولايات المتحدة في ميناء أم قصر وهو مشروع **تجديد رافعة نيلكون** على وشك الإنجاز، وقد تم إنجاز 97% من الجزء الخاص بالطاقة من مشروع **رافعات نيلكون**، كما تم إنجاز تركيب 88% من مشروع رافعات نيلكون. إلى وقت قصير لم تكن الرافعات تعمل لأن الشركة العامة لموانئ العراق لم تزود البطاريات الجديدة اللازمة للتشغيل.

الجدول 2-38
مشاريع طرق وجور منجزة خلال هذا الفصل

المشروع المنجز	نوع المشروع	تاريخ الإنجاز
الطريق الريفية بين الشويريج وتاك حرب	طرق قروية	2007/7/3
الطريق بين الموصل وبغداد	لجنة تطوير إعادة الإعمار الإقليمية	2007/7/4
طريق وصول بايجي والبوابة	طرق قروية	2007/7/8
اصلاح طريق صدر اليوسفية	طرق قروية	2007/7/11
تغطية الطريق الرئيسي	طرق قروية	2007/8/5
الطريق بين تلة الثوايل وطريق غايدة	طرق قروية	2007/8/17
الطريق الرئيسي في مدينة الديوانية	لجنة تطوير إعادة الإعمار الإقليمي	2007/8/20

المصدر: قسم منطقة الخليج، الاستجابة لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2007

وقد أبلغ قسم منطقة الخليج السفارة أنه إذا لم تقم الشركة العامة لموانئ العراق بتزويد البطاريات فإنه سيتم إنهاء مشروع رافعة نيلكون، ولن يكون في الميناء الجنوبي لأم قصر قدرات بالنسبة للحاويات, في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2007 تم الإبلاغ بأن المولدات تعمل وأنها في حالة جيدة، ويقوم قسم منطقة الخليج بعمل الترتيبات حتى يستطيع المقاولون إكمال مشاريعهم.

تم إنجاز مشروع مرسى السفت الحرجة في أم القصر الذي تبلغ تكلفته 2,7 مليون دولار في 14 أيلول/سبتمبر 2007 بعد التأخير عدة مرات. يتيح مرسى السفن الحرجة أن ترسوا السفن بسرعة وأن تفرح الحمولة بدون استخدام رافعات، وقد قبلت اشركة العامة المرافئ العراق مرسي السفن الحرجة الجديد، وستكون مسؤولة عن الإضاءة والرصيف والمرافق للاسراع بإنزال البضائع من السفن الحرجة.

التحديثات الرئيسية في الاتصالا ت

في آب/أغسطس 2007 حصلت ثلاث شركات على عطاءات لتراخيص الهواتف الخلوية، وقدمت كل شركة عرضاً مقداره 1,25 بليون لرخصتها، وهذا المبلغ كانت كل شركة تجد صعوبة في دفعه، ومنذ إصدار منح العطاءات فقدت إحدى الشركات رخصتها، وحسب مكتب المساعدة الانتقالية للعراق تسبب مواد الترخيص "فترة عدم استقرار" في سوق الاتصالات ستستمر على الأقل حتى أوائل عام 2008.

تم إنجاز ثلاثة وثلاثين مشروعاً ممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تركز على **لجنة الاتصالات والبريد في العراق**، وكان مكتب بريد الديوانية الذي أنجز في 9 أيلول/سبتمبر 2007 آخر مشرع بريد للجنة الاتصالات والبريد في العراق تم إنجازه.

من المقرر تحويل **شبكة نطاق الذبذبات العريضة اللاسلكية** التي هي جزء من مشروع نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى وزارة الاتصالات في تشرين الأول/أكتوبر 2007، ويقوم مكتب الاتصالات التابع لمكتب المساعدة الانتقالية للعراق بتسهيل التحويل، وأعرب عدد من الشركات الخاصة عن رغبتها في إدارة الشبكة اللاسلكية مقابل ربح.

كان **مرفق تحويل الميمونة** (المأمون) الذي هو كذلك جزء من مشروع نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية مقرراً في الأصل أن ينجز في أيلول/سبتمبر 2007، وخلال الفصل الأخير أبلغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه تم تغيير تاريخ الإنجاز لهذا المرفق الذي تبلغ تكلفته 26,6 مليون دولار إلى شهر شباط/فبراير 2008 وأنه أنجز 22% من المشروع. خلال هذا الفصل أبلغ قسم منطقة الخليج أنه تم إنجاز 27% من المشروع، ويقدر أن تاريخ الإنجاز سيكون 10 شباط/فبراير 2008.

في مؤتمر الاتصالات السلكية واللاسلكية العراقي الذي عقد في لندن عبر وزير الاتصالات العراقية عن نيته **وضع خطة رئيسية للاتصالات السلكية واللاسلكية** للعراق، وسيعمل مكتب الاتصالات التابع لمكتب المساعدة الانتقالية للعراق مع الوزارة لضمان اتفاق تطورات الاتصالات السلكية واللاسلكية لفرق إعادة الإعمار الاقليمية مع خطط

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجزء الثاني

2-ج

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق:
منذ التقرير ربع السنوي الصادر في تموز/يوليو 2007 لم يتم الإعلان عن تعهدات إضافية من جانب المانحين الدوليين من أجل إعادة إعمار العراق. إلا أنه وعلى أي حال كانت هناك التزامات ومدفوعات إضافية.

وبناء على البيانات التي صدرت عن قاعدة بيانات المساعدات التنموية (DAD)، فقد ازدادت الالتزامات بمقدار 265,79 مليون دولار في حين ارتفعت النفقات إلى 1,05 مليار دولار. وتتولى الجهات الدولية المانحة حاليا تمويل 242 مشروعاً ناشطاً في العراق بما في ذلك 23 مشروعاً في مجال خط أنابيب النفط.

وخلال ربع السنة الحالي، قامت الأمم المتحدة باستضافة اجتماع في الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر 2007 ضم العراق والمجتمع الدولي وذلك لمراجعة مخطط جديد لإعادة إعمار العراق. وتضمنت الجلسة التي ترأسها بالمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الوزراء العراقي، أطرافاً أخرى من المجتمع الدولي حيث تم بحث تعزيز وجود الأمم المتحدة في العراق كما تم النظر في دور الاتفاقية الدولية مع العراق الذي يهدف إلى إعادة الاستقرار للعراق وذلك من خلال تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في كافة أنحاء البلاد.

وضع الاتفاقية الدولية مع العراق

توفر الاتفاقية الدولية مع العراق (الاتفاقية) وهي مخطط لإعادة الإعمار مدته خمس سنوات معالم للقياس والتزامات مشتركة ما بين العراق والمجتمع الدولي كما وأنها تقدم إطاراً يمكن للمجتمع الدولي من خلاله دعم الأولويات التي تضمنتها الرؤية الوطنية العراقية. وفي 20 تموز/يوليو 2007، تم إصدار أول تقرير حول التقدم الذي تم إحرازه بشأن تطبيق الاتفاقية من جانب الأمم المتحدة.

ويضع جهاز الرصد المشترك للميثاق (JMM) بنود العمل والبرامج لحكومة العراق حيث أدرج جهاز الرصد المشترك معالم القياس الاجتماعية الاقتصادية التي التزمت بها الحكومة العراقية كما وضع آليات لرصد وتطبيق الالتزامات الموضوعة طبقاً للاتفاقية. وعلى الرغم من أن الاتفاقية تستهدف رسم مستقبل مساعدات الدول المانحة إلا أنه لم يتم ربط مبالغ هبات محددة أو حوافز لإسقاط الديون بتحقيق معالم القياس الموضوعة. ويوفر جهاز الرصد المشترك مفردات معالم القياس و/أو العمل في المجالات التالية:

- البرنامج التشريعي
- المصالحة الوطنية والحوار الوطني
- إدارة الموارد العامة
- الاصلاح الاقتصادي
- التنمية البشرية والأمن الانساني
- الطاقة
- الزراعة

ولقد تبين أن أكثر من نصف النشاطات التي تضمنتها اتفاقية جهاز الرصد المشترك قد نفذت طبقاً لما هو مرسوم لها. ولكي تحصل على تفصيل للإجراءات المفتوحة، أنظر الجدول 2/39. وللحصول على نموذج للإجراءات المدرجة أنظر الجدول 2/40.

الإنجازات والتحديات

على الرغم من تحقيق بعض التقدم تجاه الوفاء بمعالم قياس الاتفاقية الا أن تحديات خطيرة ما زالت تقف حجر عثرة أمام التقدم. ولقد حددت الحكومة العراقية هذه التحديات وفقاً لما يلي:

- النشاطات الارهابية والخارجة عن القانون.
- المستويات العالية للفساد والإطار غير الناضج لمحاسبة الفاسدين.
- المواقف المتضاربة بشأن وجود القوات الدولية في العراق.
- مساعدات التنمية غير المتناسقة والتي لا يمكن التنبؤ بها.
- خسارة المهنيين الأكفاء أصحاب الخبرة.

الجدول 2-39
الاتفاقية: وضع الإجراءات المفتوحة

الوضع	العدد	النسبة للمجموع
قيد التنفيذ، طبقاً لما هو مرسوم لها	169	%61
قيد التنفيذ، متأخرة	28	%10
مستحقة التنفيذ، متأخرة	26	%9
لم تستحق التنفيذ بعد	26	%9
لم يتم الإبلاغ عنها بعد	28	%10
المجموع	277	%100

المصدر: حكومة العراق "الاتفاقية الدولية مع العراق 2007 تقرير التقدم نصف السنوي" 20 تموز/يوليو 2007 ص9.
ملاحظات:
1- لم تتم مراجعة البيانات أو تدقيقها أو التأكد من صحتها رسمياً.
2- النسب المئوية مقربة لأقرب عدد صحيح.

الجدول 2-40
الاتفاقية: نموذج للإجراءات الصادرة عن جهاز الرصد المشترك للميثاق

القسم	معلم القياس/الإجراء	الوضع
البرنامج التشريعي – تقدم البرنامج التشريعي	بحلول نهاية عام 2007: الاتفاق على جدول زمني تشريعي	استكمل
البرنامج التشريعي – تقدم البرنامج التشريعي	بحلول نهاية عام 2007: تشكيل لجنة مراجعة الدستور	استكمل
برنامج المصالحة الوطنية والحوار الوطني	تشكيل لجنة الرئاسة الوطنية من ممثلي السلطات الثلاث ووزير الدولة لشؤون الحوار الوطني وممثلين من الولايات البرلمانية	استكمل
برنامج المصالحة الوطنية والحوار الوطني	تشكل لجنة الرئاسة الوطنية لجان فرعية في المحافظات لتتولى مهام اللجنة في توسيع المصالحة أفقياً	في طور التنفيذ وفقاً لما هو مرسوم له
برنامج المصالحة الوطينة والحوار الوطني	تشكيل لجان ميدانية لوضع مفاهيم ثقافية وإعلامية ومتابعة مدى التقدم في المصالحة وتقييم المراحل	في طور التنفيذ وفقاً لما هو مرسوم له
إدارة الموارد العامة/ايرادات النفط	بحلول عام 2007، تطوير إطار المشاركة في منافع النفط ودمجها بالموازنة بما يتماشى مع الدستور (إجراء أولوية). هذا الإطار يجب أن يتمتع بالشفافية والعدالة والاستدامة المالية ويعمل على تمويل كافة المستويات الحكومية مراعيا لتراث الماضي واختلاف مستويات الإنماء وأن يعمل على التعويض المناسب بما يعود على الأقاليم المنتجة والمحافظات المنتجة وأن يتم دعمها بالهياكل التنظيمية المناسبة ويتماشى مع الأنظمة المحاسبية والإدارية المناسبة.	في طور التنفيذ وفقاً لما هو مرسوم له
إدارة الموارد العامة/إدارة المالية العامة (PFM)	خلال عام 2007، تشغيل إطار هيكلي متقدم يتقاطع مع القطاعات المختلفة في مجال الاستشارات والتنسيق	في طور التنفيذ وفقاً لما هو مرسوم له.
إدارة الموارد العامة/إدارة المالية العامة (PFM)	خلال عام 2007، تنفيذ وإنهاء مراجعة عملية وكاملة لوزارة التخطيط والتنمية وفقاً لما نص عليه قانون إدارة المالية العامة (إجراء أولوية).	في طور التنفيذ/متأخر

المصدر: حكومة العراق: "الاتفاقية الدولية مع العراق 2007 تقرير التقدم نصف السنوي" 20 تموز/يوليو 2007.

ملاحظات:
1- لم تتم مراجعة البيانات أو تدقيقها أو التأكد رسمياً من صحتها.
2- النسب المئوية مقربة لأقرب عدد صحيح.

الدعم المقدم من الأمم المتحدة

أكد اجتماع الأمم المتحدة الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2007 دور الأمم المتحدة الرئيسي في مجال تحقيق تقدم باتجاه المصالحة الوطنية في العراق. ولقد بحث المشاركون قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1770 الذي تم بموجبه تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) لمدة إثني عشر شهراً أخرى.
وقد مدد القرار تفويض البعثة ليشمل "تقديم المشورة والدعم وفقاً لما تسمح به الظروف" للحكومة العراقية والشعب العراقي حول:

- تحقيق تقدم حول برنامج المصالحة الوطنية والحوار.
- بناء الوسائل الكفيلة بعقد انتخابات.
- تقييم الدستور والمساعدة في تطبيق نصوصه.
- المساعدة في المناقشات الاقليمية حول قضايا كأمن الحدود والطاقة واللاجئين.
- المساعدة في إعداد برامج الدمج والتمويل.
- استكمال اجراء عملية احصاء وافية.

ويتوقع زيادة عدد موظفي الأمم المتحدة في العراق زيادة متواضعة إلا أن أية زيادة في تواجد الأمم المتحدة في العراق سوف يعتمد في الغالب على الوضع الأمني.

ولقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة في 15 أكتوبر/تشرين أول 2007، أول تقرير له وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1770. ولقد شملت نشاطات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI طبقاً للتقرير ما يلي:

- المشاركة في اجتماع بغداد بتاريخ 7 أيلول/سبتمبر 2007 بين الدول المجاورة للعراق من أجل الاعداد للاجتماع الذي سيعقد على المستوى الوزاري.
- بحث عملية المراجعة الدستورية مع الزعماء والسياسيين العراقيين.
- العمل مع مجلس لجنة الانتخابات العليا المستقلة من اجل تطوير برنامج لبناء القدرات والذي سيتم تمويله من خلال تسهيلات صندوق إعادة إعمار العراق (IRFFI)
- مراقبة اختيار مدراء مكاتب اقتراع المحافظات التسعة عشرة واصدار تقرير حول عملية الاختيار بناء على دعوة من الحكومة العراقية.
- تقديم المشورة للجنة الانتخابات حول الخطوات المطلوبة لتحويل قاعدة بيانات نظام التوزيع العام إلى سجل للناخبين.
- إصدار تقرير حول حقوق الانسان في 11 أكتوبر/تشرين أول 2007.

هذا ومن المقرر عقد اجتماع وزاري في أوائل شهر نوفمبر/تشرين ثاني في اسطنبول لبحث مستقبل وجود الأمم المتحدة في العراق.

تحديث المعلومات بشأن برامج ومبادرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

قدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) مساعدات للعراق للمساعدة في دفع جهود إعادة الإعمار إلى الأمام. فقد قدم البنك الدولي مساعدات لتطوير الخدمات الاجتماعية من خلال مؤسسة التنمية الدولية (IDA) التابعة له فيما قدم صندوق النقد الدولي دعمه من أجل تحقيق تقدم اقتصادي من خلال ترتيبات طارئة (SBA).

وخلال زيارته للعراق في أغسطس/آب، اجتمع المفتش العام مع موظفي البنك الدولي الاثنين المعينين في العراق بصورة دائمة. إن زيادة عدد موظفي البنك الدولي العاملين على الأرض في العراق سوف يساعد كثيراً في تحقيق السياسات الكامنة التي ما زالت مدرجة على جدول الأعمال.

البنك الدولي

لقد أقر البنك الدولي أربعة مشروعات من خلال قروض مؤسسة الإنماء الدولية (IDA) والتي بلغت قيمتها الاجمالية 399 مليون دولار. ويستخدم البنك الدولي مؤسسة الانماء الدولية من أجل مساعدة دول العالم الأكثر فقراً. وتقوم مؤسسة الانماء الدولية بإقراض الأموال بشروط ميسرة من خلال القروض التي تقدمها حيث لا تفرض أية فوائد على تلك التسهيلات كما وأن مدد السداد تمتد لفترة تتراوح ما بين 35 و40 عاماً بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات.

- وتتركز قروض مؤسسة الإنماء الدولية على الخدمات الاجتماعية الأساسية – كالتعليم والكهرباء والنقل وإمدادات المياه. ولقد دخل اثنان من تلك المشاريع وهما مشروع التعليم الطارئ الثالث ومشروع إعادة تأهيل الطرق الطارئ حيز التنفيذ في 15 أكتوبر/تشرين أول 2007. ومنذ ربع السنة الماضي تم تحقيق تقدم باتجاه تطبيق المشروعين الباقيين. للحصول على تفاصيل حول المشروعات التي تمت الموافقة عليها يرجى مراجعة الجدول 2-41.

الجدول 2-41

قروض مؤسسة الإنماء الدولية التابعة للبنك الدولي للعراق (بملايين الدولارات)

الاسم	مبلغ مؤسسة الإنماء	تاريخ الموافقة	الوكالة التي تقوم بالتطبيق	الوصف	الوضع
مشروع التعليم الطارئ الثالث	100 دولار	نوفمبر 2005	وزارة التربية	تمول إنشاء 82 مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة في 15 محافظة يستفيد منها مباشرة حوالي 57 ألف طالب وطالبة	دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2007
مشروع إعادة تأهيل الشوارع	135 دولار	يونيو 2006	وزارة التعمير وإدارة الطرق والجسور في حكومة إقليم كردستان	ستعيد تأهيل وإنشاء الطرق السريعة والطرق المؤدية إلى القرى واستبدال ثلاثة جسور عائمة تقريباً بأخرى ثابتة في وسط وجنوب العراق	دخل حيز التنفيذ في 15 أكتوبر 2007
مشروع الطاقة المائية لدوكان ودار بندرخان	40 دولار	ديسمبر 2006	وزارة الكهرباء في حكومة إقليم كردستان	جزء من المخطط الهيكلي الشامل لكهرباء العراق والذي يوفر الطاقة الكهربائية لمنطقة كردستان والشبكة الوطنية المتصلة بها. سيكون لهذا المشروع تأثير مباشر على نحو 490 ألف أسرة ويوفر فوائد للمستهلكين الصناعيين	لم يتم تفعيله بعد. لقد تمت المصادقة على اتفاقية تمويل وننتظر تلقي الرأي القانوني بشأنه. لقد تم اعداد الاتفاقية الأولية (تقييم متطلبات إعادة التأهيل) في مايو 2007 إلى أنه لم يكن بالإمكان إيداعها لأن التسهيلات لم تكن قد دخلت حيز التنفيذ بعد. وحيث أنه تم السماح بالتمويل بأثر رجعي فقد تم دفع 17 مليون دولار كما تم البدء بالتقييم.
مشروع إعادة بناء الكهرباء الطارئ	124 دولار	مارس 2007	وزارة الكهرباء	يهدف إلى استعادة قوة توليد الحمل الأساسي للطاقة لمحطة كهرباء حرثا وبناء القدرات لدى وزارة الكهرباء	في سبتمبر 2007 تم منح عقد لتقييم عطاءات أعمال إعادة التأهيل. ولقد تم البدء بالعمل بالفعل وفقاً لنصوص هذا العقد. لقد تم التخطيط لأن يكون اتفاق اعادة التأهيل جاهزاً في نهاية شهر أكتوبر. لم تتم بعد المصادقة

المصدر: صندوق إعادة إعمار العراق IREFI، كشف بيانات عمليات البنك الدولي في العراق 30 أيلول/سبتمبر 2007.
ملاحظة: البيانات لم تتم مراجعتها أو تدقيقها أو التأكد رسمياً من صحتها.

صندوق النقد الدولي (IMF)

يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز التعاون النقدي العالمي وتحقيق الاستقرار المالي ودعم التجارة العالمية وتحقيق تقدم تجاه الحد من البطالة والنمو الاقتصادي المستدام والتقليل من حدة الفقر. ولقد دخل صندوق النقد الدولي في عام 2005 في اتفاقية ترتيبات مؤقتة مع العراق لدفع الإصلاحات في القطاع المالي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي في البلاد إلى الأمام. ولقد كانت هذه أكثر الاتفاقيات الدولية فعالية بالنسبة للعراق من وجهة النظر الاقتصادية حيث أن اتفاقية الترتيبات المؤقتة مع العراق وفرت معالم قياس أدت بدورها إلى تعزيز التغير الاقتصادي المفيد في العراق.

الترتيبات المؤقتة الخاصة بصندوق النقد الدولي

في 23 ديسمبر/كانون أول 2005 وقع العراق اتفاقية ترتيبات مؤقتة مع صندوق النقد الدولي تم بموجبها توفير قروض تصل في مجموعها إلى 727,4 مليون دولار. إن اتفاقية الترتيبات المؤقتة هي اداة ائتمان تسمح للبلد المعني اقتراض مبالغ تصل إلى حد معين من أجل التعامل مع مشاكل ميزان المدفوعات على المدى القصير,. ويقوم صندوق النقد الدولي وفقاً لما تنص عليه هذه الاتفاقية بمراجعة المؤشرات الاقتصادية للتأكد مما إذا كان البلد المعني قد حقق تقدماً في مجال الاصلاحات الهيكلية.

ولقد قام صندوق النقد الدولي حتى الان بخمس مراجعات لاتفاقيات الترتيبات المؤقتة مع العراق. وقد حددت المراجعة الأخيرة التي أنجزت في آب/أغسطس 2007 ما تم تحقيقه من تقدم شمل المجالات التالية:

- مواصلة التعديل المبرمج لأسعار المحروقات الرسمية بما في ذلك رفع أسعار المحروفات محلياً في 1 تموز/يوليو 2007.
- الحد من النقص في الوقود وذلك من خلال اصدار حوالي 20 رخصة لمستوردين من القطاع الخاص.
- البدء في تطوير استراتيجية للاصلاحات الضريبية على المدى المتوسط وذلك بمساعدة فنية من الشركاء الدوليين.
- تحسين إدارة المالية العامة.
- إدارة سعر الصرف للحد من التضخم.
- توسيع تغطية نظام المدفوعات الجديد.
- تطبيق مذكرة التفاهم لبرنامج إعادة بناء قطاع البنوك.
- رفع سياسة اسعار الفائدة من جانب البنك المركزي العراقي.

وطبقاً لتقرير التقدم الخامس فإن الوضع السياسي والأمني وأسعار النفط غير المستقرة يشكلان خطراً ملموساً على مستقبل العراق الاقتصادي. إن التحديات الرئيسية التي يواجهها العراق تتلخص في زيادة النمو الاقتصادي والحد من التضخم.

ولكي تتم مواجهة هذه التحديات فإن من الضروري القيام بما يلي:

- زيادة الاستثمارات وبخاصة في قطاع النفط.
- المضي قدماً في تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي للحد من التضخم
- المضي قدماً في الاصلاحات الهيكلية التي تحظى بالأولوية.

ولقد أبدى مجلس صندوق النقد الدولي مؤخراً ملاحظة مفادها أن العراق أبقى برنامجه الاقتصادي ضمن الإطار المرسوم له وذلك على الرغم من الوضع السياسي المضطرب والبيئة الأمنية التي تتسم بالتشدد. وعلى أي حال فإن تطوير إنتاج النفط ما زال متباطئاً كما وأن التضخم ما زال مرتفعاً. ويعتقد صندوق النقد الدولي بأن مستقبل العراق الاقتصادي يتوقف بصورة خطيرة على ما يتم تحقيقه من تقدم في البيئة الأمنية.

لقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تمديد اتفاقية الترتيبات المؤقتة مع العراق حتى 28 ديسمبر/كانون أول 2007. وينتظر أن تعقد المفاوضات حول ما سيخلف اتفاقية الترتيبات المؤقتة خلال فصل

تحديث برنامج إعادة هيكلة قطاع البنوك

حددت مذكرة التفاهم بين وزير المالية والبنك المركزي العراقي توجهات عمليات أكبر مصرفين تمتلكهما الدولة وهما مصرف الرافدين ومصرف الرشيد. وترتكز مبادرات إعادة الهيكلة التي تضمنتها مذكرة التفاهم على التوجيهات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهذا الشأن.
ويتضمن الدعم الذي قدمته وزارة الخزانة الأميركية في هذا الإطار ما يلي:

- إعادة إصدار ميزانيتي مصرف الرافدين والرشيد لعام 2006.
- تقديم المعونة من أجل تحديد وتوضيح الديون الخارجية والخسائر الموروثة والاحتياطيات.
- المساعدة في اختيار شركة تدقيق خارجية لمصرف الرافدين ومصرف الرشيد.
- المساعدة في تقييم الموجودات والمطلوبات والحسابات الدائنة.
- استكمال وضع السياسات والإجراءات والتوصيف الوظيفي وجدول الهياكل التنظيمية لمساعدة البنوك.
- تقديم المشورة حول مجالات أخرى وفقاً لما هو مطلوب. مثل: القيود المحاسبية والعمليات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات والقضايا القانونية والخزينة الحكومية والائتمان ومتطلبات التدريب.

وسيتم خلال شهر ديسمبر/كانون أول 2007 عقد مؤتمر لبحث المتطلبات المالية والعملياتية المتبقية لاستكمال إعادة هيكلة قطاع البنوك. وسيحضر المؤتمر الذي سيعقد في الأردن ممثلون عن المصارف العراقية التي تمتلكها الدولة وممثلون عن البنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الهبات والقروض المقدمة من مانحين دوليين

لقد قامت وزارة التخطيط وبرنامج الإنماء الدولي UNDP بتطوير (DAD) لتسجيل المساعدات المقدمة من المانحين وتحليل نشاطات المانحين ورصد تطبيق المشروعات التي يمولها المانحون. ويعتبر المانحون المصدر الرئيسي للبيانات التي يجري تسجيلها في DAD.

ويتولى المانحون توفير المعلومات لوزارة التخطيط كما يتم تزويد (DAD) بالموظفين إلا أنه لا يوجد إطار زمني قياسي للمانحين كي يقوموا بتحديث المعلومات، فمن مبلغ 18,38 مليار دولار كان قد تم التعهد بتقديمها يأتي مبلغ 696,5 مليون دولار من إطار الاتفاقية.

هذا ولم تتوفر أية تعهدات إضافية أخرى بتقديم منح في إطار الاتفاقية منذ ربع السنة الماضي. ويمثل المانحون العشرة الدوليون الرئيسيون سوياً أكثر من 90 بالمائة من اجمالي المبالغ الدولية التي تم التعهد بتقديمها إلا أن هؤلاء المانحين أنفسهم يمثلون فقط 61 بالمائة من اجمالي المبالغ الدولية التي تم دفعها. ومن هؤلاء العشرة يوجد خمسة لم يقوموا بدفع أية مبالغ من تلك التي تعهدوا بدفعها حتى الان. وللحصول على تفاصيل حول مبالغ المنح التي تعهدت الدول العشرة الرئيسية بتقديمها وما تم دفعه فيها راجع الرسم 2-37.

وللحصول على تفاصيل مساعدات المانحين طبقاً للبلد والمنظمة المانحة راجع الجدول 2-42.

وفي نهاية عام 2004 كانت الحكومة العراقية مدينة للمجتمع الدولي وللدائنين من القطاع الخاص بحوالي 120 مليار دولار قام الدائنون بإسقاط 31 مليار دولار منها من خلال اتفاقيات دين مع العراق ما أدى إلى تراجع ديون العراق الخارجية إلى 89 مليار دولار في ديسمبر/كانون أول عام 2006. ومنذ يناير/كانون الثاني 2007 تعهدت أربع دول بإسقاط 21 مليار دولار أخرى إلا أنه لم يتم الإعلان عن إسقاط المزيد من تلك الديون منذ ربع السنة الماضي.
وتسعى الحكومة العراقية لدى الدول المقرضة لتحديد خطوط زمنية لتحقيق المدى الكامل لاسقاط الديون التي تم التعهد بها حتى الان من خلال الاتفاقية.

وخلال شهر أكتوبر/تشرين أول 2007 أصدر المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية تقريراً حول التأثير المالي للعمليات العسكرية في العراق. وقد تناول التقرير تحقيقاً حول اسعار سندات الدولة العراقية في الأسواق العالمية

الشكل 2-37

37 - 2 fiÁõáG

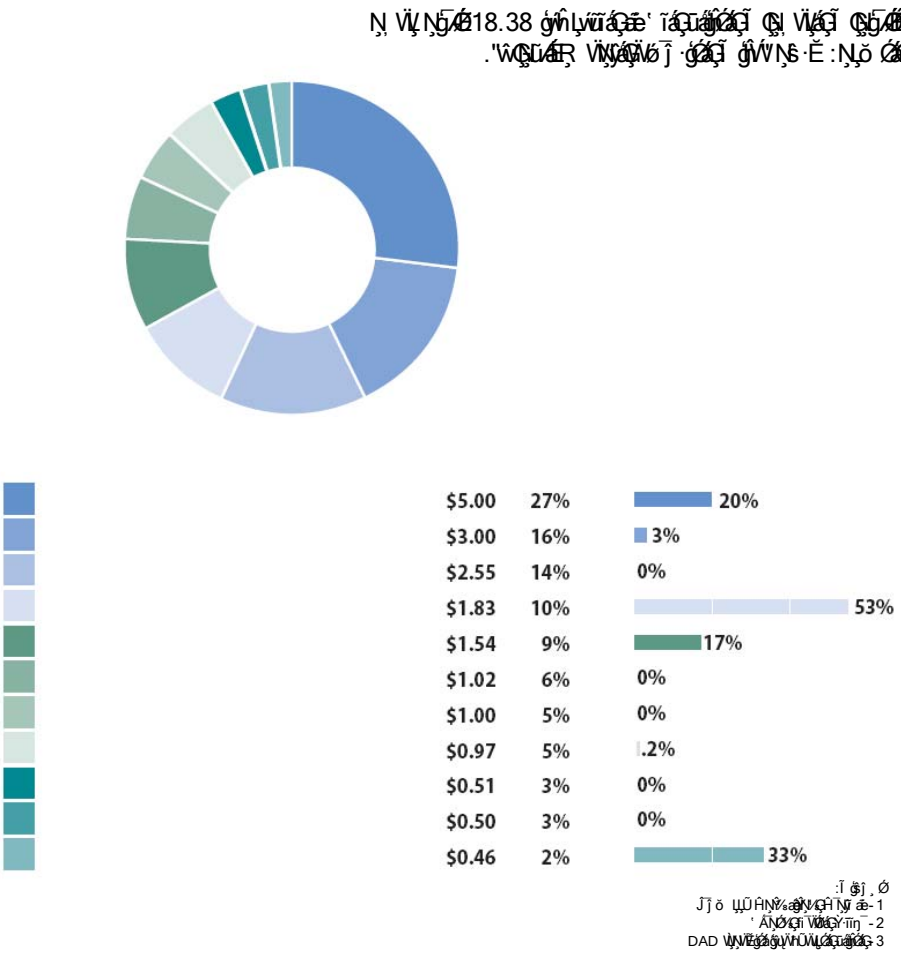

الجدول 2-42

المنح والقروض المقدمة من المانحين للعراق (بالدولار الأميركي)

المانح	المبلغ الذي تم التعهد به	المبلغ الملتزم به	التغير من يوليو/ تموز 2007 التقرير ربع السنوي	المبلغ المدفوع	التغير من تموز/يوليو 2007 التقرير ربع السنوي
استراليا	104,168,111	40,253,296	-	*	-
النمسا	5,700,000	*	-	*	-
بلجيكا	11,815,789	3,803,351	-	2,473,396	-
بلغاريا	1,300,000	*	-	*	-
كندا	286,085,242	178,38,910	-	106,082,427	-
الصين	38,000,000	*	-	*	-
كرواتيا	333,000		-	*	-

قبرص	120,000	*	-	*	-
جمهورية التشيك	14,700,000	*	-	*	-
الدانمارك	103,082,297	18,042,189	-	3,135,259	-
استونيا	80,000	*	500	*	-
فنلندا	8,834,500	8,835,000	-	*	-
فرنسا	32,28	32,288	-	*	-
ألمانيا	12,820,513	807,660	-	586,276	-
اليونان	5,414,458	3,614,458	-	*	-
هنغاريا	1,667,005	*	-	*	-
أيسلندا	3,200,000	2,700,000	-	*	-
الهند	11,000,000	10,000,000	2,500,000	*	-
إيران	1,020,000,000	*	-	*	-
ايرلندا	5,534,300	1,234,568	-	*	-
إيطاليا	435,000,000	35,732,540	-	5,266,564	-
اليابان	5,000,000,000	1,527,551,666	(2,092,000)	1,022,339,900	(2,092,000)
الأردن	1,500,000	75,000	-	*	-
الكويت	516,200,000	10,000,000	-	*	-
ليتوانيا	30,000	*	-	*	-
لكسمبورغ	2,563,298	2,323,298	-	*	-
مالطا	270,000	*	-	*	-
هولندا	21,929,596	15,929,596	-	4,482,916	-
نيوزيلندا	7,178,378	3,378,378	-	*	-
النرويج	24,018,692	23,186,046	-	8,465,164	151,253
عمان	3,000,000	*	-	*	-
باكستان	2,500,000	*	-	*	-
البرتغال	600,000	*	-	*	-
قطر	100,000,000	5,000,000	-	*	-
روسيا	8,000,000	*	-	*	-
المملكة العربية السعودية	1,000,000,000	*	-	*	-
سنغافورة	1,700,000	*	-	*	-
سلوفانيا	420,000	*	-	*	-
كوريا الجنوبية	460,000,000	234,745,929	66,411,302	149,333,041	17,315,584
إسبانيا	270,000,000	188,406,287	-	62,251,729	-
سريلانكا	75,500	*	-	*	-
السويد	58,424,464	67,877,122	20,426,144	21,093,557	15,273,864
سويسرا	11,000,000	*	-	*	-
تيوان	4,300,000	*	-	*	-
تركيا	50,000,000	1,300,000	-	98,442	-
الإمارات العربية المتحدة	215,000,000	*	-	*	-
المملكة المتحدة	1,537,037,037	579,114,825	129,051,640	259,893,401	177,850,573
فيتنام	700,000	*		*	
المجموع الفرعي	**11,363,334,468**	**2,962,182,586**	**216,297,586**	**1,643,502,072**	**208,499,274**
اللجنة الأوروبية	969,975,000	693,953,460	24,273,460	1,786,621	-
المجموع الفرعي	**969,975,000**	**693,953,460**	**24,273,460**	**1,786,621**	**-**
المؤسسات المالية الدولية					
صندوق النقد الدولي (حد أدنى)	2,550,000,000	727,400,000	13,400,000	*	-
البنك الدولي (حد أدنى)	3,000,000,000	164,000,000	(240,000)	90,777,000	90,700,986
بنك التنمية الإسلامي	500,000,000	*	-	*	-
برنامج التنمية الدولي	*	12,061,320	12,061,320	754,674,001	754,674,001
المجموع الفرعي	**6,050,000,000**	**903,461,320**	**25,221,320**	**845,451,001**	**845,374,987**

إجمالي مساعدات الهبات الدولية	**18,383,309,468**	**4,559,597,187**	**265,792,366**	**2,490,739,694**	**1,053,874,261**

* البيانات غير متوفرة

(أ) قام مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بتحليل البيانات لتجميع المبالغ التي تم التعهد بتقديمها من المصادر التالية: وزارة تخطيط مساعدات التنمية، 24 أيلول/سبتمبر 2007 www.mop-iraq.org/dad، "الاتفاقية الدولية مع العراق 2007 تقرير التقدم نصف السنوي، تموز/يوليو 2007 و CRS العراق ما بعد الحرب Post war Iraq الهبات الأجنبية من أجل التدريب وحفظ السلام وإعادة الإعمار 18 حزيران/يونيو 2007، GAO "تحقيق الاستقرار وإعادة بناء العراق" "Stabilizing and rebuilding Iraq" دعم التحالف والتزامات المانحين الدوليين 9 أيار/مايو 2007.

(ب) المصدر الحكومة العراقية، قاعدة بيانات وزارة تخطيط مساعدات التنمية، 24 أيلول/سبتمبر 2007 www.mop-iraq.org/dad.

(ت) التغير منذ ربع السنة الماضي حدث بسبب تصحيح البيانات المستخدمة من جانب مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق فيما يتعلق بتعهدات المنح. هذا لا يعكس أية تعهدات منح إضافية تم تقديمها منذ ربع السنة الماضية.

(ث) التغير نجم عن تقلب أسعار الصرف منذ ربع السنة الماضي. اللجنة الأوروبية (EC) تعهدات بتقديم 718,5 مليون يورو أي ما يعادل 969,975,000 دولار باستخدام سعر الصرف التالي يورو واحد = 1,35 دولار وهذا لا يشكل زيادة في التبرعات منذ ربع السنة الماضية.

(ج) هذا القرض جاء من اتفاقية الترتيبات المؤقتة والمبلغ هو مقابل 475,4 وحدة سحب خاصة (SDR). مصدر التعادل الأميركي: صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي: تمديد الاتفاقية إلى شهر ديسمبر 2007، البيان الصحفي رقم 175/07، 2 آب/أغسطس 2007.

(ح) التغير نجم عن تقلبات أسعار الصرف. المبلغ الحقيقي لقرض اتفاقية الترتيبات المؤقتة هو 475,4 مليون وحدة سحب خاصة (SDR).

(خ) هذا الرقم لا يشمل 10 ملايين دولار هي ما تعهدت به اسبانيا و 10,7 مليون دولار هي مبلغ ما تعهدت به الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية.

ملاحظات:

(1) البيانات لم تتم مراجعتها أو تدقيقها أو التأكد رسمياً من صحتها.

(2) كلمتي "ما تم التعهد به committed" و "ما تم دفعه disbursed" هي مصطلحات تقابل كلمتي الملتزم بها obligated والمصروفة expended التي يستخدمها مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق.

الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق

يدير الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق (IRFFI) شريحة من مساعدات الهبات الدولية. ويرأس الصندوق حكومة العراق وإيطاليا بصورة مشتركة. لقد التزم خمسة وعشرون من المانحين بتقديم 1,75 مليار دولار للصندوقين التابعين للصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق وهما The World Bank Trust Fund (ITF) وThe UN Development Group Iraq Trust Fund UNDGITF. ولقد تم عملياً تسديد جميع التزامات صندوق إعادة إعمار العراق (96%). ومن بين الأموال الخاصة بالصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق (IRFFI) تم توقيع اتفاقيات بشأن 1,09 مليار دولار في حين تم دفع 769 مليون دولار أي بزيادة 27 مليون دولار (حوالي 3%) في الأموال المدفوعة عن ربع السنة السابق. وقد بقي المبلغ الذي تم التعاقد عليه ثابتاً منذ ربع السنة السابق.

وخلال عام 2004 فوّض المانحون البنك الدولي بإدارة صندوق ITF التابع للبنك الدولي حيث بدأ الحساب بتلقي الأموال. ومنذ 30 أيلول/سبتمبر 2007 التزم 17 مانحاً بتقديم حوالي 462,4 مليون دولار لصندوق (ITF) التابع للبنك الدولي. ومن بين المبالغ الكلية للالتزامات تم إيداع 459,6 مليون دولار. وقد تم التعاقد على 319 مليون دولار من إجمالي المبالغ المودعة تم صرف 109 ملايين دولار منها. ويبين الشكل (2-38) وضع أموال (ITF) التابع للبنك الدولي حتى نهاية يوم 30 أيلول/سبتمبر 2007.

ويتولى صندوق البنك الدولي (ITF) حالياً تمويل 16 مشروعاً قيمتها 436,7 مليون دولار تم تحقيق التقديم التالي فيها:

- كجزء من صندوق البنك الدولي ITF، تمت الموافقة على مشروع واحد فقط خلال عام 2007 وهو مشروع إعادة إعمار قطاع الكهرباء البالغة قيمته 6 ملايين دولار.
- تم إنجاز واغلاق مشروعين هما مشروع المخصصات الطارئة للكتب المدرسية الذي بلغت كلفته 40,6 مليون دولار والذي تولت الحكومة العراقية تنفيذه والمشروع الأول لتوسعة المباني الذي بلغت كلفته 3 ملايين دولار وتولى البنك الدولي تنفيذه.
- تقوم الحكومة العراقية بشكل مباشر تنفيذ 12 من المشروعات الأربعة عشرة الفعالة التي يجري تنفيذها والتي تبلغ قيمتها 384,6 مليون دولار. ويتولى البنك الدولي تنفيذ المشروعين القائمين الباقيين (8,5 مليون دولار) والخاصين بتوسعة المباني والمساعدات الفنية.

وتمثل تكلفة المشروعات الأربعة الأكبر من إجمالي المشروعات حوالي 74% من اجمالي تكاليف المشروعات الفعالة. ولكي تحصل على فكرة سريعة حول هذه المشروعات أنظر الجدول (2-43).

صندوق مجموعة تنمية العراق التابع للأمم المتحدة

UN Development Group Iraq Trust Fund

يدير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) صندوق (UNDGITF) حيث تعهد خمسة وعشرون مانحاً بتقديم حوالي 1,29 مليار دولار لصندوق (ITF) أي بزيادة 11 مليار دولار عن المبلغ الذي تم التعهد به في ربع السنة الماضية. ومن بين الالتزامات الإجمالية تم إيداع حوالي 1,23 مليار دولار وفقاً للمعلومات التي توفرت بتاريخ 31 تموز/يوليو 2007 (وهي أفضل ما توفر لنا من معلومات). وتتولى حالياً 16 وكالة من وكالات الأمم المتحدة تنفيذ 160 مشروعاً تصل تكلفة تمويلها إلى أكثر من 1,06 مليار دولار. وتشمل تفاصيل تمويل UNDG ITF ما يلي:

- اللجنة الأوروبية هي أكبر مانح منفرد قمات بايداع حوالي 529 مليون دولار تليها اليابان التي أودعت 361 مليون دولار تقريباً. ويمثل المانحان هذان حوالي 73% من اجمالي الايداعات البالغة قيمتها 1,23 مليار دولار.

الشكل 2-38

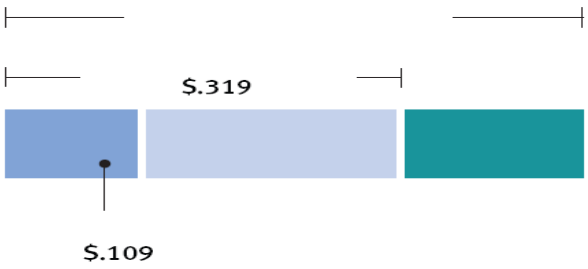

- إن برنامج الإنماء التابع للأمم المتحدة هو الجهة التي تتمتع بالتمويل الأكبر المعتمد (296,9 مليون دولار) يليها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (177,2 مليون دولار) ثم اليونيسيف (149,8 مليون دولار).
- تم التعاقد على 771 مليون دولار (73%) من المبالغ المعتمدة للتمويل.
- تم صرف 660 مليون دولار (62%) من المبالغ المعتمدة للتمويل.
- تم الاستكمال العملياتي لخمسة وعشرين مشروعاً.

ولكي تتمكن من التعرف على وضع الأموال الخاصة ب UNDG ITG حتى تاريخ 31 تموز/يوليو 2007 أنظر الشكل (2-39).

الشكل 2-39

Ly5VLgXE462 gvgLnXE3rgg

(30/9/2007 ' u' Vg

(L5

· yAF kVg

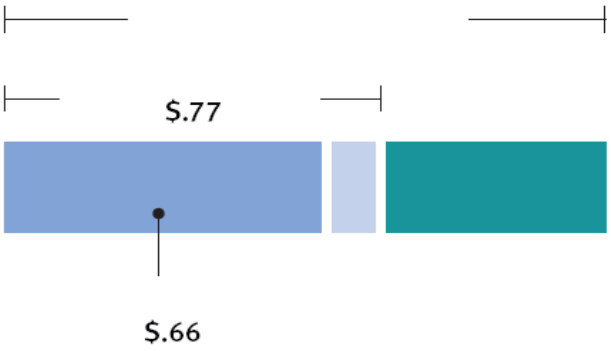

.2007 /9 /30

الجدول 2-43

لمحة عن المشروعات الأربعة الكبرى الخاصة بصندوق الائتمان العراقي التابع للبنك الدولي (بملايين الدولارات) World Bank Trust Fund

المشروع	قيمة المشروع	المتعاقد عليه	المنصرف	تاريخ الموافقة/بدء المشروع	الوكالة ذات العلاقة	التفاصيل	الوضع
إعادة بناء شبكات إمدادات المياه والصرف الصحي والمدن	$110	$71	$17,5	ديسمبر/كانون أول 2004	وزارة البلديات والأشغال العامة	تمويل إعادة بناء شبكات المياه والصرف الصحي في تسع مدن وإعادة الإعمار في المناطق الأكثر فقراً في ثلاث مدن. ويستفيد من هذا المشروع أكثر من مليوني شخص كما يوفر المشروع دعماً لقدرات البناء من خلال مساعدات التدريب والمساعدات الفنية وسيخلق المشروع فرص عمل لثلاثة آلاف شخص على الأقل	بدأت العطاءات تصل بأكثر مما كان متوقعاً ولهذا فقد تقرر اسقاط بعض أجزاء المشروع التي سيتم اختيارها خلال إعادة تشكيل المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 وما زالت الأعمال المدنية لإعادة إعمار وتحسين شبكات المياه في طور الانجاز. وستبدأ الأجزاء الباقية من المشروع في كانون الأول/ديسمبر 2007
إمدادات المياه والصرف الصحي	%65	$8,4	$7,5	ديسمبر/كانون أول 2004	بلدية بغداد	المساعدة في استعادة الخدمات الأساسية لإمدادات المياه والصرف الصحي في بغداد من خلال إعادة الإعمار والتأهيل للشبكات الحالية التي تحظى بالأولوية ومؤسسات المعالجة بالإضافة إلى تقديم الدعم لقدرات الإعمار	تعاقدت بلدية بغداد مع مستشارين لتطوير وثائق وتصاميم المناقصات لمرحلة الإنشاء. ولقد تم توقيع العقود الخاصة بالسلع والأعمال. كما قامت البلدية في توظيف فريق لتطوير وتنفيذ مخطط تطوير مدينة بغداد
إعادة بناء وتأهيل المدارس	$60	$36,9	$14,1	تشرين الأول/أكتوبر 2004	وزارة التربية والتعليم	يهدف إلى تحسين أوضاع التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية من خلال إنشاء 56 مدرسة جديدة وإعادة التأهيل على نطاق واسع ل 133 مدرسة. سيستفيد من المشروع أكثر من 100,000 أسرة فيها أطفال يدرسون في مدارس غير آمنة ومكتظة بالتلاميذ كما	تم الانتهاء من عمليات إعادة تأهيل 133 مدرسة. وقد أفاد المشروع 46 ألف طالب حتى الان. وعلاوة على ذلك فقد بدأت عملية إنشاء 30 مدرسة جديدة كما وهنالك 26 مدرسة سيتم إعادة تأهيلها في مطلع عام

تطوير القطاع الخاص	$55	$39	$4,4	تشرين الثاني/نوفمبر 2004	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والاتصالات ITPC	يعالج أولويات مختارة في الإطار المؤسسي لقدرات البناء والاتصالات الضرورية في مجال البنية التحتية وذلك من خلال إقامة شبكة اتصالات وطنية ذات سعة عالية.	تم توقيع العقد خلال حزيران/يونيو 2006، لتزويد وانشاء شبكة اتصالات وطنية، وقد تم منح عقود لانشاء البنية التحتية لمكونات المؤسسة العامة والمكونات المنافسة ونظام المدفوعات.
المجموع	$290	$155,3	$43,5				

المصدر: IRFFI كشف بيانات عمليات البنك الدولي في العراق، 30 أيلول/سبتمبر 2007.
ملاحظة: البيانات لم تتم مراجعتها أو تدقيقها أو التأكد رسمياً من صحتها.

أمثلة عن المشروعات التي يمولها مانحون

قام المانحون الدوليون بتمويل 572 مشروعاً كما التزموا بتقديم 3,67 مليار دولار تقريباً لتغطية تكاليف المشاريع. وللحصول على تفاصيل حول المشروعات التي يمولها المانحون أنظر الشكل (2-40).

وتختلف نوعيات المشاريع التي يمولها مانحون دوليون باختلاف الدولة المانحة وسياستها في مجال الإنماء الأجنبي وكذلك أفكارها وتقييمها للمشروعات التي تكون أكثر فائدة في مجال إعادة إعمار العراق.

وقد تم جمع البيانات الخاصة بالمشروعات التي يمولها مانحون من DAD. فالمانحون لا يوفرون بيانات محدثة بانتظام ل DAD ولهذا فإن المعلومات المدرجة في الجدول (2-44) يجب اعتبارها وجهة نظر جزئية لمساعدات المانحين.

وبناء على نوعية المشروع فقد لاحظ مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أن معظم الأموال التي يقدمها المانحون الدوليون تستخدم في توفير المواد (27% من إجمالي تكاليف المشاريع) وإعادة التأهيل (23%) وقدرات البناء (21%) وليس في المشروعات الإنشائية الكبيرة.

وعلى المستوى القطاعي ل DAD تحظى البنية التحتية بالجزء الأكبر من تمويل المانحين (27%) تليها تنمية الحاكمية والديمقراطية (15%) الصحة 14%. لمعرفة أوضاع انفاق المنح العراقية انظر الجدول (2-44) والشكل (2-41).

الشكل 2-40

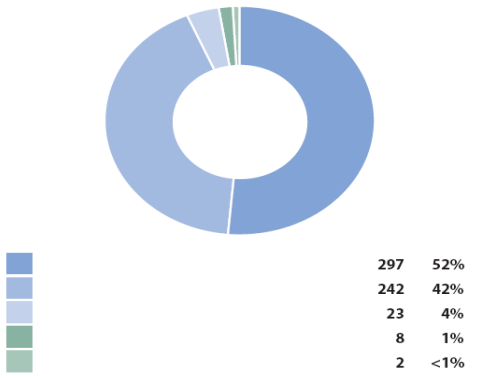

الجدول 2-44

المشروعات التي يمولها المانحون كما هي في 2007/9/24 (بالدولارات الأميركية)

القطاع	ملتزم بها	ما أنفق عليها
الزراعة والغذاء وصيد الأسماك	235,144,389	183,071,542
التنمية الاقتصادية	117,389,598	38,443,901
التعليم والعلوم والثقافة	333,555,524	232,254,236
الطاقة	26,164,177	23,333,989
البيئة	253,294,917	158,363,057
تطوير الحاكمية والديمقراطية	537,876,975	372,577,928
الصحة	512,385,33	414,778,761
الاسكان والعمل والشؤون الاجتماعية	372,324,737	236,346,398

البنية التحتية	1,004,678,229	666,270,164
الأمن	165,470,968	125,291,324
غير محدد/غير مصنف	42,677,280	36,217,518
غير مخصص	7,603,219	3,790,886
المجموع	**3,668,565,946**	**2,490,739,695**

المصدر: الحكومة العراقية – قاعدة بيانات المساعدات التنموية 2007/9/24 www.mop-iraq.org/dad

ملاحظات:

1- البيانات لم تتم مراجعتها أو تدقيقها أو التأكد رسمياً من صحتها.

2- "الملتزم به" و"المنفق" هي الاصطلاحات الدولية المستخدمة وهي اصطلاحات يمكن مقارنتها بمصطلحات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق "الملتزم به" "والمنصرف"

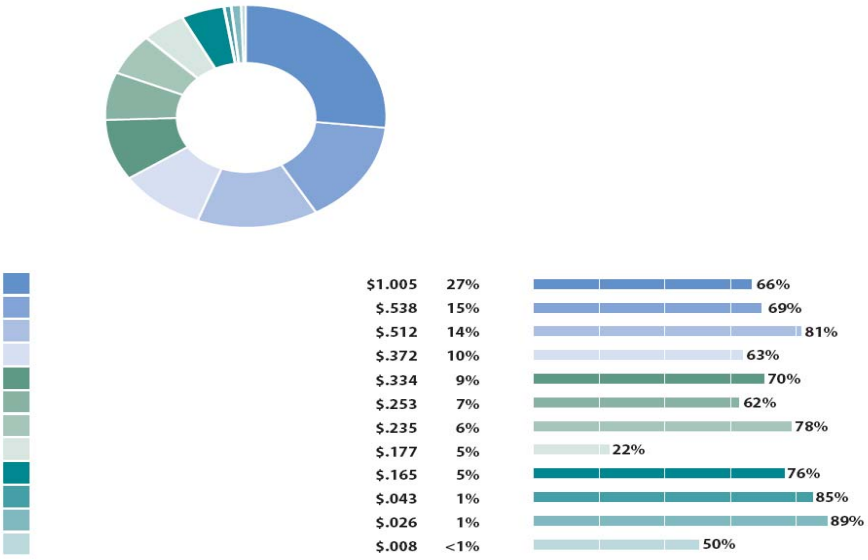

.(2007 /9 /24) www.mo

مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الإشراف والرقابة

الجزء الثالث

- **تدقيق الحسابات من جانب SIGIR**
- **عمليات التفتيش من جانب SIGIR**
- **عمليات التحقيق من جانب SIGIR**
- **الخط الساخن الخاص ب SIGIR**
- **الموقع الالكتروني الخاص ب SIGIR**
- **التحديثات التشريعية**

تدقيق الحسابات من جانب مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق SIGIR

استكمل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق خلال الفترة الواقعة ما بين 30 تموز/يوليو 2007 و30 أكتوبر/تشرين أول 2007 سبعة تقارير تدقيق جديدة مما رفع عدد تقارير التدقيق التي أنجزها المكتب منذ آذار/مارس 2004 إلى 101 تقريرا.

وقد عالج مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق خلال ربع السنة الحالي سلسلة متفاوتة من القضايا والبرامج مثل إدارة الالتزامات غير المسددة وعمليات تصفية العقود وفعالية فريق عمل برنامج إعادة الإعمار الريفي في العراق واستخدام المقاولين في إدارة مشروعات الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق. وقد أصدر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أيضاً تقريرين مؤقتين خلال ربع السنة الحالي وذلك لمعالجة قضايا تحتاج إلى اهتمام مباشر:

- تطوير نظام إدارة مالية ومعلومات في العراق.
- المحددات التي تقف حجر عثرة أمام قدرة مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق على القيام بمراجعة مالية مركزة على العقد الدولي لفيلق Dyn الخاص ببرنامج تدريب الشرطة العراقية.

وللحصول على لمحة سريعة لتقارير مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق لربع السنة الحالي أنظر الجدول 3-1.

ويجري مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق حالياً عشر عمليات تدقيق وينوي البدء بعدد آخر من تلك العمليات خلال ربع السنة المقبل. ويقوم مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بأعمال التدقيق وفقاً للأسس والقواعد الحكومية المعترف بها بهذا الخصوص.

لقد احتوت تقارير مكتب المفتش العام الخاص بالعراق على العشرات من التوصيات التي تهدف إلى تحقيق تحسن في مجال الإدارة واتخاذ إجراءات تصحيحية في النشاطات المتعلقة بإعادة الإعمار والإغاثة. إن تطبيق توصيات مدققي الحسابات تعتبر هامة فمدققو مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق يتابعون بانتظام جميع التوصيات المقبولة ويسعون لتطبيقها كاملة إلى أقصى حد عملي. أما التوصيات التي لا تحظى بالقبول فإنه يتم حلها من خلال عملية الحل المطبقة لدى كل منظمة وهي تتم عادة على مستوى نواب الرؤساء.

- للحصول على معلومات حول كافة عمليات تدقيق الحسابات من قبل مكتب المفتش العام الخاص بالعراق والتي استكملت حتى تاريخ 2007/10/30، أنظر الملحق (1)، الجدول 1-1 والموقع الالكتروني ل مكتب المفتش العام الخاص بالعراق www.sigir.mil
- للحصول على معلومات حول وضع تطبيق توصيات مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بشأن تدقيق الحسابات والتوصيات التي تبقى مفتوحة أنظر الملحق (1) – الجدول 1-2

الملحق (1)

الجدول 1-2

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ صدور التقرير
010-07	إدارة الوكالة الحكومية لعملية إغلاق عقود صندوق الإغاثة وإعادة الإعمار العراقي.	تشرين الأول/أكتوبر 2007
11-07	ضوابط على الالتزامات غير المسددة لدى صندوق الإغاثة وإعادة الإعمار العراقي	تشرين الأول/أكتوبر 2007
015-07	مراجعة فعالية برنامج فريق إعادة الإعمار الريفي في العراق	تشرين الأول/أكتوبر 2007
016-07	مراجعة مؤقتة لنفقات فيلق Dyn الدولي وفقاً لعقدها الخاص ببرنامج تدريب الشرطة العراقية	تشرين الأول/أكتوبر 2007
001-08	التقرير الوقت حول الجهود والإجراءات الإضافية الضرورية لتطبيق نظام معلومات إدارة مالية في العراق	تشرين الأول/أكتوبر 2007
002-08	أوامر مهام برنامج توسيع برنامج الإمدادات المدني رقم 130 و151 وإدارة البرنامج، وعمليات السداد والتحول الانتقالي	تشرين الأول/أكتوبر 2007

003-08	مراجعة حول استخدام المتعهدين في إدارة مشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار العراقية	تشرين الأول/أكتوبر 2007

إن أعمال التدقيق المحاسبي الذي يقوم به مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق هي أعمال منسقة بشكل جيد مع مؤسسات تدقيق أخرى لها علاقة بالأعمال الجارية في العراق. ويتمتع هذا التنسيق بدعم كما وأنه يأخذ الصفة الرسمية من خلال ممثلين لهذه المؤسسات الذين يجتمعون معاً مرة كل فترة ربع سنوية عبر المجلس العام للمفتشين في العراق (IIGC) . ويهدف هذا المجلس إلى تنسيق نشاطات التدقيق المحاسبي للحيلولة دون تكرار الجهود وللمشاركة في المعلومات والتجارب المستقاة من عمليات التدقيق المحاسبي الجارية.

وقد عقد مجلس (IIGC) اجتماعاً في 2007/8/15 في مقر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في أرلنغتون فرجينيا حيث شارك بعض الأعضاء في الاجتماع عبر الهاتف من مناطق أخرى في الولايات المتحدة ومن بغداد. وحضر الاجتماع ممثلون من مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق والمفتش العام للجيش (Army IG) ومكتب المفتش العام لوزارة الدفاع (DOD OIG) ومكتب المفتش العام لوزارة الخارجية (DOS OIG) ومكتب المفتش العام للوكالة الاميركية لتنمية الدولية (USAID OIG) ووكالة تدقيق العقود الدفاعية التابعة للجيش (DCAA) ووكالة تدقيق الجيش (AAA) ووكالة تدقيق سلاح الجو وخدمات تدقيق البحرية ومكتب محاسبة الموظفين التابع للحكومة.

تقارير التدقيق النهائية الصادرة عن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
إدارة وكالة عملية تصفية عقود صندوق الإغاثة وإعادة الإعمار الخاص بالعراق
)مكتب المفتش العام الخاص بالعراق (010-07 أكتوبر/تشرين أول 2007

مقدمة

خلال تطبيق برنامج الإغاثة وإعادة الإعمار الخاص بالعراق (IRRF) الذي تبلغ قيمته 20,9 مليار دولار، تم توقيع آلاف العقود التي تغطي نشاطات عدة تتراوح ما بين شراء مواد وبين برامج إنشائية تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات. وشمل معظم العمل الذي تم تنفيذه طبقاً لبرنامج الإغاثة وإعادة الإعمار استخدام عقود حيث أن الانتهاء من العقد وإغلاقه يمثل المرحلة النهائية في دورة حياة العقد. وخلال هذه المرحلة تتلقى الوكالات الحكومية وتتقبل التسليم النهائي للخدمات ومواد التموين وتقوم بتسديد الدفعات النهائية للمقاولين وتحدد مدى توفر أموال فائضة من أجل فك الالتزام بها واستخدامها في مجالات أخرى كما وأنها تعد التوثيقات المطلوبة (كبيان استكمال العقد). وتوفر العملية أيضاً شفافية للقرارات المتخذة وتوثق تاريخ العقد المعني.

ويوفر قانون الاستملاك الفيدرالي (FAR) 4-804-5 المتطلبات المالية والإدارية والفترات الزمنية للانتهاء من العقد. وتشمل هذه المتطلبات فك ارتباط المبالغ الفائضة والتخلص من الأوراق السرية واستكمال البيانات الختامية للمتعهد وغيره من ذوي الشأن. وفيما يتعلق بالتوقيت يوفر قانون الاستملاك الفيدرالي (FAR) الخطوط الارشادية بدلاً من المتطلبات. وينص قانون FAR على أنه يتعين إغلاق العقود التي تتضمن أسعاراً ثابتة للغاية خلال ستة أشهر من وجود دليل على الانتهاء منها فعلياً فيما يتوجب إغلاق العقود التي تتطلب تسوية أسعار تكلفة غير مباشرة خلال 36 شهراً تعقب استكمال العقد فعلياً.

لقد تم الإعلان عن المراجعة باعتبارها مراجعة واسعة لإجراءات إغلاق العقود الخاصة ببرنامج الإغاثة وإعادة الإعمار الخاص بالعراق وأوامر العمل المرتبطة بها والهبات والاتفاقيات التعاونية للتأكد من مطابقتها لإجراءات FAR وتحديد ما إذا كانت هناك عقبات كبيرة الإجراءات إغلاق العقود. وقد قام مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بناء على ذلك بإلغاء منح واتفاقيات تعاونية من التحليل حيث أنها كانت تمثل حصة ضئيلة نسبياً من هبات برنامج الإغاثة وإعادة الإعمار IRRF كما وأنها ليست مغطاة بقانون (FAR). ويلخص هذا التقرير مراجعة مكتب المفتش العام (SIGIR) للإجراءات الحكومية الخاصة بإدارة تصفية العقود والقضايا المستقبلية التي تتناول الانتهاء من العقود التي تتضمن سداد التكاليف ذات القيمة العالية.

النتائج

تنتهج وزارة الدفاع DoD والوكالات المدنية التي تقوم بنشاطات تعاقدية في العراق سياسات وإجراءات للانتهاء من العقود ودعم قانون FAR حيث تشير البيانات بأن موظفين حكوميين قاموا بتصفية عقود. وتشمل هذه الوكالات ما يلي:

- فيلق مهندسي الجيش الأميركي في منطقة الخليج (USACE/GRD)
- قيادة التعاقد المشتركة – للعراق/أفغانستان (ICC-I/A)
- مركز سلاح الجو للهندسة والبيئة (AFCEE)
- وزارة الخارجية (DoS)
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

يوصي مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) بأن ينسق مساعد وزير الجيش للسياسة والمشتريات – العراق/أفغانستان (ADASA-P&P I/A) مع قيادة التعاقد المشتركة للعراق/أفغانستان (JCC-I/A) ومع فيلق مهندسي الجيش (USACE) والقيادة المركزية الأميركية (CENTCOM) للتأكد من اتخاذ اجراءات في الوقت المناسب بغية التأكد من أن مخططات التحول الخاصة بقيادة التعاقد تعالج عمليات إنهاء العقود الضخمة الخاصة بتسديد التكاليف ذات القيمة العالية.

ملاحظات حول الإدارة والتجاوب حول التدقيق

إن هدف عملية التدقيق هذه هو تحديد الالتزامات المعلقة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والتي تحتفظ بها كل من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية والتأكد مما إذا كانت هذه الوكالات قد وضعت رقابة إدارة كافية على التزاماتها المعلقة. ولقد تركز هذا التدقيق على المراجعات السنوية للالتزامات المعلقة التي كان يتعين استكمالها عن السنة المالية 2006.

بتاريخ 31 آذار/مارس 2007 كان رصيد الالتزامات المعلقة لدى وزارتي الدفاع والخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID 2,649 مليار دولار تفصليها بالنسبة لكل من هذه الوكالات الحكومية الثلاث هي 2,308 مليار دولار لوزارة الدفاع و182,1 مليون للخارجية و159,6 مليون للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

إن لكل من الوكالات الحكومية الثلاث التي تضمنتها مراجعة مكتب المفتش العام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق سياساتها وإجراءاتها في رصد الالتزامات وفي إجراء مراجعة سنوية واحدة على الأقل فيما يتعلق بالالتزامات المعلقة. وقد تفاوتت المنظمات التي قام مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بالتدقيق وفقاً لما قامت به و/أو ما وثقته من المراجعة السنوية المطلوبة للالتزامات المعلقة للعام المالي 2006. وطبقاً للمراجعات يعتقد مكتب المفتش العام بوجود فرص أمام تلك المنظمات لتحسين أدائها وتوثيق نتائجها بشكل أفضل وإمكانية تسريع فك التزام المبالغ غير اللازمة في المستقبل. إن إنهاء وتوثيق مثل هذه المراجعات قد يصبح ضروريا لتسهيل عملية الرصد الجارية ومتابعة الإشراف والرقابة وإعداد التقرير المالي والمحافظة على المعرفة المؤسسية في وجه تغير الموظفين وإحلال آخرين مكانهم. وفيما يلي أمثلة توضح أوجه القصور التي اكتشفها مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أثناء قيامه بالمراجعات:

بشكل عام وجد مكتب المفتش العام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق حالات مختلفة لدى كل وكالة تقدم فرصاً لتحسين التوثيق الخاص بمراجعة الالتزامات المعلقة بما في ذلك المبررات المقدمة للاحتفاظ بالالتزامات الفردية. وبناء على ذلك يوصي مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بما يلي:

- أن يقدم فيلق مهندسي الجيش الأميركي في منطقة الخليج (USACE/GRD) قائمة بالالتزامات المعلقة إلى مركز سلاح الجو للهندسة والبيئة AFCEE وفقاً لمتطلبات أنظمة وزارة الدفاع والمتابعة معهم حول المراجعات.
- أن تعمد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID ووزارة الخارجية الأميركية إلى تطوير إجراءات مكتوبة تطلب من المكاتب المالية توثيق مراجعاتها حول الالتزامات المعلقة والأسباب التي تدعو إلى استبقاء التزام ما بما في ذلك تجديد الحاجة المستمرة.
- أن تعمد وزارة الخارجية إلى توثيق مراجعاتها في نهاية كل سنة وفقاً لما هو مناسب والمتعلقة بالالتزامات الفردية المعلقة وتوثيق قرارها الخاص باستمرار الحاجة.

ملاحظات إدارية وتجاوب أجهزة التدقيق

تلقى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق تعليقات مكتوبة حول مسودة هذا التقرير من فيلق مهندسي الجيش الأميركي USACE ومن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID. ولقد أعرب فيلق مهندسي الجيش (USACE) عن أنه يوافق على التوصية كما قدم ملاحظاته الفنية عليه والتي أوردها مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في تقريره حيثما وجد ذلك مناسباً. وفي رد وكالة USAID على مسودة التقرير قالت الوكالة أنها انتهت من مراجعتها السنوية للالتزامات المعلقة خلال العام المالي 2006. وخلال عملية التدقيق طلب مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق التوثيق الداعم لقيام الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالمصادقة على الالتزامات المعلقة للعام المالي 2006 إلا أنه لم يتلق أي رد حتى شهر شباط/فبراير 2007.

وبناء عليه، فإنه لم يكن لدى مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أي دليل يدعم موقف وكالة USAID بأن الوكالة استكملت مراجعتها قبل نهاية العام المالي 2006. ولم تتجاوب وكالة USAID مع التوصية بتوثيق أسبابها للإبقاء على الالتزام. وبدلاً من ذلك قالت الوكالة أن لديها بالفعل اجراءات لتوثيق المراجعات وتسجيل الأسباب للإبقاء على التزام ما. وقد قام مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بمراجعة جميع البيانات التي زودته بها USAID ووجدت مرة أخرى أنه لا توجد توثيقات تفسر بالتفصيل أسباب إبقائها على الالتزامات. وبناء على ذلك فإن مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق يبقى على هذه التوصية التي ضمنها حيثما وجد ذلك مناسباً.

مراجعة حول فعالية برنامج فرق إعادة الإعمار الاقليمية في العراق
SIGIR-07-015, October 18, 2007

مقدمة

إن برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق (PRT) هو جهد مدني – عسكري تقوده الولايات المتحدة لمساعدة الحكومات الاقليمية والمحلية على ممارسة الحكم بفعالية وتقديم الخدمات الضرورية. وقد تطورت هذه المبادرة وتوسعت بصورة ملموسة منذ اطلاق أولى فرق إعادة الإعمار الإقليمية في الموصل وكركوك والحلة في نوفمبر/تشرين ثاني 2005. ومنذ آب/أغسطس 2007 أصبح البرنامج يتألف مما يلي:

- سبع فرق إغاثة وإعادة إعمار إقليمية تقودها الولايات المتحدة وثلاث فرق يقودها التحالف.
- سبع فرق دعم إقليمية (PSTS) وهي خلايا صغيرة من المستشارين الذين يقدمون المشورة لمسؤولي الأقاليم.
- 15 فريق إعادة إعمار إقليمي (PRTs) تم تشكيلها مؤخراً وتتضمن فرقاً من كتائب قتالية (BCTs) في وحول بغداد وفي محافظة الأنبار.

ويوفر برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق فرقاً مدمجة ومتعددة الأنظمة من الموظفين المدنيين والعسكريين التابعين للولايات المتحدة وقوات التحالف تعمل على تعليم وتدريب وتقديم المشورة لموظفي الحكومات المحلية والموظفين الإقليميين فيما يتعلق بالاختصاصات الأساسية للحاكمية والتنمية الاقتصادية.

ويتفحص هذا التقرير برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق فيما يتعلق بخمسة مجالات مختارة يركز عليها البرنامج وهي:

1- مساعدة الحكومات الإقليمية والمحلية على تطوير قدرات شفافة ومستدامة للحكم.
2- تعزيز الأمن وحكم القانون بصورة أكثر فعالية.
3- تحقيق التقدم في المجال الاقتصادي.
4- توفير الإدارة الاقليمية اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان.
5- النهوض بالمصالحة وتشكيل البيئة السياسية.

ويقدم هذا التقرير بعض التعميمات عبر كل مجال من مجالات التركيز فيه كما وأنه يقدم تقييماً حول التقدم الذي تم احرازه عبر البلاد. ولكي يظهر التقدم الذي حققه برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق، قام مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بتجميع المحافظات الثماني عشرة في تشكيل إسمي يتكون من خمس مناطق جغرافية إقليمية. إن هذا التجميع هو فقط لأغراض المناقشة في هذا التقرير.

وفي معرض قيام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بالتقييم، قام المكتب بزيارة عشر فرق من فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق (PRTs) وسبع فرق دعم إقليمية (PSTs) بالإضافة إلى تسع فرق جديدة من فرق إعادة الإعمار الإقليمية (PRTs). وتضمن العمل إجراء مناقشات مع مسؤولين كبار من العسكريين وموظفين في السفارة الأميركية في بغداد كما تضمن مقابلات منسقة في جميع أرجاء العراق شملت 274 مسؤولاً مدنياً وضابطاً عسكرياً بمن فيهم كبار الرؤساء في فرق الكتائب القتالية (BCTs) ورؤساء الفرق ونوابهم والخاصون الفنيون والمستشارون الذين يتحدثون لغتين ولديهم ثقافة مزدوجة ومستشارون حكوميون من العراق وغيرها من البلدان. هذا ولم يحصل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق على منظور الموظفين الإقليميين التابعين للحكومة العراقية فعالية فرق إعادة الإعمار الإقليمية (PRTs).

النتائج

في مواقع عديدة، يحقق برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق تقدماً متزايداً في مجال تطوير قدرات الحكومات المحلية والإقليمية على ممارسة الحكم بفعالية وإدارة أعمال إدارة الإعمار الخاصة بها بالرغم من استمرار الصراعات السياسية والإثنية وبالرغم من الأوضاع الأمنية الصعبة، إلا أن وضع العراق المعقد وتداخل الصراعات الطائفية والسياسية والإثنية واستمرار الأوضاع الأمنية الصعبة ما زالت تعمل على إعاقة التقدم في تحقيق النمو الاقتصادي وسيادة القانون والمصالحة السياسية. وعلى الرغم من هذه الملاحظات العامة، ما زالت هناك بعض الخلافات عبر قطاعات من البلاد وعبر أقاليم منفردة. ونورد فيما يلي ملخصاً عن نتائج ما اكتشفه مكتب المفتش العام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق فيما يتعلق بما ركزت عليه المجالات الخمسة لبرنامج (PRT) التي تفحصها مكتب SIGIR:

الحاكمية

في المواقع التي زارها مكتب المفتش العام الخاص بالعراق قدم موظفو برنامج PRT أحكاماً مختلطة حول فعالية أقاليمهم في الحكم وإدارة مؤسساتهم الحكومية إلا أنهم أبدوا ملاحظة تتلخص في أن كلا منها حقق تقدما متزايداً خلال العام السابق. وقد أبلغ الموظفون مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أن أحد المعوقات الأساسية أمام تطوير القدرات الحاكمية هو عدم توفر قانون إقليمي يحدد حقوق ومسؤوليات المكاتب الحكومية ومحاسبة المسؤولين الاقليميين عن تصرفاتهم.

سيادة القانون

قال العديد من موظفي برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية (PRTs) أن سيادة القانون تمثل أكثر المهام الأساسية إثارة للمشاكل. ففي كثير من المواقع، هنالك تعاون ضئيل ما بين الشرطة والمحاكم ومؤسسات الإصلاح كما وأن الأحكام القضائية يتم تجاهلها بشكل روتيني. وينظر السكان المحليون مع وجود قليل من الاستثناءات إلى ضباط الشرطة بعين الريبة بسبب وجود ارتباطات مشبوهة لهم بالمليشيات المحلية والنشاطات الاجرامية. ويتعرض القضاة وغيرهم من المشاركين في العملية القضائية إلى التخويف كما وأن بعض المحاكم لا تتمكن أو تتقاعس عن سماع القضايا بسبب اجراءات الأمن غير الكافية.

النمو الاقتصادي

استمرت الظروف الأمنية الخطيرة في التقليل من شأن الجهود التي تبذلها فرق إعادة الإعمار الإقليمية لرفع مستويات المعيشة وخفض معدل البطالة. ولهذا فإنه من الصعب شحن المواد الخام إلى الأقاليم ونقل المنتوجات الزراعية والصناعية إلى الأسواق كما وأن هناك القليل من الاستثمار العراقي والأجنبي. وتعاني العديد من الأقاليم من نقص في الوقود والطاقة الكهربائية. ويقول المستشارون الاقتصاديون لبرنامج PRT أنه سيكون من الصعب خلق فرص عمل دون وجود مصادر للطاقة. وتشارك فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العديد من الجهود المبذولة لتعزيز النمو الاقتصادي بما في ذلك برامج القروض الصغيرة وتنمية الاعمال الزراعية ومراكز تطوير الأعمال الصغيرة وخطط إحياء المشاريع التي تمتلكها الدولة.

إعادة الإعمار

يعتقد موظفو فرق إعادة الإعمار الإقليمية (PRT) بشكل عام أن الأقاليم تعمل بفعالية على إدارة بناها التحتية ومشاريع إعادة البناء التي تستخدم الطوب والطين إلا أن الحكومات المحلية لا تملك سوى القليل من القدرات لإدارة واستدامة مشاريع البنى التحتية بحيث لا تقوم بوضع ميزانيات التشغيل واحتياجات الصيانة. إن استخدام برنامج التجاوب الطارئ الخاص بالقادة CERP يزيد من تفاقم المشكلة. وقد قام مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بتوثيق حالات متكررة من مشاريع CERP التي تعارضت مع مهمة تطوير القدرات لفرق PERT وذلك من خلال انجاز مهام تعود في حقيقتها للحكومات المحلية والاقليمية.

المصالحة السياسية

قال موظفو فرق إعادة الإعمار الإقليمية PRT أنه لم يتحقق إلا القليل من التقدم في هذا المجال الهام على المستويين المحلي والاقليمي باستثناء ملحوظ في محافظة الأنبار حيث تضافرت القبائل لمواجهة تنظيم القاعدة ودعم الحكومة الوطنية. لقد تقوضت الجهود من أجل المصالحة بفعل التوتر السائد بين فئات الشيعة المتنافسة وشعور بالجفاء بين السنة وتزايد الإحباط الشعبي حول عدم القدرة على الحصول على الخدمات الحكومية.

فإذا ما القينا نظرة على المناطق الاقليمية الخمس والأقاليم المرتبطة بها فإنه يمكن للانسان أن يرى الخدمات داخل وعبر المناطق. فالمنطقة الشمالية يقطنها الأكراد بكثافة عالية فيما نجد السواد الأعظم للسكان السنة في المنطقة الغربية. أما المنطقة الجنوبية فغالبيتهم من الشيعة فيما يقطن المنطقة الوسطى جماعات مختلطة من الطوائف والإثنيات. وعلى الرغم من الجهود الممتازة التي يبذلها الموظفون المدنيون والعسكريون في فرق إعادة الإعمار الإقليمية الذين يعملون في ظل أوضاع خطرة وقاسية لتسريع عملية انتقال العراق إلى مرحلة الاعتماد على النفس إلا أن حل تلك المشاكل ما زال بطيئاً. وسوف يستغرق الأمر سنوات من العمل المتواصل كما وأنه سيعتمد على الأجواء الأمنية والتسويات السياسية على المستوى الوطني.

ملاحظات

يقوم موظفو فرق إعادة الإعمار الإقليمية (PRTs) بتدريب نظرائهم على تنفيذ مخصصات الموازنة الرأسمالية لأقاليمهم. وقد أبلغت معظم الأقاليم بأنها متفوقة على جدول الإنفاق لعام 2006 وأنها في سبيلها لانفاق الاموال المخصصة لها لعام 2007. وكانت الأقاليم بصورة عامة تنفق أموالها على المشاريع الانشائية للطوب والطين وذلك على الرغم من أن القضايا التي تنطوي على تعقيدات التوريد وعدم توفر المقاولين قد جعلت بعض المحافظات تركز بدلاً من ذلك على الانفاق لتكديس المواد اللازمة للمشاريع المستقبلية.

وكما ذكر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في السابق فإن هنالك حاجة لاتخاذ إجراءات إدارية لتحسين قدرة برامج إعادة الإعمار على الاستدامة. وقد أبدى مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق ملاحظة تتلخص بأن المحافظات تكافح من أجل تزويد المباني بالموظفين وصيانة تلك المباني كالعيادات والمدارس ومحطات معالجة المياه. وقد وصف أحد رؤساء فرق إعادة الإعمار الإقليمية المشكلة بأنها تشبه "حطام قطار" مستقبلي ما لم يتم اتخاذ خطوات الان للبدء في وضع ميزانيات ونشر أنظمة لتأمين استدامة المنشآت الجديدة.

وقد أوصى مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في تقرير سابق أن يضع السفير الأميركي بالتنسيق مع الجنرال القائد للقوة متعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) ويطبق خطة لها أهداف واضحة من أجل ديمومة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) ولمراجعة قيادة حكومة العراق في هذا المجال لتحديد كفايتها وتغطية أي قصور.

وعلى الرغم من أن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وجه هذه التوصيات إلى السفارة إلا أن تلك التوصيات لها علاقة على المستوى الإقليمي. ويعتقد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أنه يتعين على فرق إعادة الإعمار الإقليمية توسيع بؤرة عملها فيما يتعلق بجهود تنفيذا الميزانيات بما في ذلك مساعدة الحكومات الاقليمية على وضع ميزانيات من أجل تحديد وتنفيذ مهام الاستدامة. وسوف يكون لهذا أيضاً التأثير القانوني المفيد بزيادة التنسيق بين ممثلي الوزارات المركزية والموظفين المحليين على المستوى الاقليمي.

وعلاوة على ذلك فقد أوصى تقريرا مكتب المفتش العام الخاص بالعراق السابقان حول برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية PRT تطوير أهداف محددة بوضوح واجراءات أداء لارشاد تلك الفرق وتحديد انجازاتها. ويعتقد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أن تلك التوصيات ما زالت مناسبة وأنها تنطبق على تلك الأقاليم التي ما زال وصول فرق إعادة الإعمار الاقليمية اليها والتعامل فيها مع الموظفين العراقيين محدوداً. ولقد اكتشف مكتب المفتش العام ايضاً حالات استخدم فيها العسكريون برنامج التجاوب الطارئ الخاص بالقادة (CERP) لانجاز مهام تعود بالفعل للحكومات المحلية والاقليمية والتي تتعارض مع مهمة (PRT) المتعلقة بتطوير القدرات.

التوصيات

يوصي مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أن يتخذ السفير الأميركي في العراق والجنرال قائد القوة متعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) الإجراءات التالية:

1- أن يضعا على وجه السرعة خطة شاملة لفرق إعادة الإعمار الاقليمية (PRTS) {تشمل الPRTS} يجري وضع عناصرها خصيصاً لكل فرقة من تلك الفرق. ويجب أن تشمل الخطة على الأقل (أ) أن تحدد بوضوح الأهداف وإجراءات الأداء (ب) أن تحدد بوضوح علامات الطريق المؤدي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة (ج) أن يجري ربطها بمتطلبات التمويل (د) أن تحدد المنظمة أو المنظمات داخل كل وكالة يمكن محاسبتها بشأن تطبيق الخطة. ولكي يتم تركيز الاهتمام على أعلى المستويات بشأن هذه القضية فإنه يتعين المصادقة عليها من جانب رئيس البعثة وقائد القوات متعددة الجنسيات في العراق وذلك لإظهار مدى التزام كل وكالة حكومية بهذا الجهد.

2- تطوير الإرشاد حول استخدام وتزامن صرف أموال برنامج التجاوب الطارئ الخاص بالقادة (CERP) وذلك من أجل دعم مهمة بعثة الحكومة الاميركية لتطوير القدرات.

ملاحظات حول الإدارة وردود الفعل تجاه أعمال التدقيق

قدمت السفارة الأميركية في العراق كما قدمت قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق ملاحظاتهما حول مسودة هذا التقرير. ولم يصدر عن وزارة الدفاع أية تعليقات. وقد أعربت السفارة وقيادة القوات متعددة الجنسيات عن عدم موافقتهما على توصية وردت في مسودة التقرير حول إعادة تكليف بعض موظفي فرق إعادة الإعمار الإقليمية (PRT) بسبب قضايا أمنية كما حددا خطوات هي حالياً قيد التنفيذ لمعالجة التحديات الأمنية. وقد اختلفا فيما بينهما بشأن التوصية الثانية المتعلقة باستخدام وتزامن صرف أموال برنامج التجاوب الطارئ الخاص بالقادة (CERP) حيث وافقت السفارة على التوصية ورفضتها القيادة. وقد قدمت قيادة القوات متعددة الجنسيات تعليقاتها الفنية التي تم دمجها في التقرير وفقاً لما هو مناسب.

وقد أوصت مسودة التقرير بأن ينظر السفير الأميركي في العراق وقائد القوات متعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) في إعادة تكليف موظفي PRT في البصرة والنجف وكربلاء والقادسية وميسان للعمل في فرق إعادة الإعمار الإقليمية إلى أن يتحسن المناخ الأمني أو أن يتم تطوير خطة كي يتم استخدام موظفي هذه الفرق الخمس بشكل ألافضل وتوفير أهداف محددة بوضوح وارشادات حول ما يتعين عليهم تنفيذه. وقد ردت السفارة بأنه من السابق لأوانه إعادة تعيين موظفي PRT وأنه من المهم الاحتفاظ بالاتصالات الاقليمية حيث أنها تعبر عن التزام سياسي بتنمية الاقاليم المتضررة. وقد علقت السفارة وقيادة القوات متعددة الجنسيات بأن هنالك جهوداً تبذل حالياً لتوفير الأمن وحرية الحركة وغيرها من الخطوات المتعلقة بتحقيق أهدافهما. وقد أعربت قيادة القوات متعددة الجنسيات أيضاً بأن هنالك جهوداً تبذل حالياً لنقل موقع PRT القادسية إلى كامب إيكو (Camp Echo) وجعله (ePRT) يتمتع كما هو مفترض باجراءات أمنية قوية. وأشارت السفارة إلى أنه سيتم النظر في إجراءات أخرى إذا ما فترت عمليات (PRT) ولم تتحسن الظروف الأمنية. وقد قام مكتب المفتش العام بإعادة إعمار العراق (SIGIR) نتيجة لهذه الإجراءات بتعديل التوصية من خلال شطب الجزء المتعلق بمعالجة إعادة تعيين الموظفين.

ولم يتجاوب السفير الأميركي في العراق وقائد القوات متعددة الجنسيات على أي حال مع ما تضمنته التوصية بشأن تطوير خطة تتعلق بالاستفادة بشكل أفضل من الموظفين في البصرة والنجف وكربلاء والقادسية وميسان. وقد بحث مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في تقريرين سابقين الحاجة إلى تطوير الأهداف المحددة الوضوح واجراءات الأداء وذلك لارشاد نشاطات فرق إعادة الإعمار الاقليمية (IRTs) وقياس انجازاتها. ولا يزال مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق يعتقد بأن وجود خطة هو أداة هامة لتحقيق هذا الغرض. كما وأن وجود خطة يعتبر ضرورياً لإدارة رأس المال البشري والموارد المالية في تلك المواقع. هذا ولم يتم حتى تاريخه تطبيق أي من توصيات SIGIR . وبناء عليه قام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بتعديل هذا الجزء من توصيته بغية التأكيد على الحاجة لاستقطاب اهتمام الإدارة العليا تجاه تطوير أسلوب الإدارة في معالجة هذه القضايا. ويواصل مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الاعتقاد بأن هذا المجال يتطلب رصداً دقيقاً من جانب السفارة والقوات متعددة الجنسيات في العراق.

أما بخصوص توصية مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق المتعلقة بتزامن صرف أموال برنامج التجاوب الطارئ الخاص بالقادة (CERP) فقد وافقت السفارة عليه وأشارت إلى أنها تعمل على تقديم الارشادات لفرق إعادة الإعمار الاقليمية التابعة لها كي تستخدم الخطة الاستراتيجية للبعثة وخطة الحملة المشتركة أثناء تنسيقهم مع نظرائهم العسكريين حول مشايع تطوير القدرات. هذا ولم توافق قيادة القوات متعددة الجنسيات على التوصية مشيرة إلى وجود عناصر تنسيق حالية. وقد ذكرت MNF-I على أي حال بأن هنالك متسعاً لإدخال تحسينات من خلال تمكين فرق PRT على المستوى الاقليمي بتطوير وتطبيق خطط عامة مشتركة مع عناصر القوات المقاتلة الملازمة لها. وقد أبدت القوات متعددة الجنسيات ملاحظة أنه تم اقتراح هذا وأن هذا الاقتراح هو الان موضع البحث. وبناء على هذه التعليقات فإن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق يعتقد بأن هذه التوصية ما زالت جيدة ويتعين الابقاء عليها.

المراجعة المؤقتة لمصروفات Dyn Corp International, LLC وفقاً لعقد برنامج تدريب الشرطة العراقية (19 أكتوبر 2007 SIGIR-07-016)

مقدمة

إن هذا التدقيق المحاسبي هو الثاني في سلسلة من المراجعات المالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق IRRF التي أجراها مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR). وقد أعلن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في 22 آذار/مارس 2007 مراجعته حول الموضوع وذلك لتحديد ما يلي:

1) ما تطلبه حكومة الولايات المتحدة بموجب العقد رقم S-LMAQM-04-C-0030
2) ما قدمه المتعهد
3) كيف تم صرف الأموال
4) ما وفره الإشراف على تنفيذ العقد.

وعقب بدء العمل بوقت قصير، علم مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أنه لم يكن بالامكان تحقيق هذه الأهداف بصورة كاملة. وقد أبلغ مسؤولو مكتب وزارة الخارجية الأميركية لشؤون المخدرات الدولي وسيادة القانون (INL) – مكتب تطبيق البرنامج – مكتب المفتش العام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بأن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية ليست لديه أي معلومات مطلوبة للتعرف على ما يقدمه Dyn Corp بموجب العقد أو كيفية صرف الأموال. إن لدى مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية عدداً من المبادرات الهادفة إلى تحسين العقد والاشراف عليه واسترداد المبالغ التي تم دفعها ل DynCorp دون وجه حق. وبناء على هذه المشاكل والمبادرات فقد قرر مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وقف العمل مؤقتاً كما وأنه يزمع القيام في وقت لاحق بمتابعة التقدم الذي أحرزه – مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية في تطبيق المبادرات ومعالجة القضايا الخطيرة في إدارة العقد. وكإجراء مؤقت قام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق باصدار هذا التقرير لتلخيص المعلومات التي تم جمعها حتى تاريخه.

النتائج

على الرغم من أنه تم القيام بأعمال التدريب وتوفير الأجهزة الضرورية وفقاً لما نص عليه العقد أبلغ مسؤولو مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بما يلي:

1- أن الفواتير والوثائق الداعمة لها المقدمة من DynCorp تعتريها الفوضى إلا أنه يجري حالياً ترتيبها.
2- لم يقم مكتب مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بإضفاء صفة الشرعية على صحة الفواتير التي تلقاها قبل أكتوبرتشرين أول 2006 إلا أن ممثلي المسؤول عن التعاقد في العراق التابع ل مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بدأ منذ أكتوبر/تشرين أول بتثبيت جميع الفواتير الواردة وفقاً لما يسمح به الوقت والأوضاع في العراق.
3- يقوم موظفو مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية في العراق وواشنطن دي سي بالعمل حالياً على تثبيت كافة الفواتير السابقة.
4- يفتقر مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية إلى الثقة بأن السجلات المحاسبية لوزارة الخارجية تتضمن هدف معظم التسديدات. ولهذا فإن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية لا يعرف بالضبط ما تلقاه بالنسبة لمعظم مبالغ النفقات التي تصل في مجموعها الى 1,2 مليار دولار طبقاً لعقد DynCorp لبرنامج تدريب الشرطة العراقية. ولقد أدى افتقار مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية السابق لوسائل الرقابة إلى إيجاد جو من التبذير والاحتيال.

إن مشاكل إدارة عقد مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية موثقة بصورة جيدة. ففي شهر تموز/يوليو 2005 أعلن مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية الاميركية DoS OIG ضرورة تشديد الرقابة والاشراف على مدى مطابقة عمليات الشراء والعقود للمواصفات الموضوعة كما قام DoS OIG و مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بالابلاغ في خطوة مشتركة في يناير/كانون الثاني 2007 عن أمر العمل رقم 338 من العقد المذكور حيث تم تسليط الضوء على الإدارة السيئة للعقد من قبل مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية ومكتب التعاقد التابع لوزارة الخارجية الاميركية.

ويعترف مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بأن العقد قد أدير بصورة سيئة وأن هناك ضرورة لادخال تعديلات على إدارة العقد حيث بدأ بالفعل مبادرات للتحسين بما في ذلك ما يلي:

- تنظيم ملفات التعاقد
- زيادة عدد موظفي إدارة العقود في العراق
- زيادة عدد موظفي المركز الرئيسي
- تحسين الاشراف والرقابة على ادارة الممتلكات
- جمع الرسوم الزائدة والمستوفاة بطريق الخطأ
- تحسين اشرافها على سير المشاريع والأعمال

ويدعم مكتب المفتش العام الخاص بالعراق جهود مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية المتعلقة بالمستحقات ويعترف بأن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية يحتاج لمزيد من الوقت لتنفيذ هذه المبادرات.
ونظراً لضخامة المشاكل التي تواجه مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية وعدد الاجراءات اللازمة لمعالجتها، يعتقد مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بان مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية يحتاج إلى تطوير خطة عمل تصحيحية شاملة بموافقة من أعلى المستويات بحيث يؤدي ذلك إلى إظهار التزام مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بهذا المجهود ولكي تسهل متابعة التقدم في مجال التطبيق.

وقد طلب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق من مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية تقديم ملاحظاته حول مسودة التقرير حيث وافق مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية على ما تضمنه التقرير من معلومات وتوصيات كما قام بتوفير معلومات إضافية أسهمت في توضيح التقدم الذي تم احرازه فيما يتعلق ببعض المبادرات وقد قام مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بدمج تلك المعلومات في التقرير وفقاً لما هو مناسب.

الخلفية
إن مهمة مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية هي تطوير السياسات وإدارة البرامج المتعلقة بمحاربة انتاج المخدرات الدولية وتهريبها ومكافحة الجرائم الدولية وتعزيز تطبيق القانون وغيره من القدرات المؤسسية لتطبيق القانون خارج الولايات المتحدة, وقد قام مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية لتحقيق هذا الهدف في 18 شباط/فبراير 2004 بمنح العقد رقم (S-LMAQM-04-C-0030) إلى DynCorp. إن هذا العقد المبرم لأربع سنوات أساسية وأربع سنوات اختيارية موزعة على فترات مدة كل منها عام واحد، هو الآن في سنته الثالثة الاختيارية. وهو يشمل مهاماً تدعم برامج مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية في العراق وافغانستان.

ويركز هذا التقرير على مهام العقد فيما يتعلق بالعراق. وتتطلب هذه المهام من DynCorp بين أمور أخرى توفير السكن والطعام والأمن وأنظمة دعم التدريب وكادر من موظفي تطبيق الأمن من مختلف التخصصات لدعم برنامج تدريب الشرطة المدنية. وطبقاً لما أورده مسؤولو مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية فقد قام مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بالالتزام بمبلغ 1338,1 مليون دولار فيما قام بدفع مبلغ 1217,8 مليون في إطار متابعة برنامج العراق وذلك حتى تاريخ 23 آب/أغسطس 2007.

قضايا إدارة عقد مكتب مكافحة شؤون المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية
خلال السنة الأولى لعقد DynCorp ازدادت أعباء العمل الملقاة على عاتق DynCorp بشكل كبير دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة مناسبة في عدد الموظفين. وقد نجم عن ذلك ضعف في إدارة العقود وهي مشكلة استمرت حتى وقت قريب. ونتيجة لهذا أصبحت مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية عاجزة عن تقديم قيود محاسبية مفصلة تغطي مبلغ 1,2 مليار دولار تم انفاقها في اطار برنامج DynCorp لتدريب الشرطة العراقية. إن مشاكل عقد DynCorp موثقة بشكل جيد:

- في تموز/يوليو 2005 قالت DoS OIG إن مسؤوليات وبرامج مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية قد ازدادت بشكل كبير ما بين عامي 2003 و2005 إلا أن عدد موظفيها لم يزداد بشكل يتناسب مع أعباء العمل مما خلق تحدياً ملموساً في مجال الإدارة. وذكر التقرير أنه "يتعين على مكتب

- في التقرير الصادر في يناير/كانون الثاني 2007 حول أمر المهمة Task Order 0338 ذكر مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وDOS OIG بأن ضعف إدارة العقد من قبل مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية ومكتب ادارة الاكتساب التابع لوزارة الخارجية (مكتب التعاقد) قد عرض ملايين الدولارات للخطر ونجم عنه وجود ممتلكات ليس لها قيود. وفي معرض تعليقه على التقرير أورد مساعد وزيرة الخارجية لشؤون مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية خطوات اتخذها مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية لتقوية ادارته للعقود والموجودات بالاضافة إلى عزمه على تسوية المدفوعات السابقة منذ بدء عقود مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية في العراق وأفغانستان والأردن.
- اعترفت مساعدة وزيرة الخارجية في 25 نيسان/أبريل 2007 في شهادة أدلت بها حول التعاقد من أجل قوات الأمن العراقية بوجود مشاكل في إدارة العقود وما يتبعها من اجراءات تستهدف تحسين إدارة مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية وقدرته على الاشراف وقالت "إن سرعة وحجم المتطلبات في العراق كثيراً ما جردنا من قدراتنا التوظيفية والاشرافية محلياً وفي الميدان وخصوصاً خلال المراحل الأولى". "لقد أعاقت التحديات الأمنية أيضاً قدرة موظفينا على السفر في كافة أرجاء العراق" وأضافت أن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية قد حصل مؤخراً على موافقة لزيادة عدد موظفيه في العراق وأنه يعمل على توسيع برنامجه الخاص بالعراق والذي مقره واشنطن دي سي كما أنه قام بتعزيز الرقابة الداخلية على نواح مثل الاشراف على قوائم الجرد وتقارير الانجاز المتعلقة بادارة الممتلكات.
- في حزيران/يونيو 2007 وبعد وقت قصير من بدء مكتب المفتش العام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق لعمله حول مراجعة الموضوع أبلغ مسؤولون مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أن مراجعة مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية لفواتير DynCorp قد نجم عنها اكتشاف قضايا عدة بما في ذلك وجود دفعات متكررة وشراء جهاز أشعة لم يتم استخدامه أبداً بمبلغ 1,8 مليون دولار ودفعات بلغت قيمتها 387000 دولار لاسكان موظفي DynCorp في فنادق العراق بدلاً من اسكانهم في تسهيلات الاسكان القائمة. وقد اكتشفت مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية أيضاً مشكلة تتعلق بالسفر على الطائرات بالدرجة الخاصة برجال الأعمال وطلبت من DynCorp مراجعة هذا كله وتقديم التوثيقات الداعمة لذلك. وبعد مضي أربعة أسابيع تلقى مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية شيكاً بمبلغ 108 آلاف دولار وكافة الفواتير السابقة والحالية. لقد اعترف المسؤولون بأن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية لم يكن لديه عدد كاف من الموظفين في العراق وفي مقره كي يصادقوا على الفواتير ولكي يتأكدوا من أن مصروفات DynCorp يتم قيدها بصورة صحيحة في أنظمة محاسبة وزارة الخارجية بالإضافة إلى الاشراف على أداء الشركة. وقد اختتم مسؤولو مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية نتيجة لذلك أقوالهم بأنهم غير واثقين من أن حكومة الولايات المتحدة قد دفعت فقط ما هو مستحق من دفعات بموجب العقد أو من أن القيود المحاسبية لوزارة الخارجية تعكس بصدق الهدف الذي تم على أساسه صرف المبالغ المقيدة فيها.
- في تموز/يوليو 2007 وفي مراجعة طلبها مكتب مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية قامت DoSOIG بتقديم تقرير حول مراجعة محدودة أسفرت عن ما يلي:

1- التأكد من فعالية عملية مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية الخاصة بالمراجعة والمصادقة على الفواتير الواردة من DynCorp والمتعلقة بدعم مركز الأردن الدولي لتدريب الشرطة.
2- التأكد من وجود أفضل الممارسات لمراجعة الفواتير واقرارها.
3- التأكد مما إذا كانت الفواتير المقدمة من DynCorp خلال عام 2005 لدعم مركز التدريب تدعمها المستندات بصورة كافية.

وقد كشفت المراجعة التي طلبها مكتب مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية أن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية لم تكن لديه طريقة فعالة خلال عام 2005 لتدقيق واقرار فواتير مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية, فعلى سبيل المثال لم يقم DynCorp بتقديم المعلومات المطلوبة لدعم مصروفات الاسكان والسفر كما وأن الوثائق المقدمة لدعم نفقات أخرى لم تكن كافية وأنها قدمت بأسلوب نماذج غير قابل للتصرف فيه. وكرد على ذلك قام مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بتزويد DoS OIG بالمعلومات حول التحسينات التي قامت بها ولا تزال تقوم بها في عملية تدقيق الفواتير والموافقة عليها.

مبادرات لتحسين إدارة العقود

يعترف مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بإدارته السيئة لعقد Dyncorp وبالحاجة إلى ادخال تحسينات. وقد بدأ مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية باطلاق عدد من المبادرات لتحسين تلك الادارة بما في ذلك تدقيق واستكمال ملفات العقد وتدقيق ومطابقة الفواتير واسترداد المدفوعات الزائدة أو الخاطئة والتحقق من التكاليف والممتلكات. وفيما يلي بحث موجز حول بعض أوجه إدارة العقد التي يجري ادخال تحسينات عليها وأوضاع تلك المبادرات كما هي في شهر سبتمبر 2007:

ملفات العقد

كان مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية يعمل على تجميع ملفات العقد لتشمل العقود وأوامر العمل وغيرها من الوثائق ذات الصلة. وطبقًا لما أورده مسؤولو مكتب مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية فقد قام المكتب بجمع نسخ عن الوثائق التي يجري تنظيمها في ملفات كبيرة وهو جهد استكمل منه حتى الان أكثر من 60%.

مراجعة ومطابقة الفواتير

- يقوم مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بزيادة عدد موظفي إدارة العقود في العراق من واحد إلى سبعة. وقد كان خمسة منهم في العراق بالفعل فيما كان اثنان ينتظران انهاء الاجراءات للانضمام للباقين. وسيعمل هؤلاء الأفراد على مراجعة جميع الفواتير. وعلاوة على ذلك كان مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية يعمل على الحصول على عشرة مدققين تفصيليين من الخدمات المالية والمحاسبية التابعة لوزارة الدفاع لمساعدة موظفي مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية في الولايات المتحدة في أعمال مطابقة الفواتير. وقد تم قبول سعبة من هؤلاء المدققين فيما يواصل مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية عملية اختيار الثلاثة الباقين. وعلى الرغم من أن عملية المطابقة بدأت في نيسان/أبريل 2006 إلا أن التقدم فيها كان بطيئاً نتيجة للعدد المحدود من الموظفين المنكبين على هذه العملية.
- رفض العمل الخارج عن نطاق الاختصاص أو غير المدعم: كان مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية يعمل على مقارنة الفواتير باقتراح التسعير المقدم من DynCorp ويرفض منها ما كان يبدو خارجاً عن نطاق الاختصاص أو تلك التي تفتقر إلى دعم بالوثائق. وطبقاً لموظفي مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية فإنه عندما توجد فاتورة موضع تساؤل فإنه لا يتم دفع أي جزء منها كما يتعين على DynCorp تقديم الوثائق التي تدعم المطالبة.

استرداد المدفوعات الزائدة أو الخاطئة

بتاريخ 16 تشرين أول/أكتوبر 2006 قام مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بالتفاوض على ادخال تعديل على عقد يسمح له بمراجعة الفواتير بعد تسديدها وأن يطالب باسترداد أية مدفوعات زائدة أو خاطئة. وعلى الرغم من أن هذا التعديل ليس له أي أثر رجعي إلا أن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية أصدر كتب مطالبة باسترداد المدفوعات الزائدة أو الخاطئة قبل ذلك التاريخ كما نجح في استرداد تلك المبالغ.

اجراء العمليات المحاسبية للتكاليف

بدأ مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بجرد وتدقيق جميع الفواتير والوثائق الداعمة لها كما بدأ بتسجيل التكاليف في حسابات تكاليف مبوبة مناسبة. وطبقاً لما أورده موظفو مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية فإنه لم يتم تصنيف المدفوعات بشكل صحيح بسبب عدم قيام الموظفين الذين أنجزوا معاملات الفواتير بتخصيص الوقت الكافي لهذه المهمة لأن الفواتير لم تكن واضحة أو كاملة. ونتيجة لذلك فقد أصبح مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية غير واثق من أن السجلات المحاسبية تشمل بصورة صحيحة الهدف الذي تم من أجله دفع المبالغ إلى أن يتم استكمال الجرد والتدقيق. ويقدر مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بأنه لدى ضم المراجعين الإضافيين للفواتير إلى الموظفين الموجودين فإنه سيتم استكمال محاسبة العقود خلال فترة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات.

إدارة الممتلكات

خلال الفترة ما بين يناير/كانون ثاني وحزيران/يونيو 2006 أصدر مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية توجيهاته إلى DynCorp لتحسين إدارته للممتلكات وذلك من خلال سلسلة من الرسائل الموجهة إلى DynCorp والتي توثق أوجه القصور في إنجاز العقود. وقد ردت الشركة بالإبلاغ عن الخطوات التصحيحية التي تقوم باتخاذها أو تزمع أتخاذها. ونتيجة لذلك قام مستشار كبير في مجال الإدارة لدى مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بمراجعة وتدقيق إدارة DynCorp للممتلكات الحكومية في العراق من 2007/4/22 وحتى 2007/5/12 حيث اكتشف بأنها ما زالت غير مقبولة وبأنها لا تلبي المقاييس التنظيمية. وقد قامت DynCorp عقب ذلك بتقديم خطة عمل تصحيحية أخرى حققت وفقاً لموظفي مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية تحسينات في المجالات التالية:

- إعادة تفعيل محاسبة القائمين على الممتلكات.
- تحديد الممتلكات الفائضة عن الحاجة.
- تحسين قدرات التخزين للتحقق من أن الكمية الصحيحة للمؤن والمعدات تقبع في المواقع المناسبة كي توفر الدعم اللوجستي المطلوب.

وبناء على طلب من مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية فقد أعدت DynCorp قائمة جرد بالمعدات التي حصل عليها المقاول والمعدات التي تملكها الحكومة في العراق. وطبقاً لمصادر مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية فإن الجرد بين وجود 31680 مادة قدر ثمنها ب 85,6 مليون دولار. وقد طلب فريق ادارة العقود في العراق تدقيقاً يغطي 100% من سجلات الجرد الخاصة بالمقاول، بما في ذلك مراجعة لمعدات الأسلحة وما يدعمها. ويقول مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية أن أعضاء إدارة العقود في العراق التابعين له قاموا بتدقيق النظام الخاص بDynCorp والخاص بالتحقق من الأسلحة ووجدوه كافياً. وطبقاً لما ذكره موظفو مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية فإن المراجعة الأخيرة لسجلات إدارة الممتلكات الخاصة ب DynCorp قد أظهرت وجود تحسن من حيث الدقة إلا أن البلاغات المقدمة من DynCorp بشأن فقدان أسلحة لم تقدم في الوقت المناسب. لقد طبقت DynCorp خطة عمل للمعالجة كما وأن فريق إدارة العقود سيواصل رصد إجراءات Dyncorp والابلاغ عن أي تقدم يتم احرازه.

الاشراف على المشاريع وعمليات أعمال مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية

قام مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية باستئجار اثنين من المهندسين المدنيين للتأكد محلياً من تطبيق مشاريع مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية الانشائية وفرض مقاييس النوعية الأميركية في العراق. ويقوم مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية أيضاً بتوظيف أخصائي في القضايا اللوجستية في واشنطن دي سي لتحسين عمليات الأعمال الشاملة والإدارة اللوجستية وللمساعدة في مراجعة أداء العقود. وعلاوة على ذلك فقد قام موظفون بإبلاغ مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية يعمل على توظيف اخصائي في إدارة الممتلكات الصناعية كي يتولى وضع مسودة للمتطلبات المحددة لعقود مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية وأوامر التشغيل والتأكد أيضاً من أن ممتلكات حكومة الولايات المتحدة الموجودة في عهدة المقاولين تجري إدارتها طبقاً للعقد الحكومي ومتطلبات (FAR) . ويتوقع مكتب شؤون مكافحة

وسوف يستغرق الأمر وفقاً لما ذكره مسؤولو مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية ما بين ثلاث وخمس سنوات كي يتم إجراء مراجعة شاملة بنسبة 100% وعملية مطابقة للفواتير وتفعيل لسجلات الممتلكات إلا أن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية بدأ بالفعل في جني المزايا المتحققة من مبادراته. ومنذ 2007/9/20 تمكن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية من تحقيق الوفورات التالية نتيجة لمبادراته في العراق:

- 113,7 مليون دولار نتيجة تخفيضات تم التفاوض عليها في اقتراحات تتعلق بالتكاليف/الأسعار.
- 1,1 مليون دولار نتيجة رفض فواتير.
- 0,7 مليون دولار نتيجة استرداد أموال من DynCorp

كما تمكن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية من تحقيق وفورات بمبلغ 1,1 مليون دولار من مبالغ تم تقديم فواتير بها.
وقال مسؤولو مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية أن المبادرات سوف تكون جزءاً من خطة تصحيحية يعمل مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية على تطويرها إلا أن الخطة قد تم تأخيرها بسبب الحاجة للرد على طلبات الكونغرس التي تحظى بأولوية قصوى.

النتائج

ان افتقار مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية للضوابط الادارية والمالية قد خلق بيئة تؤدي إلى حالات من التبذير والاحتيال. لقد اتخذ مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية اجراءات كما وأنه يواصل اتخاذ اجرءات أخرى لتحسين ادارته للعقود بشكل عام وادارته لعقد DynCorp بشكل خاص. وبما أن INL:

1) لا تملك معلومات كاملة ودقيقة حول ما وفرته DynCorp وحول كيفية صرف المبالغ في العراق بموجب عقد DynCorp وحيث:
2) أن لديها عدة مبادرات قيد التنفيذ لتحسين ادارتها للعقد فإن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق يعتقد بأن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية يحتاج إلى المزيد من الوقت لاظهار التزامه بإدارة عقود أفضل. وبناء عليه فقد أوقف مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق مؤقتاً جهوده وسوف يعمل على إبلاغ المنظمات المناسبة عن الوقت الذي يقرر فيه مواصلة تلك الجهود. ويعتقد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أيضاً أن مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية يحتاج إلى خطة عمل تصحيحية منسقة وشاملة تحظى بموافقة ودعم الادارة العليا في مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية وذلك كي يتم تسهيل جهوده وتوجيه اجراءاته الوجهة الصحيحة.

التوصية

لتحسين عمليات إدارة العقود يوصى مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أن تعمد وزارة الخارجية إلى اصدار توجيهاتها إلى مساعدة وزيرة الخارجية لشؤون مكافحة المخدرات كي تضع علامات على الطريق لإعداد وانجاز خطة عمل تصحيحية شاملة تتضمن مختلف المبادرات التي تم تخطيطها والتي هي الان في طور الانجاز بالاضافة إلى أية اجراءات أخرى يراها INL. ويتعين أن تشمل الخطة على أقل تقدير علامات على الطريق والموارد المطلوبة لانجاز كل مبادرة. ويتعين أن تحظى الخطة بموافقة مساعدة وزيرة الخارجية كما وأن عملية الموافقة يجب أن تشمل التزاماً بتقديم الموارد الضرورية لتطبيق الخطة. وإضافة إلى ذلك فيتعين القيام بعملية لتقييم تطبيق الخطة وتأثيرها على إشراف مكتب شؤون مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأميركية على عقد DynCorp بما في ذلك تقارير التقدم الموجزة المرفوعة إلى مساعدة وزيرة الخارجية لشؤون INL.

تعليقات الإدارة ورد فعل التدقيق

لقد طلب مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) تعليقات من مكتب وزارة الخارجية لشؤون المخدرات الدولي وسيادة القانون (INL) حول مسودة هذا التقرير. وقد وافق مكتب شؤون مكافحة المخدرات

تقرير مؤقت حول الجهود والاجراءات الإضافية المطلوبة
لتطبيق نظام معلومات مالي وإداري في العراق
مكتب المفتش العام الخاص بالعراق October 2007 ,001-08-

مقدمة

في مطلع صيف عام 2003 أجرت سلطة الائتلاف المؤقتة CPA وصندوق النقد الدولي (IMF) كل على حدة تقييمات أسفرت عن اكتشاف وجود حاجة لادخال تحسينات على ميزانية الحكومة العراقية ونظام الرقابة المالية. وقد أظهرت التقييمات أن الهيكل المالي للحكومة العراقية لديه قدرة محدودة لرصد ميزانيات ومصروفات الوزارات العراقية مما يجعل تلك الوزارات عرضة للاحتيال والتبذير واختلاس الاموال, وعلاوة على ذلك فقد أبلغ أحد موظفي السفارة مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بأن النظم الحالية لديها قدرة محدودة على أداء وظائفها مما يجعل من الصعب على الحكومة العراقية تطوير ميزانية.

وفي شهر تموز/يوليو 2003 قدمت الوكالة الاميركية للتنمية الدولية USAID العقد 00-0043-03-00-C لشركة بيرينغ بوينت (.Bearing Point, Inc) للقيام بسلسلة واسعة من المهام المتعلقة بالاصلاحات الاقتصادية والمالية في العراق. وكانت إحدى المهام التي نص عليها العقد المذكور هو تطوير وتطبيق نظام جديد لمعلومات الإدارة المالية في العراق (IFMIS) كي يحل محل النظم المالية الحالية العراقية.

وفي شهر أيلول/سبتمبر 2004 تم إبرام اتفاقية متابعة تحمل الرقم (00-00405-04-00-C-267) مع شركة بيرنغ بوينت وذلك لمواصلة الاصلاحات الاقتصادية والمالية. وقد نصت تلك الاتفاقية التي واصلت تمويل (IFMIS) أن يتم الانتهاء من أعمال التركيب في غضون عام واحد.

وفي أيلول/سبتمبر 2006 أصدر مكتب إدارة إعمار العراق الذي أصبح منذئذ يحمل اسم مكتب المساعدات الانتقالية العراقي (ITAO) عقدين متزامنين لشركة بيرنغ بوينت كي تدمج المكونات في IFMIS:

- العقد W916GXQ-06-C-009 لنظام الميزانية الموحدة.
- العقد W916GXQ-06-C-0010 لنظام الشراء الموحد.

وفي تموز/يوليو 2006 منحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID العقد رقم (DFD-I-00-05-00221-01) إلى شركة مانجمنت سيستمز انترناشونال لتصميم وتطبيق برنامج تطوير القدرات الوطنية والذي يستهدف في جزء منه استخدامه في التدريب والسياسات الخاصة بـ(IFMIS).

وفي 21 آذار/مارس 2007 أعلن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أنه يعمل على مراجعة الجهود الأميركية لتطبيق (IFMIS). أن هذه المراجعة لا تزال مستمرة وينوي مكتب المفتش العام الخاص بالعراق تقديم تقرير بشأنها في وقت لاحق من هذا العام إلا أنه وبسبب ان الهدف من هذا التقرير هو توفير معلومات في الوقت المناسب حول قضايا الاقتصاد والكفاءة التي تحتاج إلى إجراءات فورية وتجاوب مع طلب تقدمت به السفارة الاميركية في العراق، يقوم مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بتوفير نتائج مؤقتة وتوصيات بشأن عقود IFMIS.

النتائج المؤقتة

على الرغم من الإبلاغ عن تحقيق بعض التقدم حول IFMIS إلا أنه من الصعب القول بالتحديد ما الذي تم تطويره وتطبيقه والمبالغ التي تم انفاقها في هذا السبيل. وتظهر المعلومات المتوفرة أن تكاليف تطوير وتطبيق النظام بلغت أكثر من 38 مليون دولار. وعلى الرغم من أن وثائق العقد تذكر بأن (IFMIS) سوف يخلف نظام المحاسبة لدى

لقد وضع صندوق النقد الدولي IMF خمسة شروط مسبقة لتحقيق التطوير الناجح لنظام معلومات إدارة مالية. وقد بحث مكتب المفتش العام الخاص بالعراق هذه الشروط في ضوء العمل المنجز حتى تاريخه بشأن IFMIS حيث وضع الملاحظات الأولية التي تضمنها الجدول (3-2).

وفي شهر أيار/مايو 2007 تم اختطاف رئيس فريق عمل شركة بيرنغ بوينت وأربعة من حراسه الأمنيين من مبنى وزارة المالية حيث لم تتم استعادتهم. ومنذئذ توقف العمل المتعلق بنظام الميزانية الموحدة والشراء الموحد. وفي تموز/يوليو 2007 أمرت السفارة الأميركية بايقاف مشروع IFMIS إلى أن يتم الحصول على توضيح من الحكومة العراقية بشأن دعمها لهذه الجهود.

قضايا تحتاج إلى عناية فورية

تشير المعلومات المتوفرة إلى أن اختيار وتطبيق مشروع IFMIS قد تم دون إجراء تخطيط وتحليل أساسي كان يتوجب أن يسبق بشكل جيد التغير الشامل لنظام معلومات الإدارة المالية في ذلك البلد. وذكر بالتحديد أن IFMIS قد تم الالتزام به دون أن يتم التتابع التقليدي لتطور النظام والذي كان يتعين أن يشمل تصميماً تصورياً مبنياً على الاحتياجات العراقية.

وفي الحقيقة لم تبذل أية محاولات لوضع مواصفات مفصلة للمستخدم مما أدى إلى عدم وجود ملكية حقيقية للمشروع تعود للحكومة العراقية.

وقد سلط مجلس التدقيق الأعلى (BSA) الضوء على عدم توفر تحليل لاحتياجات المستخدم العراقي. وقد أصدر المجلس بياناً أشار فيه إلى أوجه قصور تطبيق نظام IFMIS نتيجة لعدم توفر فهم للعمليات المالية والتجارية العراقية الحالية قبل وبعد تركيب النظام المقترح الجديد. وأكد ملحق وزارة الخزانة الأميركية بأن لدى الحكومة العراقية نظام محاسبة مميز هو خليط من الحسابات النقدية والحسابات التراكمية التي لا تمكنها بسهولة أن تتكيف مع نظام IMFIS.

وانطلاقا من التعرف على أوجه القصور في نظام IFMIS، فقد قامت الحكومة العراقية والبنك الدولي بتنظيم ورشة عمل لمعالجة IFMIS كجزء من مبادرة أوسع هي النفقات العامة والتقييم المؤسسي. وذكر موظفو البنك الدولي أن بالإمكان إجراء تقييم رسمي ل IFMIS في هذا الإطار الأوسع من جانب الحكومة العراقية والبنك الدولي. وفي آب/أغسطس 2007 تم إجراء مسح لموظفي الحكومة العراقية للحصول على وجهات نظر أصحاب المصلحة حول أوجه الترتيب المتعلق بـ(IFMIS).

وفي ضوء هذه الهموم التي تم الاعتراف بها بشكل عام فإنه يبدو أن قرار السفارة الأميركية بوقف تطوير هذا النظام كان صائباً. وعلى أي حال فإنه ما زال يتعين على السفارة تطوير استراتيجية للخطوات التالية في مسيرة تطبيق النظام.

ملاحظات المراجعة الأولية

شرط مسبق	ملاحظات أولية
التزام واضح وملكية	إن الحكومة العراقية ليست ملتزمة بوضوح تجاه IFMIS كما وأنها لم تظهر ملكية قوية للمشروع. ويمكن تحقيق الملكية الحقيقية فقط من خلال الاندماج الفعلي لحكومة العراق في تخطيط وتنفيذ أي نظام معلومات للإدارة المالية.

الشروط المسبقة جاهزة من أجل الاصلاح	قد تكون الحكومة العراقية جاهزة للاصلاح إلا أن الوزارات لم توافق بعد على طريقة موحدة لذلك. إن المهارات ووسائل التدريب ليست بعد كافية لتحقيق تشغيل ناجح للنظام. إن متطلبات النظام السابق أو التغيرات الضرورية في تلك المتطلبات لم يتم رسم خارطتها بعد. وعلى الرغم من أنه تم تشكيل مجموعة توجيه إلا أنها لا تضم جميع اللاعبين الاساسيين.
تصميم المشروع سليم	تم التنبؤ بالتصميم السليم على أساس التقييمات الكافية والتعرف على متطلبات المستخدم العراقي وتخطيط التنفيذ. لم يتم حتى الان الوفاء بشكل كامل بأي من هذه الضروريات.
إدارة المشروع قديرة	يتعين أن تكون إدارة المشروع جهداً مشتركاً ما بين الحكومة العراقية والوكالة الاميركية للتنمية الدولية وبيرينغ بوينت. لم تكن الحكومة العراقية والوكالة الاميركية شريكتين متساويتين في إدارة المشروع.
موارد كافية	كانت الولايات المتحدة المزود الرئيسي للموارد المالية لـ IFMIS بوجود اسهام مالي قليل من جانب الحكومة العراقية.

الخاتمة

استثمرت حكومة الولايات المتحدة مبالغ كبيرة في تطوير IFMIS إلا أنه تم تعليق المشروع لأسباب عديدة تتعلق بصورة رئيسية بقبول الحكومة العراقية للنظام والوحدات المتعلقة به. وعلاوة على ذلك فإنه لا يوجد لدى السفارة خطة راسخة أو استراتيجية لمعالجة الخطوات التالية في تطوير النظام.

التوصيات

قبل صرف أية نفقات اميركية جديدة على مشروع إدارة مالية للحكومة العراقية هنالك حاجة لإجراء تقييم كامل لنظام IFMIS الحالي لمعرفة ما إذا كان قد تم تعريف المتطلبات بصورة كافية وتم وضع علامات طريق محددة لتحقيق تلك المتطلبات وأن تطور النظام يسير في الاتجاه الصحيح. وهنالك أيضاً حاجة للقيام بتحديد واضح لخطة عمل للتقدم ولحفز الحكومة العراقية على أن تعلن بوضوح التزاماتها ورغبتها في تملك أي نظام يتم في النهاية تطويره. إن إحدى الخطوات الرئيسية لتطوير خطة العمل هي إجراء تقييم من جانب طرف ثالث مستقل لديه الخبرة في مجال تطوير أنظمة معلومات الإدارة المالية الدولية. ويمكن إجراء مثل هذا التقييم من جانب البنك الدولي.

ولكي يصبح بالامكان قيام السفارة الأميركية بتقييم أفضل لنظام IFMIS في إطار احتياجات الحكومة العراقية للإدارة المالية يوصي مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أن تقوم السفارة بتشكيل فريق عمل واستقطاب خبراء خارجيين وفقاً لما تقتضيه به الحاجة لتقييم عناصر مثل:

- قدرات وأوجه قصور قدرات الإدارة المالية للحكومة العراقية.
- متطلبات الحكومة العراقية من نظام الادارة المالية.
- كيفية تحقيق تلك المتطلبات بأفضل الوسائل ووضع علامات محددة على الطريق لقياس مدى التقدم باتجاه تحقيق تلك المتطلبات.
- كيف يمكن بأفضل الوسائل دمج الأنظمة المالية للوزارات الأخرى في النظام المالي الشامل لوزارة المالية.

ويوصي مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أيضاً بأن تشترط وزارة الخارجية ربط العمل والتمويل في المستقبل لأي نظام إدارة مالي خاص بالحكومة العراقية بما يلي:

1) تأمين التزام الحكومة العراقية بمثل هذا النظام.
2) نتائج تقييم مستقل برعاية الحكومة العراقية لمتطلبات الادارة المالية للحكومة العراقية.

وعلاوة على ما تقدم وفي غضون ذلك يوصي مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في ضوء ما يراه من حاجة حكومة العراق لاستخراج بيانات مالية، بأن تساعد وزارة الخارجية الحكومة العراقية كي تقرر الحلول المناسبة المؤقتة وبخاصة في الأقاليم التي تكون الادارة المالية للبيانات من القدرات الجديدة نسبياً وذلك إلى أن يتم تطوير نظام تشغيلي جديد.

ملاحظات الإدارة وردود التدقيق

تلقى مكتب المفتش العام الخاص بالعراق ملاحظات من الوكالة الاميركية للتنمية الدولية حول مسودة هذا التقرير. ولقد اتفقت USAID مع توصيات مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الا انها قالت انها لا تعلم بوجود أية منظمة يمكنها إجراء تقييم فني مستقل لبرنامج IFMIS وفقاً لما ورد في مسودة تقرير SIGIR. وقد عالج مكتب المفتش العام الخاص بالعراق ملاحظتهم في هذا التقرير من خلال القول بأن البنك الدولي ينظر حالياً في تقييم احتياجات العراق لمعلومات الادارة المالية. ولا يزال مكتب المفتش العام الخاص بالعراق يعتقد بأنه لا يتعين انفاق أية أموال اميركية أخرى على نظام IFMIS ما لم يتم التبيان بوضوح بأنها تدعم احتياجات معلومات الادارة المالية للحكومة العراقية وأنها تحظى بدعم الحكومة العراقية الكامل.

وقد اتفقت USAID بشكل عام مع النتائج التي توصل إليها التقرير إلا أن الوكالة اختلفت معه في مجالات معدودة وقدمت معلومات لا يمكن لمكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق اثباتها في الوقت الحاضر. وسيعمل مكتب المفتش العام الخاص بالعراق على متابعة هذه المجالات اثناء استكمالة لمراجعة IFMIS.

أوامر عمل برنامج زيادة الامدادات المدنية رقم
130 و151: إدارة البرنامج والتسديد والتحول
مكتب المفتش العام الخاص بالعراق 08-002, October 24, 2007

مقدمة

إن برنامج زيادة الامدادات المدنية LOGCAP الذي تم تأسيسه في عام 1985 هو برنامج من برامج وزارة الخارجية للجيش يعمل على التخطيط المسبق لاستخدام الموارد العالمية للشركات لدعم عمليات الطوارئ العالمية. فإذا ما قامت القوات الأميركية بالانتشار يصبح دعم أحد المقاولين متوفراً لأحد قادة الجيش كخيار:

- توفير الدعم القتالي ودعم توسيع نطاق الخدمات القتالية لكلا المقاتلين وقادتهم وذلك بصورة أولية خلال حالات الطوارئ وغيرها من العمليات (بما في ذلك إعادة التشكيل وتوفير الامدادات بتكاليف معقولة).
- تسهيل الإدارة والمسؤولية الفعلية لدعم احتياجات إعادة الانتشار وإعداد المواقع وإقامة الاستعدادات وعمليات وصيانة الوحدات وإعادة الانتشار والنقل لمن يقوم بتوفير القوات.

وتشمل الأمثلة حول نوعية الدعم المتوفر عمليات التموين وغسيل الملابس والاستحمام وخدمات الطعام وصيانة الصحة العامة وإيواء الجنود والصيانة وخدمات الوقود والنقليات وتوليد الطاقة وتوزيعها. ولقد استخدم برنامج زيادة الإمدادات المدنية (LOGCAP) لدعم القوات الاميركية خلال عملياتها في الصومال وهاييتي والبوسنة ويجري استخدامه حالياً في عمليات الدعم العسكرية في افغانستان والكويت والعراق. ويمكن اصدار تفويض باستخدام (LOGCAP) لخدمات أخرى عسكرية خاصة بالجيش الأميركي وقوات التحالف وغير ذلك من الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

ويتألف عقد LOGCAP الذي تم ابرامه في 14 ديسمبر/كانون أول 2001 (DAAA09-02-0-007) من سلسلة من أوامر العمل التي تلزم المتعهد بتقديم خدمات الدعم كما تلزم الحكومة الأميركية بدفع ثمن تلك الخدمات. ويمكن لأوامر العمل التي ينص عليها هذا العقد أن تكون بأسعار ثابتة وبتكلفة قابلة للتسديد. وفي العراق كان اجمالي تكلفة أوامرا لعمل ال149 التي تم اصدارها طبقاً لعقد (LOGCAP) حوالي 22,5 مليار دولار وذلك حتى تاريخ 4 آذار/مارس 2007.

وجرى التركيز في هذه المراجعة على أمر العمل رقم 130 الخاص LOGCAP (الصادر في 2006/4/27) وأمر العمل رقم 151 (الصادر في 2007/6/6) والتي تم ارساؤها على (شركة كيلوغ براون وروت سيرفيسيس) (KBR). وكان الهدف من أمري العمل هذين هو توفير الخدمات الضرورية لدعم وتشغيل وصيانة العاملين لدى رئيس البعثة والقوة متعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) في السفارة الاميركية في العراق ومواقع رئيس البعثة في بغداد والبصرة والحلة وكركوك. وتقدر قيمة أمر العمل رقم 130 بحوالي283 مليون دولار حيث انتهت مدته بتاريخ 6 حزيران/يونيو 2007. أما أمر العمل رقم 151 الذي حل محل امر العمل رقم 130 فقد تم منحه لمدة عام واحد بتكلفة تقدر ب200 مليون دولار. وتمثل أوامر العمل هذه استمراراً للخدمات التي تضمنها أمر العمل رقم 100 (5 تشرين الثاني/نوفمبر 2004) وأمر العمل رقم 44 (6 آذار/مارس 2003). وحيث أن أوامر العمل هذه كانت

وفيما يلي أسماء المكاتب الحكومية التي لها علاقة بعمليات أوامر العمل رقم 130 و151:

- مكتب ادارة السفارات التابع لوزارة الخارجية وهو مسؤول عن الدعم اليومي لعمليات رئيس البعثة في العراق.
- مكتب بغداد التابع لوكالة ادارة عقود الدفاع (DCMA) الذي يقوم رصد المتعهد في الموقع.
- قيادة تموين الجيش الأميركي المسؤولة عن برنامج LOGCAP. ويعمل في هذه القيادة ضابط تعاقدات الشراء ومدير برنامج LOGCAP ومكتب مواد الدعم اللوجستية الذي أسس في العراق لمساعدة الزبائن فيما يختص بمتطلبات LOGCAP.
- يعمل DCAA على توفير الخبرات في مجال مراجعة نظام الادارة المالية للمتعهد والتأكد من أن التكاليف التي يطالب بها المتعهد معقولة وضمن الحدود المسموح كما وأن مخصصات.

إن عقد LOGCAP الخاص بالجيش هو عقد مظلة طوارئ والذي يعتبر "عقد الملجأ الأخير" للزبائن وذلك بسبب التكاليف الاضافية المحتملة المتعلقة بهذا النوع من العقود. وتهدف عقود الطوارئ بشكل أولي إلى مواجهة أوضاع تكون فيها المتطلبات الناشئة هي السائدة حيث يتطلب الأمر تجاوباً عاجلاً و/أو تكون عقود التموين غير متوفرة بأسعار تنافسية. وبموجب عقود الطوارئ تتحمل الحكومة المخاطر باستخدام العقود المتضمنة للتكاليف والمنح سوية. وعندما تستقر الأوضاع بحيث يمكن اتخاذ قرار معقول بشأن الكمية ونوع العمل الوارد في العقد والمطلوب لدعم إحدى البعثات فإنه يتعين على الزبائن الخروج من العقود الطارئة إلى عقود اعتيادية تأخذ في الاعتبار التكلفة الفعلية.

لقد تعرف العمل المسبق الذي قام به مكتب المفتش العام الخاص بالعراق على الحاجة لإدخال تحسينات في ايضاح مستوى المتعهد ومسؤوليات الاشراف المتعلقة بأوامر عمل LOGCAP في العراق للتأكد من إنجاز الخدمات بأسلوب كفؤ وفعال ومن وجود ضوابط داخلية مناسبة لحماية الموارد الحكومية. ولقد لاحظ مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أيضاً وجود قلق بشأن قضايا تسديد مستحقات العقود.

وبالتزامن مع هذه المراجعة يجري مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق مراجعة أخرى منفصلة تتناول المحاسبة عن الممتلكات وفقاً لأمر العمل رقم 131 وأمر العمل رقم 151. وسوف يتم بحث نتائج هذه المراجعة في تقرير منفصل.

الأهداف

إن هذه المراجعة وهي مراجعة تلي تقريراً سابقاً لمكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق لتحديد ما إذا كان الدعم المقدم بموجب أمر عمل LOGCAP رقم 130 كان معقولا وكفؤا ومزاياه تبرر تكاليفه. إن هذه المراجعة تشمل أمر العمل رقم 130 وأمر العمل الذي تلاه وهو أمر العمل رقم 151. إن أهداف التقرير تعالج بالتحديد ثلاث قضايا هي:

1) مدى التقدم الذي تحقق نتيجة معالجة قضايا عقد الإدارة التي اكتشفها مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وما هي الاجراءات التي ما زالت هناك حاجة لاتخاذها.
2) هل قضايا التسديد التي تتعلق بالتكاليف ولكنها ليست جزءاً منها والتي لها علاقة بأمر العمل رقم 130 وأمر العمل رقم 151 قد تمت معالجتها بشكل صحيح.
3) هل توجد مخططات قيد البحث لتحويل العقدين من عقود طوارئ إلى آلية تعاقدية أكثر تنافسية في المستقبل؟

النتائج

حققت وكالات الحكومة الاميركية التي لها علاقة بإدارة أمري العمل رقم 130 و 151 تحسينات كبيرة في مجال إشراف الحكومة منذ قيام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بالمراجعة المسبقة لعقد LOGCAP. وشمل هذا التقدم بشكل خاص ما يلي:

1) قامت قيادة تموين الجيش بايضاح متسويات المتعهدين ومسؤوليات الرقابة الحكومية.
2) قامت وكالة ادارة عقود الدفاع (DCMA) بتطبيق برنامج مستقل للتأكد من النوعية.

3) يدعم مكتب مستشار الإدارة بوزارة الخارجيةASG-C ووزارة الخارجية وكالة إدارة عقود الدفاع (DCMA) من خلال توفير الممثلين الفنيين لضابط التعاقد (CORTs) لمساعدة DCMA في مهمتها المتعلقة بالإشراف على المتعهد.
4) أوضحت وزارة الخارجية مستويات تكاليف خدمات تسهيلات الطعام المنتظران يلتزم بها (KBR) أي المقاول.
5) لقد اتخذ مكتب مستشار الإدارة JASC-C ووزارة الخارجية إجراءات قوية للتأكد من أن عمليات الاسكان تدار بصورة صحيحة وأن سجلات الاسكان تعكس بيانات حقيقية.
6) تعترف وزارة الخارجية بأن عمليات الاسكان الخاصة بـ KBR تخضع لاشراف الحكومة.

ولقد حقق المقاول KBR تحسينات ملموسة في عملياته منذ تقرير مكتب المفتش العام الخاص بالعراق السابق حيث شملت تحسينات المقاول ما يلي:
1) دقة المعلومات المتعلقة بالوقود والرقابة على عمليات الوقود الخاصة بالمنطقة الدولية التابعة له.
2) جهودها المبذولة لممارسة الرقابة على تكاليف الطعام.
3) إدارتها للإسكان ودقة المعلومات الخاصة بالإسكان.

وعلى أي حال فإنه لا تزال هناك مشاكل فيما يتعلق بالتأكد من أن تكاليف تسهيلات طعام الغذاء هي ضمن المستويات المقررة وأن تقارير الوقود تعكس بصدق الكميات المصروفة للمقاول KRB من قبل الجيش.

وعلى الرغم من تحقيق تقدم في مجال تأكيد التسديد المناسب ما بين وزارتي الدفاع والخارجية إلا أنه يلاحظ استمرار المشاكل فيما يتعلق بتأمين تقديم فواتير صحيحة وتسديدات من أجل الوقود والمواد الغذائية المستخدمة لأوامر العمل رقم 130 ورقم 151. وعلاوة على ذلك فإن السفارة الاميركية في العراق لم تصدر منذ تاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2007 أية فواتير إلى منظمات غير أميركية تسعى للحصول على مستحقات مقابل فقدان الحياة وفقاً لأمر العمل رقم 151 الذي دخل حيز التنفيذ في 6 حزيران/يونيو 2007.

لقد تحولت وزارة الخارجية إلى عقدها الخاص فيما يتعلق بمجمع السفارة الجديد إلا أنها ستواصل الاعتماد على العقد الطارئ LOGCAP الخاص بالجيش من أجل معظم الخدمات إلى أن تصبح الأحوال الحالية في العراق أفضل بالنسبة لعمليات مقاول "زمن السلم."

التوصيات

يوصي مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بأن تتخذ وكالة إدارة عقود الدفاع DCMA الإجراءات التالية:
1) أن تعمل مع المقاول KBR في تطبيق الاجراءات المناسبة للتأكد من أن الوقود الذي يأتي من مستودع كامب فيكتوري يتم تشجيل بشكل صحيح بناء على وثائق وصولات حكومية رسمية وأن يتم تطبيق الاجراءات المتعلقة بحل مشكلة الفروقات في كميات الوقود والتي يجري تسليمها.
2) مواصلة مطالبة المقاول KBR بالإبلاغ عن كمية الوقود التجاري الذي يتم تسلمه وذلك في خانة الملاحظات في النموذج الخاص بملخص محاسبة النفط السائب بحيث تتمكن القوة متعددة الجنسيات -MNF I من التفريق بين كميات الوقود العسكري الذي يتم تسلمه والوقود التجاري لدى إعداد الفواتير المقدمة للتسديد.
3) مواصلة العمل مع الجيش ومع السفارة الأميركية في العراق لتطوير وتطبيق إجراءات مطالبات مناسبة من أجل مطالبات التسديد المقدمة لوزارة الخارجية مقابل تكلفة المواد التموينية. وخلال التدقيق تم اتخاذ اجراء أولي بخصوص هذه التوصية.

ويوصي مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بأن يتخذ مستشار شؤون الادارة لدى السفارة الاميركية في العراق الاجراءات التالية:
4) عقب الابلاغ المناسب إلى المنظمات غير الأميركية ذات العلاقة أن يتم اصدار مطالبات إلى المنظمات لاسترداد دعم فقدان الحياة المقدم طبقاً لأمر العمل 151 للموظفين القاطنين في مجمع اسكان السفارة.

5) العمل مع DCMA ومع الجيش لتطوير وتطبيق اجراء مطالبة مناسبة بحيث يصبح بامكان وزارة الخارجية أن تسدد للجيش تكاليف الطعام في تسهيلات العشاء المناسبة.
6) عندما تسمح الأوضاع في العراق أن يتم النظر في التحول عن LOGCAP الخاصة بالجيش بشأن دعم الحياة الروتيني الخاص ببعثة السفارة الاميركية في العراق واستبدال ذلك بالترتيبات التعاقدية لدعم الحياة المطلوب.

تعليقات الإدارة ورد التدقيق
تلقى مكتب المفتش العام الخاص بالعراق ملاحظات مكتوبة من مكتب مستشار الادارة بوزارة الخارجية (JASG-C) حول مسودة هذا التقرير. وقد اتفق مستشار الإدارة بوزارة الخارجية مع ما ورد في التوصيات وقال أن السفارة تتخذ إجراءات لمعالجة كل توصية. وقد قدم مستشار الإدارة بوزارة الخارجية تعليقات فنية أدرجها مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في تقريره وفقاً لما رآه مناسباً.

مراجعة لاستخدام المقاولين في إدارة مشاريع الاغاثة وإعادة الإعمار في العراق
SIGIR-08-003, OCTOBER 25, 2007

مقدمة
في معرض تشكيل برنامج إعادة إعمار العراق قامت سلطة التحالف الانتقالية (CPA) بفحص عدة خيارات لإدارة البرامج. وكان أحد الخيارات التي تم النظر فيها قيام مهندسي سلاح مهندسي الجيش الأميركي (USACE) بإدارة المشروع برمته إلا أن مسؤولي سلاح المهندسين أعربوا عن اعتقادهم بأن الوكالة تفتقر للقدرة في العراق على الإشراف على مثل هذا البرنامج الكبير كما وأنها لا تستطيع تجميع عدد كاف من الموظفين بشكل سريع. وقد وجدت سلطة التحالف الانتقالية CPA أيضاً أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID والوزارات العراقية تفتقر للقدرات التنظيمية التي تمكنها من إدارة برنامج ضخم مرتكز على البنية التحتية. وبحثاً عن حل قامت سلطة التحالف الانتقالية (CPA) بتطوير ورقة مفهوم(Concept paper) اقترحت تشكيل مكتب جديد لادارة البرامج يعتمد على المقاولين وعلى تنفيذ برنامج إعادة الإعمار. وسيتم استخدام المقاولين الفنيين لتصميم وتخطيط وبناء واستكمال المشاريع فيما ستتولى مجموعة أخرى من المقاولين توفير إدارة البرنامج. ولقد قبل مدير (CPA) ذلك الاقتراح حيث وافق في آب/أغسطس 2003 على تشكيل مكتب إدارة البرامج (PMO) لتنفيذ الخطة.

ولكي يدير برامجه قام (PMO) بتأسيس ستة مكاتب قطاعية لإدارة البرامج (SPMOs) تم تنظيمها وفقاً لقطاع العمل مثل الكهرباء والأشغال العامة/المياه. وقد ترأس تلك المكاتب موظفون حكوميون. وليتسنى توفير خدمات دعم من إدارة البرامج إلى تلك المكاتب قام برنامج وزارة الدفاع لإعادة الإعمار الذي عمل كمكتب للتعاقد بتقديم سبعة عقود على أساس التكلفة زائد مبلغ مكافأة أحدها لمكتب إدارة البرامج (PMO) وستة لكل من مكاتب القطاعات الستة. وقد تم منح تلك العقود في آذار/مارس 2004. وقد عرف المقاولون الذين منحوا العقود باسم "مقاولو مكتب إدارة البرنامج القطاعية (SPMOCs). وخلال السنوات القليلة الماضية حدثت عدة تغييرات في إدارة المشاريع وإدارة العقود.

وفي أيار/مايو 200 استبدل التوجيه الصادر عن الأمن القومي الرئاسي رقم 36 مكتب إدارة البرامج PMO بمكتب إدارة برامج جديد يدعى مكتب المشاريع والتعاقدات (PCO). ونتيجة لذلك أصبحت المكاتب القطاعية الستة لإدارة البرامج (SPMOs) مكاتب مشروع القطاع والتعاقدات (SPCOs) كما أصبح المقاولون الذين يدعمونهم يعرفون باسم مقاولي مكتب مشروع القطاع والتعاقدات (SPCOCs).

وفي شهر أكتوبر/تشرين أول 2006 حل USACE/GRD محل مكتب المشاريع والتعاقدات PCO كمدير للمشروع. ويشير مكتب المفتش العام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في هذا التقرير إلى المكاتب الحكومية المسؤولة عن إدارة العقود ب (SPCOs) وإلى المقاولين ب (SPCOCs) بغض النظر عن الإطار الزمني.

ويشارك مكتب المساعدات الانتقالية العراقي (ITAO) في مشاريع إعادة الإعمار العراقية وهو مسؤول عن تنسيق ومراقبة كافة المساعدات غير الأمنية لرئيس البعثة (COM)

إن الأهداف الشاملة لعملية التدقيق هذه هي تحديد الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق المقاولين (SPCOCs). وقد أورد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الأهداف من إصدار هذا التقرير وهي:

1) تقييم أداء المقاول في إدارته لمقاول آخر.
2) مراجعة فعالية الحكومة في ادارة العقود.

النتائج

حتى تاريخ 7 حزيران/يونيو 2007 التزمت الحكومة الاميركية بما يقارب من 527,5 مليون دولار لخدمات دعم إدارة البرامج المتعاقد عليها و41,8 مليون دولار تم التفويض بصرفها كمكافآت. وقد غطت خدمات الدعم هذه آلاف المشاريع. وبسبب الضعف في تطبيق السياسات التعاقدية المطلوبة لم يتمكن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق من التقييم بشكل حاسم مدى فعالية استخدام المقاولين في إدارة مقاولين آخرين. وقد تم تقييم وتوثيق أداء كل مقاول من خلال عملية منح المكافآت إلا أن النتائج لم توفر سوى معلومات محدودة حول أداء كل مقاول كما انها لم توفر قاعدة كافية لتقييم عملية استخدام المقاولين لإدارة مقاولين آخرين. وتبين عملية مراجعة للمكافآت وما حققته من نتائج أن المكاتب الحكومية المسؤولة عن إدارة العقود (SPCOs) كانت راضية عن أداء اربعة من المقاولين وأنها لم تكن راضية تماماً عن واحد منهم.

ولاكتساب المزيد من البصيرة بشأن أداء المقاولين قام مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بإجراء مقابلات مع كبار مسؤولي منطقة الخليج التابعة لفيلق مهندسي الجيش الأميركي (GRD) ممن عملوا مع المقاولين وكذلك مع كبار مسؤولي مكتب المساعدات الانتقالية العراقي (ITAO) الذين كانوا على اطلاع ببرامج كل قطاع. ولقد وفرت هذه المقابلات تفاصيل أكثر حول أداء المقاول إلا أنها كانت مختلطة في اتخاذ القرار وغير حاسمة. وقد وصف مسؤولو GRD المقاولين بشكل عام بأنهم فعالون إلا أن مسؤولي ITAO كثيراً ما أعربوا عن عدم رضاهم عنهم. فعلى سبيل المثال وفي قطاع المياه قال مسؤول GRD بأن المقاول أنجز عملاً ذا مستوى عال وذلك على الرغم من أن المستشار الأقدم ل ITAO قد أعرب عن اعتقاده بأن المقاول قد تجاوز دوره "ككلب حراسة" كما وأنه لم يراقب بدقة عمليات التصميم والبناء من جانب المقاول.

واكتشف مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أيضاً ممارسات إدارة عقود لم يتم استكمالها وفقاً لما هو مطلوب بما في ذلك التزامات غير مناسبة تتعلق بممارسات المكافآت وتحويل إدارة العقود والكشف عن معلومات.

وعلاوة على ذلك فإن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق ما زال يواصل تفحص قضايا محتملة تتعلق بتضارب المصالح بين أي من المقاولين في تلك العقود السبعة. وسوف يقدم مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في حدود ما هو مناسب، تقارير منفصلة حول هذه القضايا.

الدروس المستفادة

حيث أن العمل بالنسبة لعقود برامج دعم الإدارة قد انتهى أو أوشك على الانتهاء فلن يقوم مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بتقديم أية توصيات إلا أنه يورد الدروس المستفادة التالية:

- يمكن لعملية المكافآت أن تكون أداة فعالة لخلق الحوافز لدى المقاولين كي يحققوا نتائج رائعة. إن التوثيق الجيد لأداء المقاول طبقاً لمعايير المكافآت ضروري لإصدار أحكام مناسبة بالنسبة لمبالغ المكافآت.
- يعتمد نجاح أية علاقة تعاقدية بشكل قوي على نوعية التوجيهات والرقابة الممنوحة للمقاول من جانب الحكومة. فعندما تكون رقابة الحكومة متهاونة تزداد مخاطر حدوث المشاكل.
- تتطلب الشروط الأساسية لتقييم قابلية أية طريقة لإدارة عقد للحياة مثل استخدام المقاولين لإدارة المقاولين القيام بالتطبيق الفعال لممارسات إدارة العقد والسياسات المالية.

ملاحظات الإدارة وردود التدقيق

قدم USACE/GRD ملاحظات فنية حول مسودة هذا التقرير. وقد تم دمج تلك الملاحظات في التقرير حيثما كان ذلك مناسباً.

عمليات التدقيق القائمة والمزمع إجراؤها

يقوم مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بصورة مبدئية بتدقيقات أداء تعمل على تقييم الاقتصاد والكفاءة والفعالية ونتائج برامج إعادة إعمار العراق والتي تركز في أحوال كثيرة على كفاية الرقابة الداخلية واحتمالات الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام. ويشمل هذا سلسلة من المراجعات المالية المركزة لعقود إعادة الإعمار الرئيسية التي تمكن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق من التجاوب مع توجيهات الكونغرس بضرورة القيام "بتدقيق قانوني" نفقات الولايات المتحدة المرتبطة بإعادة إعمار العراق.

عمليات التدقيق الجارية

يقوم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق حالياً بعمليات التدقيق التالية:

- SIGIR-7010: مراجعة فعالية عقود حكومة الولايات المتحدة لتقوية قدرات الوزارات العراقية على وضع الموازنات والإدارة المالية (IFMIS)
- SIGIR-7011: مراجعة إنفاق أموال حكومة الولايات المتحدة وكذلك الأداء طبقاً لمشاريع بارسونز (PARSONS) لإعادة إعمار العراق.
- SIGIR-7016: المقارنة ما بين عقد الادارة وإدارة المشاريع – منطقة الخليج التابعة لفيلق مهندسي الجيش الأميركي، وفيلق المهندسين ومقر سلاح الجو للهندسة والبيئة.
- SIGIR-7018: مراجعة الإنفاق والانجاز وفقاً لعقود بلاك ووتر (تركزت على المراجعة المالية).
- SIGIR-7019: مراجعة مشاريع برنامج تجاوب القائد الطارئ والتي تزيد قيمتها على 400 ألف دولار.
- SIGIR-7023: مراجعة الإنفاق والإنجاز وفقاً لعقود معهد الأبحاث الثلاثي (RTI) (تركزت على المراجعة المالية).
- SIGIR-7024: مراجعة الانفاق والانجاز وفقاً لعقود المشاريع المشتركة لبارسونز (PIJY) – قطاع النفط (تركزت على المراجعة المالية).
- SIGIR-7026: مراجعة الإنفاق والإنجاز وفقاً لعقود ديفيلوبمنت الترناتيفز – النمو الاقتصادي (تركزت على المراجعة المالية).
- SIGIR-7027: مراجعة الإنفاق والإنجاز وفقاً لعقود بيريني كورب – قطاع الكهرباء (تركزت على المراجعة المالية).
- SIGIR-7029: مسح لمشاريع إعادة إعمار العراق التي تم انهاؤها وفقاً لما تمليه المصلحة أو بسبب الأخطاء.

التدقيق المزمع إجراؤه

خلال السنة المالية 2008 سوف يواصل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) العمل الذي سيتضمن مراجعات مالية للعقود الرئيسية الخاصة بإعادة إعمار العراق التي ستمكن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق من التجاوب مع توجيهات مجلس الكونغرس حول إجراء "تدقيق قانوني" لانفاق الولايات المتحدة المتعلق بإعادة إعمار العراق. ويهدف مكتب المفتش العام الخاص بالعراق إلى إعداد تقرير محكم يلخص نتائج ذلك العمل لدى الانتهاء من هذا المسلسل من عمليات التدقيق الفردية.

وفيما يجري الانتهاء من التقرير ربع السنوي يبحث الكونغرس امكانية توسيع مدى العمل الذي يقوم به مكتب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وكذلك تمديد فترة ولاية هذه المنظمة المؤقتة لما بعد التاريخ المحدد سابقاً وهو عام 2008. لقد كان نطاق عمل مكتب المفتش العام الخاص بالعراق حتى تاريخه يغطي مشاريع إعادة الإعمار التي يجري تمويلها من خلال اثنين من المخصصات المالية التي وضعها الكونغرس والمشار إليهما ب IRRF-1 وIRRF-2 وهي بالتحديد تتناول المخصصات التي تم إقرارها حتى نهاية السنة المالية 2006. ويعتقد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أن الكونغرس ينوي تكليفه بممارسة الاشراف والرقابة على جميع الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق أو التي تم اقرارها للصرف حتى نهاية العام 2008 بالإضافة إلى IRRF-1 وIRRF-2. ويتوقع

المشاريع غير الانشائية
لقد كان تركيز معظم العمل الذي يقوم به مكتب المفتش العام الخاص بالعراق حتى تاريخه على المشاريع الانشائية. وسوف يوسع مكتب المفتش العام الخاص بالعراق تركيزه ليشمل النشاطات والبرامج التي يتم تمويلها من أموال إعادة الإعمار والتي تدعم جهوداً تقع خارج نطاق الانشاءات التقليدية. لقد أنفقت الولايات المتحدة مئات الملايين من الدولارات المخصصة لإعادة الإعمار على برامج خطيرة بما في ذلك نشاطات بناء الديمقراطية والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) والحاكمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص ودعم اللاجئين وحقوق الانسان. وسوف يشمل العمل الذي يزمع مكتب المفتش العام الخاص بالعراق القيام به تقييم هذه البرامج وتكلفتها ونتائجها.

التقارير المحكمة (Copping Reports)
يزمع مكتب المفتش العام الخاص بالعراق تقديم سلسلة من تقارير التدقيق على الأداء المحكمة التي تلخص الانشاءات داخل كل قطاع من قطاعات إعادة الإعمار وتنفيذ سيادة القانون والأمن والعدل والبنية التحتية للأمان العام والمجتمع المدني ومصادر الكهرباء والنفط والماء وصيانة الصحة العامة والنقل والاتصالات والطرق والجسور والبناء والتعليم واللاجئين وحقوق الانسان والديمقراطية والحاكمية. وسوف تضيف هذه التقارير معلومات إلى ما يتم جمعه من معلومات يتم الحصول عليها من المراجعات المالية المركزة التي ستجري خلال السنة المالية 2008 كما وستوفر التقارير وصفاً تفصيلياً للمشاريع التي سيتم استكمالها في كل قطاع وكذلك التكاليف المتعلقة بها. وسيقوم مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أيضاً بتقييم مدى العناية التي يوليها العراقيون لصيانة المشاريع وتأثير كل مشروع على المجتمعات المحلية.

أموال دعم الطوارئ (ESF)
يملك مكتب المفتش العام الخاص بالعراق حالياً السلطة لمراجعة وتدقيق أموال السنة المالية 2006 التي تبلغ حوالي 1,485 مليار دولار. وينتظر أن يتم تفويض مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بالقيام بتدقيق تمويلي عن السنتين الماليتين 2007 و2008 الخاصة بـ ESF وإجراء التدقيق على تلك الأموال مع التركيز على أساليب الرقابة وكيفية التتبع والإبلاغ عن النتائج.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)
يملك مكتب المفتش العام الخاص بالعراق حالياً السلطة للتدقيق على نفقات العام المالي 2006 كما وأنه من المتوقع أن يتم توسيع سلطة مكتب المفتش العام الخاص بالعراق لتغطي الصناديق الباقية. وقد خطط مكتب المفتش العام الخاص بالعراق لتحمل المزيد من أعباء العمل في مجال التدقيق على النشاطات التي يمولها ISFF والتي ستشمل مراجعات البنى التحتية التي تم انشاؤها بتمويل من ISFF والتدريب والعمليات المنجزة ومشتريات المعدات والنقل.

استرداد مدفوعات العقود بالزيادة
وفقاً للمذكرة (M-03-07) الصادرة عن مكتب إدارة الميزانية (OMB)، فسوف تحدد عملية التدقيق هذه وإذا كانت الوكالات المشاركة في إعادة البناء في العراق قد اتخذت اجراءات لاقامة برنامج مزاياه تبرر تكاليفه للتعرف على الاخطاء التي ارتكبت لدى الدفع للمقاولين ولاسترداد المبالغ المدفوعة دون وجه حق لهؤلاء المقاولين. وقد تم التفويض لهذا المتطلب بموجب الجزء 831 من قانون تفويض الدفاع للعام المالي 2002 من خلال اضافة فصل فرعي للقانون الأميركي (31USC3561-3567). ويتطلب الفصل الفرعي الجديد قيام الوكالات الحكومية التي تدخل في عقود تزيد قيمتها على 500 مليون دولار خلال سنة مالية واحدة تنفيذ التعرف على البرنامج الخاص بالتعرف على الخطأ واستعادة الأموال.

أعمال التفتيش التي يجريها SIGIR
خلال ربع السنة الحالي قام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بتقييم سبعة مشاريع وتقديم تقارير بشأنها. وتناولت أربعة من تلك التقييمات استدامة الأعمال المتعلقة بالإغاثة وإعادة الإعمار التي يمولها برنامج التجاوب الطارئ

وتركز تقييمات الاستدامة التي أجراها مكتب المفتش العام الخاص بالعراق على ما إذا كانت المشاريع التي تم تسليمها للعراقيين ما زالت تعمل بالطاقة التي نص عليها العقد الأصلي أو طبقاً للهدف الذي جاء في أمر العمل. وليتسنى تحقيق ذلك حدد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق ما إذا كانت المشاريع تعمل بالطاقة المقررة لها لدى قبولها من جانب حكومة الولايات المتحدة عندما تم تسليمها لمشغلين عراقيين وخلال فترة التقييم. وعلاوة على ذلك حدد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق ما إذا كانت الاستدامة قد خطط لها بعناية وما إذا كانت هناك فرصة لكي تستمر.

وفيما يلي الأهداف العامة الكامنة وراء تقييمات مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في مجال الأعمار:

- هل كانت مكونات المشروع مصممة بشكل كاف قبل الإعمار أو التركيب؟
- هل كان الانشاء أو إعادة التأهيل وفقاً للمعايير التي تضمنها التصميم؟
- هل كانت برامج رقابة المقاول على النوعية والتأكد من النوعية من جانب الحكومة الأميركية كافيتين؟
- هل تمت معالجة استدامة المشروع وفعاليته التشغيلية بشكل كاف؟
- هل كانت نتائج المشروع متناسقة مع الأهداف الأصلية.

ومنذ أن بدأ برنامج التفتيش في صيف عام 2005 استكمل مكتب المفتش العام الخاص بالعراق تقارير تقييم لـ102 مشروعاً كما قام بـ96 عملية تفتيش محدودة في الموقع و388 تقييماً من الجو.

وخلال ربع السنة الحالي ما زال الأمن يعرقل مشاريع إعادة إعمار العراق وأعمال التقييم التي يجريها مكتب المفتش العام الخاص بالعراق كما وأنه يطيل مدد التأخير في السفر إلى مواقع التقييم ويحدد امكانية الوصول إلى المواقع. وفي الموصل لم يتمكن الجيش الأميركي وكلا المقاولين في مجال الأمن الخاص لدى فيلق مهندسي الجيش الأميركي (USACE) من الوفاء بطلبات فرق التقييم التابعة لمكتب المفتش العام الخاص بالعراق لمرافقة تلك الفرق وحراستها أثناء توجهها إلى مواقع التفتيش لمدة خمسة أيام بسبب الوضع الأمني آنئذ. ولقد أمضى فريق التفتيش أسبوعين في الموصل فيما لم يعتبر الجيش الأميركي أو مقاولو الأمن أنه من الأمان الكافي مرافقة الفريق إلى أي من مواقع مشاريع (CERP) الأربعة. ونتيجة لذلك لم يتمكن فريق التقييم القيام بتقييم أي من المشاريع المعلن عنها.

ويظهر الجدول 3-3 قوائم بتقييمات المشاريع التي استكملها مكتب المفتش العام الخاص بالعراق خلال ربع السنة الحالي. وللاطلاع على قائمة كاملة بتقييمات المشاريع خلال الفترات ربع السنوية السابقة أنظر الملحق (J) الشكل 3-1 الذي يظهر الموقع التقريبي لكل مشروع تم تقييمه خلال ربع السنة الحالي.

تقييمات المشاريع التي نفذها SIGIR

يوفر هذا الجزء ملخصات لتقارير التقييم التي نفذها مكتب المفتش العام الخاص بالعراق خلال ربع السنة الحالي. وللحصول على التقارير المذكورة كاملة أنظر الموقع الالكتروني لـ مكتب المفتش العام الخاص بالعراق (www.sigir.mil)

أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار الممولة في سد الموصل – محافظة نينوى مكتب المفتش العام الخاص بالعراق -PA 07-105

تم إنشاء سد الموصل فوق أساس اسمنتي يعلو تربة قابلة للتحلل كانت تتحلل بشكل مستمر مما نجم عنه تشكيل فجوات تحت الأرض وفراغات جعلت السد عرضة للمخاطر مما يقتضي تنفيذ برنامج ترميم مستمر للتخفيف من حدة المشكلة. وكان الهدف لأمر العمل الأصلي وما رافقه من عقود اجراء الدراسات وبشكل أدق ما يتعلق بمشاكل سد الموصل والتعرف على أكثر المشاكل خطورة وإيجاد الحلول وتطبيقها. وقد تم تمويل المشروع من قبل (IRRF) كما تمت ادارته من قبل فيلق مهندسي الجيش الأميركي (USACE) لمنطقة الخليج (GRD).

وقامت الحكومة الأميركية بتمويل الحلول قصيرة الأمد لمشكلة سد الموصل فيما كانت وزارة مصادر المياه العراقية مسؤولة عن تطبيق الحل البعيد الأمد. وقد تطلبت الحلول على المدى القصير إعطاء الوزارة البديل الذي كانت في حاجة ماسة إليه وقطع الغيار لعمليات الترميم وتقديم يد العون لها فيما يتعلق ببرنامج الترميم الضخم وعمليات ترميم متقدمة لدعم جهود الترميم التي تقوم بها الوزارة. وقد تم إبرام 21 عقداً بقيمة إجمالية تبلغ 27 مليون دولار للمساعدة في الحلول قصيرة الأمد لمشاكل السد.

الجدول 3-3
سبعة مشاريع تم تقييمها خلال ربع السنة الحالي

إسم المشروع	نوع التقييم	المحافظة	التكلفة في الميزانية (بالملايين)	الوكالة المنفذة	الممول	المقاول	المنطقة في الخليج
أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار الممولة في سد الموصل	إنشائي	نينوى	27,1 مليون	منطقة الخليج	IRRF	مختلف	GRN
إعادة تشغيل مولد محطة قداس للطاقة	استدامة	بغداد	90,6 دولار	منطقة الخليج	IRRF	فلور AMEC LLC	الوسطى
توسعة محطة قداس للطاقة	انشائي	بغداد	147,4 دولار	منطقة الخليج	IRRF	مختلف	الوسطى
تعبيد الطريق من شويرج إلى طاق حرب	استدامة	نينوى	1,4 دولار	GRN	CERP	محلي	الشمالية
تعبيد طريق باركيلا الجديد	استدامة	نينوى	0,148 دولار	GRN	CERP	محلي	الشمالية
إعادة تأهيل محطة معالجة مياه الشرب على الضفة اليمنى	استدامة	نينوى	1,7 دولار	GRN	CERP	محلي	الشمالية
إصلاح محطة بارتيلا لتقوية الضخ	استدامة	نينوى	0,237 دولار	GRN	CERP	محلي	الشمالية

صورة لموقع 1 سد الموصل وهو يعمل

الشكل 3-1

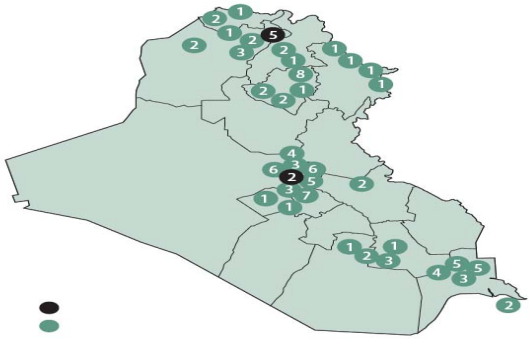

أهداف تقييم المشروع

إن هدف تقييم هذا المشروع هو تحديد الوقت الفعلي والحصول على معلومات تتعلق بمشروع إغاثة وإعادة إعمار العراق وإبلاغها للأطراف ذات العلاقة كي تتمكن من اتخاذ الإجراء الصحيح إذا اقتضى الأمر ذلك.

وقد حدد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق تماماً ما إذا كانت/كان:

- الانشاءات أو إعادة التأهيل طبقاً لمعايير التصميم.
- قد تمت الاستفادة من برنامج إدارة للنوعية.
- قد تمت معالجة الاستدامة في العقد أوامر العمل الخاص بالمشروع.
- نتائج المشروع منسجمة مع أهدافه الأصلية.

النتائج

لقد توصل التقييم إلى عدد من النتائج:
فعلى الرغم من أن معظم العقود المبرمة كانت من نوع عقود التوريد البسيطة، إلا أن العديد منها تطلب رسومات تصميم ومواصفات. فعلى سبيل المثال كانت هنالك ضرورة لرسومات التصميم وللمواصفات من أجل إنشاء أعمدة اسمنتية ثابتة وشراء وإقامة خمسة معامل لخلط المواد المستخدمة في الترميم والرسومات الهندسية الشاملة ذات العلاقة أو الرسومات التخطيطية لتركيب وتطبيق نظام الترميم الذكي (Intelligrout System) وكذلك أجهزة الترميم المتقدمة لاستخدامها خارج بهو سد الموصل. وقد قام فيلق مهندسي الجيش الأميركي/منطقة الخليج بتقديم رسومات تصميم الأعمدة الاسمنتية الثابتة ومعامل الخلط إلا أنه لم يتوفر رسم توضيحي شامل أو رسومات توضيحية لنظام الترميم الذكي وأجهزة الترميم المتقدمة.

وعقب مراجعة دقيقة لجميع رسومات التصميم المتوفرة اكتشف مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أن جميع الرسومات معيبة وأنها تؤدي إلى إثارة القلق فيما يتعلق بالسلامة. فعلى سبيل المثال افتقرت رسومات الأعمدة الإسمنتية الثابتة لتفاصيل مهمة مثل الدعامات المحيطة بالأعمدة التي يتعين أن تشمل ارتفاع العمود كله وكيف يمكن لموظفي وزارة مصادر المياه حقن الإسمنت داخل الأعمدة. وبالنسبة لمعمل خلط مؤونة الترميم الذي ينتج مائة متر مكعب في الساعة والأربعة الآخرين الذي ينتج كل منها 30 متر مكعب في الساعة فقد أشارت رسوم التصاميم بوضوح إلى أن المقاول كان يوفر معامل خلط الاسمنت وليس معامل خلط مؤونة الترميم.

(صورتان)

لقد لاحظ مكتب المفتش العام الخاص بالعراق حالة لم يظهر فيها المقاول بأنه يفي بالمراد. فقد لاحظ فريق مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أن بعض براغي الأساسات داخل الأعمدة الخرسانية لم يكن فيها أسنان لولبية تكفي لربط الصواميل. وقد حدد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق 43 من 144 من براغي الأساسيات (أي 30%) قد تم انجازها بطريقة غير صحيحة. وعلاوة على ذلك، فقد كان تركيب براغي الأساسات مخالفاً لتقنية تصاميم انشاء المقاول نفسه والتي كانت تحتاج إلى أسنان لولب تمتد إلى مسافة أبعد من الصامولة. ويحتاج الأمر إلى رسوم تصميم كاملة للتأكد من أن صواميل الأساسات الباقية مؤمنة بما فيه الكفاية داخل الأساسات أو أنها تشكل خطراً جسيماً نتيجة الفشل. وحيث أن كل عمود اسمنتي ثابت سوف يتحمل ثقلاً يقارب من 1500 طن من الإسمنت، يعتقد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بأن التركيب غير الصحيح لصواميل الأساس سيترك هذه المنشآت في وضع خطير للغاية.

ويوجد لدى ممثلي مكتب المساعدات الانتقالية العراقي ITAO ما يثير قلقهم فيما يتعلق بنوعية عمل المقاول ولهذا فقد تم انهاء عمل المقاول بسبب التقصير وسيتم توقيع عقد جديد لانشاء أعمدة خرسانية ثابتة في موقع مختلف فوق ممتلكات سد الموصل. ونتيجة لهذا فإن مشروعاً تم ارساؤه قبل 19 شهراً يتعين إعادة طرحه من جديد الأمر الذي سيؤدي إلى تأخير تاريخ استكماله مدة طويلة كما وأن مبلغ الـ 635138 دولار التي تم دفعها للمتعهد أدت إلى بناء إطار غير آمن للأعمدة الخرسانية.

وتطلب عقد معامل الخلط انشاء وإقامة خمسة معامل خلط. وقد لاحظ مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وجود المعمل الوحيد (المعدل) لخلط مؤونة الترميم البالغة طاقتها 100م^3/ساعة، إلا أنه لم يكن يعمل بسبب قضايا تتعلق بغرفة المراقبة. أما بالنسبة للمعامل الأخرى ذات الطاقة البالغة 30م^3/ساعة فقد وجد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق قطعاً لمعملي خلط وهي مفككة في أرض الموقع. ولم يكن إنشاء المعملين المفككين طبقاً لمتطلبات العقد الذي ينص على أن يسلم المقاول ويقيم مصانع خلط تعمل.

(صورة)

وفيما يتعلق بتقرير المواد والتفتيش (6 أيلول/سبتمبر 2006) فقد قام المقاول بتسليم معملين للخلط تبلغ طاقة كل منهما 30م^3/ساعة "مع جميع الأجزاء المكملة بما في ذلك الصمامات وتمديدات الأنابيب وناقلات البراغي وغرفة المراقبة وشاشة التحكم". بالإضافة إلى 50% من قطع الغيار وفقاً لما نص عليه العقد إلا أن الافتقار إلى أية إنشاءات جعل من المستحيل على مكتب المفتش العام الخاص بالعراق تحديد ما إذا كان المقاول قد سلم جميع المواد الضرورية لانشاء معملي الخلط. وعلاوة على ذلك، لم يكن بالإمكان تتبع أثر أي من قطع الغيار التي زعم بأنه جرى تسليمها. وأخيراً وعلى الرغم من أن المقاول لم يقم بتركيب أي من معملي الخلط وأنه قد لا يكون قد سلم جميع الأجزاء المطلوبة وقطع الغيار إلا أن فيلق مهندسي الجيش الأميركي لمنطقة الخليج GRD قام بدفع مبلغ 604000 دولار كاملة للمقاول.

ولم يؤكد برنامج إدارة النوعية بشكل كاف أنه تم التسليم الصحيح وأعمال الانشاء للمواد والمعدات في سد الموصل. وقد أصدر مكتب المفتش العام الخاص بالعراق حكمه بأن برامج مراقبة النوعية الخاصة بالمقاولين (QC) قد قصرت حيث أن الكثير من الفواتير لم توفر المواد والمعدات المزعوم تسليمها وفقاً لتلك الفواتير. فعلى سبيل المثال زعمت إحدى فواتير المقاول أنه تم تسليم أربعة مضخات غاطس، نص عليها العقد، بطاقة 54م^3/ساعة وقدرة إيصال المياه إلى ارتفاع أربعة أمتار إلا أن المضخات التي تم تسليمها بالفعل كانت بطاقة 36م^3/ساعة مع قدرة إيصال المياه إلى 17,5 م فقط.

وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك دليل على أن برامج (QC) قد تم تطبيقها من أجل إنشاء الأعمدة الخرسانية الثابتة. كما وأنه لم تتوفر أية إشارة بأن المقاول قد وظف لديه أحداً للتحقق من نوعية ما يتم إنشاؤه من أعمدة خرسانية ثابتة. وقد لاحظ مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وجود صواميل أساسات لم يجر تركيبها بصورة صحيحة (أنظر صور الموقع 2-4) إلا أنه لا يوجد في وثائق المشروع أي شيء يفيد بوجود هذه المشكلة الكامنة.

هذا ولم يكن برنامج تأكيد النوعية (QA) العائد للحكومة الاميركية كافياً. وعلى الرغم من أن فيلق مهندسي الجيش الأميركي في منطقة الخليج (GRD) اعتبر العقود الـ 21 مجرد عقود للتوريد إلا أنه كان من الضروري اللجوء إلى برنامج تأكيد النوعية QA للتأكد من أن المقاولين سلموا المواد والمعدات التي نصت عليها العقود. وقد قام فيلق مهندسي الجيش الأميركي (GRD) بنقل مسؤولية قبول ما يسلمه المقاول من مواد ومعدت إلى موظفي وزارة مصادر المياه. وقد تطلب هذا من الوزارة تشكيل لجنة استلام للتحقق من ما يتم توريده من مواد ومعدات من العديد

وقد زود الفيلق GRD مدير السد بمواصفات عقود محدودة لـ 13 من العقود الـ 21 قبل قيام المقاول بالبدء بتسليم المواد والمعدات. وفيما يتعلق بالعقود التي لم يكن لدى موظفي الوزارة أية مواصفات بشأنها، فقد أجبرت لجنة الاستلام على مقارنة المواد التي جرى تسليمها فعلاً بقوائم الفواتير التي قدمها المتعهد. وفي حالات عديدة قامت لجنة الاستلام في الوزارة بالتوثيق بسرعة وابلاغ فيلق GRD بأن المقاول لم يورد المواد و/أو المعدات الصحيحة. فعلى سبيل المثال عندما فشل المقاول في توريد مضخات الغاطس التي نص عليها العقد/اكتشفت الوزارة هذا الخطأ وأبلغته إلى GRD بعد يومين من عملية التسليم ورغم ذلك تم دفع المستحقات كاملة للمقاول مقابل تسليم المعدات التي لم تكن مطابقة للمواصفات.

وبناء على ما ذكره ممثلو GRD كانت العقود الـ21 هي عقود لتوريد أجهزة ومواد وتقديم خدمات وليست عقوداً انشائية رغم أن تركيب الأعمدة الثابتة ومعامل الخلط يحتاج بوضوح إلى جهود انشائية كبيرة. ولم يكن فيلق GRD يعلم بصواميل الأساسات التي لم يتم تركيبها بشكل صحيح مما يجعل هذا البناء عرضة لأوضاع خطيرة. وعلاوة على ذلك فليس هناك أية إشارة إلى وجود أحد لدى GRD يتابع مدى التقدم باتجاه انهاء المشروع كما توضح الفواتير المدفوعة. لقد كان هذا مهماً لأن المشروع كان متأخراً عن موعد استكماله مدة طويلة. ونتيجة لذلك تم دفع حوالي 81% من قيمة العقد للمقاول مقابل البناء الجزئي والمعيب عندما تم اصدار أمر عرض السبب (Show cause order).

وإضافة لذلك وبسبب عدم وجود ممثل للحكومة في الموقع للتحقق من توريدات المقاول فإنه ليس بإمكان مكتب المفتش العام الخاص بالعراق التأكد مما إذا كانت تلك التوريدات قد تمت بالفعل. فعلى سبيل المثال قدم أحد المقاولين فواتير بشأن 1017 قطعة فولاذية للأعمدة الخرسانية الثابتة إلا أنه ولدى القيام بزيارة للموقع كانت حوالي 900 من تلك القطع إما مفقودة أو غير معروفة المصير.

لقد عالجت الكثير من العقود الاستدامة على هيئة قطع غيار لأجزاء من المعدات المشتراة. ممثلاً نص عقد معامل الخلط على أن يقوم المقاول بتوفير 50% من قطع الغيار وذلك من خلال تسليم بنود إضافية لمعمل الخلط الوحيد ذي الطاقة الانتاجية البالغة 100م^3/ساعة (أنظر صورة الموقع -5) والمعامل الأربعة الأخرى التي تبلغ طاقة كل منها 30م^3/ساعة. لقد تمت إضافة قطع الغيار لتزويد الوزارة بمعدات إضافية تبقى المعامل مستمرة إذا ما استهلكت أية قطعة فيها. وعلى الرغم من أن تقرير المواد والاستلام أشار إلى أن المقاول سلم قطع الغيار إلا أن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق لم يتمكن من تحديد مكان أي منها خلال إحدى زياراته للموقع. وعلى الرغم من أن الاستدامة قد تمت معالجتها في كثير من العقود الفردية إلا أنه لم يتوفر أي تأكيد بأن قطع الغيار قد وصلت بالفعل وذلك بسبب وجود فروقات عديدة ما بين الفواتير الصادرة عن المقاولين المختلفين وما تم تسلمه بالفعل وبسبب عدم وجود ممثل للحكومة في الموقع للتأكد مما يسلمه كل مقاول.

صورة الموقع-5: منظر لمعمل الخلط المعدل ذي الطاقة 100سم^3/ساعة

إن تنفيذ العقود ال21 التي تقدر قيمتها ب27 مليون دولار لم يكن متفقاً مع الأهداف الأصلية للمشروع وهي تزويد موظفي سد الموصل ووزارة مصادر المياه بقطع الغيار وقطع الاستبدال التي توجد حاجة ماسة لها ولاستخدامها في عمليات الترميم الواسعة أو للتطبيق الكامل لعمليات الترميم المتقدمة.

إن شراء وتسليم قطع الغيار وقطع الاستبدال للوزارة كان متسقاً بشكل جزئي – مع الأهداف الأصلية. وقد تم إرساء عقود متعددة تبلغ قيمتها حوالي 5,6 مليون دولار لتوريد المواد والمعدات وذلك لتلافي أي انقطاع في عمليات الترميم الجارية. ونتيجة لمحدودية الوقت في الموقع، لم يتمكن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق من إجراء التفتيش على كل عملية تسليم للتأكد من أنها مطابقة لشروط العقد. وبناء على ذلك فقد اعتمد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق على مراجعة ملفات العقد وعلى مقابلات أجريت مع موظفي الوزارة لتحديد ما إذا كانت المعدات المطلوبة قد تم تسليمها بالفعل.

لقد تم ابرام عدة عقود لتوفير المواد والمعدات إلا أنه وكما حدث في حالات عديدة كان ما تم تسليمه منها غيرمطابق لمواصفات العقد. وعلاوة على ذلك ونتيجة لعدم وجود ممثل عن الحكومة الأميركية في الموقع للتحقق من عملية تسليم المواد والمعدات لم يتمكن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق من الحصول على تأكيدات بأن جميع المعدات المطلوبة قد تم تسليمها بالفعل إلى سد الموصل. وقد اكتشف مكتب المفتش العام الخاص بالعراق حالات عدة كانت فيها المواد والمعدات الموردة مخالفة لمواصفات العقد الا أنه وعقب التباحث مع موظفي وزارة الموارد المائية تبين بأن معظم المواد التي قام المقاول بتسليمها قابلة للاستعمال من قبل الوزارة لكي تواصل عمليات الترميم.

صورة للموقع 6 و7 مناظر داخلية لوحدة نظام تحليلي متكامل

وقد تم ابرام عقود متعددة بقيمة 19,4 مليون دولار تقريباً لانجاز برامج ترميم متقدمة. وقد لاحظ مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وجود هيكل غير متكامل لأعمدة خرسانية ثابتة لا توفر أية فائدة عملية لوزارة مصادر المياه. وعلاوة على ذلك ونتيجة لعجز لجنة التقييم التابعة للحكومة الأميركية ملاحظة عبارة (معمل انتاج الخلطات الخرسانية) على صفحات غلاف عروض المقاول بشأن معامل خلط مواد الترميم التي تبلغ طاقة كل منها 30م^3/ساعة فقد اعتقد المقاول أن عليه أن يورد معامل لخلط الاسمنت. وقد أدى هذا إلى زيادة في تكلفة العقد وتأخير في الوقت.

وتم إصدار عقد تعديل بلغت قيمته 20,000 دولار لتعديل عبارة معامل خلط الاسمنت، واستبدالها (بمعامل خلط مواد الترميم) المطلوبة. وقد تم حتى تاريخه دفع 324,000 دولار إلى المقاول مقابل محاولات لتعديل معامل خلط الاسمنت وتحويلها إلى معامل خلط مواد الترميم وذلك على الرغم من أن معمل خلط مواد الترميم البالغة طاقته 100م^3/ساعة ما زال لا يعمل فيما تم فسخ عقد توريد المعامل الأربعة التي تبلغ طاقة كل منها 30 م3/ساعة. ونتيجة لهذا فإن معامل الخلط الثلاثة لا تقدم حالياً أي فائدة عملية للوزارة. ونظراً لأن العقد اشترط تسليم معامل خلط مواد الترميم الخمسة في موعد أقصاه تموز/يوليو 2006 فإن برامج الترميم الواسعة والترميم المتقدم أصبحت الان متأخرة عن موعدها لأكثر من عام.

كما وأن نظام الترميم المتقدم وهو جزء هام من برنامج الترميم المتقدم هو أيضاً لا يعمل. ويتألف النظام من نظام الترميم الذكي (intelligrout) ومن أجهزة الترميم المتقدمة التي تصل قيمتها إلى حوالي 16,4 مليون دولار. وتواصل وحدات النظام التحليلي المتكامل مواجهة مجموعة من المشاكل الهامة مما أخر استخدامها (أنظر صور الموقع 7.6) فيما بقيت أجهزة الترميم المتقدمة بدون استعمال بسبب الافتقار إلى رسومات بيانية أو تخطيطية للتعرف على كيفية تركيب مكوناتها بصورة كاملة وتشغيلها.

ونتيجة لهذا وفي موعد قيام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بزيارة الموقع، فإن المواد والأجهزة التي تم تسليمها لسد الموصل والتي تبلغ قيمتها حوالي 19,4 مليون دولار لغرض القيام بعمليات الترميم المتقدمة لا تقدم حالياً أية فائدة لوزارة مصادر المياه.

خطة الدعم ما بعد التسليم

طبقاً لما أفاد به مكتب المساعدات الانتقالية العراقي (ITAO)، فقد استخدمت وزارة مصادر المياه المواد والمعدات التي اشترتها الحكومة العراقية والحكومة الأميركية والمانحين الدوليين لتحسين عملية الترميم الحالية التي تقوم بها إلا أن التطبيق الكامل لعملية الترميم المتقدمة تعتبر ضرورية لدعم جهود الوزارة في مجال ترميم السد. ويقوم ممثلو مكتب ITAO بوضع اللمسات الأخيرة على خطة مفصلة وهي خطة الدعم للفترة التي تعقب التسليم، التي تستهدف تزويد السد والوزارة بالمعدات والمواد المطلوبة لتحسين عمليات الترميم الحالية. فعلى سبيل المثال، تدعو هذه الخطة إلى جعل وحدات نظام التحليل المتكامل شغالة بشكل كامل وإلى شراء معامل إضافية لخلط مواد الترميم بطاقة تبلغ 30م3/ساعة. ويعرب ممثلو (ITAO) عن ثقتهم بأن الخطة سوف تتمكن من توفير حلول مناسبة للمشاكل القائمة وتسهل التطبيق المطلق لعملية الترميم المتقدم.

توصية

يشارك مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في القلق الذي عبر عنه فيلق مهندسي الجيش الاميركي USACE وقائد القوات متعددة الجنسيات في العراق وسفير الولايات المتحدة فيما يتعلق بمشاكل السد. ونظراً للقضايا التي أثارها هذا التقييم وما نجم عن الافتقار إلى تحقيق تقدم ملموس في تحسين القدرات الأساسية بالإضافة إلى الحقيقة بأن المعدات اللازمة لإجراء ترميم متقدم وبأن النظام التحليلي المتكامل قد تم تسليمهما إلا أنهما لا يعملان، يوصي مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بأن يعمل مدير ITAO على تسريع تطبيق خطة الدعم للفترة التي تعقب التسليم.

ملاحظات الادارة

تلقى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق تعليقات على مسودة التقرير من نائب رئيس البعثة لسفارة الولايات المتحدة في العراق تفيد بأن (ITAO) تتفق مع ما توصل إليه التقرير بشكل عام ومع ما جاء فيه من توصيات. وقد تم أيضاً تقديم ملاحظات عامة لتصحيح الأخطاء الملموسة واقتراح إيضاحات بشأنها.

وعقب اصدار مسودة التقرير قام فيلق مهندسي الجيش الاميركي لمنطقة الخليج (GRD) بتقديم معلومات وتوثيقات إضافية. كما طلب الفيلق تمديد الوقت المخصص للتعليقات الرسمية على مسودة التقرير. وقد اتفقت الملاحظات الرسمية الصادرة عن (GRD) مع التوصيات وقدمت معلومات توضيحية من أجل التقرير النهائي.

وبعد يومين من تلقي التعليقات الرسمية الصادرة عن GRD اتصل ممثلو GRD وUSACE بمكتب (SIGIR) مشيرين إلى أنهم قلقون بشأن دقة التقرير النهائي وأنهم يرغبون في توفير معلومات إضافية. وقد قام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بناء على ذلك بالاتصال مع قائد GRD كما قام بمراجعة التقرير لمعالجة مواطن قلقه.

تقييم ملاحظات الإدارة

يعبر مكتب المفتش العام الخاص بالعراق عن تقديره لاتفاق ITAO وGRD مع التوصيات التي تطالب بتسريع تطبيق خطة الدعم لفترة ما بعد التسليم.

لقد راجع مكتب المفتش العام الخاص بالعراق المعلومات والتوثيقات والملاحظات الإيضاحية التي قدمها كل من ITAO وGRD وUSACE رسمياً وبصورة غير رسمية كما راجع التقرير النهائي وفقاً لما وجده مناسباً. وقد تم دمج الملاحظات حرفياً في التقرير النهائي.

مؤشرات حدوث احتيال محتمل

خلال عملية التفتيش المذكورة اكتشف مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وجود مؤشرات حول حدوث احتيال محتمل حيث قام بإحالة هذه المسائل إلى مساعد المفتش العام لشؤون التحقيقات في مكتب المفتش العام الخاص بالعراق لاتخاذ ما يراه مناسباً من اجراءات.

صورة الموقع 8- وحدة طوربين
الاطار 9E من جنرال الكتريك

تجديد طوربينات (مولدات) محطة قداس للطاقة
بغداد العراق
مكتب المفتش العام الخاص بالعراق PA-07-101
توسيع محطة قداس للطاقة – بغداد/العراق
مكتب المفتش العام الخاص بالعراق PA-07-104

لقد استهلت تقييمات المشروع هذه باعتبارها جزءاً من تقييمات مكتب المفتش العام الخاص بالعراق لنشاطات إعادة إعمار منتقاة يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF).

إن الهدف من مشروع تجديد طوربين محطة قداس للطاقة مكتب المفتش العام الخاص بالعراق PA-07-101 تشمل متطلبات التفتيش والتقييم والتجديد وتحويل المحطة لتعمل باشعال النفط الخام وتشغيل وحدتي طوربين الإطار 9E تعملان بالغاز من جنرال الكتريك (GE) (أنظر صورة الموقع 8). وعلاوة على ذلك تضمن مشروع تجديد وحدة الطوربين احتياجات تقييم وتجديد وتشغيل وتسليم أربعة وحدات من طراز (GE LM-6000).

وقد تضمن مشروع توسعة محطة قداس للطاقة)مكتب المفتش العام الخاص بالعراق (PA-07-104 التصميم والصنع والتسليم في الموقع وتمرير الطاقة وإقامة وصبغ وتشغيل وبدء العمل وفحص وتسليم وحدتي الطوربين الجديدتين (Frame 9E open-cycle) من جنرال الكتريك.

وسوف يؤدي تجديد وحدات الطوربين التي تم تركيبها سابقاً بالإضافة إلى وحدتي الطوربين الجديدتين الى تقوية "حلقة بغداد" بزيادة الطاقة الكهربائية المتوفرة بمقدار 584 ميغاواط. وتقدر قيمة تكلفة تجديد الطوربينات وتركيبها ونشاطات استدامتها في محطة توليد قداس بحوالي 238 مليون دولار.

أهداف التقييم

إن الهدف الشامل لهذه التقييمات هو توفير المعلومات المتعلقة بمشروع الإغاثة وإعادة الإعمار في الوقت المناسب إلى الأطراف المعنية لتمكينها من اتخاذ الاجراء المناسب إذا اقتضى الأمر.
وقد تم التوصل من خلال)مكتب المفتش العام الخاص بالعراق (PA-07-101 إلى تحديد ما إذا كان:

- المشروع يعمل بطاقته الكاملة عندما قبلته الحكومة الأميركية وعندما تم تحويله إلى المشغلين العراقيين وعندما تمت مراقبته من قبل مفتشي SIGIR.
- استدامة العمل بطاقة كاملة قد تم التخطيط لها بصورة وافية وما إذا كان من المحتمل لها أن تستمر.

وفي)مكتب المفتش العام الخاص بالعراق (PA-07-104 تحديد ما إذا كانت:

- مكونات المشروع قد تم التخطيط لها بشكل كاف قبل البدء بعمليات الانشاء والتركيب.
- أعمال الانشاء وإعادة التأهيل مطابقة لمقاييس التصميم.
- برامج التحكم في الجودة (QC) الخاصة بالمقاول وبرامج ضمان الجودة PA المتعلقة بالحكومة الاميركية كافية.
- نتائج المشروع متسقة مع الأهداف الأصلية.
- استدامة المشروع قد تمت معالجتها من خلال العقد أو أمر العمل.

صورة الموقع 9- وحدة طوربين
جنرال الكتريك LM-6000

خاتمة

كان لهذه المشروعات هدفان رئيسيان هما تجديد الطوربينات التي أقيمت سابقاً وضمان القدرة على استدامة العمليات وأعمال الصيانة للطوربينات المجددة وتوسيع قدرة محطة قداس للطاقة.

تجديد الطوربينات

لقد تم وضع التصميمات المناسبة لمشاريع قداس الخاصة بتجديد وحدات الطوربينات وتوسعة القدرة على توليد الطاقة الكهربائية وهي إما قد تم استكمالها بشكل صحيح أو أنها تحرز تقدماً مرضياً في الوقت الذي أجرى فيه مكتب المفتش العام الخاص بالعراق تقييمه. وقد تم بالتحديد استكمال الأعمال المطلوبة لتجديد أربع وحدات طوربينية من طراز (GE LM-6000) واثنتين من وحدات الطوربين (GE Frame 9E) في محطة قداس طبقاً لمتطلبات العمل رقم 0006 بشكل مرض وذلك بتاريخ 28 يناير/كانون الثاني 2006.

وإضافة لذلك كان العمل المطلوب تنفيذه وفقاً للعقد (W91GXY-06-C-0094) لتوسعة طاقة قداس بمقدار 200 ميغاواط (من خلال إقامة وحدتين جديدتين طراز (GE Frame 9E) متماشياً مع الأهداف ويحقق تقدماً مرضياً كما هو الوضع في 15 آب/أغسطس 2007. ولقد تحقق هذا بسبب تحديد متطلبات المشروع بصورة كافية في كل عقد أو أمر عمل كما وأن ممارسات الانشاءات فرضت الالتزام بالمواصفات والمتطلبات المنصوص عليها فيها. أضف لذلك أن التحكم في الجودة من جانب المقاول (QC) وضمان الجودة في برامج الحكومة (QA) كانا مرضيين. ونتيجة لهذا فسوف يتوفر حوالي 584 ميغاواط من الطاقة الكهربائية الاضافية لشبكة توزيع الكهرباء.

الاستدامة

لقد تم التخطيط بشكل مرض للاستدامة كما تم تناولها في العقود المطبقة وأوامر العمل. ولقد أظهرت الحكومة الأميركية التزاماً قوياً تجاه البرامج التي تهدف إلى تقديم المشورة لموظفي وزارة الكهرباء وإلى استدامة العمليات على المدى القصير. وبالتحديد وفر العقد (W91GXY-06-C-0066) برنامجاً يستهدف تقديم المشورة لموظفي الوزارة فيما يتعلق بالمهارات الإدارية والموارد الضرورية لتشغيل وصيانة نظام مصلحة الكهرباء في العراق.

لقد طبق فيلق مهندسي الجيش الأميركي في منطقة الخليج برامج للمساعدة من حيث التأكد من أن موجودات توليد الطاقة خضعت أو ستخضع لعمليات تفتيش مقررة ولصيانة تؤدي إلى تعزيز احتمالات العمليات المستدامة على المدى القصير. وعلاوة على ذلك فسوف يحتاج موظفو الوزارة والمقاولون وموظفو الحكومة الاميركية إلى مواصلة التنسيق الفعال وإجراء الاتصالات للتأكد من فعالية البرنامج. وسوف تعتمد الاستدامة طويلة الأمد لموجودات توليد الطاقة بشكل مبدئي على ما إذا كانت الحكومة العراقية قادرة على تطبيق وتمويل برنامج فعال لعمليات توليد الطاقة والصيانة في محطة قداس للطاقة.

توصيات وملاحظات الإدارة

لا يحتوي تقرير مكتب المفتش العام الخاص بالعراق على أية اكتشافات سلبية أو توصيات لاتخاذ إجراءات تصحيحة. ونتيجة لهذا فإن ملاحظات الإدارة غير مطلوبة. على أي حال فقد قام فيلق مهندسي الجيش الأميركي في منطقة الخليج (USACE-GRD) بمراجعة التقرير إلا أنه لم يقدم أية معلومات إضافية أو ملاحظات.

صورة الموقع 10
الطريق الجديد المرصوف مع كتف الطريق

تعبيد طريق شويرج – طارق حرب
بمحافظة نينوى – العراق)مكتب المفتش العام الخاص بالعراق (PA-07-107
كان هدف المشروع رصف طريق إسفلتي جديد بطول 11 كم بأكتاف ليحل محل الطريق الريفي المؤدي إلى قرى شويرج وطاق مكاغل وطاق حرب في محافظة نينوى. ويخدم هذا الطريق عدة قرى يقطنها السكان الأصليون في جلب الخدمات الطارئة وتأمين المواصلات وتوفير فرصة لجلب التجارة إلى تلك المنطقة المتخلفة من حيث النمو. وقد تضمن العقد متطلبات محددة للتمسك بقوانين البناء العراقية. وقد تم في 13 أيلول/سبتمبر 2006 إبرام عقد بقيمة ثابتة بلغت 1,439,175 دولاراً مع مقاول محلي لتعبيد الطريق.

أهداف تقييم المشروع
إن هدف تقييم هذا المشروع هو توفير المعلومات حول مشروع الإغاثة وإعادة الإعمار لأصحاب الشأن في الوقت المناسب لاتاحة الفرصة أمام اتخاذ الاجراء اللازم إذا اقتضى الأمر. وقد حدد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بالضبط ما إذا كان المشروع يعمل بالطاقة التي نص عليها العقد الأصلي. ولكي يتم تحقيق الهدف حدد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق ما إذا كان المشروع يعمل بطاقته الكاملة أو بالطاقة التي كان عليها عندما قبلته الحكومة الاميركية وعندما تم تحويله لمشغلين عراقيين وخلال التفتيش على الموقع بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر 2007.

خاتمة
يسهم الطريق الاسفلتي الجديد في النشاط الاقتصادي وفي التجاوب لدى حدوث طارئ وفي تطبيق القانون والسفر الآمن للمشاة ما بين شويرج وطاق حرب في منطقة الموصل ومحافظة نينوى (أنظر صور المواقع 10 و11). وقد حل هذا الطريق محل طريق لم يكن من الممكن اجتيازه وبخاصة خلال الفصول الماطرة. لقد أدى إشراف (QM) من جانب المقاول وحكومة الولايات المتحدة إلى تنفيذ بيان العمل في العقد مما ضمن نوعية الانشاءات واستكمالها. وبالإضافة لذلك لم تكشف مراجعة تمت لملف العقد أية قضايا تتعلق بالاستدامة وترتبط بتحول المشروع. ولم تكن هناك حاجة لمعدات متخصصة يتم توريدها بموجب العقد أو إلى أية كتيبات صيانة.

التوصيات وملاحظات الإدارة
لا يتضمن تقرير مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أي نتائج سلبية أو توصيات باتخاذ أي إجراء تصحيحي. ونتيجة لهذا فإن ملاحظات الإدارة أصبحت غير ضرورية إلا أن فيلق مهندسي الجيش الأميركي في منطقة الخليج (USACE GRD) قام بمراجعة مسودة التقرير دون أن يقدم أية معلومات اضافية أو ملاحظات.

صورة الموقع -11
علب مجارير المياه العادمة للطريق الجديد

رصف طريق بارتيلا الجديد
محافظة نينوى/العراق)مكتب المفتش العام الخاص بالعراق (PA-07-108
كان الهدف من مشروع تعبيد طريق بارتيلا الجديد هو انشاء ستة قطاعات جديدة لطرق البلدية في بلدة بارتيلا بمحافظة نينوى. وفي 31 آب/أغسطس 2006 تم منح احد المقاولين المحليين عقداً ثابتاً قيمته 147,560 دولاراً لتعبيد هذا الطريق. وكان يتعين على المقاول أن يلتزم "بالمواصفات القياسية للطرق والجسور. الصادرة عن زارة الاسكان والتعمير العراقية عام 1983 وتعديلاتها.

أهداف تقييم المشروع
إن هدف تقييم هذا المشروع هو تحديد ما إذا كان المشروع يعمل بالطاقة المنوه عنها في العقد الأصلي. ولتحقيق هذا الهدف حدد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق ما إذا كان المشروع يعمل بقدرته أو طاقته الكاملة لدى قبوله من جانب الحكومة الأميركية وعندما تم نقله إلى مشغلين عراقيين وخلال عملية التفتيش على الموقع في 19 أيلول/سبتمبر 2007.

خاتمة
خلال زيادة مكتب المفتش العام الخاص بالعراق للموقع كانت القطاعات الستة لطرق البلدية تؤدي مهمتها كطرق بكامل فعاليتها حيث حلت محل الطرق الترابية غير المعبدة القائمة (أنظر صور الموقع 12-14). لقد تم تصميم المشروع بشكل مناسب قبل عملية الانشاء كما قام المتعهد وحكومة الولايات المتحدة بإشراف (QM) مناسب أسفر عن تنفيذ شروط العقد والتأكد من نوعية واكتمال الانشاءات.

إلى جانب ذلك، كشفت مراجعة لملف العقد عدم وجود قضايا استدامة مرتبطة بانتقال المشروع. ولم يحتج العقد إلى أية معدات متخصصة أو كتيبات صيانة.

التوصيات وملاحظات الإدارة

لا يحتوي تقرير مكتب المفتش العام الخاص بالعراق على أية نتائج سلبية أو توصيات باتخاذ اجراءات تصحيحية. ونتيجة لذلك فإنه لا توجد حاجة لملاحظات الادارة الا أن فيلق مهندسي الجيش الاميركي في منطقة الخليج USACE GRD راجع مسودة التقرير ولم يقدم أية معلومات إضافية أو ملاحظات.

إعادة تأهيل محطة معالجة مياه الشرب على الضفة اليمنى/محافظة نينوى/العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق PA-07-106

إن الهدف من وراء هذا المشروع هو إعادة تأهيل ورفع درجة محطة معالجة مياه الشرب الحالية والبالغة طاقة انتاجها 182 ألف متر مكعب يومياً بما في ذلك اصلاح المضخات والخلاطات وخزانات التركيب وفلاتر الضغط ووحدات اغلاق الكورين. لقد كان هذا المشروع ضرورياً لتوفير مياه عذبة وقابلة للشرب لسكان الموصل أما هدفه الثانوي فهو توفير فرص العمل السريع إلى الحد الأقصى للعراقيين المحليين. وفي 30 أيلول/سبتمبر 2005 تم ارساء عقد ثابت القيمة بمبلغ 1714233,43 دولار على أحد المقاولين المحليين.

أهداف تقييم المشروع

كان هدف تقييم المشروع هو تحديد ما إذا كان المشروع يعمل بالقدرة المدرجة في العقد الأساسي. ولانجاز هذا الهدف سعى مكتب المفتش العام الخاص بالعراق إلى معرفة ما إذا كان المشروع قد وصل إلى قدرته أو سعته لدى قبوله من جانب الحكومة الأميركية ولدى تحويله إلى مشغلين عراقيين وخلال عملية التفتيش على الموقع. وعلى أي حال فقد حالت الأوضاع الأمنية دون قيام فريق تفتيش مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بزيارة الموقع.

خاتمة

شمل تقييم مكتب المفتش العام الخاص بالعراق لمشروع محطة معالجة مياه الشرب على الضفة اليمنى مراجعة وتحليل العقد وما يتعلق به من توثيق وبيان العمل ومواد التصميم (من رسومات ومواصفات) وتقارير التحكم في الجودة وضمان الجودة وصور التقدم في مجال الانشاء وتقرير الوضع النهائي والفواتير والطلبات المقدمة ووثائق إنهاء العمل في المشروع والتصوير الجوي للموقع.

ونتيجة لتزايد أعمال التمرد في منطقة الموصل خلال الأسبوعين اللذين كان فريق التفتيش متواجداً فيها هناك لم يتمكن مقاول الأمن الخاص أو الجيش الأميركي من تلبية طلبات أعضاء فريق التفتيش لمرافقتهم بقصد الحماية إلى محطة معالجة مياه الشرب على الضفة اليمنى. وقد نجم عن ذلك أن فريق التفتيش لم يتمكن من انجاز تقييم الموقع مما دعا الفريق إلى الاعتماد على توثيقات فيلق مهندسي الجيش الاميركي وعلى التصوير الجوي. وعلى أي حال فقد أكدت توثيقات فيلق مهندسي الجيش الاميركي أنه قد تم تنفيذ شروط العقد وأن محطة معالجة مياه الشرب كانت تعمل عندما تم تسليمها لشركة مياه الموصل (أنظر صورة الموقع 15). وعلاوة على ذلك أظهرت توثيقات فيلق مهندسي الجيش الأميركي أن المقاول والحكومة الأميركية قاما بإشراف QM كاف مما أدى إلى تنفيذ شروط العقد وأكد نوعية الانشاءات واستكمالها.

التوصيات وملاحظات الادارة

أوصى مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بأن يقوم قائد (GRN) بإرسال ممثلين عنه لزيارة الموقع عندما تصبح الأوضاع الأمنية أكثر ملائمة وذلك لتحديد الوضع الحالي لما أعيد تأهيلة ورفع درجته من أجهزة وتسهيلات. وقد أعرب قائد فيلق مهندسي الجيش الأميركي في منطقة الخليج (GRD) عن اتفاقه مع التوصية بقيام ممثلي (GRN) بزيارة الموقع عندما تسمح بذلك الأوضاع الأمنية. ويعرب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق عن تقديره للاستجابة السريعة من جانب فيلق مهندسي الجيش الأميركي كما وأنه يتفق مع الإجراء التصحيحي المقترح.

صورة الموقع 15 – خزان الترسيب
صورة الموقع 14 – الطريق الذي تم انشاؤه وحديثاً

إصلاح محطة بارتيلا لتعزير الضخ بمحافظة نينوى في العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق PA-07-109
كان هدف المشروع هو إصلاح محطة تعزيز وتقوية الضخ الخاصة بتوفير مياه الشرب بمعدل 200م^3/ساعة لسكان بارتيلا بمحافظة نينوى. فقد تضمن العقد متطلبات محددة باستبدال المواد والمعدات بمعدات أخرى مطابقة لما نص عليه التصميم الأصلي للمشروع. وعلاوة على ذلك، وحيثما ورد نص على مواد أو أجهزة جديدة، ضرورة أن تكون المواد الجديدة مطابقة للمقاييس والقوانين البريطانية أو ما يعدلها من المقاييس والقوانين الدولية. وقد تم في 31 آب/أغسطس 2006 منح مقاول محلي عقداً ثابت القيمة بمبلغ 237500 دولار لإصلاح محطة تقوية الضخ.

صورة الموقع 16- صيانة عام لداخل غرفة مضخة التقوية

أهداف تقييم المشروع
إن الهدف من تقييم هذا المشروع هو توفير معلومات حول أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار في الوقت المناسب للجهات المعنية لتمكينها من اتخاذ الاجراء المناسب إذا اقتضى الأمر. وقد قام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بالتحديد بتقرير ما إذا كان المشروع يعمل بالطاقة المنصوص عليها في العقد الأصلي. ولتحقيق هذا الهدف حدد مكتب المفتش العام الخاص بالعراق ما إذا كان المشروع قد وصل إلى قدرته أو سعته لدى قبوله من جانب الحكومة الأميركية ولدى تحويله إلى مشغلين عراقيين وخلال عملية التفتيش التي جرت على الموقع بتاريخ 19أيلول/سبتمبر 2007.

خاتمة
تضمنت عملية التقييم التي أجراها مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بشأن التصليحات التي تمت في محطة بارتيلا لتقوية الضخ مراجعة وتحليل العقد وما رافقه من توثيق وبيان العمل الخاص بالعقد ومجموعة التصميم (من رسومات

ونتيجة لتزايد أعمال التمرد في منطقة الموصل خلال الأسبوعين اللذين كان فريق التفتيش متواجداً هناك تأخرت عملية مرافقة وحراسة فريق التفتيش من جانب مقاولي الأمن الخاص لمدة خمسة أيام. وعندما تم توفير الحماية أخيراً لم يكن بالإمكان توفير مترجم كما وأن الحراسة اقتصرت على فريق التقييم خلال الزيارة العاجلة للموقع. وقد لاحظ فريق التقييم أنه لم تكن هناك طاقة كهربائية متوفرة في الوقت الذي تمت فيه الزيارة وأن محطة الضخ لم تكن حينئذ تعمل. ولم يتمكن فريق التقييم من التفاهم مع العراقيين الاثنين اللذين كانا متواجدين في المحطة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق من تحديد السبب وراء عدم تشغيل المحطة في اليوم الذي تمت فيه الزيارة للموقع. وعلاوة على ذلك لم يتمكن فريق التقييم من تحديد العمليات التي اعقبت عملية تسليم المعدات وإدارة الصيانة وممارسات صيانة المبنى/المحطة التي يقوم بها موظفو مديرية مياه نينوى.

وقد أكدت عمليات التوثيق التي قام بها فيلق مهندسي الجيش الأميركي (USACE) بأنه تم الوفاء بجميع نصوص العقد وأن محطة بارتيلا لتقوية الضخ كانت تعمل في الوقت الذي تم تسليمها فيه إلى مديرية مياه نينوى (أنظر صورة الموقع 16). وقد أظهر التوثيق أن المقاول والحكومة الأميركية نفذا اشرافاً (QM) دقيقاً مما أدى إلى تنفيذ الشروط الواردة في العقد والتأكيد على العقد والتأكيد على نوعية الانشاءات واتمامها.

التوصيات وملاحظات الادارة

أوصى مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بأن يرسل قائد منطقة شمال الخليج ممثلين عنه لزيارة الموقع عندما تصبح الأوضاع الأمنية أكثر استقراراً وذلك لتحديد السبب وراء عدم تشغيل محطة تقوية الضخ في 19 أيلول/سبتمبر 2007. وقد اتفق قائد فرقة منطقة الخليج GRD مع التوصية حيث وافق على قيام قائد منطقة شمال الخليج بإرسال ممثلين عنه لزيارة الموقع عندما تسمح الأوضاع الأمنية بذلك. ويعرب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق عن تقديره للتجاوب السريع من جانب GRD كما يعرب عن موافقته على الإجراء التصحيحي المقترح.

الصورة الجوية 2 – صورة من الجو أخذت في 2007/8/30 لموقع سد
الموصل بيروش هو سد اسناد مقترح لسد الموصل الذي تم تقييمه خلال ربع السنة
الحالي في مكتب المفتش العام الخاص بالعراق PA-07-105
الصورة الجوية 1: منظر اشرافي لمحطة توليد الكهرباء في شاشيد شازاد

برنامج مشروع المسح الجوي

يجري مجموعة مكتب المفتش العام الخاص بالعراق Satellite Imagery Group ومقرها أرلنغتون بولاية فرجينيا تقييمات جوية لمواقع مشاريع إعادة الإعمار التي تمولها الولايات المتحدة في كافة أنحاء العراق منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2005. ويقدم محلوو مكتب المفتش العام الخاص بالعراق للتصوير عن طريق الأقمار الاصطناعية

وقد مكن هذا مكتب المفتش العام الخاص بالعراق من توفير المعلومات الحالية حول أماكن المواقع البعيدة ومتابعة تقدم الاعمار في مواقع المشاريع في مختلف أنحاء العراق.

وخلال ربع السنة الحالي صدر عن محللي تصوير مكتب المفتش العام الخاص بالعراق 46 منتج تصويري باستخدام الستلايت والمعلومات المحدودة المتوفرة بشأن عقود 35 مشروعاً من مشاريع إعادة الإعمار. وتقدم الصور التي تم الحصول عليها تقييمات مصورة للتقدم المحرز في مواقع إعادة الإعمار في كافة أرجاء العراق. ويشارك مكتب المفتش العام الخاص بالعراق نتائجه المصورة مع وكالات التعاقد الحكومية بهدف تحديث معلوماتهم بشأن مشاريعهم وللتعرف على مختلف أوجه القصور. وقد قام محللو التصوير التابعون لمكتب المفتش العام الخاص بالعراق بتقييم ومراجعة مشاريع برنامج التجاوب الطارئ الخاص بالقادة (CERP) التي تم تقييمها خلال ربع السنة الحالي و17 موقعاً آخر:

المنتجات الصورية التي لا تشمل مشروعات CERP:

- 5 حصون حدودية
- 4 صحون ساتلايت
- 3 قواعد عسكرية
- 2 موقع من مواقع البلديات
- 2 سد
- 1 محطة فرعية لتوليد الكهرباء

مشاريع CERP:

- 5 محطات لمعالجة المياه
- 5 مدارس
- 4 مستشفيات
- 3 قطاعات طرق
- 1 محطة لتوليد الكهرباء.

وتستخدم منتوجات دعم التصوير – بما في ذلك صور لمواقع من الجو والانفلات من مواقع المشاريع وتقييمات الموقع – في الإعداد للزيارات التفتيشية والتعرف على المشاكل المحتملة (أنظر الصور الجوية 1 و2 و3 و4).

الصورة الجوية 4 – منظر من الجو لسد الموصل الذي زاره مفتشو مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في ربع السنة الحالي
الصورة الجوية 3 – منظر من الجو لمحطة معالجة مياه الشرب على الضفة اليمنى والذي أخذ في 2007/2/27

لقد تم تقديم ست خرائط من الجو وصورتين عن طريق الأقمار الاصطناعية للمنطقة الدولية في بغداد لمديريات مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الأخرى خلال ربع السنة الحالي. وقد تطلبت إحدى هذه الخرائط البحث عن أربع مواقع أخرى منفصلة تم تجهيزها خصيصاً لاستخدامها في تقرير تدقيق. وقد تم توفير صورة جوية تبين إحدى التسهيلات الأميركية لمديرية التحقيقات.

وبالشراكة مع وكالة المخابرات الأرضية الفضائية Geospatial Intelligent Agency ومركز المخابرات الأرضية الوطني National Ground intelligent Center فقد أسفر تحليل الصور الذي أجراه مكتب المفتش العام الخاص بالعراق عن 388 تقييماً تراكمياً لصور ومنتجات جاءت عن طريق الأقمار الاصطناعية.

تقييمات صور جوية

الشكل 3-2

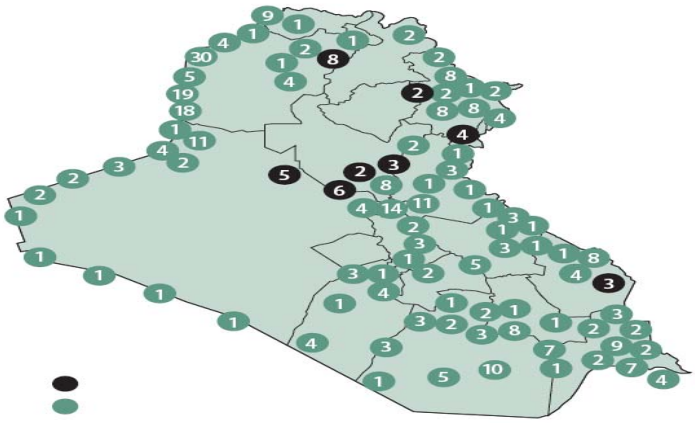

تحقيقات SIGIR

خلال ربع السنة الحالي، واصل مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أعمال التحقيق مع سلسلة واسعة من شركاء الوكالة الأميركية وذلك لمتابعة الادعاءات بحدوث عمليات احتيال وتبذير وسوء تصرف في عمليات إعادة إعمار العراق. ويوجد لدى مكتب المفتش العام الخاص بالعراق حالياً 52 قضية مفتوحة للتحقيق منها 30 معروضة أمام هيئات الادعاء في وزارة العدل الأميركية. وهنالك حالياً ستة وكلاء ل مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في بغداد و13 في أرلنغتون فيرجينيا.

وحتى تاريخ 30 أكتوبر/تشرين أول 2007 أفرزت تحقيقات مكتب المفتش العام الخاص بالعراق النتائج التالية: تم تجريم والحكم على خمسة أشخاص وتم اعتقال 13شخصاً وستتم محاكمة ثمانية في عام 2008. وحتى تاريخه قام مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بفتح ملفات 332 قضية وأغلق ملفات أو أحال 275 قضية. وقد أسفرت تحقيقات مكتب المفتش العام الخاص بالعراق عن استرداد 17,242 مليون دولار تم إعادة جزء منها بأوامر المحكمة وجزء آخر على شكل غرامات وجزء ثالث تمت استعادته مباشرة.

مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وشركاؤه في مجال التحقيقات

خلال ربع السنة الحالي كان محققو مكتب المفتش العام الخاص بالعراق يشاركون عن قرب وبشكل حازم وفعال في أعمال التحقيقات مع عدد من الوكالات الحكومية الأميركية ومع قوات المهام المشتركة في العراق والولايات المتحدة. ولقد عمل مكتب المفتش العام الخاص بالعراق عن قرب مع الوكالات التالية:

- قيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي، وحدة التحقيق في قضايا الاحتيال الكبرى (CID-MPFU).
- الوكالة الأميركية لمكتب التنمية الدولية التابع للمفتش العام (USAID OIG)
- خدمات التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع (DCIS)
- مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)

ويواصل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) عمله ضمن قوة مكافحة الفساد في العقود الدولية International Contract Corruption Task Force (ICCTF) وهي وكالة مشتركة لأداء مهام خاصة مشكلة من مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وقيادة CID-MPFU وخدمات التحقيقات الجنائية DCIS ومكتب التحقياقات الفيدرالي ومكتب المفتش العام التابع لوزراة الخارجية (DoS OIG) والوكالة الاميركية لمكتب التنمية الدولية التابع للمفتش العام (USAID.OIG). وتقوم قوة مكافحة الفساد في العقود الدولية (ICCTF) بتنسيق العمل مع جميع الوكالات الحكومية الأميركية المتواجدة على المسرح بما في ذلك مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق SIGIR.

ويشارك مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أيضاً في قوات وكالات مهام خاصة بما في ذلك قوة المهام الخاصة الوطنية لمكافحة الاحتيال في مجال المشتروات (NPFTF) التي تم تشكليها من قبل وزارة العدل في أكتوبر/تشرين أول 2006. ويعتبر مكتب المفتش العام الخاص بالعراق مشاركاً رئيسياً في العديد من اللجان الفرعية المنبثقة عن (NPFTF) وأهمها لجنة العمل الدولية (IWC) التي تربط وزارة العدل بوكالات تطبيق القانون الفدرالية وتوفر مكاناً لبحث قضايا التحقيقات وجهات الإدعاء.

وعلاوة على وكالات (ICCTF) يعمل مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بانتظام مع الوكالات التالية داخل الولايات المتحدة:

- قوة مهام برنامج زيادة الامدادات المدنية (LOGCAP)
- تنفيذ قضايا الهجرة والجمارك (ICE)
- خدمات الدخل الداخلي – قسم التحقيقات الجنائية (IRS-CID)
- كف اليد والحظر في الجيش الأميركي
- قسم المقاضاة التجاري بوزارة العدل – الإدارة المدنية

وخلال ربع السنة الحالي واصل مكتب المفتش العام الخاص بالعراق مشاركته في برنامج تمويل الدفاع وخدمات المحاسبة الحالي في روما ونيويورك. لقد أوجدت (DCIS) هذا المشروع لملاحقة الاحتيال في مدفوعات الجيش الاميركي لدعم مجهودات الحرب في العراق.

وقد واصلت قوة مهام (LOGCAP) في روك أيلاند/إلينوي الملاحقة القانونية لتشكيلة واسعة من قضايا الاحتيال وغيرها من السلوكيات الاجرامية المتعلقة بنشاطات إعادة الإعمار الاميركية في العراق. وتضم قوة المهام هذه مكتب الادعاء العام الأميركي للمنطقة الوسطى من إلينوي ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) وخدمات ضريبة الدخل (IRS) و(DCIS) وكذلك (CID-MPFU) التابعة للجيش الأميركي. وعلى الرغم من أن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق ليس عضوا في هذه المجموعة إلا أنه يعمل على إبلاغ قوة المهام بهذه القضايا ليظهر الصورة الكلية لعمليات الاحتيال في العراق. وللحصول على تفاصيل الادانات وتوجيه الاتهامات بهذا الصدد أنظر الجدول 3-4.

الإجراءات القانونية المتخذة خلال ربع السنة الحالي

خلال ربع السنة الحالي واصلت الأجهزة القضائية النظر في أكبر قضية رشوة يشهدها العراق حتى الان. وفي شهر أيلول/سبتمبر تم توجيه الاتهام إلى الميجر جون كوكرهام وزوجته ميليسا كوكرهام وشقيقته كارولين بليك لدى إحالتهم للمحاكمة الذي سبق الشكوى الأصلية في 23 تموز/يوليو 2007 والتي زعمت تلقي ما يزيد عن 9,6 مليون دولار كرشاوي من مقاولين عراقيين. وكان من المقرر النظر في هذه الدعوى في نيسان/أبريل 2008 في سان أنطونيو. وقد قاد التحقيقات CID-MPFU فيما دعمها مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وDCIS و ICE وIRS وFBI.

ويواصل مكتب المفتش العام الخاص بالعراق تحويل القضايا إلى الجيش الأميركي لشؤون الحظر وكف اليد. ومنذ صدور التقرير ربع السنوي السابق قام الجيش بكف يد خمسة أفراد وشركات واقترح فرض حظر على خمسة آخرين حيث تم فرض الحظر على ثلاثة بتهمة الاحتيال وسوء السلوك المتعلق بنشاطات إعادة الإعمار الاميركية في العراق. وحتى تاريخ 30 أكتوبر/تشرين أول 2007 تم فرض حظر على 17 فرداً ومقاولاً. ويظهر الشكل 3-3 قوائم بأوامر الحظر وكف اليد التي صدرت خلال ربع السنة الحالي. وللحصول على تفاصيل الحظر وكف اليد أنظر الملحق K:

الشكل 3-3

قرارات الحظر وكف اليد الصادرة خلال ربع السنة الحالية

الحظر	
بلوم، فيليب إتش	2007/8/8

مجموعة غلوبال بزنس.S.R.L	2007/8/8
شتاين، روبرت جي جونيور	2007/8/16

المقترح فرض الحظر عليهم	
ريفيوير مانجمنت انترناشونال ليميتد (RMI)	2007/9/10
راغيو، روبرت آي	2007/9/10
بارتون، إيريك واين	2007/9/14
هوب فينغردنر، بروس دي (LTC, USAR)	2007/8/8
ميركس، ستيفن	2008/8/15

كف اليد	
ريفار، جون إلن (ميجور USAR)	2007/8/10
بليك، كارولين	2007/8/15
كوكرهام، جون (ميجور، USA)	2007/8/15
كوكرهام، ميليسا	2007/8/15
كي، أوستن (كابتن USA)	2007/8/27

الجدول 3-4

تاريخ صدور الحكم	الحكم	تاريخ الادانة	الاتهامات	المقاول/الشركة/الوكالة	الوظيفة	الإسم
2006/2/16	46 شهراً في السجن، 2 سنة الباقيء تحت المراقبة، 3,6 مليون دولار كتعويض و3,6 مليون دولار كغرامة	2006/3/10	التآمر والرشوة وغسيل الأموال	غلوبال بزنز غروب GBG Holdings+GBG Logistics Division	صاحب العمل	فيليب بلوم
2007/6/25	12 شهر سجن، 44500 دولار غرامة وثلاث سنوات تحت المراقبة بعد الافراج عنه	2006/8/25	التآمر على ارتكاب احتيال وغسيل أموات وتهريب عملات	احتياطي الجيش الأميركي	المستشار الخاص لCPA-SC	(LTC) بروس دي هوب فنغاردنر
2007/2/2	12 شهر سجن، سنتين تحت المراقبة بعد الإفراج، 250 ساعة خدمة للمجتمع	2006/2/16	قبول اكراميات غير قانونية	احتياطي الجيش الاميركي	مدني/وزارة الدفاع	ستيفن ميركس
2007/1/29	3 سنوات سجن وسنتين تحت المراقبة عقب الافراج و250 ساعة خدمة للمجتمع	2006/2/24	خرق قوانين مكافحة الرشوة FCAPA,S	شركة تيتان	مترجم	فهيم موسى سالم
2007/1/29	9 سنوات سجن وثلاث سنوات تحت المراقبة بعد الإفراج و3,5 مليون دولار تعويض و3,6 مليون دولار غرامة	206/2/2	جنحة حيازة سلاح ورشاشت والرشوة وغسيل الأموال والآمر	CPA	محاسب CAA-SC ومكتب التمويل	روبرت شتاين
		غير متوفر	التآمر والرشوة والاحتيال بوسائل الاتصال	احتياطي الجيش الأميركي	كولونيل	كيرتيس واينفورد
		غير متوفر	التآمر والرشوة والاحتيال بوسائل الاتصال ونقل مسروقات عبر الولايات وتهريب مبالغ ضخمة	احتياطي الجيش الأميركي	ليفتنانت كولونيل	مايكل بي ويلر
		غير متوفر	التآمر والرشوة وغسيل الأموال والاحتيال بوسائل الاتصال ونقل مسروقات عبر الولايات وتهريب مبالغ ضخمة والتهرب من الضرائب	احتياطي الجيش الأميركي	ليفتنانت كولونيل	ديبرا إم هايسون
		غير متوفر	تهريب أموال		زوج ديبرا هاريسون	ويليام بي موريس

			التآمر والاحتيار بوسائل الاتصال	غير متوفر		مايكل بي موريس	رجل أعمال	

التحقيقات التي قادتها وكالات أخرى

2007/9/17	3 سنوات تحت التجربة و100 دولار كضريبة و86557 دولار كتعويض	2006/11/13	التآمر لارتكاب احتيال بوسائل الاتصال	الحرس الوطني للجيش بكاليفورنيا المفرزة المالية 223	احتياطية عسكرية	جنيفر انجالوس
2006/8/30	30 شهر سجن، عامين مراقبة عقب الافراج،10000 دولار غرامة، 100 دولار ضريبة، تسوية مدنية مع EGL ناجمة عن الحقائق ذاتها التي نجمت عن تسوية 4 ميلايين دولار	2006/2/16	احتيال كبير ضد الولايات المتحدة	EAGLE GLOBAL LOGISTICS INC. (EGL)	الشرق الأوسط والهند VP	كريستوفر كاهيل
2007/9/17	3 سنوات تحت التجربة و100 دولار ضريبة و28107 دولارت تعويض	2006/11/13	التآمر للقيام باحتيال بوسائل الاتصال	الحرس الوطني للجيش في كالويفورنيا المقررة المالية 223	مجندة، درج 05 احتياطي بالجيش	لوميلي شافيز
2007/9/19	3 سنوات تحت التجربة، 100 دولار ضريبة و 8365747 دولار تعويض	2006/11/13	التآمر للقيام باحتيال بوسائل الاتصال	الحرس الوطني للجيش في كاليفورنيا المقررة المالية 223	مجندة درجة 05 احتياطي الجيش	دريل هولبير
2006/1/12	51 شهر سجن وعامين مراقبة عقب الافراج وغرامة بمبلغ 10000 دولار ودفع 133860 دولار تعويض و1400 كضريبة	2007/6/23	الرشوة	شركة تميمي العالمية (مقاول فرعي لKBR)	مدير العمليات في الكويت والعراق	شابير خان
2007/10/15	30 شهر سجن و323228 دولار كتعويض و 3 سنوات مراقبة عقب الافراج	2007/6/5	التآمر والاحتيال بوسائل الاتصال للخدمات الشريفة	الحرس الوطني للجيش في كاليفورنيا المفرة المالية 223	احتياطي عسكري	جيسي دي لين
2007/9/17	3 سنوات تحت التجربة، 100 دولار غرامة و66865 دولار كتعويض	2006/11/13	التآمر للاحتيال بوسائل الاتصال	الحرس الوطني للجيش في كاليفورنيا المفرزة المالية 223	مجند درجة 05 احتياطي بالجيش	لوي يوبيفر
معلق	معلق	2007/7/13	خرق قانون Anti Kick Back	KBR	إداري مقاول فرعي	أنطوني مارتن
مايو 2007	اطلاق سراح تحت المراقبة لمدة عام وغرامة 1000 دولار	2006/11/7	قبول بقاشيش غير قانونية	خدمات إعاة الانتفاع والتسويق بوزارة الدفاع	ممثل ضابط التقاعد (COR)	بوني مورفي

2007/1/30	2 سنة سجن و28900 دولار تعويض والبقاء قيد المراقبة لمدة عام عقب الافراج	2006/10/12	ترويج وقبول بقاشيش غير قانونية	مجموعة اسناد المنطقة/الجيش الأميركي مكتب ضيافة الشعب، معسكر غريفجان الكويت	فيلق مهندسي الجيش (موظف مدني)	جيفارغبز بابن
معلق	معلق	2007/2/9	الرشوة وتهريب النقد	الجيش الأميركي	مستشار خدمات التغذية بالجيش في الكويت والعراق وأفغانستان	سي دبليو أو بيليتي بيليتي الصغير
2005/11/18	15 شهر سجن و3 سنوات رقابة بعد الافراج و90973 دولار تعويض و200 دولار ضريبة	2005/8/1	احتيال كبيروخرق قانون Anti Kick Back	KBR	مدير مقاول فرعي	غلين باول
2006/12/1	12 شهر ويوم سجن و3 سنوات مراقبة بعد الافراج و 280130 دولار تعويض و200 دولار ضريبة	2006/3/1	احتيال بوسائل الاتصال وغسيل أموال والتآمر	KBR	مدير مقاول فرعي	ستيفن سيمانز
معلق	معلق	2007/7/20	خرق Anti Kick Back وتقديم بيانات مزورة	Eagle Global Logistics Inc.	العضو المنتدب	كيفين اي سموت
معلق	120 شهر سجن و3 سنوات رقابة بعد الافراج ومليون دولار غرامة	2007/7/23	رشوة وتآمر وغسيل أموال	احتياطي الجيش الأميركي	ميجور	جون أين ريفارد
معلق	معلق	2006/11/3	شهادة زور وخرق Anti kick back		موظف بشكرة مقاولات أميركية	سمير محمود
		غير متوفر	الرشوة والتآمر وغير الأموال	الجيش الأميركي	ضابط التعاقد	الميجور جون لي كوكرهام
		غير متوفر	التآمر وغسيل الاموال		زوجة جون كوكرهام	ميليسا كوكرهام
		غير متوفر	التآمر وغسيل الأموال		شقيقة جون كوكرهام	كارولين بليك
		غير متوفر	الرشوة	الجيش الأميركي	ضابط التقاعد	الكابتن أوستن كي
				احتيال كبير ضد الولايات المتحدة واحتيال عبر وسائل الاتصال	رجل أعمل كويتي	على حجازي
			احتيال كبير ضد الولايات المتحدة واحتيال عبر وسائل الاتصال	KBR	موظف لدى مقاول فرعي	جيف ألكيس ميزون

			التآمر لارتكاب غسيل أموال/إعاقة سير العدالة والادلاء بأقوال كاذبة		شركة تميمي غلوبال	مقاول	زبير خان
			التآمر لارتكاب احتيال وبتقديم مطالبة مزورة		KBR – افغانستان	مقاول	والاس وارد
			التآمر لانكار احتيال وتقديم مطالبة مزورة		KBR – افغانستان	مقاول	جيمس سيلمان

خط مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الساخن

يسهل خط مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الساخن الابلاغ عن قضايا الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام وسوء الادارة والانتقال في جميع البرامج المرتبطة بمجهودات إعادة الإعمار في العراق والتي يمولها دافعوا الضرائب الأميركية. ويجري تحويل القضايا التي يتلقاها خط مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الساخن والتي لا علاقة لها بصندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق (IRRF) وكذلك الأموال المخصصة أو المتاحة للسنة المالية 2006 من أجل إعادة إعمار العراق أو للبرامج والعمليات الخاصة بسلطة التحالف المؤقتة السابقة (CPA)، إلى الجهات المناسبة. ويتلقى خط مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الساخن اتصالات من اشخاص يتقدمون بأنفسهم أو عن طريق الهاتف أو البريد أو الفاكس وأناس في العراق والولايات المتحدة وكافة أرجاء العالم.

الابلاغ عن ربع السنة الثالث

حتى تاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2007، أثار خط مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الساخن 601 قضية تم إغلاق 542 قضية منها. وحتى تاريخ بقيت 59 قضية مفتوحة. وللاطلاع على قضايا خط مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الساخن أنظر الجدول (3-5)

قضايا جديدة

خلال فترة إعداد التقرير الحالي تلقى خط مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الساخن 12 شكوى جديدة أضيفت لمجموع قضايا الخط الساخن ليبلغ عددها 601 قضية. وقد تم تصنيف الشكاوى الجديدة وفقاً لما يلي:

- سبع تتعلق بالاحتيال عن طريق العقود
- ثلاث تتعلق بالموظفين
- اثنتان تتعلقان بقضايا متنوعة

ويتلقى خط مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الساخن معظم البلاغات بشأن ما يشاهد من قضايا الاحتيال والهدر وإساءة الاستخدام وسوء الإدارة والانتقام، عن طريق البريد الالكتروني. وقد تم تلقي الشكاوى ال (12) الجديدة التي جاءت عن طريق الخط الساخن بالوسائل التالية:

- 10 عن طريق البريد الإلكتروني
- 2 عن طريق مكالمات عبر خط هاتف مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الساخن

الجدول 3-5

ملخص قضايا خط مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الساخن حتى 30 أيلول/سبتمبر 2007

القضايا المفتوحة:				
التحقيقات	50			
التدقيق	9			
اجمالي المفتوح	59			
المتراكم*	الربع الثالث 2007	الربع الثاني 2007	الربع أول 2007	القضايا المغلقة
4	صفر	صفر	صفر	قانون حرية المعلومات
2	صفر	صفر	صفر	مراجعة OSC
44	صفر	صفر	صفر	مساعدة
108	2	6	5	انهاء خدمات
226	8	10	8	احالة
79	صفر	صفر	صفر	تفتيش
70	1	صفر	3	تحقيقات
9	صفر	صفر	صفر	تدقيق
542	11	16	16	اجمالي المغلق
601	اجمالي المفتوح والمغلق			

*مجموع التراكم الاجمالي يغطي الفترة التي بدأ فيها خط مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الساخن عملياته في 24 آذار/مارس 2004 وحتى 30 سبتمر/أيلول 2007

القضايا المغلقة

خلال ربع السنة الحالي تم اغلاق 10 قضايا من قضايا الخط الساخن:

- 8 تمت إحالتها إلى وكالات المفتش العام
- 1 تم إغلاقها من خلال تحقيقات SIGIR
- 1 تم رفضها لعدم توفر المعلومات الكافية

القضايا المحالة

عقب مراجعة دقيقة تمت إحالة ثماني شكاوى إلى وكالات خارجية لايجاد الحلول المناسبة لها:

- 1 تم إرسالها إلى مفتش عام الجيش الاميركي.
- 1 تم إرسالها إلى قيادة التعاقد المشتركة – العراق/أفغانستان.
- 1 تم إرسالها إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- 5 تم إرسالها إلى القوة متعددة الجنسيات المفتش العام للعراق.

موقع مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الإلكتروني

خلال فترة إعداد التقرير الحالية سجل موقع مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الإلكتروني (www.sigir.mil) النشاطات التالية:

- زار الموقع 107,000 زائر خلال ربع السنة الحالي – أي أقل بقليل من 1200 زائر في اليوم. وقد ازداد عدد الزوار للموقع بنسبة 220 بالمائة عما كان عليه الوضع قبل عام مضى.
- معظم مستخدمي الموقع كانوا من داخل الولايات المتحدة أما نسبة ال15% الباقين فكانوا من 163 بلداً مختلفاً معظمهم من أوروبا الغربية (4%) وآسيا (2%) والشرق الأوسط (2%).
- قسم اللغة العربية في الموقع تلقى 1047 زيارة أي بزيادة 30% عن العام الماضي.
- كانت نسبة ملحوظة من زوار موقع مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الإلكتروني من وكالات حكومية وعلى الأخص وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ومجلس النواب الأميركي.
- مستخدمو الموقع زاروا قسم تقارير مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في أغلب الأحيان.
- كانت أكثر الوثائق التي حصل عليها زوار الموقع هي التقارير ربع السنوية الأخيرة الصادرة عن SIGIR.
- تمت إضافة معلومات للموقع خلال فترة إعداد التقرير الحالية لابقاء مستخدمي الموقع على اطلاع على التقارير المختلفة لدى نشرها. وكانت هذه بين أكثر الصفحات الثلاث التي تمت زيارتها.

شكل معدل الزوار في اليوم ومجموع عدد الزوار خلال الفترات ربع السنوية.

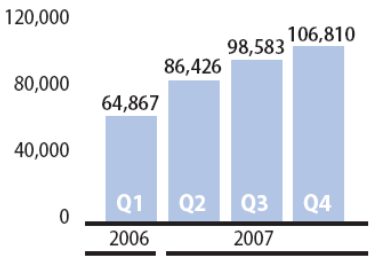

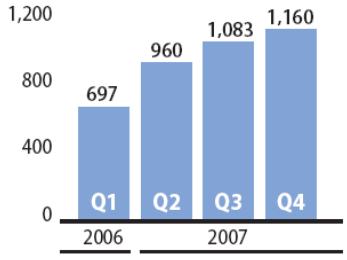

التحديثات التشريعية

خلال ربع السنة الحالي كان لدى الكونغرس قضايا متعددة قيد النظر بشكل جدي تتعلق بسلطات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق كما قام موظفو مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بتوفير معلومات للكونغرس في مناسبات عديدة بما في ذلك الظهور الرسمي أربع مرات أمام لجان الكونغرس.

سلطة مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وما يتعلق بها من أمور – إجراءات تحديد المخصصات المالية
بتاريخ 6 أيلول/سبتمبر 2007 أقر مجلس الشيوخ تعديلاً على HR: 2764 "يحدد المخصصات المالية لوزارة الخارجية والعمليات الخارجية وما يتصل بها من برامج للسنة المالية التي تنتهي في 30 أيلول/سبتمبر 2008 ولأغراض أخرى.

ويتضمن التعديل نصاً في الجزء 683 يدخل أيضاً تعديلات على الجزء 3001 من PL108-106 من أجل:

1) النص على ضرورة استخدام المبالغ المخصصة أو التي يتم توفيرها للسنة المالية 2007 والسنة المالية 2008 من أجل إعادة إعمار العراق وذلك عند احتساب تاريخ انتهاء عمل SIGIR. و
2) إضافة حكم يتعلق بالإعمار ويقضي بأن يكون لمكتب المفتش العام الخاص بالعراق سلطة التصرف في الأموال الأميركية المخصصة أو التي يتم توفيرها للسنوات المالية 2006 وحتى نهاية 2008 من أجل إعادة إعمار العراق بغض النظر عن الهدف المحدد لتلك الأموال.

وقد طلب مجلس الشيوخ عقد جلسة للتشاور حول التعديل كما قام بتعيين المشاركين في تلك الجلسة.

سلطة مكتب المفتش العام الخاص بالعراق وما يتعلق بها من أمور – إجراءات التفويض
بتاريخ 1 أكتوبر/تشرين أول 2007 أقر مجلس الشيوخ تعديلاً على HR1585 يقضي "بتفويض وضع المخصصات للعام المالي 2008 من أجل النشاطات العسكرية لوزارة الدفاع وللانشاءات العسكرية والنشاطات الدفاعية لوزارة الطاقة واطلاع الموظفين العسكريين على مواقع القوة لمثل تلك السنة المالية ولأغراض أخرى." إلا أن مجلس النواب لم يتجاوب مع هذا الطلب. ولقد تضمن تعديل مجس الشيوخ HR 1585 النصوص التالية المتعلقة ب SIGIR:

1) نص في الجزء 1540 أ) يعدل القانون الحالي لينص على أن يتوقف مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بعد تسعين يوماً من تراجع رصيد المبالغ (التي تم انفاقها) والمخصصة أو التي تم توفيرها من أجل إعادة إعمار العراق إلى ما دون 250 مليون دولار. ب) أن يقرر من خلال قانون الإعمار أن يكون ل مكتب المفتش العام الخاص بالعراق السلطة على الأموال المخصصة أو التي تم توفيرها للأعوام المالية 2006 إلى 2008 من أجل إعادة اعمار العراق بغض النظر عن الهدف الذي وضعت من أجله وج) بالسماح لمكتب المفتش العام الخاص بالعراق باستخدام سلطات توظيف معينة منصوص عليها في الجزء 3161 من العنوان 5 من مجموعة قوانين الولايات المتحدة أثناء فترة حياة SIGIR.
2) نص في الجزء 1539 أ) يقرر تشكيل "لجنة حول التعاقد أثناء الحرب" خلال 90 يوماً عقب سن القانون وأن تستمر لمدة تقارب العامين يستمر مكتب المفتش العام الخاص بالعراق خلالها بالبقاء على الرغم من الجزء 3001 من القانون العام 106-108. ب) الذي ينص على أن يقوم مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بالتعاون مع المفتش العام لوزارة الدفاع والمفتش العام لوزارة الخارجية والمفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية بإجراء عمليات تدقيق للتعرف على الهدر المحتمل أو الاحتيالات أو سوء الاستخدام أو سوء الادارة أثناء أداء ما يلي:
   أ) تنفيذ العقود والعقود الفرعية لوزارة الدفاع والخاصة بالدعم اللوجستي لقوات التحالف المشاركة في (عملية حرية العراق) و(عملية ابقاء حرية العراق).
   ب) تنفيذ العقود والعقود الفرعية الخاصة بالوكالة الفيدرالية بأداء المهام الأمنية ومهام إعادة الإعمار لعمليتي حرية العراق وابقاء حرية العراق.
3) نّص هو الان جزء من الجزء 1043 الذي ينص على ان تقوم منظمة غير حكومية بإجراء دراسة حول نظام الأمن الوطني بين الوكالات الحكومية. ووفقاً للتعديل يتطلب مشروع القانون أن تعالج الدراسة التنسيق والتكامل الخاص بحكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار عبر البحار للفترة التي تعقب الصراع.

4) نص هو الان جزء من الجزء 861 يتعلق بتعريف الوكالات والكشف عما سيتم حمايته من معلومات معينة من جانب "نافخي الصافرات" ويهدف إلى التعريف إلى إخضاع مكتب المفتش العام الخاص بالعراق لنصه.
5) نص في الجزء 1542 بإنشاء وكالة جديدة للاشراف على نشاطات الحكومة في مجال إعادة الاعمار في افغانستان. ويتضمن النص بأن تعمل الوكالة الجديدة باسلوب على غرار أسلوب مكتب المفتش العام الخاص بالعراق إلا انه لا يتطلب تعيين المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق لرئاسة الوكالة الجديدة.

وقد طلب الكونغرس عقد جلسة خاصة حول هذا التعديل كما قام بتحديد المشاركين في تلك الجلسة.

الحضور أمام الكونغرس

منذ صدور تقرير مكتب المفتش العام الخاص بالعراق الأخير الربع السنوي، ظهر مسؤولو مكتب المفتش العام الخاص بالعراق أمام لجان الكونغرس أربع مرات هي:

1) بتاريخ 31 تموز/يوليو 2007، لجنة الميزانية في مجلس النواب – الاستماع "لتكاليف العمليات العسكرية وإعادة الإعمار في العراق وأفغانستان وقد قام المفتش العام بتقديم عرض شامل لمبلغ ال44,5 مليار دولار التي خصصتها الولايات المتحدة لعمليات إعادة الاعمار في العراق. وعلاوة على ذلك قدم المفتش العام لمحات سريعة لعمليات التدقيق المحاسبي وعمليات التفتيش التي تم اجراؤها مؤخراً والتي تم بموجبها تدقيق تمويل الأصول وفرق اعادة الاعمار الاقليمية والاستدامة وغيرها من القضايا كما قدم عرضاً شاملاً للمراجعة التي أجراها مكتب المفتش العام الخاص بالعراق والتي تركزت لأول مرة على الجانب المالي المتعلق بأعمال شركة بكتل .Bechtel national Inc طبقاً للمرحلة الثانية من عقد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF).
2) بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2007 – لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب: اللجنة الفرعية للرقابة والتحقيقات حيث عقدت جلسة استماع حول "دور وزارة الدفاع في فرق إعادة الإعمار الاقليمية. وقد عرضت نائبة المفتش العام تطورات وأعمال برنامج فرق إعادة الإعمار الاقليمية (PRT) في العراق. وعرضت أيضاً التحديات التي تواجهها فرق إعادة الإعمار الاقليمية في مجال العمليات الرئيسية في مجال توفير العاملين والتكامل العسكري المدني والأمن والتنسيق وذلك بناء على النتائج المتسخلصة من عمليتي تدقيق اجريتا في أكتوبر/تشرين أول 2006 وتموز/يوليو 2007. وبحثت نائبة المفتش العام أيضاً التقدم الذي احرزته الطفرة المدنية والتي استهدفت مضاعفة عدد العاملين في فرق اعادة الاعمار الاقليمية ال 25 في كافة أنحاء العراق. وقدمت نائبة المفتش العام كذلك رؤيتها تجاه التحديات المستقبلية التي تواجه البرنامج.
3) بتاريخ 4 تشرين أول/أكتوبر 2007 – لجنة مجلس النواب حول الاشراف على الحكومة واصلاحها – جلسة الاستماع حول "تقييم وضع الفساد العراقي". وقد أدلى المفتش العام بشهادته التي استعرض فيها المساعدات الاميركية لمكافحة الفساد كما قيم التقدم الذي احرزته الحكومة العراقية في محاربة الفساد "الثورة الثانية".
4) بتاريخ 18 تشرين أول/أكتوبر 2007 – لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب/اللجنة الفرعية حول الاشراف والتحقيقات حيث عقدت جلسة استماع حول "قياس وتعزيز فعالية فرق إعادة الاعمار الاقليمية". وقد أدلى المفتش العام بشهادته حول عملية التدقيق الثالثة التي أجراها مكتب المفتش العام الخاص بالعراق حول فرق إعادة الاعمار الاقليمية والتي حملت عنوان "مراجعة حول فعالية برنامج فرق إعادة الاعمار الاقليمية في العراق".

النشاط الرقابي للوكالات الأخرى

تمهيد
تقارير تدقيق لوكالات أخرى
تحقيقات لوكالات أخرى

القسم /4

مقدمة

في شهر آذار/مارس 2004، قام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بتشكيل المجلس العام للمفتشين العراقيين ليكون بمثابة منتدى لمناقشة العملية الرقابية في العراق ولتحسين مستوى التنسيق والتعاون بين المفتشين العامين للوكالات التي تشرف على أموال إعادة الإعمار في العراق. لهذا الغرض، يلتقي ممثلون عن الوكالات المعنية بشكل فصلي من أجل تبادل المعلومات حول عمليات التدقيق الجارية والمخطط لها ومن أجل تحديد فرص التعاون فيما بينهم والتقليل من وقائع التكرار.

وقد عقد آخر اجتماع يوم 15 آب/أغسطس 2007 في مكتب المستشار العام في أرلينغتون/فرجينيا حيث حضرت الاجتماع الهيئات التالية:

- مكتب المستشار العام لوزارة الدفاع
- مكتب المستشار العام لوزارة الخارجية
- وكالة التدقيق للجيش الأميركي
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- مكتب المسائلة الحكومي
- وكالة تدقيق العقود والدفاعية
- مكتب المستشار العام للاستخبارات الدفاعية
- المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

خلال كل فصل، يطلب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تحديثاً بالمعلومات من المؤسسات الأعضاء حول نشاطاتها الرقابية المنجزة، الجارية والمقررة. ويوجز هذا الجزء تقارير التدقيق والتحقيق المبلغة إلى المفتش العام من مكتب المستشار العام لوزارة الدفاع، مكتب المستشار العام لوزارة الخارجية، ومكتب المستشار العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

بالنسبة لتحديث المعلومات الخاص بوكالة تدقيق العقود الدفاعية راجع الملحق "م". أما وزارة الخزانة ووزارة التجارة فلم تنجزا من جانبهما أو تباشرا أية عمليات تدقيق جديدة خلال هذا الفصل.

تقارير التدقيق الخاصة بالوكالات الأخرى

يتضمن هذا الجزء تحديثاً لتقارير التدقيق التي تلقاها المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق من الوكالات الأعضاء في المجلس العام للمفتشين العراقيين.

- للاطلاع على النشاط الخاص بالتقارير الرقابية المنجزة، راجع الجدول 4-2.
- للاطلاع على النشاط الخاص بالتقارير الرقابية الجاري العمل بها من جانب وكالات أمريكية أخرى خلال الفترة المشمولة بالتغطية، راجع الجدول 4-2.

الجدول 4-1

تقارير الرقابة الخاصة بالوكالات الأميركية الأخرى المنجزة حديثاً، كما هي في 2007/9/30

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع	D2007-D000LA-0199.000	2007/8/14	بحث في الضوابط التي تحكم إدارة المقاولين
وزار الخارجية	AUD/CG-07-33	سبتمبر 2007	تقرير تدقيق حول المنحة الوطنية للديمقراطية للسنوات المالية 2003-2005
وزارة الخارجية	AUD/FM-07-41	يوليو 2007	تقرير المدقق المستقل حول تطبيق الإجراءات المتفق عليها بشأن فواتير منتقاة لشركة داياكورب
مكتب المساءلة الحكومي	GAO-07-836	2007/7/11	أنظمة الطائرات بلا طيار الحاجة إلى التنسيق المتقدم وزيادة الشفافية لتحسين القدرات
مكتب المساءلة الحكومي	GAO-07-839	2007/7/31	إدارة العقود الدفاعية: عدم التزام وزارة الدفاع بمبادئ التعاقد الأساسية بشأن عقد النفط في العراق يضع المصالح الحكومية في خطر.
مكتب المساءلة الحكومي	GAO-07-1195	2007/9/4	تأمين، تثبيت استقرار وإعادة إعمار العراق: الحكومة العراقية لم تدرك معظم مستويات قياس الأداء في المجال التشريعي، الأمني والاقتصادي.
مكتب المساءلة الحكومي	GAO-07-1220T	2007/9/4	تأمين، تثبيت استقرار وإعادة إعمار العراق: الحكومة العراقية لم تدرك معظم مستويات قياس الأداء في المجال التشريعي، الأمني والاقتصادي.
مكتب المساءلة الحكومي	GAO-07-1221T	2007/9/5	تأمين، تثبيت استقرار وإعادة إعمار العراق: الحكومة العراقية لم تدرك معظم مستويات قياس الأداء في المجال التشريعي، الأمني والاقتصادي.
مكتب المساءلة الحكومي	GAO-07-1222T	2007/9/5	تأمين، تثبيت استقرار وإعادة إعمار العراق: الحكومة العراقية لم تدرك معظم مستويات قياس الأداء في المجال التشريعي، الأمني والاقتصادي.
مكتب المساءلة الحكومي	GAO-07-1230T	2007/9/7	تأمين، تثبيت استقرار وإعادة إعمار العراق: الحكومة العراقية لم تدرك معظم مستويات قياس الأداء في المجال التشريعي، الأمني والاقتصادي.
مكتب المساءلة الحكومي	GAO-07-814	2007/9/19	الإمدادات الدفاعية: الجيش وفيلق المارينز لا يمكن أن يطمئنا إلى أن الاستراتيجيات الخاصة بإعادة تعمير المعدات سوف تديم توافر المعدات جنباً إلى جنب مع تلبية الاحتياجات العملياتية الجارية.
مكتب المساءلة الحكومي	GAO-08-117	2007/10/1	تثبيت استقرار وإعادة إعمار العراق: الجهود الأميركية الخاصة بتطوير قدرات الوزارات بحاجة إلى استراتيجية متكاملة من أجل توجيه المجهودات الوجهة الصحيحة وإدارة المخاطر.
مكتب المساءلة الحكومي	GAO-08-124T	2007/10/4	تثبيت استقرار وإعادة إعمار العراق: تحديات جدية تواجه الجهود الأميركية لبناء قدرات الوزارات العراقية – ديفيد ام. ووكر المراقب العام للولايات المتحدة أمام لجنة مجلس النواب الخاص بالرقابة والإصلاح الحكومي.
وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي	A-2007-0149-ALL	2007/7/23	البرنامج اللغوي لمسرح الجيش في أفغانستان، عملية الحرية المستديمة
وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي	A-2007-0204-ALL	2007/9/28	تأمين القاعدة الدفاعية لبرنامج زيادة التموين المدني – تقرير التدقيق الخاص بعمليات برنامج زيادة التموين المدني دعماً لعملية حرية العراق
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	E-267-07-006-P	2007/7/11	تقرير التدقيق الخاص ببرنامج مكتب المساعدة لمواجهة الكوارث الخارجية
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	E-267-07-007-P	2007/7/31	تقرير التدقيق الخاص بالوكالة الأميركية للتنمية الدولية/أنشطة الحاكمية الراشدة المحلية في العراق.
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	E-267-07-008P	2007/9/26	تقرير التدقيق الخاص بالوكالة الأميركية للتنمية الدولية/المشاركة العراقية بفرق إعادة الإعمار الإقليمي في العراق

الجدول 4-2

تقارير الرقابة الخاصة بالوكالات الأميركية الأخرى الجاري العمل بها، كما هي في 2007/9/30

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع	S2007-D000FL-0252.000	2007/8/31	الضوابط الداخلية وموثوقية المعلومات في نظام الصرف للأموال المعتمدة.
وزارة الدفاع	D2007-D000XA-0249.000	2007/8/22	إيجاز على الجوانب المؤثرة على عمليات العراق والحرية المستدامة الواردة من منظمات الرقابة الرئيسية ابتداء من السنة المالية 2003 لغاية السنة المالية 2007
وزارة الدفاع	D2007-D000CK-0256.000	2007/8/17	الادعاءات الواردة عن طريق الخط الساخن الخاصة بعقود محالة من قبل قيادة دورة الحياة للذخائر المتؤتمتة للدبابات الأميركية على شركة BAE لأنظمة التسليح – شعبة الأنظمة الأرضية
وزارة الدفاع	D2007-D000LA-0199.001	2007/8/14	الضوابط على دورة الحياة الخاصة ببطاقات الدخول العادية الخاصة بالمقاول

وزارة الدفاع	D2007-D000IG-0239.000	2007/7/27	حسابات الذخائر التي جرى تأمينها لقوات الأمن في العراق وأفغانستان
وزارة الدفاع	D2007-D000CK-0230.000	2007/7/13	شراء وتسليم عربات محمية بالدروع للخدمات المشتركة
وزارة الدفاع	D2007-D000FB-0198.000	2007/6/19	الاعتمادات المخصصة لأفغانستان وللعراق المعالجة من خلال صندوق الأمانات العسكرية الأجنبية
وزارة الدفاع	D2007-D000CK-0201.000	2007/6/18	اعتمادات العمليات والصيانة المستخدمة في عقود الأبنية العسكرية الخاصة بالحرب الشاملة على الإرهاب
وزارة الدفاع	D2007-D000LD-0129.000	2007/4/13	إدارة فيلق المارينز لبرامج الاسترداد وإعادة التعمير
وزارة الدفاع	D2007-D000AS-0157.000	2007/3/6	الادعاءات الواردة عن طريق الخط الساخن لوزارة الدفاع بشأن نظام التحقيق من الشخصية عن طريق البيانات الحياتية الخاص بالوصول للعقد الشامل
وزارة الدفاع	D2007-D000LQ-0141-000	2007/2/15	إدارة صندوق قوات الأمن العراقية – المرحلة 3
وزارة الدفاع	D2007-D000FP-0122.000	2007/2/9	الضوابط الداخلية على النقد العائد للجيش والأصول المالية الأخرى الموجودة خارج الولايات المتحدة
وزارة الدفاع	D2007-D000LH-0108.000	2007/1/5	التدريب الذي تتولاه وزارة الدفاع للقوات البرية الأميركية الداعمة لعملية حرية العراق.
وزارة الدفاع	D2007-D000LC-0051.000	2007/12/14	أساليب التوظيف المعتمدة لتزويد السلطات العراقية المؤقتة بالموظفين
وزارة الدفاع	D2007-D000LF-0032.000	2006/11/30	الاعتمادات التكميلية المستخدمة للدعم الطبي للحرب الشاملة على العراق
وزارة الدفاع	D2007-D000LA-0054.000	2006/11/9	شراء، توزيع واستعمال الدروع الجسدية في وزارة الدفاع
وزارة الدفاع	D2006-D000LQ-0254.000	2006/9/5	المياه الصاحلة وغير الصالحة للشرب في العراق
وزارة الدفاع	D2006-D000LH-0246.000	2006/8/30	إجراء التفتيش على برنامج الجيش الخاص بإعادة تعمير المعدات الخاصة بالوحدات العائدة من عملية حرية العراق
وزارة الدفاع	D2006-D000AE-0241.000	2006/8/4	استخدام وزارة الدفاع للاعتمادات التكميلية من أجل أغراض الشراء والبحوث، التطوير، الاختبار والتقييم
وزارة الدفاع	D2006-D000AE-225.000	2006/7/10	الاستلام المشروط وإنتاج عربات الجيش التكتيكية المستخدمة في دعم الحرب الشاملة على الإرهاب
وزارة الدفاع	D2006-D000FL-0208.000	2006/5/23	الضوابط الداخلية على الدفعات التي تمت خارج البلاد
وزارة الدفاع	D2006-D000LD-0062.000	2006/5/12	تزويد أفراد الإدارة التسلسلية بالملابس، المعدات الخاصة، الأدوات والتجهيزات الإدارية
وزارة الدفاع	D2007-DINT01-0092.001	2006/6/14	مراجعة الموارد الاستخباراتية لدى قوة الواجب الاستخباراتية المشتركة لمكافحة الإرهاب وقيادة العمليات الخاصة دعما لعملية حرية العراق
وزارة الدفاع	D2006-DIP0E3-0038.001	2006/4/19	تقييم الدعم المقدم من وزارة الدفاع لقوات الأمن العراقية (مكتب المستشارين العامين لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية العراقية)
وزارة الدفاع	D2006-DIP0E2-0137	2006/7/24	مفتشو إدارة شؤون قدامى المحاربين بوزارة الدفاع/ المشروع العام للرعاية الانتقالية فيما بين الوكالات
وزارة الدفاع	D2007-D000CK-0144.000	2007/2/16	بحث تدقيقي حول العقود ذات الاتصال بالحرب الشاملة على الإرهاب لدى وزارة الدفاع.
وزارة الدفاع	D2006-DIP0E3-0038	2007/7/15	الدعم الاستشاري لمكاتب المفتش العام في وزارتي الدفاع والداخلية بالعراق
وزارة الدفاع	D2006-DIP0E3-0256	2007/8/23	المبادرة المشتركة بين الوكالات بشأن محاربة الفساد والحاكمية الراشدة القائمة على المبادئ في العراق
وزارة الدفاع	2007C003	2007/6/13	تقييم تحقيقات الجيش في وفاة وجرح العاملين بخدمة رويترز الإخبارية على يد القوات الأميركية بتاريخ 28 آب/أغسطس 2005
وزارة الدفاع	D2007-DIP0E1-0210	2007/5/24	مراجعة وثائق التحقيقات الخاصة بمقتل عريف في الجيش الأميركي خلال عملية تنقل بقافلة في العراق
وزارة الدفاع	07AUD3034	نيسان/أبريل 2007	مراجعة عملية الشراء بالمنافسة: مجمع السفارة الجديد في بغداد
مكتب المساءلة الحكومي	350947	ديسمبر/كانون أول 2006	تكاليف الحرب الشاملة على الإرهاب للسنة المالية 2007
مكتب المساءلة الحكومي	351083	آب/أغسطس 2007	استخدام مقاولين أمنيين من القطاع الخاص في العراق
مكتب المساءلة الحكومي	351016	آذار/مارس 2007	الإجراءات المشتركة الخاصة بمنظمة إبطال العبوات الناسفة المرتجلة تنسيقاً للدعم الاستخبارات في مجال محاربة هذه المتفجرات
مكتب المساءلة الحكومي	351017	آذار/مارس 2007	قدرات الدعم للإدارة التنظيمية الخاصة بالمنظمة المشتركة للقضاء على العبوات الناسفة
مكتب المساءلة الحكومي	320484	أيار/مايو 2007	نفقات الميزانية الخاصة بالوزارات الرئيسية في العراق

مكتب المساءلة الحكومي	351054	تموز/يوليو 2007	برنامج الاستجابة الطارئة للقادة
مكتب المساءلة الحكومي	351076	آب/أغسطس 2007	برامج الدروع الجسدية واختبارها
مكتب المساءلة الحكومي	351092	آب/أغسطس 2007	التخطيط لتقليص القوات في العراق
مكتب المساءلة الحكومي	320461	تشرين الأول/أكتوبر 2006	الجهود المبذولة لتثبيت الاستقرار في العراق وتحقيق الظروف التي تسمح بتقليص القوات الأميركية هذه.
مكتب المساءلة الحكومي	350948	كانون الأول/ديسمبر 2006	العوامل المؤثرة على الدعم الأميركي لقوات الأمن العراقية
وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي	A-2006-ALL-0264 AND A-2007-ALL-0212	2005/10/23 2006/10/1	تدقيق برنامج زيادة التموين المدني
وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي	A2006-ALL-0397	2006/6/26	عمليات التراجع في جنوب غرب آسيا
وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي	A-2007-ALL-0329	2006/10/26	مراجعة حسابات قيادة العقود للجيش الأميركي – جنوب غرب آسيا/الكويت
وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي	A-2007-ALL-0887.001	2007/7/24	مراجعة حسابات قيادة العقود المشتركة /العراق
وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي	A-2007-ALL-0887.003	2007/8/5	مراجعة حسابات قيادة العقود المشتركة/أفغانستان
وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي	A-2007-ALL-0081	2007/9/6	إدارة حاويات الشحن البحري في جنوب غرب آسيا
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	NOT REPORTED	غير مذكور	تدقيق خاص بقابلية الاستدامة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية بشأن أنشطة قطاع الطاقة الكهربائية في العراق
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	NOT REPORTED	غير مذكور	تدقيق خاص بالوكالة الأميركية للتنمية الدولية/برنامج تثبيت الاستقرار المجتمعي في العراق

تحقيقات خاصة بوكالات أخرى

يقوم المفتش العان الخاص بإعادة إعمار العراق بالتنسيق مع وزارات حكومية أخرى تجري تحقيقات في العراق للإطلاع على إحصائية أنشطة التحقيقات التي تقوم بها وكالات أخرى راجع الجدول 4-3.

الجدول 4-3
وضعية أنشطة التحقيق التي تقوم بها وكالات أمريكية أخرى كما هو في 2007/9/30

الوكالة	المحققون في العراق	المحققون في الكويت	القضايا المفتوحة/ قيد البحث
قيادة التحقيق الجنائي في الجيش الأميركي/وحدة مكافحة جرام الاحتيال الكبرى في المشتريات	6	4	76
وزارة الخارجية	2	2	90
وزارة الخارجية/ جارية			
مكتب التحقيقات الفدرالي	2	1	55
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	2	-	8
المجموع	**12**	**7**	**233**